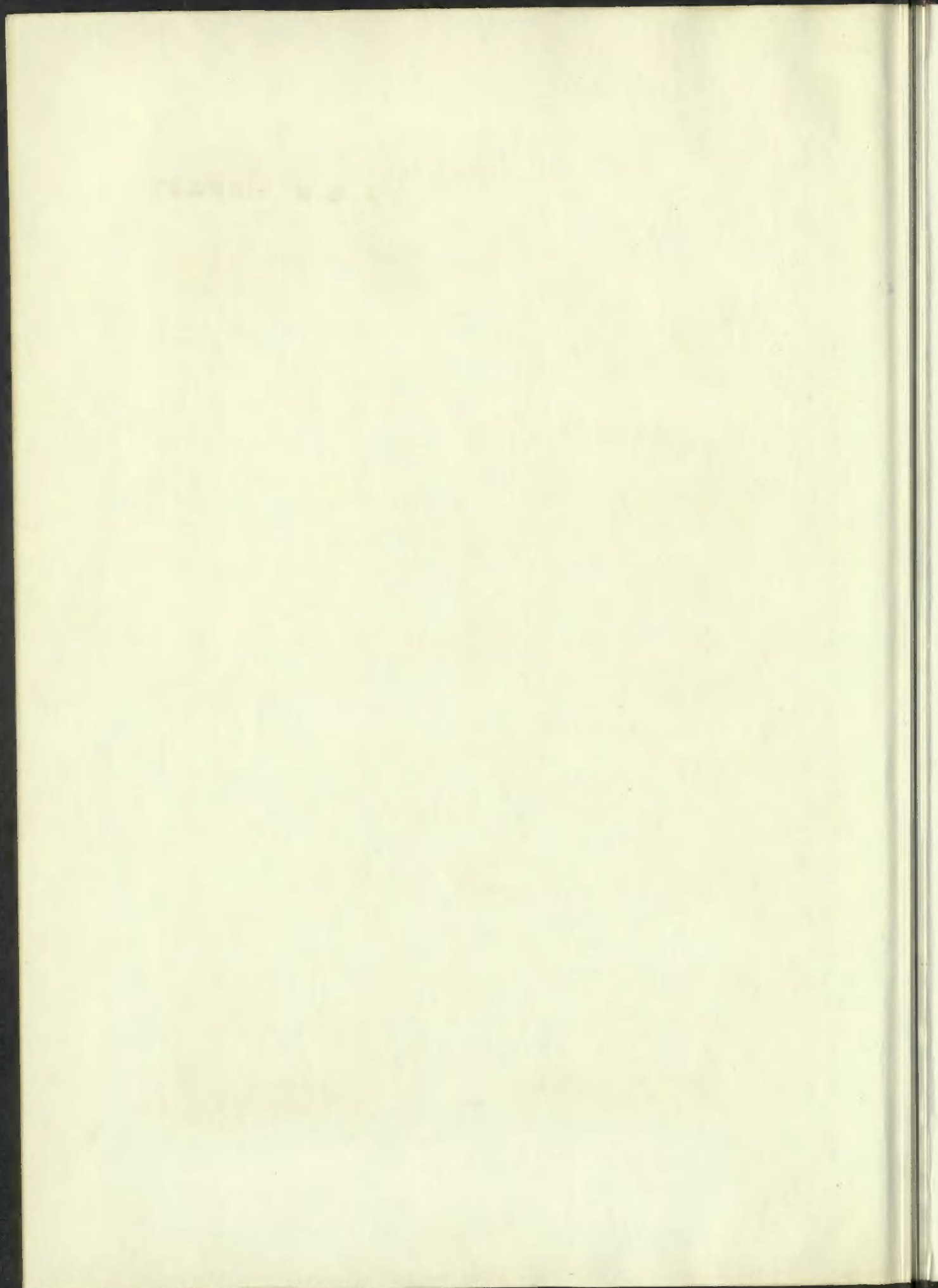
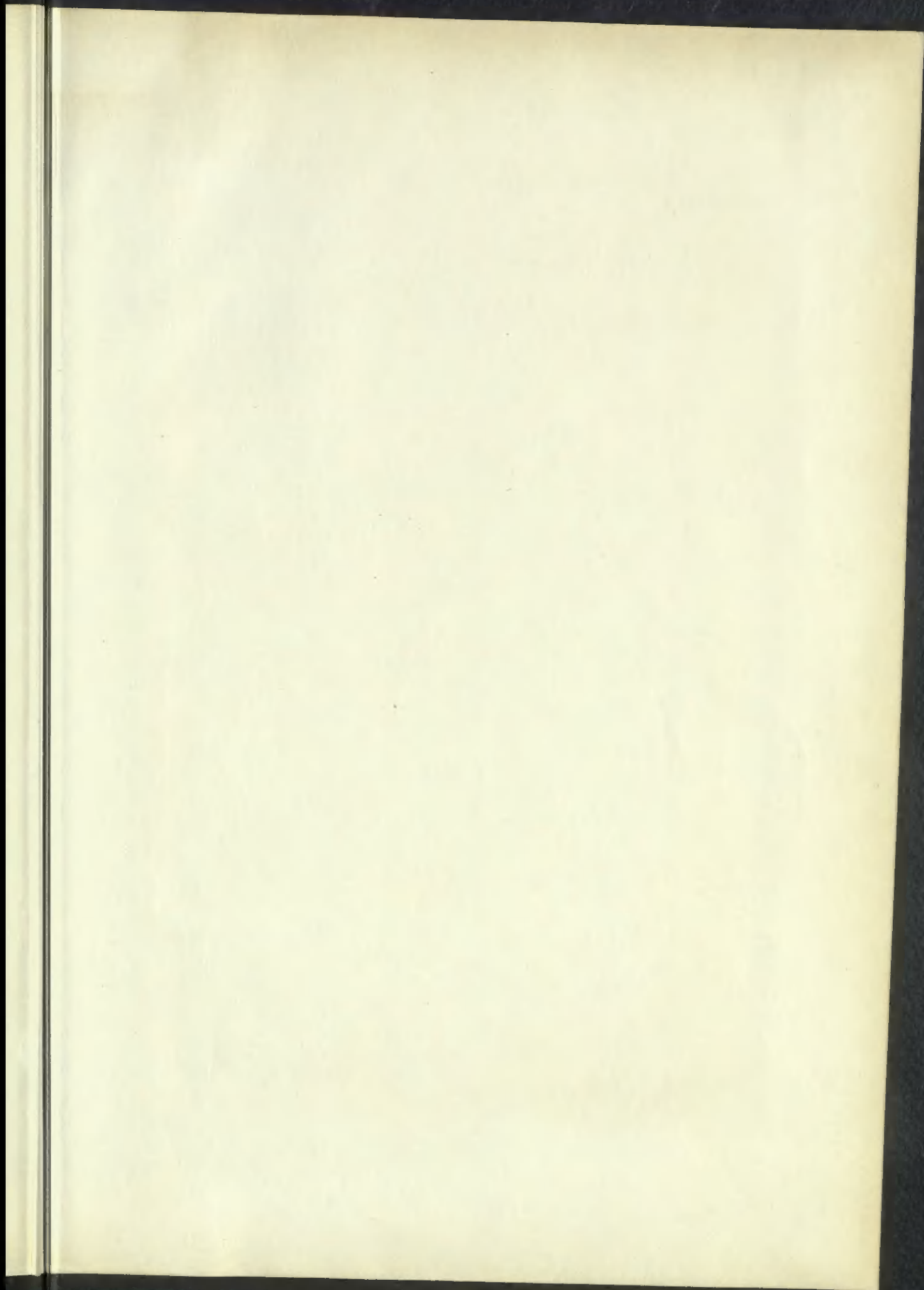




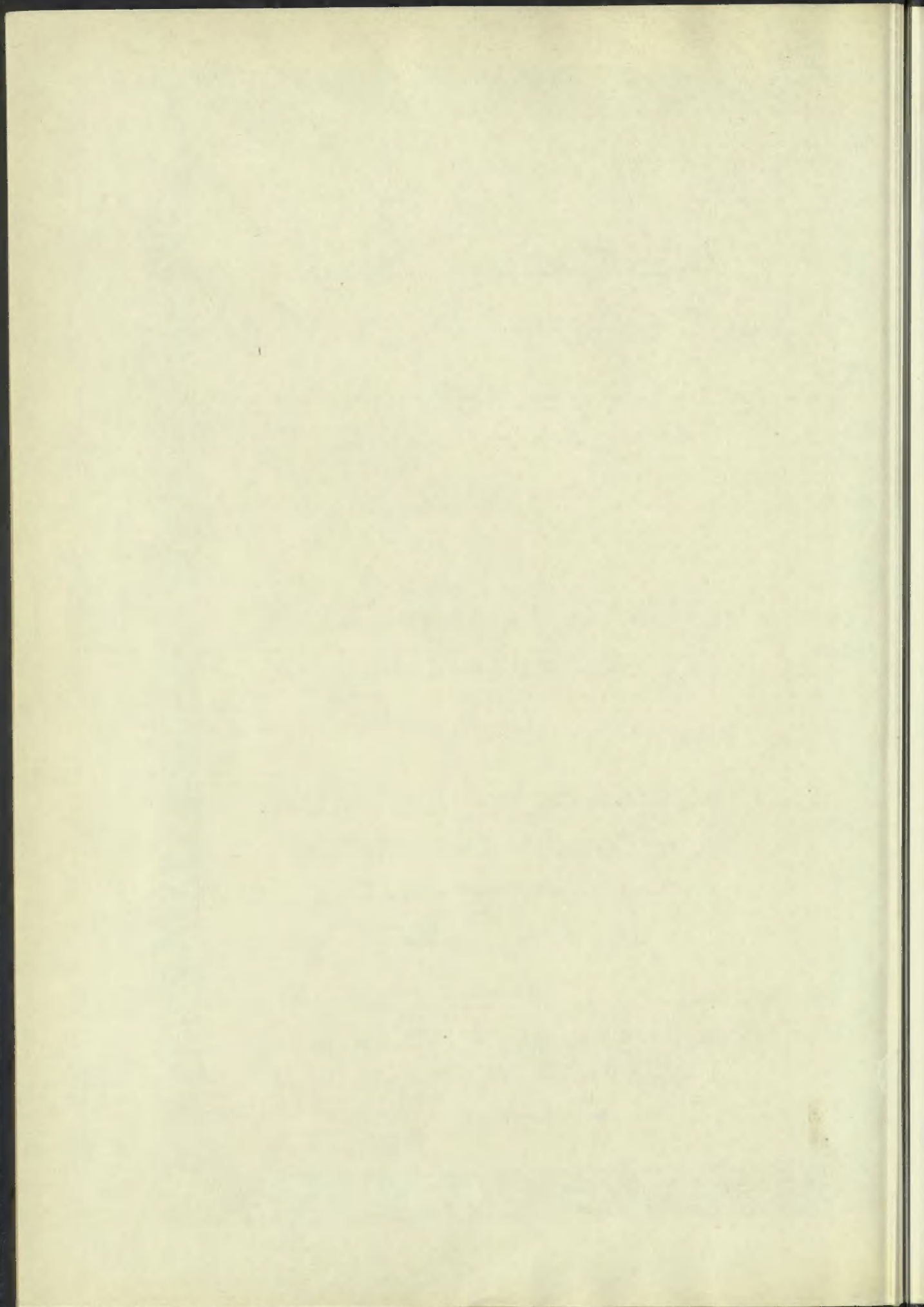


**A. U. B. LIBRARY**











297626

I 132

# كتاب الاختيارات العلمية

349.1767

I 2476A

﴿ في اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية ﴾

رتبه على ترتيب الابواب الفقهية الشيخ الامام العالم أفضي القضاة

مفتي المسلمين علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد

ابن عباس البعلبكي الدمشقي

﴿ قال في الرد الوافر ﴾ وجمع في مصنف اختياراته من مسائل الفروع

ورتبها على ابواب الفقه مع زيادات من فوائده على المجموع

ولما كان كتاب الاختيارات من أجل ما يرحل اليه لا سيما في هذا

العصر الجديد فان النفوس مشتاقة الى اختيارات شيخ الاسلام

وكان شديد المناسبة لهذا المجلد بل خلاصة الفتاوى

وزيدتها لهذا الحفظ به تيمنا للفائدة

29936

وذلك بمعرفة الفقير الى الله الفاني \* ﴿ فرج الله زكي الكردي ﴾ بمطبعته

( مطبعة كردستان العلمية ) بدرب المسمط بجمالية

مصر المحمية سنة ١٣٢٩ هجرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطهارة

### باب المياه

الطهارة تارة تكون من الاعيان النجسة وتارة من الاعمال الخبيثة وتارة من الاحداث المانعة \* فن  
الاول قوله تعالى (وثيابك فطهر) على أحد الاقوال \* ومن الثاني قوله تعالى (فيه رجال يحبون  
ان يتطهروا) الآية \* ومن الثالث قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقد اختلف في الطهور هل هو  
بمعنى الطاهر أم لا وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من اتباع الائمة الاربعة \* قال كثير من أصحاب  
مالك واحمد والشافعي الطهور متعد والطاهر لازم \* وقال كثير من اصحاب أبي حنيفة الطاهر  
هو الطهور وهو قول الخري \* وفصل الخطاب ان صيغة اللزوم والتعدي لفظ مجمل يراد به  
اللزوم \* الطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل التراب  
طهورا ولكن لفظ الطاهر يقع على جامدات كثيرة كالثياب والاطعمة وعلى مائعات كثيرة  
كالادهان والالبان وتلك لا يجوز ان يطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور \* قلت \* وذكر ابن  
دقيق العيد في شرح الامام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار اليه (أبو العباس) قال بعض  
الناس لا فائدة في النزاع في المسألة قال القاضي أبو يعلى فائده انه عندنا لا يجوز ازالة النجاسة  
بغير الماء لاختصاصه بالتطهير عندنا وعندهم يجوز لمشاركته غير الماء في الطهارة



﴿ أبو العباس ﴾ له فائدة أخرى الماء يدفع النجاسة عن نفسه بكونه مطهرا كما دل عليه قوله  
 الماء طهور لا ينجس بشيء وغيره ليس بطهور فلا يدفع وعندهم الجميع سواء ﴿ وتجاوز ﴾ طهارة  
 الحدث بكل ما يسمى ماء وبمعصر الشجر قاله ابن أبي ليلى والاوزاعي والاصم وابن شعبان  
 وبغير بطاهر وهو رواية عن احمد رحمه الله وهو مذهب أبي حنيفة ﴿ وبماء ﴾ حلت به امرأة  
 لطهارة وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى ﴿ وبمستعمل ﴾ في رفع حدث وهو رواية  
 اختارها ابن عقيل وأبو البقاء وطوائف من العلماء وذهبت طائفة الى نجاسته وهو  
 رواية عن احمد رحمه الله وحمل كلامه على الغدير يقتسل فيه أقل من قلتين من نجاسة الحدث  
 وليست من موارد الظنون بل هي قطعة بلا ريب ﴿ ولا يستحب ﴾ غسل الثوب والبدن منه  
 وهو أصح الروايتين عنه وأول القاضي القول بنجاسة الماء بجملة في صفة النجس في معنى الوضوء  
 لانه جملة نجسا حقيقة وكلامه في التعليق لا يرتفع عن الاعضاء الا بعد الانفصال كما لا يصير  
 مستملا الا بذلك هذا اذا نوى وهو في الماء واذا نوى قبل الانغماس ففيه الوجهان وأما اذا  
 صب على المضو فها ينبغي ان يرتفع الحدث ﴿ ويكره ﴾ الغسل لا الوضوء بماء زمزم قاله طائفة  
 من العلماء ولا ينجس الماء الا بالتغير وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل وابن المتي وأبو  
 المظفر بن الجوزي وأبو نصر وغيرهم من أصحابنا وهو مذهب مالك ولو كان تغيره في محل  
 التطهير وقاله بعض أصحابنا وفرقت طائفة من محقق أصحاب الامام احمد رحمه الله بين الجاري والواقف  
 وهو نص الروايتين فلا ينجس الجاري الا بالتغير سواء كان قليلا او كثيرا ( وحوض الحمام )  
 اذا كان فائضا يجري اليه الماء فانه جار في اصح قول العلماء نص عليه واذا وقعت نجاسة في ماء  
 كثير هل يقتضي القياس فيه ان النجاسة كاختلاط الحلال بالحرام الى حين يقوم الدليل على  
 تطهيره أو مقتضى القياس طهارته الى ان تظهر النجاسة فيه قولان والثاني الصواب ( والماءات  
 كلها ) حكمها حكم الماء قلت او كثرت وهو رواية عن احمد ومذهب الزهري والبخاري  
 وحكي رواية عن مالك وذكر في شرح العمدة ان نجاسة الماء ليست عينية لانه يطهر غيره  
 بنفسه أولى وفي الثياب المشبهة ينجس انه يتجرى ويصل في واحد وهو مذهب أبي حنيفة  
 والشافعي سواء قلت الطاهرة أو كثرت ذكره ابن عقيل في فنونه ومناظراته ﴿ قلت ﴾ ورجحه  
 ابن القيم قال وهو الرواية الاخرى عن مالك كما يتجرى في القبلة وقال ابن عقيل ان كثرة



عدد الثياب تحرى دفعا للمشقة وان قل عمل باليقين ونص الامام احمد رحمه الله انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اماراة على النجاسة لم يلزم السؤال عنه بل يكره وان سئل فهل يلزمه رد الجواب فيه وجهان واستحب بعض الاصحاب وغيرهم السؤال وهو ضعيف واضعف منه من أوجبها قال الازجي ان علم المسئول نجاسته وجب الجواب والا فلا واذا شك في النجاسة هل اصاب الثوب أو البدن فمن العلماء من يأمر بنضجه ويجعل حكم المشكوك فيه النضح كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجبها فاذا احتاط ونضح كان حسنا كما روي في نضح انس للحصير الذي قد اسود ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك

## باب الا نية

يحرم استعمال آنية الذهب والفضة واتخاذها ذكره القاضى في الخلاف ويحرم استعمال إناء مفضض اذا كان كثيرا ولا يكره يسير لحاجة ويكره لغيرها ونص على التفصيل في رواية الجماعة وفي رواية ابي الحرث رأس المكحلة والميل وحلقة المرأة اذا كانت من فضة فهي من الآنية وقال في رواية احمد بن نصر وجعفر بن محمد لا بأس بما يضييه واكره الحلقة وقال في رواية مهنى وابي منصور لا بأس في إناء مفضض اذا لم يقع فيه على الفضة قال القاضى قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس الحلقة ﴿قال أبو العباس﴾ وكلام احمد رحمه الله لمن تدبره لم يتعرض للحاجة وعدمها وانما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل فاما يسير الذهب فلا يباح بحال نص عليه في رواية الاثرم وابراهيم بن الحرث في الفص اذا خاف عليه أن يسقط هل يجعل له مسمار من ذهب فقال انما رخص في الاسنان على الضرورة فاما المسمار فلا فاذا كان هذا في اللباس في الآنية اولى وقد غلط طائفة من أصحاب احمد حيث حكى قولاً بيسير الذهب تبعاً في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز وأبو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتحلل وباب اللباس أوسع ﴿ولا يجوز﴾ تمويه السقوف بالذهب والفضة ﴿ولا يجوز﴾ لطخ اللجام والسرّج بالفضة نص عليه وعنه ما يدل على اباحته وهو مذهب أبي حنيفة وحيث أبيحت الضبة يراد من اباحتها أن تحتاج الى تلك الصورة لا الى كونها من ذهب أو فضة فان هذه



ضرورة وهي تبيح المتعذر ﴿وبإباح﴾ الا كتحال بميل الذهب والفضة لانها حاجة وبإباحان لها  
قاله أبو المعالي

## باب آداب التخلي

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي مطلقا سواء الفضا والبنيان \* وهو رواية اختارها  
أبو بكر عبيد العزيز ولا يكفي انحرافه عن الجهة قلت وهو ظاهر كلام جده ويحمد الله  
في نفسه اذا عطس بخلاء وكذلك في صلاته قال أبو داود للإمام أحمد أيحرك بها لسانه قال  
نعم قال القاضي ونقل بكر بن محمد يحرك به شففيه في الخلاء قال القاضي بحيث لا يسمعه وقال  
ملايسمعه لا يكون كلاما فيجزي مجرى الذكر في نفسه ولا تبطل الصلاة في الرواية عنه  
وفاقا للقاضي وجعلها أولى الروايتين ﴿قال أبو العباس﴾ أما مسألة الصلاة فتقارب مسألة الخلاء  
فان الحمد لله ذكر الله ونص أحمد انه يقوله في الصلاة بمنزلة اذكار المخافة لكن لا يجهر به كما  
يجهر به خارج الصلاة ليس انه لا يسمع نفسه ﴿وأما مسألة الخلاء﴾ فيحتمل أن يكون ما قال  
القاضي ويحتمل أن تكون الروايتان معناها الذكر الخفي عن غيره كما في الصلاة ويحتمل أن  
يكون في المسألة روايتان احدهما في نفسه بلا لفظ والثانية باللفظ ويكره السلت والنتر ولم يصح  
الحديث في الامر والمشي \* والتنحنج عقيب البول بدعة \* ويجزى الاستحجار ولو بواحدة في الصفحتين  
والحشفة وغير ذلك لعموم الأدلة بجواز الاستحجار ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم في  
ذلك تقدير ويجزى بعظم وروث قلت وما نهى عنه في ظاهر كلامه لحصول المقصود ولانه  
لم ينه عنه لانه لا ينقي بل لافساده فاذا قيل يزول بطعامنا مع التحريم فهذا أولى والافضل  
الجمع بينهما ولا يكره الاقتصار على الحجر على الصحيح وليس له البول في المسجد ولو في وعاء  
وقال في موضع آخر في البول حول البركة في المسجد هذا يشبه البول في قارورة في  
المسجد ومنهم من نهى عنه ومنهم من يرخص فيه للحاجة فاما اتخاذه مبالا فلا ولا يجوز  
ان يذبح في المسجد ضحايا ولا غيرها وليس للمسلم ان يتخذ المسجد طريقا فكيف اذا اتخذه  
الكافر طريقا ويحرم منع المحتاج الى الطهارة ولو وقفت على طائفة معينة في رباط ولو في ملكه  
لانها بموجب الشرع والعرف مبذولة للمحتاج ولو قدرت ان الوائف صرح بالمنع فانما يسوغ

مع الاستغناء والا فيجب بذل المنافع المحضة للمحتاج كسكنى داره والانتفاع بما حوته ولا  
أجرة لذلك وهو ظاهر مذهب الامام احمد وينبغي لأهل الذمة من دخول بيت الخلاء ان حصل  
منهم تضيق أو فساد ماء أو تنجيس وان لم يكن بهم ضرر ولهم ما يستغنون به فليس لهم مزاحمتهم

## باب السواك وغيرها

يطلق على الفعل وعلى ما يتسوك به وهو مذكر \* قال الليث وتؤنث العرب أيضا وغلطه الازهرى  
في ذلك وتبعه ابن سيدة في المحكم \* وهو في جميع الاوقات مستحب \* والاصح ولو للصائم بعد  
الزوال وهو رواية وقاله مالك وغيره والافضل بيده اليسرى \* وقال أبو العباس \* ما علمت اماما  
خالف فيه والسواك ما علمت أحدا كرهه في المسجد والآثار تدل عليه ويكره ترك شعره في  
المسجد وان لم يكن نجسا ويفعل الاصلح كل بلد بما يناسبه في العمل والافضل قيص مع سروايل  
لارداء وإزار ولو مع القميص وهو أحد قولى العلماء \* ويحرم حلق الحية ويجب الختان اذا وجبت  
الطهارة والصلاة وينبغي اذا راهق البلوغ ان يختتن كما كانت العرب تفعل لئلا يبلغ الا وهو محتون

## باب صفة الوضوء

لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد الا في امة اليهود فانه روى ان سلمان الفارسي قال انا نجد في التوراة  
وقال له صلى الله عليه وسلم ان من بركة الطعام الوضوء قبله وبعده وهو من خصائص هذه  
الامة كما جاءت الاحاديث الصحيحة انهم يبعثون يوم القيامة وحديث ابن ماجة وضوء الانبياء  
قبلي ضعيف عند أهل العلم بالحديث لا يجوز الاحتجاج بمثله وليس له عند أهل الكتاب خبر  
عن أحد من الانبياء انه كان يتوضأ وضوء المسلمين بخلاف الاغتسال من الجنابة فانه  
كان مشروعا ولم يكن لهم تيمم اذا عدموا الماء \* ويجب \* الوضوء بالحدث ذكره ابن عقيل  
وغيره وفي الانتصار بارادة الصلاة نزاع لفظي والراجح أنه لا يكره الوضوء في المسجد وهو  
قول الجمهور الا أن يحصل معه بصاق أو مخاط \* والافضل \* بثلاث غرفات المضضة  
والاستنشاق يجمعها بغرفة واحدة \* ويجب \* النية لطهارة الحدث لا الخبث وهو مذهب جمهور  
العلماء ولا يجب نطقه بها سرا باتفاق الامة الاربعة وشذ بعض المتأخرين فاجب النطق بها

وهو خطأ مخالف للاجماع وقولين في مذهب احمد وغيره في استحباب النطق بها والاقوى عدمه واتفق الائمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها وينبغي تأديب من اعتاده وكذا بقية العبادات لا يستحب النطق بها الاحرام وغيره قال أبو داود لاحمد يقول قبل الاحرام شيناً والجهر بلفظها منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة المسلمين وفاعله مسيء وان اعتقده ديناً خرج عن اجماع المسلمين ويجب نهيه ﴿ ويعزل ﴾ عن الامامة ان لم يتب ﴿ ويجوز ﴾ مسح بعض الرأس للمعذر قاله القاضي في التعليق ويمسح معه العمامة ويكون كالجبيرة فلا توقيت وان لم يكن عذر وجب مسح جميعه وهو مذهب احمد الصحيح عنه وما يفعله بعض الناس من مسح شعره أو بعض رأسه بل شعره ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها ولا يسن تكرار مسح جميعه وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وأبي حنيفة ولا يمسح العنق وهو قول جمهور العلماء ولا أخذه ماء جديداً للاذنين وهو أصح الروايتين عن احمد وهو قول أبي حنيفة وغيره وان منع يسير وسخ ظفر ونحوه وصول الماء صحت الطهارة وهو وجه لأصحابنا ومثله كل يسير منع وصول الماء حيث كان كدم وعجين ولا يستحب اطالة الغرة وهو مذهب مالك ورواية عن احمد والوضوء ان كان مستحباً له أن يقتصر على البعض لو وضوء ابن عمر لنومه جنباً

## باب المسح على الخفين

قال أبو العباس وخفي أصله على كثير من السلف والخلف حتى انكره بعض الصحابة وطائفة من أهل المدينة وأهل البيت وصنف الامام احمد كتاباً كبيراً في الاشربة في تحريم المسكر ولم يذكر فيه خلافاً عن الصحابة فقل له في ذلك فقال هذا صح فيه الخلاف عن الصحابة بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلو قدره انكره في رواية واصحابه خالفوه في ذلك قلت وحكى ابن أبي شيبة انكاره عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وضعف الرواية عن الصحابة بانكاره غير واحد والله أعلم والذين خفي عليهم ظنوا معارضة آية المائدة للمسح لانه أمر بغسل الرجلين فيها واختلف في الآية مع المسح على الخفين فقالت طائفة المسح على الخفين ناسخ للآية قاله الخطابي قال وفيه دلالة على انهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنة قال الطبري



مخصص وهو قول طائفة هو أمر زائد على ما في الكتاب وطائفة بيان لما في الكتاب \* ومال  
إليه أبو العباس وجميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن غلط أما أحاديث المسح فهي تبين  
المراد بالقرآن إذ ليس فيه أن لا لبس الخف يجب عليه غسل الرجلين وإنما فيه أن من قام إلى الصلاة  
يفسل وهذا عام لكل قائم إلى الصلاة لكن ليس عاما لأحواله بل هو مطلق في ذلك مسكوت  
عنه \* قال أبو عمر بن عبد البر معاذ الله أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بل  
يبين مراده به وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار ومال إليه أبو العباس أيضا أن الآية قرئت  
بالخفض والنصب فيحمل النصب على غسل الرجلين والخفض على مسح الخفين فيكون القرآن  
كآيتين وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين أم هما سواء ثلاث روايات عن أحمد والأفضل  
في حق كل أحد بحسب قدمه فلا لبس الخف أن يمسح عليه ولا ينزع خفيه اقتداء به صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه ولمن قدماه مكشوفتان الغسل ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه وكان صلى الله  
عليه وسلم يفسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ويمسح إذا كان لا لبس الخفين ويجوز المسح على  
اللفائف في أحد الوجهين حكاه ابن تميم وغيره وعلى الخف المحرق مادام اسمه باقيا والمشى فيه  
ممكن وهو قديم الشافعي واختيار أبي البركات وغيره من العلماء وعلى القدم ومعلمها التي يشق  
نزعها إلا بيد أو رجل كما جاءت به الآثار والاكتفاء بأكثر القدم هنا والظاهر منها غسلا  
ومسحا أولى من مسح بعض الخف ولهذا لا يتوقت وذكر في موضع آخر أن الرجل لها  
ثلاث أحوال الكشف له الغسل وهو أعلى المراتب والستر المسح وحالة متوسطة وهي في  
النعل فلا هي مما يجوز المسح ولا هي بارزة فيجب الغسل فاعطيت حالة متوسطة وهو الرش  
وحيث أطلق عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به الرش وقد ورد الرش على النملين  
والمسح عليها في المسند من حديث أوس بن أوس ورواه بن حبان والبيهقي من حديث ابن  
عباس ومنصوص أحمد المسح على الجوربين ما لم يخلع النملين فإذا أجاز عليهما فالزبول الذي  
لا يثبت إلا بسير يشده به متصلا ومنفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين ومالبسه من  
فرو أو قطن وغيرهما وثبت بشده بخيط متصل أو منفصل مسح عليه وأما اشتراط الثبات  
بنفسه فلا أصل له في كلام أحمد وإنما المنصوص عنه ما ذكرناه وعلى القول باعتبار ذلك فالمراد  
به ما ثبت في الساق ولم يسترسل عند المشى ولا يعتبر موالة المشى فيه كما ذكره أبو عبد الله

ابن تيمية ويجوز على العمامة الصماء وهي كالقلانس والمحكي عن احمد الكراهة والا قرب انها كراهة السلف لغير المحنكة على الحاجة الى ذلك لجهاد أو غيره والعمائم المكعبة بالكلاب تشبه المحنكة من بعض الوجوه فانه يمسكها كما تمسك الحنك العمامة ومن غسل احدى رجليه ثم ادخلها الخف قبل غسل الاخرى فانه يجوز المسح عليها من غير اشتراط خلعه ولبسه قبل اكمال الطهارة كلبسه بعدها وكذا لبسها قبل كمالها وهو احدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة ولو غسل الرجلين في الخفين بعد ان لبسها محدثا جاز المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول مخرج في مذهب احمد قلت وهو رواية في المنهج ولا توقفت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس كالبريد المحرز في مصلحة المسلمين وعليه يحمل قصة عقبة بن عامر وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوقيت ولا ينتقض وضوء الماسح على الخف والعمامة ينزعهما ولا بانقضاء المدة ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن البصري كإزالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب احمد وقول الجمهور ورواذا حل الجبيرة فهل تنتقض طهارته كالخف على قول من يقول بالنقض أولا تنتقض كخلق الرأس الذي ينبغي ان لا تنتقض الطهارة بناء على انها طهارة اصل لوجوبها في الطهارتين وعدم توقيتها وان الجبيرة بمنزلة باقى البشرة الا أن افرض استتر بما يمنع وصول الماء اليه فانتقل الفرض الى الحائل في الطهارتين كما ينتقل الوضوء الى منبت الشعر في الوجه والرأس للمشقة لا للشعر وهذا قوى على قول من لا يشترط الطهارة اشدھا فاما من اشترط الطهارة اشدھا فالحقها الحوائل البدلية فتنتقض الطهارة بزوالها كالعمامة والخف ويتوجه أن تدبى هذه على الروايتين في اشتراط الطهارة قلت البديل عندنا في حل الجبيرة ان كان بعد البرء والا فكأن الخف اذا خلعه وان كان قبله فوجهان أصحهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب ما ظن ناقضا وليس بناقض

والاحداث اللازمة كعدم الاستحاضة وسلس البول لا تنقض الوضوء ما لم يوجد المعتاد وهو مذهب مالك \* والدم والقيء وغيرهما من النجاسات الخارجة من غير المخرج المعتاد لا تنقض الوضوء ولو كثرت وهو مذهب مالك والشافعي قلت واختاره الاجرمي في غير القيء (والنوم)

لا ينقض مطلقا ان ظن بقاء طهارته وهو أخص من رواية حكيت عن احمد ان النوم لا ينقض بحال \* ويستحب الوضوء من اكل لحم الابل واما اللحم الخبيث المباح للضرورة كلحم السباع فينبني الخلاف فيه على أن النقص بلحم الابل تعبدى فلا يتعدى الى غيره أو معقول المعنى فيعطى حكمه بل هو ابلغ منه \* ويستحب الوضوء عقيب الذنب \* ومن مس الذكر اذا تحركت الشهوة بمسه وتردد فيما اذا لم تتحرك ومال أبو العباس أخيرا الى استحباب الوضوء دون الوجوب من مس النساء والامرد اذا كان لشهوة قال اذا مس المرأة لغیر شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوءا ولا يستحب الوضوء منه (قال أبو العباس) في قديم خطه خطرى أن الردة تنقض الوضوء لان العبادة من شرط صحتها دوام شرطها استصحابا في سائر الاوقات واذا كان كذلك فالنية من شرائط الطهارة على اصلنا والكافر ليس من أهلها وهو مذهب احمد \* ولا يفتح المصحف للقال قاله طائفة من العلماء خلافا لابي عبد الله بن بطة ويجب احترام القرآن حيث كتب وتحرم كتابته حيث يهان ببول حيوان أو جلوس عليه اجماعا والناس اذا اعتادوا القيام وان لم يقيم لاحد منهم افضى الى مفسدة فالقيام دفعالها خير من تركه \* وينبغي للانسان أن يسمى في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام بكتاب الله أولى والدرام المكتوب عليها لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز للمحدث لمسها واذا كانت معه في منديل أو خريطة وشق امساكها جاز أن يدخل بها الخلاء

## باب الغسل

واذا وجب الغسل بخروج المني بقياسه وجوبه بخروج الحيض \* ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو ربح يتأذى به غيره وهو بعض من بعض مطلقا (١) بطريق الاولى \* ولو اغتسل الكافر بسبب يوجبه ثم أسلم لا يلزمه اعادته ان اعتقد وجوبه بناء على أنه يثاب على طاعته في الكفر اذا أسلم ويكره الذكر للجنب لا للحائض \* ولا يستحب الغسل لدخول مكة والمبيت بمزدلفة ورمى الجمار ولا لطواف الوداع ولو قلنا باستحبابه لدخول مكة كان نوع عبث للطواف لا معنى له \* وفي كلام احمد ما ظاهره وجوب الوضوء على الجنب اذا أراد النوم وظاهر كلام أبي العباس



اذا احدث اعاده لميته على الطهارة وظاهر كلام اصحابنا لا يعيده لتعليمهم بخفة الحدث أو  
 بالنشاط \* ويحرم علىجنب اللبث في المسجد الا اذا توضأ \* ولا تدخل الملائكة بيتا فيه  
 جنب الا اذا توضأ \* واذا نوى الجنب الحدين الاصغر والا كبر ارتفعما قاله الازجى ■  
 ولا يستحب تكرار الفسل على بدنه وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد \* ويكره الاغتسال  
 في مستحم أو ماء عريانا وعليه أكثر النصوص ونهيه عليه السلام عن الاغتسال في الماء بعد  
 البول فهذا ان صح فهو كنهيه عن البول في المستحم ■ ويجوز التطهير في الحيض التي في  
 الحمامات سواء كانت فائضة أو لم تكن وسواء كان الانبوب يصب فيها أو لم يكن وسواء كان  
 ناتئا أو لم يكن ومن اعتقد غسله من الحوض الفائض مسطرا أو دينا فهو مبتدع مخالف للشريعة  
 مستحق التعزير الذي يردعه وامثاله أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله \* ولا يجب غسل باطن  
 الفرج من حيض أو جنابة وهو أصح القولين في مذهب أحمد (قال أبو العباس) في تقسيمه  
 للحمام بعد ذكر من ذمه ومن مدحه من السلف فصلا للنزاع الاقسام أربعة يحتاج اليها ولا  
 محذور فلا ريب في جوازه ولا محذور ولا حاجة فلا ريب في جواز بنائها فقد بنيت الحمامات  
 في الحجاز والعراق على عهد علي رضي الله عنه واقروها واحمد لم يقل ذلك حرام ولكن كره  
 ذلك لاشتماله غالبا على مباح ومحذور وفي زمن الصحابة كان الناس اتقى لله وارعى لحدوده  
 من أن يكثر فيها المحذور فلم يكن مكروها اذ ذلك للحاجة ولا محذور غالبا فالحاجات منها ما هو واجب  
 كغسل الجنابة والحيض والنفاس ومنها ما هو مؤكده قد نوزع في وجوبه كغسل الجمعة والفسل  
 في البلاد الباردة ولا يمكن الا في حمام وان اغتسل من غيره خيف عليه التلف ولا يجوز  
 الانتقال الى التيمم مع القدرة عليه بالماء في الحمام وهل يبقى مكروها عند الحاجة الى استعماله  
 في طهارة مستحبة هذا محل تردد فاذا تبين ذلك فقد يقال ببناء الحمام واجب حيث يحتاج اليه لاداء  
 الواجب العام وأما اذا اشتمل على محذور مع امكان الاستغناء كما في حمامات الحجاز في الازمان  
 المتأخرة فهذا محل نص احمد وبحت بن عمر وقد يقال عنه انما يكره بناؤها ابتداء فاما اذا بناها  
 غيرنا فلا تأمر بهدمها لما في ذلك من الفساد وكلام احمد انما هو في البناء لا في الابقاء والاستدامة  
 أقوى من الابتداء واذا انتفت الحاجة انتفت الاباحة كحرارة البلد وكذا اذا كان في البلد  
 حمامات تكفيهم كره الاحداث \* وتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع والاضطران الصاع خمسة ارطال

وثالث عراقية سواء صاع الطعام والماء وهو قول جمهور العلماء خلافاً لأبي حنيفة وذهبت طائفة من العلماء كابن قتيبة والقاضي أبي يعلى في تعليقه وأبي البركات أن صاع الطعام خمسة ارطال وثالث وصاع الماء ثمانية ارطال عراقية والوضوء ربع ذلك

## باب التيمم

ويجوز التيمم بغير التراب من اجزاء الارض اذا لم يجد تراباً وهو رواية ويلزمه قبول الماء فرضاً وكذا ثمنه اذا كان له ماء يوفيه ولا يكره لعادمه وطء زوجته ومن أبيح له التيمم فله أن يصلي به أول الوقت ولو علم وجوده آخر الوقت وفيه أفضلية وقال غير واحد من العلماء ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجبيرة وهو خير من التيمم ونقله الميموني عن احمد ويجوز التيمم لمن يصلي التطوع بالليل وان كان في البلد ولا يؤخر ورده الى النهار ■ ويجوز لخوف فوات صلاة الجنابة وهو رواية عن احمد واسحاق والحق به من خاف فوات العيد \* وقال أبو بكر عبد العزيز والاوزاعي بل لمن خاف فوات الجمعة ممن انتقض وضوءه وهو في المسجد ولا يتيمم للنجاسة على بدنه وهو قول الثلاثة خلافاً لاشهر الروايتين عن احمد رحمه الله تعالى ويجب بذل الماء للمضطر المعصوم ويعدل الى التيمم كما قاله جمهور العلماء \* ومن استيقظ آخر وقت صلاة وهو جنب وخاف ان اغتسل خرج الوقت اغتسل وصلى ولو خرج الوقت وكذا من نسى بخلاف من استيقظ أول الوقت فليس له أن يفوت وقت الصلاة بل يتيمم ويصلي \* ومن امكنه الذهاب الى الحمام لكان لا يمكنه الخروج منه الا بعد خروج الوقت كالغلام والمرأة التي معها أولادها ولا يمكنها الخروج حتى تفسلهم ونحو ذلك فالأظهر يتيمم ويصلي خارج الحمام لان الصلاة في الحمام وبعد الوقت منهي عنها \* وتصل المرأة بالتيمم عن الجنابة اذا كان يشق عليها تكرار النزول الى الحمام ولا تقدر على الاغتسال في البيت وكل من صلى في الوقت كما أمر بحسب الامكان فلا إعادة عليه وسواء كان العذر نادراً أو معتاداً قاله أكثر العلماء \* وصفة التيمم أن يضرب يديه الارض بمسح بهما وجهه وكفيه لحديث عمار بن ياسر الذي في الصحيح ■ والجريح اذا كان محدثاً محدثاً أصغر فلا يلزمه مراعاة الترتيب وهو الصحيح من مذهب احمد وغيره فيصح أن يتيمم بعد كمال الوضوء بل هذا هو السنة ■ والفصل بين اباعض

الوضوء بتييم بدعة ولا يستحب حمل التراب معه للتييم قاله طائفة من العلماء خلافا لما نقل  
 عن احمد \* ومن عدم الماء والتراب يتوجه أن يفعل ما يشاء من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة  
 على ما يجزئ وفي الفتاوى المصرية على أصح القولين وهو قول الجمهور \* وإذا صلى قرأ القراءة  
 الواجبة قلت والذي ذكره جده وغيره أن من عدم الماء والتراب لا يتنفل ولا يزيد في القراءة على  
 ما يجزئ والله أعلم \* والتييم يرفع الحدث وهو مذهب أبي حنيفة ورواية احمد واختارها أبو  
 بكر محمد الجوزي وفي الفتاوى المصرية التييم لو قمت كل صلاة الى أن يدخل وقت الصلاة  
 الاخرى كمذهب مالك واحمد في المشهور عنه وهو أعدل الأقوال \* ولو بذل ماء الاولي من حي  
 وميت فأميت أولى ولو كان الحي عليه نجاسة وهو مذهب الشافعي واختيار أبي البركات قال  
 أبو العباس وهذه المسألة في الماء المشترك أيضا وهو ظاهر ما نقل عن احمد لأنه أولى من  
 التشقيص \* وإذا كان على وضوء وهو حاقن يحدث ثم يتييم اذ الصلاة بالتييم وهو غير حاقن  
 أفضل من صلاته بالوضوء وهو حاقن

## باب إزالة النجاسة

واختلف كلام أبي العباس في نجاسة السكاب ولكن الذي نقل عنه أخيرا أن مذهبه نجاسة  
 غير شعره وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن احمد واختارها أبو بكر عبد العزيز \* والمسك  
 وجلده طاهران عند جماهير العلماء كما دلت عليه السنة الصحيحة وعمل المسلمين وليس ذلك  
 مما يبان من البهيمة وهي حية بل اذا كانت ينفصل عن الغزال في حياته فهو بمنزلة الولد  
 والبيض واللبن والصوف وغير ذلك مما ينفصل عن الحيوان ولا ينجس الاذي بالموت  
 وهو ظاهر مذهب احمد والشافعي وأصح القولين في مذهب مالك وخصه في شرح  
 العمدة بالمسلم وقاله جده في شرح الهداية \* وتطهر النجاسة بكل مائع طاهر يزيل كالخل  
 ونحوه وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الحنفية \* واذا تنجس ما يضره  
 الفسل كشياب الحرير والورق وغير ذلك اجزا مسح في أظهر قولي العلماء وأصله الخلاف في  
 إزالة النجاسة كإفساد الماء المحتاج اليه كما ينهي عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يحج  
 عليها والبقر التي يحرق عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها وتطهر الاجسام الصقيلة



كالسيف والمرأة ونحوهما اذا تنجست بالمسح وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ونقل عن أحمد  
 مثله في السكين من دم الذبيحة فمن أصحابه من خصصه بها لمشقة الغسل مع التكرار ومنهم  
 من عداد كقولهم \* ويطهر النعل بذلك بالارض اذا أصابه نجاسة وهو رواية عن أحمد وذيل  
 المرأة يطهر بمروره على طاهر يزيل النجاسة ونقله اسماعيل بن سعيد الشاليني عن أحمد  
 وتطهر النجاسة بالاستحالة اطلقه ابو العباس في موضع وهو مذهب اهل الظاهر وغيرهم وقال  
 في موضع آخر ولا ينبغي ان يعبر عن ذلك بان النجاسة طهرت بالاستحالة فان نفس النجس  
 لم يطهر بل استحال وصحح في موضع آخر ان الخمر اذا خللت لا تطهر وهو مذهب أحمد وغيره  
 لانه منهي عن اقتنائها مأمور بارتقاها فاذا أمسكها فهو الموجب لتنجسها وعدم حلها وسواء  
 في ذلك خمر الحلال وغيره ولو القى أحد فيها شيئا يريد به افسادها على صاحبها لا تخليها او  
 قصد صاحبها ذلك بان يكون عاجزا عن ارتقاها لكونها في حب فيريد افسادها لا تخليها فعموم  
 كلام الاصحاب يقتضي انها لا تحل سد الذريعة ويحتمل ان تحل واذا انقلبت بفعل الله تعالى  
 فالقياس فيها مثل ان يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل احد فينبغي على الطريقة المشهورة  
 ان تحل وعلى طريقة من علل النجاسة بالقاء شيء لا تحل فان القاضي ذكر في خمر النبيذ انها  
 على الطريقة لا تحل لما فيها من الماء وان كلام الامام أحمد يقتضي حلها أما تخليل الذي الخمر بمجرد  
 امساكها فينبغي جوازها على معنى كلام أحمد فانه علل المنع بانه لا ينبغي لمسلم ان يكون في  
 بيته الخمر وهذا ليس بمسلم ولان الذي لا يمنع من امساكها وعلى القول بان النجاسة لا تطهر  
 بالاستحالة فيعني من ذلك عما يشق الاحتراز عنه كالذخاں والغبار المستحيل من النجاسة كما  
 يعنى عما يشق الاحتراز عنه من طين الشوارع وغبارها وان قيل انه نجس فانه يعنى عنه  
 على أصح القولين ومن قال انه نجس ولم يعف عما يشق الاحتراز عنه فقوله اضعف الاقوال  
 ولو كان المائع غير الماء كثيرا فزال تغيره بنفسه توقف أبو العباس في طهارته \* وتطهر الارض  
 النجسة بالشمس والريح اذا لم يبق أثر النجاسة وهو مذهب أبي حنيفة لكن لا يجوز التيمم  
 عليها بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ولو لم تغسل ويطهر غيرها بالشمس والريح أيضا وهو قول  
 في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حبل الفسال وتكفي غلبة الظن بازالة نجاسة المذي أو  
 غيره وهو قول في مذهب أحمد ورواية عنه في المذي \* ونقل عن أحمد في جوارح الطير

اذا اكلت الجيف فلا يعجبني عرفها فدل على أنه كرهه لا كلها النجاسة فقط وهو أولى ولا  
 فرق في الكراهة بين جوارح الطير وغيرها وسواء كان يأكل الجيف أم لا ■ واذا شك في  
 الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه أولا فيه وجهان في مذهب احمد مبنيان على ان  
 الاصل في الارواث الطهارة الاماستنى وهو الصواب او النجاسة الاماستنى قلت والوجهان  
 يمكن ان يكون أصلهما روايتين احدهما قال عبد الله ان الابول كلها نجسة الا ما أكل لحمه  
 والثانية قال احمد في رواية محمد بن أبي الحارث في رجل وطئ على روث لا يدري هل هو  
 روث حمار او برذون فرخص فيه اذ لم يعرفه \* وبول ما أكل لحمه وروثه طاهر لم يذهب  
 احد من الصحابة الى تنجسه بل القول بنجاسته قول لمحدث لاسف له من الصحابة وروث  
 دود القز طاهر عند اكثر العلماء ودود الجروح \* ومنى الآدمي طاهر وهو ظاهر مذهب  
 احمد والشافعي وبول الحرة وما دونها في الخلقة طاهر يعني ان جنسه طاهر وقد يمرض له  
 ما يكون نجس المين كالود المتولد من الذرة فانه نجس ذكره القاضى وتتخرج طهارته بناء  
 على ان الاستحالة اذا كانت بفعل الله تعالى طهرت ولا بد ان يلحظ طهارة ظاهره من الذرة  
 بان يغمس في ماء ونحوه الى ان لا يكون على بدنه شئ منها ويطهر جلد الميتة الطاهرة حال  
 الحياة بالدباغ وهو رواية عن احمد ايضا ولا يجب غسل الثوب والبدن من المذى والقيح  
 والنصديد ولم يعم دليل على نجاسته وحكي ابو البركات عن بعض اهل العلم طهارته والاقوى  
 في المذى انه يجزئ فيه النضح وهو احدى الروايتين عن احمد ويد الصبي اذا أدخلها في  
 الاناء فانه يكره استعمال الماء الذي فيه وكذلك تكره الصلاة في ثوبه وقد سئل احمد رحمه  
 الله تعالى في رواية الاثرم عن الصلاة في ثوب الصبي فكرهه \* وقرن الميتة وعظمها وظفرها  
 وما هو من جنسه كالخافر ونحوه طاهر وقاله غير واحد من العلماء ويجوز الانتفاع بالنجاسات  
 وسواء في ذلك شحم الميتة وغيره وهو قول الشافعي وأوما اليه احمد في رواية ابن منصور ويعني  
 عن يسير النجاسة حتى ير فارة ونحوها في الاطعمة وغيرها وهو قول في مذهب احمد ولو  
 تحققت نجاسة طين الشارع عني عن يسيره لمشقة التحرز عنه ذكره أصحابنا وما تطاير من غبار  
 السرجين ونحوه ولم يمكن التحرز عنه عني عنه واذا قلنا يعني عن يسير النبذ المختلف فيه لاجل  
 الخلاف فيه فالخلاف في الكلب أظهر واقتوى فعلى احدى الروايتين يعني عن يسير نجاسته

واذا أكلت الهرة فارة ونحوها فاذا طال الفصل طهر فيها بريقها لاجل الحاجة وهذا أقوى  
الاقوال واختاره طائفة من أصحاب احمد وأبي حنيفة وكذلك أفواه الاطفال والبهائم والله تعالى أعلم

## باب الحيض

ويحرم وطء الحائض فان وطئ في الفرج فعليه دينار كفارة ويمتبر ان يكون مضروباً  
واذا تكرّر من الزوج الوطء في الفرج ولم ينزجر فرق بينهما كما قلنا فيما اذا وطئها في الدبر  
ولم ينزجر \* ويجوز للحائض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليها وهو خلاف ما يقوله أبو  
حنيفة من أنه يصح منها مع لزوم الفدية ولا يأمرها بالاقدام عليه واحمد رحمه الله تعالى  
يقول ذلك في رواية الا انها لا يقيدانه بحال الضرورة وان طافت مع عدم الضرورة فقتضى  
توجيه هذا القول يجب الدم عليها \* ويجوز للحائض قراءة القرآن بخلاف الجنب وهو مذهب  
مالك وحكي رواية عن احمد وان ظنت نسيانه وجب واذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى  
تغتسل ان كانت قادرة على الاغتسال والا تيممت وهو مذهب احمد والشافعي \* ولا يتقدر  
أقل الحيض ولا أكثره بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض وان نقص عن يوم أو زاد على  
الخمس أو السبعة عشر ولا حد لأقل سن تحيض فيه المرأة ولا لأكثر \* ولا لأقل الطهرين  
الحيضتين \* والمبتدأة تحسب ما نراه من الدم ما لم تصر مستحاضة وكذلك المنتقلة اذا تغيرت  
عادتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى تعلم انها استحاضة باستمرار الدم \* والمستحاضة  
ترد الى عادتها الى تمييزها ثم الى غالب عادات النساء كما جاءت في كل واحدة من هؤلاء  
سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخذ الامام احمد بالسنن الثلاث فقال الحيض يدور  
على ثلاثة احاديث حديث فاطمة بنت أبي حيش وحديث أم حبيبة وحديث حمنة واختلفت  
الرواية عنه في تصحيح حديث حمنة وفي رواية عنه وحديث ام سلمة فكان في حديث ام  
حبيبة والصفرة والكدرة بعد الطهر لا ينفث اليها قاله احمد وغيره لقول أم عطية كنا لانعد  
الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً \* ولا حد لأقل النفاس ولا أكثره ولو زاد على الاربعين  
أو الستين أو السبعين وانقطع فهو نفاس ولكن ان اتصل فهو دم فساد وحينئذ فالاربعمون  
منتهى الغالب \* والحامل قد تحيض وهو مذهب الشافعي وحكاه البيهقي رواية عن احمد بل حكي



أنه رجع إليه • ويجوز التداوى لحصول الحيض الا في رمضان لثلاث تقطروا قاله أبو يعلى الصغير  
والاحوط ان المرأة لا تستعمل دواء يمنع تفوق المني في مجارى الحمل والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الصلاة

وقد تنازع الناس في اسم الصلاة هل هو من الاسماء المنقولة عن مسماها في اللغة أو انها باقية  
على ما كانت عليه في اللغة أو انها تصرف فيها الشارع تصرف أهل العرف فهي بالنسبة الى  
اللغة مجاز وبالنسبة الى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة أقوال والتحقيق ان الشارع لم يغيرها  
وإمكن استعمالها مقيدة لا مطلقة كما تستعمل نظائرها كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت  
فذكر بيتنا خاصا فلم يكن لفظ الحج متناولا لكل قصد بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ  
نفسه ومن كان قبلنا كانت لهم صلاة ليست بمماثلة لصلاتنا في الاوقات والهيئات • ولا تلزم  
الشرائع الا بعد العلم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا لا تلزم الصلاة حربا اسلم في  
دار الحرب ولا يعلم وجوبها والوجهان في كل من ترك • اجبا قبل بلوغ الشرع كمن لم يقيم  
لعدم الماء لظنه عدم الصحة أو لم يترك أو اكل حتى تين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لظنه  
ذلك أو لم تصل مستحاضة والاصح لا قضاء ولا اثم اذا لم تقصد اتفاقا للعفو عن الخطاء والنسيان  
ومن عقد عقدا فاسدا مختلفا فيه باجتهاد أو تقليد واتصل به القبض لم يؤمر برده وان كان مخالفا  
للنص وكذلك الشكاح اذا بان له خطأ الاجتهاد أو التقليد وقد انقضى المفسد لم يفارق وان كان  
المفسد قائما فارقها • بقي النظر فيمن ترك الواجب وفعل المحرم لا باعتقاد ولا بجعل يعذر فيه  
ولكن جهلا واعراضا عن طاب العلم الواجب عليه مع تمكنه منه أو من سماع ايجاب هذا  
وتحريم هذا ولم ياتزمه اعراضا لا كفرا بالرسالة فان هذا ترك الاعتقاد الواجب بغير عذر شرعي  
كما ترك الكافر الاسلام فهل يكون حال هذا اذا تاب فاقرب بالوجوب والتحريم تصديقا والتزاما  
بمنزلة الكافر اذا أسلم لان التوبة تجب ما قبلها كالا سلام وأما على القول الذي جزمنا بصحته  
فهذا فيه نظر وقد يقال ليس هذا بأسوأ حالا من الكافر المعاند والتوبة والاسلام يهدمان  
ما قبلهما • ولا تلزم الصلاة صبيا ولو بلغ عشرة وقاله جمهور العلماء وثواب عبادة الصبي له قلت  
وذكره الشيخ أبو محمد المقدسي في غير موضع والله أعلم • ولا يجب قضاء الصلاة على من زال

عقله بمحرم وفي الفتاوي المصرية يلزمه بلا نزاع \* ومن كفر بترك الصلاة الا صوب انه  
يصير مسلماً بفعلها من غير اعادة الشهادتين لان كفره بالا متناع كما بليس وتارك الزكاة كذلك  
وفرضها متأخروا الفقهاء \* مسألة يمتنع وقوعها وهي ان الرجل اذا كان مقرراً بوجوب الصلاة  
فدعى اليها وامتنع ثلاثاً مع تهديده بالقتل فلم يصل حتى قتل هل يموت كافراً أو فاسقاً على  
قولين وهذا الفرض باطل اذ يمتنع أن يعتقد أن الله فرضها ولا يفعلها ويصبر على القتل وهذا  
لا يفعله أحد قط \* ومن ترك الصلاة فيذبغي الاشاعة عنه بتركها حتى يصلي ولا ينبغي السلام  
عليه ولا اجابة دعوته والمحافظة على الصلاة أقرب الى الرحمة ممن لم يصلها ولو فعل ما فعل \*  
ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع وأما المسافر العادم للماء اذا علم انه يجد الماء  
بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى ما بعد الوقت بل يصلي بالتيمم في الوقت بلا نزاع وكذلك العاجز  
عن الركوع والسجود والقراءة اذا علم بعد الوقت انه يمكنه أن يصلي بتمام الركوع والسجود  
والقراءة كان الواجب أن يصلي في الوقت بحسب امكانه وأما قول بعض أصحابنا لا يجوز  
تأخيرها عن وقتها الا لتأخيرها أو مشغل بشرطها فهذا لم يقله أحد قبله من الاصحاب بل ولا من  
سائر طوائف المسلمين الا أن يكون بعض أصحاب الشافعي فهذا لا شك ولا ريب انه ليس علي  
عمومه وانما أراد صوراً معروفة كما اذا أمكن الوصول الى البئر أن يضع حبلاً يستقي به ولا  
يفرغ الا بعد الوقت أو أمكن العريان أن يخييط ثوباً ولا يفرغ الا بعد الوقت ونحو هذه الصور ومع  
هذا فالذي قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن احمد وأصحابه وجهات العلماء وما ظنه  
يوافقه الا بعض اصحاب الشافعي ويؤيد ما ذكرناه أيضاً ان العريان لو أمكنه ان يذهب الى قرية  
يشترى منها ثوباً ولا يصلي الا بعد الوقت لا يجوز له التأخير بلا نزاع وكذلك العاجز عن تعلم  
التكبير والتشهد الاخير اذا ضاق الوقت صلى على حسب حاله وكذلك المستحاضة اذا كان دمها  
ينقطع بعد الوقت لم يحز لها التأخير بل تصلى في الوقت بحسب حالها

## باب المواعيت

بدأ جماعة من أصحابنا كالخزقي والقاضي في بعض كتبه وغيرهما بالظهر ومنهم من بدأ بالفجر كابن  
أبي موسى وأبي الخطاب والقاضي في موضع وهذا اجود لان الصلاة الوسطى هي العصر

وانما تكون الوسطي اذا كان الفجر الاول ومن زعم ان وقت العشاء بقدر حصه الفجر في الشتاء وفي الصيف فقد غلط غلطا بينا باتفاق الناس وجمهور العلماء يرون تقدم الصلاة افضل الا اذا كان في التأخير مصلحة راجحة مثل المتيمم يؤخر ليصلي آخر الوقت بوضوء والمنفرد يؤخر حتى يصلي آخر الوقت مع جماعة ونحو ذلك ■ ويعمل بقول المؤذن في دخول الوقت مع امكان العلم بالوقت وهو مذهب احمد وسائر العلماء المعتبرين وكما شهدت له النصوص خلافا لمض اصحابنا ■ ومن دخل عليه الوقت ثم طرأ مانع من جنون أو حيض لا قضاء الا ان يتضابق الوقت عن فعله ان لم يوجد المانع وهو قول مالك وزفر رواه زفر عن أبي حنيفة ومتى زال المانع من تكليفه في وقت الصلاة لزمته ان ادرك فيها قدر ركعة والا فلا وهو قول الليث وقول الشافعي ومقالة في مذهب أحمد ■ ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضيف في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك اجماعا وتارك الصلاة عمدا لا يشرع له قضاؤها ولا تصح منه بل يكثر من التطوع وكذا الصوم وهو قول طائفة من السلف كابن عبد الرحمن صاحب الشافعي وداود واتباعه وليس في الأدلة ما يخالف هذا بل يوافقوه وأمره عليه السلام المجمع بالقضاء ضعيف لعدم البخاري ومسلم عنه وقال أبو الخطاب في الانتصار اذا مات في أثناء وقت الصلاة قال بعض الحنفية لا يكون عاصيا بالاجماع وقال أبو الخطاب يحتمل عصيانه لانه انما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان وقضاء الصلاة والنذر والكفارة وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة وان قلنا لا يعصي وهو الصحيح فلان ما وجب وجوبا موسعا لا يعصي من أخره الى آخر الوقت اذا مات كالمسائل التي ذكرناها قال أبو العباس أما قضاء الصلاة والنذر والكفارة فعندنا على الفور وقد قيل انه على التراخي فلا تناظر المسألة وانما نظيرها قضاء رمضان فانه وقت موسع والمذهب هناك أنه اذا مات بعد استطاعة القضاء أطعم عنه والمشهور في الصلاة لا يعصى فيتوجه التخيير فيهما كما اقتضاه كلامه وقال أبو الخطاب اتفق على الإيجاب الموسع في القضاء والحج والكفارة والزكاة والدين المؤجل وهذا غلط فان فيه ما هو مضيق وما هو على التراخي ■ ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو مذهب احمد وغيره ■ والنائم ليس عليه أن يفعل الصلاة حال نومه بلا نزاع لكن تنازع العلماء هل وجبت في ذمته بمعنى أنه وجب عليه أن يفعلها اذا استيقظ أو يقال لم تجب في ذمته لكن انعقد سبب وجوبها على قولين وجمهور العلماء على أنها قضاء ومنهم من يقول هي أداء والنزاعان



لفظيان ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظنه في الواجب على التراخي أنه يموت في هذا الوقت فإنه يجب تقديمه فلو لم يموت ثم فعله فهل يكون أداء كقول الجمهور أو قضاء كقول الباقلاني وغيره فيه نزاع ولا تأثير لهذا النزاع في الأحكام وإنما هو نزاع لفظي فقط بل لو اعتقد بقاء الوقت فصلى أداء ثم تبين خروجه أو بالعكس صحت الصلاة من غير نزاع اعلمه وقال أبو العباس في قديم خطه قول الباقلاني قياس المذهب إذ الاعتبار بحالة غلبة الظن لا بما يخالفها وذلك كما قلنا من غير خلاف اعلمه في المذهب في المضروب الذي لا يرجح برؤيه إذا حجج عن نفسه ثم برأ أنه لا يلزمه إعادة الحج فاعتبرنا حالة غلبة الظن ولم نعتبر تبين فساده ولا أعرف بينهما فرقا

## باب الاذان والاقامة

والصحيح أنهما فرض كفاية وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره وقد اطلق طوائف من العلماء أن الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي فإن كثيرا من العلماء من يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه ويعاقب تاركه شرعا وأما من زعم أنه سنة لا أثم على تاركه فقد أخطأ وليس الاذان بواجب للصلاة الفائتة وإذا صلى وحده أداء أو قضاء واذن وأقام فقد أحسن وإن اكتفى بالاقامة أجزأه وإن كان يقضي صلوات فاذن أول مرة وأقام ببقية الصلوات كان حسنا أيضا وهو أفضل من الامامة وهو اصح الروايتين عن أحمد واختيار أكثر أصحابه وأما امامته صلى الله عليه وسلم وامامة الخلفاء الراشدين فكانت متعينة عليهم فإنها وظيفة الامام الأعظم ولم يمكن الجمع بينها وبين الاذان فصارت الامامة في حقهم أفضل من الاذان لخصوص أحوالهم وإن كان لا أكثر الناس الاذان أفضل ويتخرج أن لا يجزي، أذان القاعد لغير عذر كأحد الوجهين في الخطبة وأولى إذ لم ينقل عن أحد من السلف الاذان قاعدا لغير عذر وخطب بعضهم قاعدا لغير عذر واطلق أحمد الكراهة والكراهة المطلقة هل تنصرف الى التحريم أو التنزيه على وجهين قلت قال أبو البقاء المكي في شرح الهداية نقل عن أحمد أن اذن القاعد يعيد قال القاضي محمول على نفي الاستحباب وحمله بعضهم على نفي الاعتداده والله أعلم وأكثر الروايات عن أحمد المنع من أذان الجنب وتوقف عن الاعادة في بعضها وصرح بعدم الاعادة في بعضها وهو اختيار أكثر

الاصحاب وذكر جماعة عنه رواية بالاعادة واختارها الخرق وفي اجزاء الاذان من الفاسق  
 روايتان اقواهما عدمه لمخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم \* وأما ترتيب الفاسق مؤذنا فلا  
 ينبغي قولاً واحداً \* والصبي المميز يستخرج في اذانه للبالغ روايتان كشهادته وولايته وقال في  
 موضع آخر اختلف الاصحاب في تحقيق موضع الخلاف منهم من يقول موضع الخلاف سقوط  
 الفرض به والسنة المؤكدة اذا لم يوجد سواء وأما صحة اذانه في الجملة وكونه جائزاً اذا أذن غيره  
 فلا خلاف في جوازه ومنهم من اطلق الخلاف لان احمد قال لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن  
 يحتلم اذا كان قد راهق وقال في رواية علي بن سعيد وقد سئل عن الغلام يؤذن قبل أن يحتلم  
 فلم يعجبه والاشبه ان الأذان الذي يسقط الفرض عن أهل القرية ويعتمد في وقت الصلاة  
 والصيام لا يجوز أن يباشره صبي قولاً واحداً ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في مواقيت العبادات  
 وأما الاذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر ونحو ذلك فهذا فيه  
 الروايتان والصحيح جوازه ويكره أن يوصل الاذان بما قبله مثل قول بعض المؤذنين قبل الاذان  
 وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً الآية \* ويستحب للمؤذن أن يرفع يده ووجهه الى السماء اذا  
 اذن أو اقام ونص عليه احمد \* كما يستحب للذي يتشهد عقيب الوضوء أن يرفع رأسه الى السماء \*  
 وكما يستحب للمحرم بالصلاة أن يرفع رأسه قليلاً لان التهليل والتكبير اعلان بذكر الله  
 لا يصلح الا له فاستحب الاشارة له كما تستحب الاشارة بالاصبع الواحدة في التشهد والدعاء  
 وهذا بخلاف الصلاة والدعاء اذا المستحب فيه خفض الطرف \* واذا اقيمت الصلاة وهو  
 قائم يستحب له ان يجلس وان لم يكن صلى تحية المسجد قال ابن منصور رأيت ابا عبد الله احمد  
 يخرج عند المغرب فحين انتهى الى موضع الصف أخذ المؤذن في الاقامة فجلس \* والخروج من  
 المسجد بعد الاذان منهي عنه وهل هو حرام أو مكروه في المسألة وجهان الا ان يكون التأذين  
 للفجر قبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه احمد \* والاقامة كالنداء بالاذان والسنة ان ينادي  
 للكسوف بالصلاة جامعة لحديث عائشة خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 فبعت مناديا الصلاة جامعة ولا ينادى للعيد والاستسقاء وقاله طائفة من اصحابنا ولهذا لا يشرع  
 للجنائز ولا للتراويح على نص احمد خلافاً للقاضي لانه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والقياس على الكسوف فاسد الاعتبار وقال الآمدي السنة أن يكون المؤذن من أولاد من

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الاذان وان كان من غيرهم جاز قال ابو العباس ولم يذكر هذا اكثر اصحابنا وظاهر كلام احمد لا يقدم بذلك فانه نص على ان المتنازعين في الاذان لا يقدم احدهما بكون ابيه هو المؤذن \* واما ما سوى التأذين قبيل الفجر من تسبيح ونشيد ورفع الصوت بدعاء ونحو ذلك في المآذن فهذا ليس بمسنون عند الأئمة بل قد ذكر طائفة من اصحاب مالك والشافعي واحمد ان هذا من جملة البدع المكروهة ولم يقر على شرعي على استحبابه ولا حدث سبب يقتضي احداثه حتى يقال انه من البدع اللغوية التي دلت الشريعة على استحبابها وما كان كذلك لم يكن لاحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ولا يعلق استحقاق الرزق به وان شرطه واقف واذا قيل ان في بعض هذه الاصوات مصلحة راجحة على مفسدتها فنقتصر من ذلك على القدر الذي يحصل به المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر بلا مصلحة راجحة \* ويستحب ان يجيب المؤذن ويقول مثل ما يقول ولو في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة كل ذكر ودعاء وجهد سببه في الصلاة ويجيب مؤذناً ثانياً واكثر حيث يستحب ذلك كما كان المؤذنان يؤذنان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأما المؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الراتب يوم الجمعة في مثل صحن المسجد فليس اذانهم مشروعة باتفاق الأئمة بل ذلك بدعة منكورة وقد اتفق العلماء على انه لا يستحب التبليغ وراء الامام بل يكره الحاجة وقد ذهب طائفة من الفقهاء اصحاب مالك واحمد الى بطلان صلاة المبلغ اذا لم يحتج اليه وظاهر كلامه هذا ان المجيب يقول مثل ما يقول حتي في الجملة وقيل يقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز الاذان للفجر قبل دخول وقتها وقاله جمهور العلماء ليس عند احمد نص في اول الوقت الذي يجوز فيه التأذين الا ان اصحابنا قالوا يجوز بعد نصف الليل كما يجوز بعد نصف الليل الا فاضة من مزدلفة وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يعتبر نصفه اوله غروب الشمس وآخره طلوعها كما ان النهار المعتبر نصفه اوله طلوع الشمس وآخره غروبها لا تقسم الزمان ليلاً ونهاراً ولعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في احد الحديثين ينزل ربنا الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الذي ينتهي لطلوع الفجر وفي الآخر حين يمضي نصف الليل يعني الليل الذي ينتهي بطلوع الشمس فانه اذا اتصف الليل الشمسي يكون قد بقى ثلث الليل الفجرى تقريباً ولو قيل تحديد وقت العشاء الى نصف الليل تارة والى ثلثة اخرى من هذا



الباب لكان متوجها ويستحب<sup>(١)</sup> اذا اخر المؤذن في الاذان أن لا يقوم اذ في ذلك تشبهه بالسلطان  
قال احمد لا يقوم اول ما يبدى أو يصير

## باب ستر العورة

اختلفت عبارة اصحابنا في وجه الحرة في الصلاة فقال بعضهم ليس بعورة وقال بعضهم عورة  
وانما رخص في كشفه في الصلاة للحاجة والتحقيق انه ليس بعورة في الصلاة وهو عورة في  
باب النظر اذا لم يجز النظر اليه ولا يختلف المذهب في ان ما بين السرة والركبة من الامة عورة  
وقد حكى جماعة من اصحابنا ان عورتها السواثن فقط كالرواية في عورة الرجل وهذا غلط  
قيح فاحش على المذهب خصوصا وعلى الشريعة عموماً وكلام احمد ابعد شيء عن هذا القول  
ولا تصح الصلاة في الثوب المغصوب والحرير والمكان المغصوب هذا اذا كانت الصلاة فرضاً  
وهو اصح الروايتين عن احمد وان كانت نقلاً فقال الآمدى لا تصح رواية واحدة وقال أبو  
العباس اكثر اصحابنا اطلقوا الخلاف وهو الصواب لان منشأ القول بالصحة ان جهة الطاعة  
مغايرة لجهة المعصية فيجوز ان يثب من وجه ويماقب من وجه وينبغي ان يكون الذي يجز  
ثوبه خيلاء في الصلاة على هذا الخلاف لان المذهب انه حرام وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاوير  
قلت لازم ذلك أن كل ثوب يحرم لبسه يجرى على هذا الخلاف وقد اشار اليه صاحب المستوعب  
والله اعلم ولو كان المصلي جاهلاً بالمكان والثوب انه حرام فلا اعادة عليه سواء قلنا ان الجاهل  
بالنجاسة يعيد أو لا يعيد لان عدم علمه بالنجاسة لا يمنع العين ان تكون نجسة وكذا اذا لم يعلم  
بالتحريم لم يكن فعله معصية بل يكون طاعة وأما المحبوس في مكان غصب فيلغى ان لا يجب  
عليه الاعادة اذا صلى فيه قولاً واحداً لان لبسه فيه ليس بمحرم \* ومن اصحابنا من يجمل فيمن  
لم يجد الا الثوب الحرير روايتين كمن لم يجد الا الثوب النجس وعلى هذا فن لم يمكنه ان يصلي  
الا في الموضع الغصب فيه الروايتان واولى وكذلك كل مكره الكون بالمكان النجس والغصب  
بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله ينبغي ان يكون كالمحبوس وذكر ابن الزاغوني  
في صحة الصلاة في ملك غيره بغير اذنه اذا لم يكن محوطاً عليه وجهين وان المذهب الصحة يؤيده  
انه يدخله وياً كل ثمره فلان يدخله بلا كل ولا اذى اولى واجزى والمقبوض بمقد فاسد من

التياب والعقار افتي بعض اصحابنا بانه كالمغصوب سواء وعلى هذا فان لم يكن المال الذي يلبسه ويسكنه حلالا في نفسه لم يتعلق به حق الله تعالى ولا حق لمباداه والالم تصح فيه الصلاة وكذلك الماء في الطهارة وكذلك المركوب والزاد في الحج وهذا يدخل فيه شيء كثير وفيه نوع مشقة ومن لم يجد الا ثوبا لطيفا أرسله على كتفه وعجزه وصلى جالسا ونص عليه أو انزربه وصلى قائما وقال القاضي يستتر منكبيه ويصلي جالسا والاول هو الصحيح وقول القاضي ضعيف ولو صلى على راحلة مغصوبة أو سفينة مغصوبة فهو كالارض المغصوبة وان صلى على فراش مغصوب فوجهان اظهرهما البطلان ولو غصب مسجدا وغيره بأن حوله عن كونه مسجدا بدعوي ملكه أو وقفه على جهة أخرى لم تصح صلاته فيه وان أبقاه مسجداً ومنع الناس من الصلاة فيه في صحة صلاته فيه وجهان اختار طائفة من المتأخرين الصحة والاقوي البطلان ولو تلف في يده لم يضمه عند ابن عقيل وقياس المذهب ضمانه وان لم يجد العريان ثوبا ولا حشيشا ولكن وجد طينا لزمه الاستتار عند ابن عقيل ولا يلزمه عند الامدي وغيره وهو الصواب المقطوع به وقيل إنه المنصوص عن أحمد لان ذلك يتناثر ولا يتيق ولكن يستحب أن يستتر بحائط أو شجرة ونحو ذلك ان امكن \* وتستحب الصلاة بالتعل وقاله طائفة من العلماء \* والعبد الا بقى لا يصح نقله ويصح فرضه عند ابن عقيل وابن زاغوني وبطلان فرضه قوي أيضا كما جاء في الحديث مرفوعا وينبغي قبول صلاته والله تعالى أمر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة وهو أخذ الزينة فقال خذوا زينتكم عند كل مسجد فعلى الامر باسم الزينة لا بستر العورة ايذانا بان العبد ينبغي له أن يلبس أزين ثيابه وأجملها في الصلاة

## باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وجوب تطهير البدن من الخبث يحتاج عليه باحاديث الاستنجاء وحديث التنزه من البول ويقول صلى الله عليه وسلم حثيه ثم اقرصيه ثم انضح به بالماء ثم صلى فيه من حديث اسماء وغيرها وبحديث أبي سعيد في ذلك النملين بالتراب ثم الصلاة فيهما وطهارة البقعة يستدل عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والغدرة وأمره بصب الماء على البول \* ومن صلى بالنجاسة ناسيا أو جاهلا فلا إعادة عليه وقاله طائفة

من العلماء لان من كان مقصوده اجتناب المحظور اذا فعله مخطئا أو ناسيا لا تبطل العبادة .  
 وذكر القاضي في المجرد والامدي أن الناسي بعيد رواية واحدة عن أحمد لانه مفرط وانما  
 الروايتان في الجاهل والروايتان منصوبتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة فاما الناسي فليس  
 عنه نص فلذلك اختلف الطريقان . والنهي عن قربان المسجد لمن أكل الثوم ونحوه عام في كل  
 مسجد عند عامة العلماء وحكي القاضي عياض أن النهي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم . ولا  
 تصح الصلاة في المقبرة ولا اليها والنهي عن ذلك انما هو سد لذريعة الشرك وذكر طائفة من  
 اصحابنا أن القبر والقبرين لا يمنع من الصلاة لانه لا يتناول اسم المقبرة وانما المقبرة ثلاثة قبور  
 فصاعداً وليس في كلام أحمد وعامة اصحابه هذا الفرق بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلالهم  
 يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو الصواب والمقبرة كل ما قبر فيه لا أنه جمع  
 قبر وقال اصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلي فيه فهذا يعين أن المنع  
 يكون متنا ولا حرمة القبر المنفرد وفنائه المضاف اليه وذكر الآمدي وغيره أنه لا تجوز  
 الصلاة فيه أي المسجد الذي قبلته الى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر  
 وذكر بعضهم هذا منصوص أحمد ولا تصح الصلاة في الحش ولا اليه ولا فرق عند عامة  
 اصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو باطنه واختار ابن عقيل أنه اذا كان  
 بين المصلي وبين الحش ونحوه حائل مثل جدار المسجد لم يكره والاوّل هو المأثور عن السلف  
 والمنصوص عن أحمد والمذهب الذي عليه عامة الاصحاب كراهة دخول الكنيسة المصورة  
 فالصلاة فيها وفي كل مكان فيه تصاوير أشد كراهة وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه ولا  
 شك ومقتضي كلام الآمدي وأبي ثوبان بن عقيل أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف وهو  
 قوي ونص أحمد لا يصلي فيها وقال الآمدي ويكره في الرحى ولا فرق بين علوها وسفلها قال  
 أبو العباس ولعل هذا لما فيها من الصوت الذي يلهي المصلي ويشغله ولا تصح الفريضة في الكعبة  
 بل النافلة وهو ظاهر مذهب أحمد وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فانها كانت  
 تطوعا فلا يلحق الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال هذه القبلة  
 فيشبه والله أعلم أن يكون ذكره لهذا الكلام في عقيب الصلاة خارج البيت بيانا لان القبلة  
 المأمور باستقبالها هي البنية كلها لثلاث يتوحد متوحد أن استقبال بعضها كاف في الفرض لاجل أنه



صلى التطوع في البيت والا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجملة هي القبلة فلا بد لهذا الكلام من فائدة وعلم شيء، قد يخفى ويقع في محل الشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو أعلم بمعنى ما سمع وان نذر الصلاة في الكعبة جاز كما لو نذر الصلاة على الراحلة وأما ان نذر الصلاة مطلقا اعتبر فيها شروط الفريضة لان النذر المطلق يحذو به حذو الفرائض

## باب استقبال القبلة

قال الدارقطني وغيره في قول الراوى إنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حمار غلط من عمرو بن يحيى المازني وإنما المعروف صلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته أو البعير والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم في رواية أخرى ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو هذا وقيل إن في تغليظه نظرا وقيل إنه شاذ لمخالفته رواية الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا خطاب منه لأهل المدينة ومن جرى مجراه كاهل الشام والجزيرة والعراق وأما أهل مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من الأصحاب أن الواجب في استقبال القبلة هوؤها دون بنيانها بدليل المصلي على أبي قبيس وغيره من الجبال العالية فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء وبدليل لو انتقضت الكعبة والعياذ بالله فإنه يكفي استقبال العرصة قال أبو العباس الواجب استقبال البنيان وأما العرصة والهواء فليس بكعبة ولا بناء وأما ماذا كروه من الصلاة على أبي قبيس ونحوه فأنما ذلك لان بين يدي المصلي قبلة شاخصة مرتفعة وان لم تكن مسامحة فإن المسامحة لا تشترط كما لم تكن مشروطة في الائتمام بالامام وأما اذا زال بناء الكعبة فتقول بموجبه وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي اليه لان احمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبلة له فعلم أنه جعل القبلة الشيء الشاخص وكذلك قال الامدي ان صلى بآزاء البيت وكان مفتوحا لا تصح صلاته وان كان مردودا صحت وان كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت لانه يصلي الى جزء من البيت فان زال بنيان البيت والعياذ بالله وصلي وبين يديه شيء صحت الصلاة وان لم يكن بين يديه شيء لم تصح وهذا من كلام الامدي يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة الا أن يكون بين يديه شيء وإنما يعني به والله أعلم ما كان شاخصا كما قيد فيما اذا صلى الى الباب

ولانه علل ذلك بانه اذا صلي الى سترة فقد صلي الى جزء من البيت فعلم أن مجرد العرصة غير كاف ويدل على هذا ما ذكره الازرق في أخبار مكة أن ابن عباس أرسل الى ابن الزبير لاتدع الناس يغير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل الستور عليها حتى يطوف الناس من ورائها ويصلون اليها ففعل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل على أن الكعبة التي يطاف بها ويصلي اليها لا بد أن تكون شيئاً منصوباً شاخصاً وان العرصة ليست قبلة ولم ينقل أن أحداً من السلف خالف في ذلك ولا أنكره نعم لو فرض أنه قد تم نذر نصب شيء من الاشياء موضعها بان يقع ذلك اذا هدمها ذو السويتين من الحبشة في آخر الزمان فهذا ينبغي أن يكتفى حينئذ باستقبال العرصة كما يكتفى المصلي أن يخط خطاً اذا لم يجد سترة فان قواعد ابراهيم كالخط وذكر ابن عقيل وغيره من أصحابنا أن البناء اذا زال صحت الصلاة الى هواء البيت مع قولهم انه لا يصلي على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبلة تستقبل ولا يلزم من سقوط الشيء شاخص اذا كان معدوماً سقوط استقباله اذا كان موجوداً كما فرقنا بين حال امكان نصب شيء وحال تدمره وكما يفرق في سائر الشروط بين حال الوجود والعدم والقدرة والعجز فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكفي شخصه ولو أنه شيء يسير كالمئبة التي للباب قاله ابن عقيل وقال أبو الحسن الامدي لا يجوز أن يصلي الى الباب اذا كان مفتوحاً لكن اذا كان بين يديه شيء منصوب كالسترة صحت فعله هذا لا يكفي ارتفاع المئبة ونحوها بل لا بد أن يكون مثل آخره الرحل لانها السترة التي قدر بها الشارع السترة المستحبة فلا أن يكون تقديرها في الواجب أولى ثم ان كانت السترة التي فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جازت الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك ابن وأجر بعضه فوق بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة ونحو ذلك لم يكن قبلة فيما ذكره أصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون سترة في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس وابن الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبلة وسترة فان الخشب والستور المعدة عليها لا يتبع في مطلق البيع قلت وقد يقال انما اكتفى بما نصبه ابن الزبير وان لم يتبع في مطلق البيع لانه حال ضرورة ولا ضرورة بالمصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة أو باطنها اذ يمكنه أن يتوجه

الى جزء منها أو ان يستقبل جميعها والله أعلم وقال ابن حامد بن عقيل في الواضح وأبو المال لوصلي  
الى الحجر من فرضه المعاينة لم تصح صلاته لانه في المشاهدة والعيان ليس من الكعبة البيت  
الحرام وانما وردت الاحاديث بانه كان من البيت فعمل بتلك الاحاديث في وجوب الطواف  
دون الاكتفاء به للصلاة احتياطا للمبادتين وقال القاضي في التعاقب يجوز التوجه اليه في الصلاة  
وتصح صلاته كما لو توجه الى حائط الكعبة قال أبو العباس وهذا قياس المذهب لانه من البيت  
بالسنة الثابتة المستفيضة وبعيان من شاهده من الخلق الكثير لما نقضه ابن الزبير ونص أحمد أنه  
لا يصلي الفرض في الحجر فقال لا يصلي في الحجر الحجر من البيت قال أبو العباس والحجر جميعه  
ليس من البيت وانما الداخل في حدود البيت ستة اذرع وشيء فمن استقبل ما زاد على ذلك  
لم تصح صلاته ألبتة

## باب النية

والنية تتبع العلم فمن علم ما يريد فعله قصده ضرورة ويحرم خروجه لشكه في النية للعلم  
بانه ما دخل الا بالنية ولو احرم منفردا ثم نوى الامامة صحت صلاته فرضا ونفلا وهو رواية  
عن أحمد اختارها أبو محمد المقدسي وغيره ولو سمي اماما أو جنازة فخطأ صحت صلاته ان كان  
قصده خلف من حضر والا فلا ووجوب مقارنة النية للتكبير قد يفسر بوقوع التكبير غيب  
النية وهذا ممكن لا صعوبة فيه بل عامة الناس انما يصلون هكذا وقد يفسر بانبساط آخر  
النية على اجزاء التكبير بحيث يكون اولها مع اوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لانه يقتضي  
عزوب كمال النية عن اول الصلاة وخلاو أول الصلاة عن النية الواجبة وقد يفسر بحضور جميع  
النية الواجبة وقد يفسر بجميع النية مع جميع اجزاء التكبير وهذا قد نوزع في امكانه فضلا عن  
وجوبه ولو قيل بامكانه فهو متعسر فيسقط بالحرج وايضا فما يبطل هذا والذي قبله ان المكبر  
ينبغي له ان يتدبر التكبير ويتصوره فيكون قلبه مشغولا بمعنى التكبير لا بما يشغله عن  
ذلك من استحضار المنوي ولان النية من الشروط والشرط يتقدم العبادة ويستمر  
حكمه الى آخرها \*



## باب تسوية الصفوف

وظاهر كلام أبي العباس أنه يجب تسوية الصفوف لأنه عليه السلام رأى رجلا باديا صدره فقال لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وقال عليه السلام سووا صفوفكم فإن تسويتها من تمام الصلاة متفق عليهما وترجم عليه البخاري بباب أتم من لم يتم الصف قلبت ومن ذكر الاجتماع على استحبابه فراده ثبوت استحبابه لا نفي وجوبه والله أعلم وإذا قدر المصلي أن يقول الله أكبر لزمه ولا يجزئه غيرها وهو قول مالك وأحمد ولا يشترط أن يسمع المصلي نفسه القراءة الواجبة بل يكفيه الاتيان بالحروف وإن لم يسمعها وهو وجه في مذهب أحمد واختاره الكرخي من الحنفية وكذا كل ذكر واجب ويستحب أن يجمع في الاستفتاح بين قوله سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره وبين وجهت وجهي إلى آخره وهو اختيار أبي يوسف وأبي هبيرة ولا يجمع بين لفظي كبير وكثير بل يقول هذا تارة وهذا تارة وكذا المشروع في القراءات السبع أن يقرأ هذه آرة وهذه تارة لا يجمع بينهما ونظيره كثيرة والافضل أن يأتي في العبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات وأنواع صلاة الخوف وغير ذلك والمفضل قد يكون أفضل لمن انتفاعه به أتم ويستحب التعوذ أول كل قراءة ويجهر في الصلاة بالتعوذ وبالبسمة وبالفاتحة في الجازاة ونحو ذلك أحيانا فإنه المنصوص عن أحمد تعلميا للسنة ويستحب الجهر بالبسمة للتأليف كما استحباب أحمد ترك القنوت في الوتر تأليفا للمأموم ولو كان الإمام متطوعا تبعه المأموم والسنة أولى وانص عليه أحمد قلت وحكي عن أبي العباس التخيير بين الجهر والاسرار وهو مذهب إسحاق بن راهوية والظاهر أن هذا القول أخذ من قوله أنه يجهر بها أحيانا وهذا المأخذ ليس بحجيد والله أعلم والبسمة آية منفردة فاصلة بين السور ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها وهذا ظاهر مذهب أحمد وروى الطبراني بإسناد حسن عن ابن العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم إذا كان بمكة وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في كتاب النسخ والنسخ وهو مناسب للواقع فإن الغالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والشام والكوفة فلم يكونوا يجهرون والدارقطني لما دخل مصر وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بالبسمة فجمعها فقليل له

هل فيها شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه  
 ضعيف وتكتب البسملة أوائل الكتب كما كتبها سليمان وكتبها النبي صلى الله عليه وسلم في صلح  
 الحديبية وإلى قيصر وغيره فتذكر في ابتداء جميع الأعمال وعند دخول المنزل والخروج منه  
 للبركة وهي تطرد الشيطان وإنما تستحب إذا ابتداء فملا تبعا لغيرها لا مستقلة فلم تجعل كالحليلة  
 والحمدلة ونحوهما والفاخرة أفضل سورة في القرآن قال عليه السلام فيها أعظم سورة في القرآن  
 رواه البخاري وذكر معناه ابن شهاب وغيره وآية الكرسي أعظم آية القرآن كما رواه مسلم  
 عنه عليه السلام وحكي عن أبي العباس أن تفضل القرآن عنده في نفس الحرف أي ذات  
 الحرف واللفظ بعضه أفضل من بعض وهذا قول بعض أصحابنا ولعل المراد غير آية الكرسي  
 والفاخرة لما تقدم والله أعلم ومعاني القرآن ثلاثة أصناف توحيد وقصص وأمر ونهي (وقال  
 هو الله أحد) متضمنة لثلاث التوحيد ولا يستحب قراءتها ثلاثا إلا إذا قرئت منفردة وقال  
 في موضع آخر السنة إذا قرأ القرآن كله أن يقرأها كما في المصحف وأما إذا قرأها منفردة  
 أو مع بعض القرآن ثلاثا فبها تعدل القرآن وإذا قيل ثواب قراءتها مرة يعدل ثلاث القرآن  
 فمادة الشيء لشيء يقتضي تساويهما في القدر لا تماثلهما في الوصف كما في قوله تعالى أو عدل  
 ذلك صيما وهذا لا يجوز أن يستغنى بقراءتها ثلاث مرات عن قراءة سائر القرآن لحاجته إلى  
 الأمر والنهي والقصص كما لا يستغنى من ملك نوعا شريفا من المال عن غيره ويحسن ترجمة  
 القرآن لمن يحتاج إلى تفهيمه آية بالترجمة قلت وذكر غيره هذا المعنى والله أعلم وقوله صلى  
 الله عليه وسلم من قرأ القرآن فاعربه فله بكل حرف عشر حسنات رواه الترمذي وقال حديث  
 حسن غريب المراد بالحرف الكلمة ووقوف القاريء على رؤس الآيات سنة وإن كانت  
 الآية الثانية متعلقة بالأولى تعلق الصفة بالموصوف أو غير ذلك والقراءة القليلة بتفكير أفضل  
 من الكثيرة بلا تفكير وهو المنصوص عن الصحابة صريحا ونقل عن أحمد ما يدل عليه نقل  
 عنه مثنى بن جامع رجل أكل فشبع وأكثر الصلاة والصيام ورجل أقل الأكل قلت نوافله  
 وكان أكثر فكرة أيها أفضل فذكر ما جاء في الفكر تفكير ساعة خير من قيام ليلة قال فرأيت  
 هذا عنده أفضل للفكر وما خالف المصحف وصح سنده وصحت الصلاة به وهذا نص الروايتين  
 عن أحمد ومصحف عثمان أحد الحروف السبعة وقاله عامة السلف وجمهور العلماء ويكره أن

يقول مع امامه ( اياك نعبد و اياك نستعين ) ونحوه \* وقراءة المأموم خلف الامام أصول الاقوال فيها ثلاثة طرفان ووسط فاحد الطرفين لا يقرأ بحال والثاني يقرأ بكل حال والثالث وهو قول اكثر السلف اذا سمع قراءة الامام أنصت واذا لم يسمع قرأ بنفسه فان قراءته أفضل من سكوته والاستماع لقراءة الامام أفضل من السكوت وعلى هذا قبل القراءة حال مخافته الامام واجبة على المأموم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرهما انها مستحبة ولا يقرأ حال تنفس امامه واذا سمع همهمة الامام ولم يفهم قراءته قرأ لنفسه وهو رواية عن أحمد \* وأحمد وغيره استحب في صلاة الجهر سكتين عقيب التكبير الاستفتاح وقبل الركوع لاجل الفصل ولم يستحب ان يسكت سكتة تتسع لقراءة المأموم ولكن بعض اصحابه استحب ذلك والقراءة اذا سمع هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة ان قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره احدهما القراءة محرمة وتبطل الصلاة بها حكاه ابن حامد والثاني لا تبطل وهو قول الاكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد وهل الأفضل للمأموم قراءة الفاتحة للاختلاف في وجوبها ام غيرها لانه استمعها مقتضى انصوص أحمد واكثر اصحابه ان القراءة بغيرها افضل قلت فمقتضى هذا انه انما يكون غيرها افضل اذا سمعها والا فهي افضل من غيرها والله اعلم \* ولا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام وهو رواية عن أحمد ومن اصحاب أحمد من قال لا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام رواية واحدة وانما لخلاف حال سكوت الامم والمعروف عند اصحابه ان النزاع في حال الجهر لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والتعوذ وما ذكره ابن الجوزي من قراءة المأموم وقت مخافته الامام افضل من استفتاحه غلط بل قول أحمد واكثر اصحابه الاستفتاح اولى لان استماعه بدل عن قراءته والمرأة اذا صلت بالنساء جهرت بالقراءة والا فلا تجهرا فاصلت وحدها ونقل ابن اعرم عن أحمد في من جهل ما قرأ به امامه يعيد الصلاة قال ابو اسحاق بن شاذان لانه لم يدر هل قرأ امامه الحمد لا ولا مانع من السماع ونقل ابو العباس بل اتركه الانصات الواجب وحديث عبد الرحمن بن ابري انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم تكبيره رواه ابو داود والبخاري في التاريخ وقد حكى عن ابي داود الطيالسي وأنه قال هذا حديث باطل قال ابو العباس وهذا وان كان محفوظاً فامل ابن ابري صلى خاف النبي صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضعيفاً فلم يسمع



تكبيره فاعتقد انه لم يتم التكبير والا فلا حديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا \* وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي ان اول من نقص التكبير زياد وكان أميراً في زمن عمر \* واذا رفع الامام رأسه من الركوع يقول ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد وهو رواية عن احمد واختارها ابو الخطاب والاجري وأبو البركات \* ويسن رفع اليدين اذا قام المصلي من التشهد الاول الى الثالثة وهو رواية عن الامام احمد اختارها ابو البركات كما يسن في الركوع والرفع منه \* ومن لم يقدر على رفع يديه الا بزيادة على اذنيه رفعهما لانه يأتي بالسنة وزيادة لا يمكنه تركها \* وبطل الصلاة بعمد تكرار الركن الفعلي لا القولي وهو مذهب الشافعي واحمد \* ومن لم يحسن القراءة ولا الذكر أو الاخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة ولو قيل ان الصلاة تبطل بذلك كان أقرب لانه عبث ينافي الخشوع وزيادة على غير الم شروع \* وآل النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته ونص عليه احمد واختاره الشريف ابو جعفر وغيره فمنهم بنو هاشم وفي بنى المطالب الروايتان في الزكاة وفي دخول ازواجه في اهل بيته روايتان والمختار الدخول \* وأفضل اهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين ادار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء وظاهر كلام ابي العباس في موضع آخر ان حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء ولا تجوز الصلاة على غير الانبياء اذا اتخذت شعاراً وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً وهو قول طائفة من اصحابنا ومن قال بالجواز مطلقاً وهو منصوص احمد \* ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقيب الصلاة وقاله بعض السلف والخلف ويقرأ آية الكرسي سرّاً لا جهر المدم تقيه \* والتسبيح المأثور انواع اربعة ان يسبح عشراً ويحمد عشراً او يكبر عشراً او الثاني ان يسبح احدى عشرة ويحمد احدى عشرة ويكبر احدى عشرة والثالث ان يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين فيكون تسعة وتسعين والرابع ان يقول ذلك ويختم المائة بالتوحيد التام وهو لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الخامس ان يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر اربعاً وثلاثين السادس ان يسبح خمسا وعشرين ويحمد خمسا وعشرين ويكبر خمسا وعشرين ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير خمسا وعشرين ولا يستحب الدعاء عقب الصلوات لغير عارض كالاستسقاء والانتصار أو تعليم المأموم ولم تستحبه

الاثمة الاربعة وما جاء في خبر ثوبان من أن الامام اذا خص نفسه بالدعاء فقد خان المؤمنين  
 المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه كدعاء القنوت فن المأموم اذا آمن كان داعياً قال تعالى  
 لموسى وهرون قد اجيبتم دعوتكما وكان احدهما يدعو والاخر يؤمن والمأموم انما آمن  
 لا اعتقاده ان الامام يدعو لها فان لم يفعل فقد خان الامام المأموم \* ويسن للداعي رفع يديه  
 والابتداء بالحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يختتمه بذلك كله وبالآمين  
 وصفة المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما سحت به الاخبار قال ابو العباس الاحاديث  
 التي في الصحاح لم أجد في شيء منها كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم بل المشهور في  
 أكثر الاحاديث والطرق لفظ وآل ابراهيم باسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً ورواه  
 ابن ماجه موقوفاً على ابن مسعود قلت بل روى البخاري في صحيحه الجمع بينهما والله أعلم \*  
 واتفق المسلمون على ان محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل لكن وقع النزاع في انه وحده  
 هل هو أفضل من جملة قطع طائفة من العلماء بانه وحده أفضل من جملة من كان صديقه  
 وزن بمجموع الامة فرجع بهم وقد انكر طائفة من العلماء على محمد بن أبي زيد في صفة  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم محمداً وآل محمد لانه خلاف الوارد في تعليم الصلاة  
 قلت وحكي القاضي عياض في شرح مسلم المنع قول الأكثرين والله أعلم ويحرم الاعتداء في  
 الدعاء لقوله تعالى انه لا يحب الممتدين وقد يكون الاعتداء في نفس الطالب وقد يكون في نفس  
 المطلوب \* ولا يكره رفع بصره الى السماء في الدعاء لقوله صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك  
 والشافعي ولا يستحب \* واذا لم يخلص الداعي الدعاء ولم يجنب الحرام تبعه اجابته الامضطراً  
 أو مظلوماً ويستحب للمصلي ان يدعو قبل السلام بما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم لماذا  
 ان يقوله دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا يفرد المنفرد  
 ضمير الدعاء لانه يدعو لنفسه وللمؤمنين ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام وقال ابن الزاغوني  
 بل بعده والدعاء سبب جلب المنافع ودفع المضار لانه عبادة يشب عليها الداعي ولا يحصل بها  
 جلب المنافع ودفع المضار وهو مذهب أهل السنة والجماعة واذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة  
 وانشرفت بها وتعمت بها وبأدرت ايها طواعية ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على  
 الطاعات ويكرها عليها وهو قول الجنييد وجماعة من عبد البصرة والتكبير مشروع في الاماكن

العالية وحال ارتفاع العبد وحيث يقصد الاعلان كالتكبير في الاذان والاعیاد واذا علا شرفا  
واذا رقى الصفا والمروة واذا ركب دابة والتسييح في الاما كن المنخفضة كما في السنن عن  
جابر كسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاذا علونا كبرنا واذا هبطنا سبحنا فوضعت الصلاة على  
ذلك وفي نهيه صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على ان القرآن  
أشرف الكلام اذ هو كلام الله وحالة الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد فن الادب  
منع كلام الله ان لا يقرأ في هاتين الحالتين والانتظار أولى

## باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها

والنفخ اذا بان منه حرفان هل تبطل الصلاة به ام لا في المسألة عن مالك وأحمد روايتان  
وظاهر كلام أبي العباس ترجيح عدم الابطال والسعال والعطاس والتثاؤب والبكاء والتأوه  
والانين الذي يمكن دفعه فهذه الاشياء كالنفخ فالأولى ان لا تبطل فان النفخ أشبه بالكلام  
من هذه والآخر ان الصلاة تبطل بالفقهية اذا كان فيها اصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في  
الصلاة وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة فابطلت لذلك لا لكونها  
كلاما ويقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود واليهيم وهو مذهب احمد رحمه الله والمشهور  
عن الامثمة اذا غلب الوسواس على اكثر الصلاة انها لا تبطل ويسقط الفرض بذلك وقال ابن  
حامد والغزالي في الاحياء وتبعه ابن الجوزي تبطل وعلى الاول لا يشب الا على ما علمه بقلبه  
فلا يكفر من سيئاته الا بقدره فالباقي يحتاج الى تكفير فاذا ترك واجبا استحق العقوبة  
فاذا كان له تطوع سدد مسدده فكل ثوابه وهذا الكلام في المؤمن الذي يقصد العبادة لله  
بقلبه مع الوسواس واما المنافق الذي لا يصلي الا رياء وسمعة فهذا عمله حابط لا يحصل به ثواب  
ولا يرتفع به عقاب وابن حامد ونحوه سدد بين النوعين فان كليهما انما تسقط عنه الصلاة  
القتل في الدنيا من غير أن تبرأ ذمته ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة والتسوية بين المؤمن  
والمنافق في الصلاة خطأ ولا بأس بالسلام على المصلي ان كان يحسن الرد بالاشارة وقوله طائفة  
من العلماء ولا يشب على عمل مشوب اجماعا ومن صلى لله ثم حسنها واكملها للناس ائيب على  
ما اخلصه الله لا على ما عمله للناس ولا يظلم ربك احدا ولا تبطل الصلاة بكلام الناسي والجاهل



وهو رواية عن أحمد ولا بما اذا بدل ضادا بظاء وهو وجه في مذهب أحمد وقاله طائفة من العلماء ولا بأس بالقراءة لحنا غير محل للمعنى عجزا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب وقد قال أحمد وغيره يجوز له ان يذهب الى العمل فيأخذه ويقتل به الحية والعقرب ثم يعيده الى مكانه وكذلك سائر ما يحتاج اليه المصلي من الافعال وكان ابو برزة ومعه فرسه وهو يصلي كلما خطا بخطو منه خشية ان ينفلت قال أحمد ان فعل كما فعل ابو برزة فلا بأس وظاهر مذهب أحمد وغيره ان هذا لا يقدر بثلاث خطوات ولا ثلاث فمات كما مضت به السنة ومن قيدها بثلاث كما يقوله اصحاب الشافعي وأحمد فانما ذلك اذا كانت متصلة وأما اذا كانت موقوفة فيجوز وان زادت على ثلاث والله اعلم

## باب سجود التلاوة

قال ابو العباس والذي تبين لي ان سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة وغيرها وهو رواية عن أحمد ومذهب طائفة من العلماء ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل هذا هو السنة المرووفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليها عامة السلف وعلى هذا فليس هو صلاة فلا يشترط له شروط الصلاة بل يجوز على غير طهارة واختارها البخاري لكن السجود بشروط الصلاة افضل ولا ينبغي ان يخل بذلك الا لعذر فالسجود بلا طهارة خير من الاخلال به لكن يقال انه لا يجب في هذا الحال كما لا يجب على السامع اذا لم يسجد قارىء السجود وان كان ذلك السجود جائزا عند جمهور العلماء والافضل ان يسجد عن قيام وقاله طائفة من اصحاب أحمد والشافعي \* وسجود الشكر لا يقتصر الى طهارة كسجود التلاوة ووافق ابو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة \* ولو اراد الانسان الدعاء فعفر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فهذا سجود لاجل الدعاء ولا شيء عنده وابن عباس سجد سجودا مجردا لما جاء نعي بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم آية فاسجدوا وهذا يدل على أن السجود يشرع عند الآيات فالمكروه هو السجود بلا سبب \* ومن البدع أن من صلى الصبح أو غيرها من الصلوات سجد بعد فراغه منها وقبل الارض وذكر غير واحد من العلماء ان هذا السجود من المنكرات وأما تقبيل الارض ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعل قدام بعض الشيوخ

وبعض الملوك فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع ايضا اما اذا اكره على ذلك بحيث انه  
لوم يفعله يحصل له ضرر فلا بأس وامان لعل لنيل الرياسة والمال خرام

## باب سجود السهو

يشرع للسهو لا للعمد عند الجمهور ومن شك في عدد الركعات بنى على غالب ظنه وهو رواية  
عن احمد وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما وعلى هذا عامة أمور الشرع  
ويقال مثله في الطواف والسعي ورمى الجمار وغير ذلك وظهر الاقوال وهو رواية عن احمد  
فرق بين الزيادة والنقص وبين الشك مع التحري والشك مع البناء على اليقين فاذا كان السجود  
لنقص كان قبل السلام لانه جبر ليم الصلاة به وان كان لزيادة كان بعد السلام لانه ارغام  
للشيطان اذ لا يجمع بين زيادتين في الصلاة وكذلك اذا شك وتحري فانه يتم صلاته وانما  
السجدة ان ارغام للشيطان فتكونان بعده \* وكذلك اذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم  
أكملها فقد أتمها والسلام فيها زيادة والسجود في ذلك بعد السلام ترغيبا للشيطان وأما اذا شك  
ولم بين له الراجح فيعمل هنا على اليقين فاما أن يكون صلى خمسا أو اربعا فان كان صلى خمسا  
فالسجدة ان يشفعان له صلاته ليكون كأنه صلى ستا لا خمسا وهذا انما يكون قبل السلام فهذا  
القول الذي بصرناه تستعمل فيه جميع الاحاديث الواردة في ذلك وما شرع قبل السلام يجب  
فعله قبل السلام وما شرع بعد السلام لا يفعل الا بعده وجوبا وهذا أحد القولين في مذهب  
احمد وغيره وعليه يدل كلام احمد وغيره من الأئمة وهل يتشهد ويسلم اذا سجد بعد السلام  
فيه ثلاثة أقوال ثالثها المختار يسلم ولا يتشهد وهو قول ابن سيرين ووجه في مذهب احمد  
والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك \* والتكبير لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي  
صلي الله عليه وسلم وهو قول عامة أهل العلم وان نسي سجود السهو سجد ولو طال الفصل  
أو تكلم أو خرج من المسجد وهو رواية عن احمد

## باب صلاة التطوع

والتطوع يكمل به صلاة الفرض يوم القيامة ان لم يكن المصلي أتمها وفيه حديث مرفوع رواه

احمد في المسند وكذلك الزكاة وبقية الاعمال \* واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلا ونهاراً أفضل  
 من جهاد لم يذهب فيه نفسه وماله والعبادة في غيره تعدل الجهاد للاخبار الصحيحة المشهورة  
 وقد رواها احمد وغيره \* والعمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط في الثغر وفي غيره نظيرها  
 ومن <sup>(١)</sup> طلب العلم أو فعل غيره مما هو آجر في نفسه لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره  
 من الشركاء فليس مذموما بل قد يثاب بأنواع من الثواب اما بزيادة فيها وفي أمثالها فتتم بذلك  
 واما بغير ذلك \* وتعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد وانه من أنواع الجهاد من جهة انه  
 من فروض الكفايات \* وأشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه فذنبه من جنس  
 ذنب اليهود \* والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول بأن أفضل ما تطوع به الجهاد وذلك لمن  
 أراد أن يفعله تطوعاً باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه بحيث أن الفرض قد سقط عنه وإذا باشره  
 وقد سقط الفرض عنه فهل يقع فرضاً أو نفلاً على وجهين كالوجهين في صلاة الجنازة إذا أعادها  
 بعد أن صلاها غيره وانبنى على الوجهين في صلاة الجنازة جواز فعلها بعد الفجر والعصر مرة  
 ثانية والصحيح أن ذلك يقع فرضاً وانه يجوز فعلها بعد الفجر والعصر وإن كان ابتداء الدخول  
 في ذلك تطوعاً كفاي التطوع الذي يلزم بالشروع فانه كان نفلاً ثم يصير اتمامه فرضاً \* والطواف  
 بالبيت أفضل من الصلاة فيه وهو قول العلماء والذكر بقلب أفضل من القرآن بلا قلب \* وقال  
 أبو العباس في رده على الرافضي بعد أن ذكر تفضيل احمد للجهاد والشافعي للصلاة وأبي حنيفة  
 ومالك للعلم والتحقيق انه لا بد لكل من الآخرين وقد يكون كل واحد أفضل في حال كعمل  
 النبي صلى الله عليه وسلم وخلقاته بحسب المصلحة والحاجة ويوافق هذا قول ابراهيم بن  
 جعفر لاحد الرجلين يلفني عنه صلاح فاذهب فاصلي خلفه قال قال لي احمد انظر الى ما هو  
 أصالح لقلبك فافعله \* وقال الامام احمد معرفة الحديث والفقهاء أعجب الى من حفظه \* ويجب  
 الوتر على من يتعبد بالليل وهو مذهب بعض من يوجب مطلقاً ويخير في الوتر بين فصله  
 ووصله وفي دعائه بين فعله وتركه والوتر لا يقضى إذا فات لفوات المقصود منه بفوات وقته  
 وهو احدي الروايتين عن احمد ولا يقنت في غير الوتر الا أن تنزل بالمسلمين نازلة فيقنت  
 كل مصل في جميع الصلوات لكنه في الفجر والمغرب أكد بما يناسب تلك النازلة وإذا

(١) قوله ومن طلب العلم الخ كذا بالاصح فليحذر



صلى قيام رمضان فان قنت جميع الشهر أو نصفه الاخير أو لم يقنت بحال فقد أحسن والتراويح  
ان صلاها كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة أو كذهب مالك ستا وثلاثين أو  
ثلاث عشرة أو إحدى عشرة فقد أحسن كما نص عليه الامام احمد لعدم التوقيف فيكون تكثير  
الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ومن صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة  
المخالفين للسنة وقرأ أول ليلة من رمضان في العشاء الآخرة سورة القلم لانها أول ما نزل  
ونقله ابراهيم بن محمد الحارث عن الامام أحمد وهو أحسن مما نقله غيره انه يبتدي بها التراويح \*  
ومن السنن الرابعة قبل الظهر أربع وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وليس للمصر سنة  
رابعة وهو مذهب احمد وماتين فعله منفردا كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك ان فعل  
جماعة في بعض الاحيان فلا بأس بذلك لكن لا يتخذ سنة رابعة \* وتستحب المداومة على  
صلاة الضحى ان لم يتم في ليله وهو مذهب بعض من يستحب المداومة عليها مطلقا قلت لكن  
أبو العباس له قاعدة معروفة وهي ما ليس من السنن الرابعة لا يداوم عليه حتى يلحق بالراتب  
كما نص الامام احمد على عدم المواظبة على سورة السجدة وهل أي يوم الجمعة ولا يجوز التطوع  
مضطجعا غير عذر وهو قول جمهور العلماء \* وقراءة الادارة حسنة عند اكثر العلماء ومن  
قراءة الادارة قراتهم مجتمعين بصوت واحد والمالكية وجهان في كراهتها وكرهها مالك  
وأما قراءة واحد والباقون يستمعون له فلا يكره بغير خلاف وهي مستحبة وهي التي كان  
الصحابة يفعلونها كأبي موسى وغيره \* وتعليم القرآن في المسجد لا بأس به اذا لم يكن فيه  
ضرر على المسجد وأهله بل يستحب تعليم القرآن في المساجد \* وقول الامام احمد في الرجوع  
الى قول التابعي عام في التفسير وغيره \* وقيام بعض الليالي كلها مما جاءت به السنة \* وصلاة  
الغائب بدعة محدثة لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا احده من السلف واما ليلة النصف  
من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لاحتياها في المساجد  
بدعة وكذلك الصلاة الالفية \* وتقول المرأة في سيد الاستغفار وما في معناه وانا أمتك  
بنت أمتك أو بنت عبدك ولو قالت وانا عبدك فله مخرج في العربية بتأويل شخص \* وتكثير  
الطهارة والصلاة وصيام رمضان وعرفة وعاشوراء للصغار فقط وكذا الحج لان الصلاة ورمضان  
اعظم منه وكثرة الركوع والسجود وطول القيام سواء في الفضية وهو إحدى الروايات عن احمد

وانص الامام احمد وائمة الصحابة على كراهة صلاة التسييح ولم يستحبها امام واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر فأما ابو حنيفة والشافعي ومالك فلم يستحبوها بالكافة وقال الشيخ ابو محمد المقدسي لا بأس بها فان الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر كذا قال ابو العباس يعمل بالخبر الضعيف يعني ان النفس ترجو ذلك الثواب أو ذلك العقاب ومثله الترغيب والترهيب بالاسرائيليات والمنامات ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي لا الاستحباب ولا غيره لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو قبحه بادلة الشرع فانه ينفع ولا يضر واعتقاد موجب من قدر الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي وقال أيضا في التيمم بضربتين يعمل بالخبر الوارد فيه ولو كان ضعيفا وكذا من يشرع في عمل قد علم انه مشروع في الجملة فاذا رغب في بعض أنواعه بخبر ضعيف عمل به أما اثبات سنة فلا وكل من عبد عبادة نهى عنها ولم يعلم بالنهاي لكن هي من جنس المأمور به مثل الصلاة وقت النهي وصوم العيد أثيب على ذلك

﴿فصل﴾ ولا نهى عند طلوع الشمس الى زوالها يوم الجمعة وهو قول الشافعي وتقضى السنن الراتبة ويفعل ماله سبب في أوقات النهي وهو احدي الروایتين عن أحمد واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أمر يفوت بالتأخير الى وقت الاباحة ويستحب ان يصلي ركعتين عقب الوضوء ولو كان وقت النهي وقاله الشافعية

## باب صلاة الجماعة

في حديث أبي هريرة وأبي سعيد تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة وفي حديث ابن عمر بسبع وعشرين درجة والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما بان حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفردا وصلاته في الجماعة فصار المجموع سبعا وعشرين ومن كانت عادته الصلاة في جماعة والصلاة قائما ثم ترك ذلك لمرض وسفر فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطرّع على الراحة وقد كان يتطوع في الحضر فانه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة وأما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ولا

الصلاة قائما اذا مرض أو سافر فصلى قاعدا أو وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح  
 المقيم وقال أبو العباس في الصارم المسأل خبر التفضيل في المذخور الذي تباح له الصلاة وحده  
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل قاعدا على النصف ومضطجعا على النصف فإن المراد به  
 المذخور كما في الخبر أنه خرج على أصحابه وقد أصابهم وعك وهم يصلون قعودا فقال ذلك وذكر  
 في موضع آخر أن من صلى قاعدا لغير عذر له أجر القائم والجماعة شرط للصلاة المكتوبة  
 وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها ابن أبي موسى وأبو الوفاء ابن عقيل ولو لم يمكنه  
 الذهاب إلا بمشيئه في ملك غيره فعل فإذا صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته وفي الفتاوي  
 المصرية وإذا قلنا هي واجبة على الأعيان وهو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف  
 وفيها الحديث فهو لا تنازعوا فيها إذا صلى منفردا لغير عذر هل تصح صلاته على قولين أحدهما  
 لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضي في شرح المذهب عنهم والثاني  
 تصح مع أنه بالترك وهو المأثور عن أحمد وقول أكثر أصحابه \* وليس للإمام إعادة الصلاة  
 مرتين ولو جمل الثانية فائنة أو غيرها والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة وفي الفتاوي  
 المصرية وإذا صلى الإمام بطائفة ثم صلى بطائفة أخرى تلك الصلاة بعينها لعذر جاز ذلك للمعذر  
 مثل صلاة الخوف ونحوها ولا ينبغي له أن يفعل ذلك لغير عذر ولا يعيد الصلاة من المسجد  
 وغيره بلا سبب وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا وذكره بعض الحنفية وغيره \* ومن نذر متى  
 حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى وحفظه لا يلزمه الوفاء به فإنه منهي عنه ويكفر  
 بكفارة يمين \* ولا يدرك الجماعة إلا بركعة وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من  
 أصحابنا وهو مذهب مالك ووجه في مذهب الشافعي واختاره الروياني \* وأصح الطريقين لأصحاب  
 أحمد أنه يصح اتهام القاضي بالوادي وبالعكس ولا يخرج عن ذلك اتهام المفترض بالمتنفل  
 وله اختلاف أو كانت صلاة المأموم أقل وهو اختيار أبي البركات وغيره وحكى أبو العباس في  
 صلاة الفريضة خلف صلاة الجنازة روايتين واختار الجواز \* قال أبو العباس سئلت عن ما يفعله الرجل  
 شاكا في وجوبه على طريق الاحتياط فهل يأثم به المفترض قال قياس المذهب أنه يصح لأن  
 الشاك يؤديه بنية الوجوب إذا احتاط وبجزئه عن الواجب حتى لو تبين له فيما بعد الوجوب  
 أجزأه كما قلنا في ليلة الاغناء وإن لم تقل بوجوب الصوم وكما قلنا فيمن فاتته صلاة من خمس



لا يعلم عنها وكما قلنا فيمن شك في انتقاض وضوئه فتوضاً وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة أو نكاح أو كفارة أو غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب وأداه بنية النفل وعكسه كما لو اعتقد ان وجوب ثم تبين عدمه فان هذه خرج فيها خلاف في الحقيقة نفل لكنها في اعتقاده واجبة والمشكوك فيها هي في قصده واجبة والاعتقاد متردد\* والمأموم اذا لم يعلم بحديث الامام حتى قضيت الصلاة اعاد الامام وحده وهو مذهب أحمد وغيره\* ويلزم الامام مراعاة المأموم ان تضرر بالصلاة اول الوقت أو آخره وليس له ان يزيد على القدر المشروع وينبغي ان يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويزيد وينقص للمصلحة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيد وينقص أحياناً\* والصلاة بالمسجد الحرام بمائة الف وبمسجد المدينة بالف والصواب في الاقصي بخمسمائة\* والجن ليسوا كالانس في الحد والحقيقة لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالامر والنهي والتحليل والتحریم بلا نزاع بين العلماء وكان أبو العباس اذا أتى بالمصروع وعظ من صرع\* وأمره ونهاه فان انتهى وافاق المصروع أخذ عليه العهد ان لا يعود وان لم يأتزم ولم ينته ولم يفارقه ضربه على ان يفارقه والضرب في الظاهر يقع على المصروع وانما يقع في الحقيقة على من صرعه ولهذا لا يتألم من ضربه ويصحو\* ولا يقدم في الامامة بالنسب وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد\* ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الواقع بخلافه فلا يلتفت الى شرط يخالف شرط الله ورسوله واذا كان بين الامام والمأموم معاداة من جنس معاداة أهل الاهواء أو المذاهب لم ينبغ أن يؤمهم بالصلاة جماعة لانها لا تتم الا بالائتلاف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا فتختلف قلوبكم واذا فعل الامام ما يسوغ فيه الاجتهاد يتبعه المأموم فيه وان كان هو لا يراه مثل القنوت في الفجر ووصل التروا اذا اتم من يرى القنوت بمن لا يراه تبعه في تركه\* ولا تصح الصلاة خلف أهل الاهواء والبدع والفسقة مع القدرة على الصلاة خلف غيرهم وتصح إمامة من عليه نجاسة يعجز عن ازالها بمن ليس عليه نجاسة ولو ترك الامام ركناً يمتنعه المأموم ولا يمتنعه الامام صحته صلواته خلفه وهو احدي الروايتين عن أحمد ومذهب مالك واختيار المقدسي وقال أبو العباس في موضع آخر لو فعل الامام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد صحته صلواته خلفه وهو المشهور عن أحمد وقال في موضع آخر ان الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً

وانما ظواهرها ان كل موضع يقطع فيه بخطا المخالف تجب الاعادة ومالا يقطع فيه بخطا المخالف  
لا تجب الاعادة وهو الذي تدل عليه السنة والآثار وقياس الاصول وفي المسألة خلاف  
مشهور بين العلماء ولم يتنازعوا في انه لا ينبغي تولية الفاسق \* ولا يجوز ان يقدم العامي على فعل  
لا يعلم جوازه ويفسق به ان كان مما يفسق به ذكره القاضي \* وتصح صلاة الجمعة ونحوها قدام  
الامام لعذر وهو قول في مذهب أحمد من تأخر بلا عذر له فلما اذن جاء فصلي قدامه عزز  
وتصح صلاة الفذ لعذر وقاله الحنفية واذا لم يجد الا موقفا خلف الصف فالأفضل ان يقف وحده  
ولا يجذب من يضافه لما في الجذب من التصرف في المجذوب فان كان المجذوب يطيعه قائما  
أفضل له وللمجذوب الاصطفاف مع بقاء فرجة أو وقوف المتأخر وحده وكذلك لو حضر  
اثنان وفي الصف فرجة فايهما أفضل وقوفهما جميعا أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر رجع  
أبو العباس الاصطفاف مع بقاء الفرجة لان سد الفرجة مستحب والاصطفاف واجب واذا  
ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد اعتدال الامام كان ذلك سائغا ومن آخر الدخول في  
الصلاة مع امكانه حتى قضى القيام أو كان القيام متسما لقراءة الفاتحة ولم يقرأها فهذا يجوز صلاته  
عند جماهير العلماء وأما الشافعي فعليه عنده ان يقرأ وان تخلف عن الركوع وانما تسقط قراءتها  
عنده عن المسبوق خاصة فهذا الرجل كان حقه ان يركع مع الامام ولا يتم القراءة لانه مسبوق \*  
والمرأة اذا كان معها امرأة أخرى تصاففها كان من حقها ان تقف معها وكان حكمها ان لم  
تقف معها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو أحد القولين في مذهب أحمد وحيث  
صححت الصلاة عن يسار الامام كرهت الا لعذر \* والمأموم اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع الرؤية  
والاستطراق صححت صلاته اذا كانت لعذر وهو قول في مذهب أحمد بل نص أحمد وغيره \*  
وينشأ مسجد الى جنب آخر اذا كان محتاجا اليه ولم يقصد الضرر فان قصد الضرر أو لا حاجة  
فلا ينشأ وهو احدى الروايتين عن أحمد نقلها عنه محمد بن موسى ويجب هدمه وقاله  
أبو العباس فيما بني بجوار جامع بني أمية \* ولا ينبغي ان يترك حضور المسجد الا لعذر كما  
دلت عليه السنن والآثار ونهى عن اتخاذ بيتا مقبلا قاله أحمد في رواية حارث وقد سئل  
عن النساء يخرجن في العيد في زماننا قال لا يجزى هذا انتهى وبهذا يعلم سائر الصلوات والله  
سبحانه وتعالى أعلم

## باب صلاة أهل الاعذار

متى عجز المريض عن القيام برأسه سقطت عنه الصلاة ولا يلزمه القيام بطرفه وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ويكره إتمام الصلاة في السفر قال أحمد لا يعجبنى ونقل عن أحمد إذا صلى أربعاً أنه توقف في الأجزاء وتوقفه عن القول بالأجزاء يقتضي أنه يخرج على قولين في مذهبه ولم يثبت أن أحداً من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم بالحجة ويجوز قصر الصلاة في كل ما يسمى سفراً سواء قل أو كثير ولا يتقدر عدده وهو مذهب الظاهرية ونصره صاحب المغنى فيه وسواء كان مباحاً أو محرماً ونصره ابن عقيل في موضع وقاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والشافعي وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أولاً وروي هذا عن جماعة من الصحابة وقرر أبو العباس قاعدة نافعة وهي أن ما أطلقه الشارع بعمل يطلق مسماً ووجوده ولم يجز تقديره وتحديد عدده فهذا كان الماء قسمين طاهراً طهوراً أو نجساً ولا حد لقل الحيز وأكثره ما لم تصر مستحاضة ولا لقل سنه وأكثره ولا لقل السفر أما خروجه إلى بعض عمل أرضه وخروجه صلى الله عليه وسلم إلى لقاء فلا يسمى سفراً ولو كان بريداً ولهذا لا يتزود ولا يتأهب له أهبة السفر هذا مع قصر المدة فالمسافة القريبة في المدة الطويلة سفر لا البعيدة في المدة القليلة ولا حد للدرهم والدينار فلو كان أربعة دنانير أو ثمانية خالصاً أو مفشوشاً قل غشه أو أكثر لادرهما أسود عمل به في الزكاة والسرقة وغيرهما ولا تأجيل في الدية وأنه نص أحمد فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها وإن رأى الإمام تأجيلها فعل لأن عمر أجّلها فأبهمها رأى الإمام فعل والا فإيجاب أحد الأمرين لا يسوغ والخلع فسخ مطلقاً والكفارة في كل إيمان المسلمين وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مظانها ويوتر المسافر ويركع سنة الفجر ويسن تركه غيرهما والافضل له التطوع في غير السنن الراتبة ونقله بعضهم إجماعاً والجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لأنه من رخص السفر من تقديم وتأخير وهو ظاهر مذهب أحمد المنصوص عليه ويجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوات الوقت والخوف يخرج في تركه وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سئل لما فعل



ذلك قال أراد ان لا يخرج أحدا من أمته فلم يملله بمرض ولا غيره وأوسع المذاهب في الجمع  
 مذهب أحمد فإنه جوز الجمع اذا كان له شغل كما روي النسائي ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأول القاضي وغيره نص أحمد على ان المراد بالشغل الذي يبيح ترك الجمعة والجماعة\*  
 ولا موالاة في الجمع في وقت الاولى وهو مأخوذ من نص الامام أحمد في جمع المطر اذا صلى  
 احدي الصلاتين في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس ومن نصه في رواية أبي طالب والمروزي  
 للمسافر ان يصلي المساء قبل ان يغيب الشفق وعلاه أحمد بأنه يجوز له الجمع ويجمع ويقصر  
 بمزدلفة وعرفة مطلقا وهو مذهب مالك وغيره من السلف وقول طائفة من أصحاب الشافعي  
 واختاره أبو الخطاب في عباداته\* ويجوز الجمع للمريض اذا كان يشق عليها غسل الثوب في  
 وقت كل صلاة ونص عليه ويجوز الجمع أيضا للطباخ والخباز ونحوهما ممن يخشى فساد ماله  
 وقال غيره بترك الجمع ولا يشترط للقصر والجمع نية واختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر  
 وغيره وتصح صلاة الفرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة أو حصول ضرر بالمشي أو  
 تبرز للخفر ويصلي صلاة الخوف في الطريق اذا فات الوقوف بعرفة وهو أحد الوجوه الثلاثة  
 في مذهب أحمد\*

## باب اللباس

ولبس الحرير حيث يكون سدى بحيث يكون القطن والكتان أغلى قيمة منه وفي تحريمه  
 اضرار بهم لانه أرخص عليهم يخرج على وجهين لتعارض لفظ النص ومعناه كالروايتين في اخراج  
 غير الاصناف الخمسة اذا لم يكن قوتا لذلك البلد ولو كان الظهور للحرير وهو أقل من غيره  
 ففيه ثلاثة أوجه التحريم والكراهة والاباحة وحديث السراء والقسي يستدل به على تحريم  
 ماظهر فيه الحرير لان ما فيه خيوط حرير أو سيور لا بد ان ينسج مع غيرها من الكتان أو  
 القطن فالنبي صلى الله عليه وسلم حرمها لظهور الحرير فيها ولم يسأل هل وزن ذلك الموضع من  
 القطن والكتان أكثر أم لا مع ان العادة انه أقل فان استويا فلا شبهة بكلام أحمد التحريم  
 والنياب القسية ثياب مخطوطة بحرير\* قال البخاري في صحيحه قال عاصم عن أبي بردة قلنا لملي  
 ما القسية قال ثياب اتتنا من الشام أو من مصر مضلعة فيها حرير كأمثال الاترج\* وقال أبو

عبيد هي ثياب يؤتي بها من مصر فيها حرير فقد اتفقوا كلهم على انها ثياب فيها حرير وليست  
 حرير امصمتا وهذا هو الملحم والخز أخف من وجهين \* أحدهما ان سدها من حرير والسدي  
 أيسر من اللحمة وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله فاما العلم والحرير والسدي ثوب فلا  
 بأس به \* والثاني أن الخز ثخين والحرير مستور بالوبر فيه فيصير بمنزلة الحشو والخز اسم لثلاثة  
 أشياء للوبر الذي ينسج مع الحرير وهو وبر الارنب واسم لمجموع الحرير والوبر واسم لردى  
 الحرير فالاول والثاني حلال والثالث حرام وجعل بعض أصحابنا المتأخرين الملحم والقسي والخز  
 على الوجهين وجعل التحريم قول أبي بكر لانه حرم الملحم والقسي والاباحة قول ابن البناء  
 لانه أباح الخز وهذا لا يصح لان أبا بكر قال ويلبس الخز ولا يلبس الملحم ولا الديباج وأما  
 المنصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب فاباحة الخز دون الملحم وغيره فمن زعم أن في الخز خلافا  
 فقد غلط \* وأما لبس الرجال الحرير كالكلوبة والقباء فحرام على الرجال بالاتفاق على الاجناد  
 وغيرهم لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال لغير ضرورة على قولين أظهرهما الاباحة وأما ان  
 احتاج الى الحرير في السلاح ولم يقدّم غيره مقامه فهذا يجوز بلا نزاع وأما لباسه الصبيان الذين  
 دون البلوغ ففيه روايتان أظهرهما التحريم \* ولبس الفضة اذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن  
 لاحد ان يحرم منه الا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه فاذا جاءت السنة باباحة خاتم الفضة كان  
 ذلك دليلا على اباحة ذلك وما هو في معناه وما هو أولى منه بالاباحة وما لم يكن كذلك يحتاج  
 الى نظر في تحليله وتحريمه وتباح المنطقة الفضة في أظهر قولي العلماء وكذلك التراكشي وغشاء  
 القوس والنشاب والجوشن والفرقل والخودة وكذلك حلقة المهاز الذي يحتاج اليه لركوب  
 الخيل والكلاليب التي يحتاج اليها أولى بالاباحة من الخاتم فان الخاتم يتخذ لزينه وهذه الحاجة  
 وهي متصلة بالسير ليست مفردة كالخاتم ولا حد للمباح من ذلك وذلك ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يحرم لباس الفضة على الرجال ولا على النساء وإنما حرم على الرجال لبس الذهب  
 والحرير وحرم آنية الذهب والفضة والرخصة في اللباس أوسع من الآنية لان حاجتهم الى  
 اللباس أشد وتنازع العلماء في سير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد  
 وغيره \* أحدها لا تباح \* والثاني تباح في السيف خاصة \* والثالث تباح في السلاح وكان عثمان  
 ابن حنيفة في سيفه مسمار من ذهب \* والرابع وهو الاظهر انه يباح يسير الذهب في اللباس

والسلاح فيباح طراز الذهب اذا كان أربعة أصابع فما دونها وخز القبان وحلية القوس كالسرج والبردين ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خز بصيصه وخز بصيصه عين الجرادة محمول على الذهب المفرد كالحاتم ونحوه والحديث رواه الامام أحمد في مسنده وجعل القاضي وابن عقيل تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال من قسم المكروه والصحيح انه محرم وحكي بعض أصحابنا التحريم رواية وما كان من لبس الرجال مثل العمامة والخف والقباء الذي للرجال والثياب التي تبدي مقاطع خلقها والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة وغير ذلك فان المرأة تنهي عنه وعلى وليها كابنها وزوجها ان ينهاها عن ذلك وهذه العمامة التي تلبسها النساء على رؤسهن حرام بلا ريب قال ابو العباس وقد سئل عن لبس القباء والنظري ليس له التشبيه في لباسه بلباس اعداء المسلمين واللباس والزي الذي يتخذه بعض النساء من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعارا فارقا كما أمر أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في شعورهم وملابسهم فيه مسألتان المسألة الاولى هل يشرع ذلك استحبابا لتمييز الفقير والفقيرة من غيره فان طائفة من المتأخرين استحبوا ذلك واكثر الائمة لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الامة وبثوب الشهرة أقول هذا فيه تفصيل في كراهته وابطاحته واستحبابه فانه يجمع من وجه ويفرق من وجه<sup>(١)</sup>

(المسألة الثانية) ان لبس المرقعات والمصبغات والصوف من العبادة وغير ذلك فالناس فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا اما لكونه بدعة واما لما فيه من اظهار الدين ومنهم من استحبه بحيث يلزمه ويمتنع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الخرقه واللبسة وكلا القولين والفعلين خطأ والصواب انه جائز كلبس غير ذلك ولنه يستحب ان يرفع الرجل ثوبه للحاجة كما رفع عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرهما من السلف وكما لبس قوم الصوف للحاجة ويلبس أيضا للتواضع والمسكنة مع القدرة على غيره كما جاء في الحديث من ترك جيد اللباس وهو يقدر كساه الله من حل الكرامة يوم القيامة فاما تقطيع الثوب الصحيح وترقيقه فهذا فساد وشبهة وكذلك تعمد صبغ الثوب لغير فائدة أو حاك الثوب ليظهر التحتاني أو المغالاة في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه افساد المال وتقص قيمته او فيه اظهار التشبه بلباس



اهل التواضع والمسكنة مع ارتفاع قيمته وسعره فان هذا من النفاق والتليس فهذان النوعان  
فيهما ارادة العلو في الارض او الفساد والدار الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا  
فسادا مع ما في ذلك من النفاق وايضا فالتقييد بهذه اللبسة بحيث يكره اللابس غيرها أو يكره  
اصحابه ان لا يلبسوا غيرها هو ايضا منهي عنه وليس للانسان ان يطول القميص والسراويل  
وسائر اللباس اسفل من الكعبيين<sup>(١)</sup>

## باب صلاة الجمعة

وتجب الجمعة على من اقام في غير بناء كالخيام وبيوت الشعر ونحوها وهو أخذ في قول الشافعي  
وحكى الازجي رواية عن احمد ليس على اهل البادية الجمعة لانهم ينتقلون فاسقطها عنهم وعلل بانهم  
غير مستوطنين وقال ابو العباس في موضع آخر بشرط مع اقامتهم في الخيام ونحوها ان يكونوا  
يزرعون كما يزرع اهل القرية ويحتمل ان تلزم الجمعة مسافر الى القصر تبعاً للمقيمين وتنعقد الجمعة  
بثلاثة واحد يخطب واثنان يستمعان وهو احدى الروايات عن احمد وقول طائفة من العلماء وقد  
يقال بوجوبها على الاربعين لانه لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح من دونهم لانه انتقال  
الى اعلى الفرضين كالمريض بخلاف المسافر فان فرضه ركعتان ولا يكفي في الخطبة ذم الدنيا  
وذكر الموت بل لا بد من مسمى الخطبة عرفا ولا تحصل باختصار يفوت به المقصود ويجب  
في الخطبة ان يشهد ان محمدا عبده ورسوله وواجب ابو العباس في موضع اخر الشهادتين  
وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع اخر ويحتمل  
وهو الاشبه ان تجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيها ولا تجب مفردة لقول عمر وعلي  
الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى تصلي على نبيك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس واما الامر بتقوى الله فالواجب امام معنى  
ذلك وهو الاشبه من أن يقال الواجب لفظ التقوي ومن اوجب لفظ التقوي فقد احتجج بأنها جاءت  
بهذا اللفظ في قوله تعالى (ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا الله) وليست  
كلمة اجمع لما امر الله من كلمة التقوي قال الامام احمد في قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا

له وانصتوا لعلكم ترحمون) اجمع الناس انها نزلت في الصلاة وقد قيل في الخطبة والصحيح انها نزلت في ذلك كله وظاهر كلام ابي العباس انها تدل على وجوب الاستماع وصرح بانها تدل على وجوب القراءة في الخطبة لان كلمة اذا انما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه لا فيما يحتمل الوقوع وعدمه لان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبا والظرف للفعل لا بد ان يشتمل على الفعل واللام لم يكن ظرفا والسنة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي عليه سرا كالدعاء أما رفع الصوت بها فقدام بعض الخطباء فمكروه أو محرم اتفاقا لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول يسكت ودعاء الامام بعد صعوده لا أصل له ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة وهو أصح الوجهين لاصحابنا لان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يشير باصبعه اذا دعا وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على المنبر \* ويقرأ في أولى فجر الجمعة ألم السجدة وفي الثانية هل أتى على الانسان ويكره مداومته عليهما وهو منصوص أحمد وغيره ويكره تحرى سجدة غيرها والسنة كمال السجدة وهل أتى وصلاة الركعتين قبل الجمعة حسنة مشروعة ولا يداوم عليها الا لمصلحة ومحرم تخطي رقاب الناس وقال ابو العباس في موضع آخر ليس لاحد ان يتخطي الناس ليدخل في الصف اذا لم يكن بين يديه فرجة لا يوم الجمعة ولا غيره لان هذا من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى واذا فرش مصلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك ولغيره رفعه في أظهر قولي العلماء واذا وقع العيد يوم الجمعة فاجتزأ بالعيد وصلى ظهرا جاز الا للامام وهو مذهب أحمد \* وأما القصاص الذين يقومون على رؤس الناس ثم يسألون فهؤلاء منهم من أم الامور فانهم يكذبون ويتخطون الناس ويشغلون عما يشرع في الصلاة والقراءة والدعاء لاسيما ان قصوا وسألوا والامام يخطب فان هذا من المنكرات الشنيعة التي ينبغي ازالتها باتفاق الاثمة وينبغي لولاة الامور أن يمنعوا من هذه المنكرات كلها فانهم متصدون للامر بالمعروف والنهي عن المنكر

## باب صلاة العيدين

وهي فرض عملي وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن الامام أحمد وقد يقال بوجوبها على النساء ومن شرطها الاستيطان وعدد الجمعة ويفعلها المسافر والعبد والمرأة تبعا ولا يستحب قضاؤها

لمن فاتته منهم وهو قول أبي حنيفة ويستفتح خطبتها بالحمد لله لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيرها \* والتكبير في عيد الاضحى مشروع باتفاق وكذا مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وذكر الطحاوي ذلك مذهبا لأبي حنيفة وأصحابه والمشهور عنهم خلافه والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به والتكبير أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد النحر أكد من جهة أنه يشرع ادبار الصلاة وأنه متفق عليه وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ومن سائر الايام<sup>(١)</sup>

والاستغفار المأثور عقب الصلوات وقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام هل يقدم على التكبير والتلبية أم يقدمان عليه كما تقدم عليه سجود السهو وبيض لذلك أبو العباس والذي يدل عليه كلام أحمد في أكثر المواضع وهو الذي تدل عليه السنة وآثار السلف ان الاجتماع على الصلاة أو القراءة وسماها أو ذكر الله تعالى أو دعائه أو تعليم العلم أو غير ذلك نوعان نوع شرع اجتماع له على وجه المداومة وهو قسمان قسم يدور بدوران الاوقات كالجمعة والعيد والحج والصلوات الخمس أو يتكرر بتكرار الاسباب كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات والقنوت في النوازل \* والمؤقت فرضه ونقله إما ان يعود بعود اليوم وهو الذي يسمى عمل يوم وليلة كالصلوات الخمس وسننها الرواتب والوتر والاذكار والادعية المشروعة طرقي النهار وزلفا من الليل وإما أن يعود بعود الاسبوع كالجمعة وصوم الاثنين والخميس وإما أن يعود بعود الشهر كصيام أيام البيض أو ثلاثة أيام من كل شهر والذي ذكره المأثور عند رؤية الهلال وإما أن يعود بعود الحول كصيام شهر رمضان والعيد والحج \* والمتسبب ماله سبب وليس له وقت محدود كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت النوازل \* ومالم يشرع فيه الجماعة كصلاة الاستخارة وصلاة التوبة وصلاة الوضوء وتحية المسجد ونحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع والاولقات المنهى عن الصلاة فيها<sup>(٢)</sup>

والنوع الثاني مالم يسن له الاجتماع المعتاد الدائم كالتعريف في الامصار والدعاء المجتمع عليه عقب الفجر والعصر والصلاة والتطوع المطلق في جماعة والاجتماع لسماع القرآن وتلاوته أو سماع العلم

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل



والحديث ونحو ذلك فهذه الامور لا يكره الاجتماع لها مطلقا ولم يسن مطلقا بل المداومة عليها بدعة فيستحب أحيانا ويباح أحيانا وتكره المداومة عليها وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمر عظيم ينبغي التفطن له

## باب صلاة الكسوف

ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولو نهارا وهو مذهب أحمد وغيره ■ وتصلى صلاة الكسوف لكل آية كالزلزلة وغيرها وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وقول محقق اصحابنا وغيرهم ■ ولا كسوف الا في ثامن وعشرين أو تسع وعشرين ولا خسوف الا في ابدار القمر والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم كمسألة اليمين به والتوسل بالايمان به وطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وبدعائه وشفاعته مما هو فعله أو أفعال العباد المأمور بها في حقه مشروع اجماعا وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة \* وقصد القبر للدعاء عنده رجاء الاجابة بدعة لاقرية باتفاق الأئمة وقول القائل انا في بركة فلان وتحت نظره ان أراد بذلك ان نظره وبركته مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وان أراد ان فلانا دعائي فانتفعت بدعائه او انه علمني وادبني فانا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه فصحيح وان أراد بذلك انه بعد موته يحجب المنافع ويدفع المضار او مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان يطمع الله فكذب

## كتاب الجنائز

واختلف اصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشميت العاطس وابتداء السلام والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال هو واجب على الكفاية الا ديان عند الموت على العبد ليس امرا عاما لكل احد ولا هو ايضا منفيا عن كل احد بل من الناس من لا يعرض عليه الا ديان ومنهم من يعرض عليه وذلك كله من فتنه الحيا التي امرنا ان نستعين في صلاتنا منها ووقت الموت يكون الشيطان احرص ما يكون علي اغواء بني آدم \* وعمل القلب من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والصبر

واجب بالاتفاق ولا يلزم الرضا بمرض وفقر وعاهة وهو الصحيح من المذهب والصبر تنافيه الشكوى والصبر الجميل تنافيه الشكوى الى المخلوق لا الى الخالق بل هي مطلوبة باجماع المسلمين قال الله تعالى ( فاخذناهم بالأساء والضراء لعلمهم يتضرعون ) الى غير ذلك من الآيات \* وينبغي للمؤمن ان يكون خوفه ورجاؤه واحدا فايهما غلب هلك صاحبه ونص عليه الامام احمد لان من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس ومن غلب رجاءه وقع في نوع من الأمن من مكر الله \* وتعتبر المصلحة في العبادة الدعائية \* ولا يشهد بالجنة الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم واتفقت الامة على الثناء عليه وهو احد القولين \* وتواطؤ الرؤيا لتواطىء الشهادات ومن ظن ان غيره لا يقوم بامر الميت تعين عليه وقاله القاضي وغيره في فرض الكفاية وتستحب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ولا تجب وهو ظاهر نقل أبي طالب ويصلى على الجنازة مرة بعد اخرى لانه دعاء وهو وجه في المذهب واختاره ابن عقيل في القنوت وقال أبو العباس في موضع آخر ومن صلى على الجنازة فلا يعيدها الا لسبب مثل ان يعيده الصلاة فيعيدها معه أو يكون هو أحق بالامامة من الطائفة التي صلت أولا فيصلون بهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب احمد \* صلى على جنازة وهي على اعناق الرجال وهي واقفة فهذا له مأخذان الاول استقرار المحل فقد يخرج على الصلاة في السفينة وعلي الراحلة مع استيفاء القرائض وامكان الانتقال وفيه روايتان والثاني اشتراط محاذاة المصلي للجنازة فلو كانت أعلى من رأسه فهذا قد يخرج على علو الامام على المأموم فلو وضعت على كرسي عال أو منبر ارتفع المحذور الاول دون الثاني قلت قال ابو المعالي لو صلى على جنازة وهي محمولة على الاعناق أو على دابة أو صغير على يدي رجل لم يجوز لان الجنازة بمنزلة الامام وقال صاحب التلخيص وجماعة يشترط حضور السرير بين يدي المصلي ولا يصلي على الغائب عن البلد ان كان صلى عليه وهو وجه في المذهب ومقتضى اللفظ ان من هو خارج السور أو ما يقدر سورا يصلي عليه اما الغائب فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يعد الذهاب اليه نوع سفر وقال القاضي وغيره انه يكفي خمسون خطوة واقرب الحدود ما تجب فيه الجمعة لانه اذا كان من اهل الصلاة في البلد فلا يعد غائبا عنه ولا يصلي كل يوم على غائب لانه لم ينتقل يؤيده قول الامام احمد اذا مات رجل صالح صلى عليه واحتج بقصة النجاشي وما يفعله بعض الناس من انه كل ليلة يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لاريب انه بدعة ومن مات وكان لا يزكى ولا يصلي الا في رمضان ينبغي

لاهل العلم والدين أن يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا لامثاله لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة  
 على القتاتل نفسه وعلى الغال والمدين الذي له وفاء ولا بد أن يصلى عليه بعض الناس وإن كان  
 منافقا ممن علم نفاقه لم يصل عليه ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه ولا يجوز لاحد أن يترحم على من  
 مات كافرا ومن مات مظهراً للفسق مع مافيه من الايمان كأهل الكبائر ومن امتنع من الصلاة  
 على أحدهم زجرا لامثاله عن مثل فعله كان حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع  
 بين المصلحتين كان أولى من تقويت احدهما وترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد  
 والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل ويتبع الجنازة  
 ولو لاجل أهله فقط احسانا اليهم لتألفهم أو مكافأة أو غير ذلك روى أبو سعيد الخدري عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الميت يبعث يوم القيامة في ثيابه التي قبض فيها أخرجه ابن  
 ماجه في صحيحه وغيره وحمله أبو سعيد الخدري على ان الثياب التي يموت فيها العبد هي مامات  
 عليه من العمل سواء كان صالحا أو سيئا ورجح أبو العباس هذا بان الذي جاء في الحديث انه  
 يبعث على مامات عليه رواه أبو حاتم في صحيحه وقال الاحاديث الصحيحة تبين انهم يحشرون  
 عراة ■ ويستحب القيام للجنازة اذا مرت به وهو احدى الروايتين عن احمد واختيار ابن عقيل  
 واذا كان مع الجنازة منكر وهو عاجز عن ازالته تبعها على الصحيح وهو احدى الروايتين وانكر  
 بحسبه ويكره رفع الصوت مع الجنازة ولو بالقراءة اتفاقا وضرب النساء بالدف مع الجنازة منكر  
 منهى عنه ومن بني في مقبرة المسلمين ما يختص به فهو عاص وهو مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم  
 ويحرم الاسراج على القبور واتخاذ المساجد عليها وبينها ويتمين ازلتها قال أبو العباس ولا أعلم  
 فيه خلافا بين العلماء المعروفين واذا لم يمكنه المشي الى المسجد الا على الجبابة فله ذلك ولا يترك  
 المسجد ويستحب أن يدعو للميت عند القبر بعد الدفن واقفا قال احمد لاباس به قد فعله علي  
 والاحنف وروى سعيد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو ولأنه  
 معتاد بدليل قوله تعالى في المنافقين ولا تقم على قبره وهذا هو المراد على ما ذكره المفسرون  
 وتلقين الميت بعد موته ليس بواجب باجماع المسلمين ولكن من الاثمة من رخص فيه كالامام  
 احمد وقد استحب طائفة من اصحابه واصحاب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة  
 كما يقوله من يقوله من اصحاب مالك وغيره فالاقوال فيه ثلاثة الاستحباب والكراهة والاباحة

وهو أعدل الاقوال وغير المكلف بمتن ويسئل وهو أحد الوجهين في مذهب احمد قاله أبو حكيم وغيره ويكره دفن اثنين فاكثر في قبر واحد وهو احدى الروايتين عن احمد واختارها جماعة من الاصحاب وحديث عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن موتانا فسر بعضهم القبر بأنه الصلاة على الجنازة وهذا ضعيف لان صلاة الجنازة لا تكره في هذا الوقت بالاجماع وانما معناه تعمد تأخير الدفن الى هذه الاوقات كما يكره تعمد تأخير صلاة العصر الى اصفراء الشمس بلا عذر فلما اذا وقع الدفن في هذه الاوقات بلا تعمد فلا يكره ولا يستحب للرجل أن يحفر قبره قبل أن يموت فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك هو ولا اصحابه والعبد لا يدري أين يموت واذا كان مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح ويستحب البكاء على الميت رحمة له وهو أكمل من الفرح لقوله صلى الله عليه وسلم هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده متفق عليه والميت يتأذى بنوح أهله عليه مطلقا قاله طائفة من العلماء وما يهيج المصيبة من انشاد الشعر والوعظ فن النائحة وفي القنون لابن عقيل ما يوافقه ويحرم الذبح والتضحية عند القبر ونقل احمد كراهة الذبح عند القبر ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة وقال أبو العباس في موضع آخر واخراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة وهي تشبه الذبح عند القبر ولا يشرع شيء من العبادات عند القبور الصدقة وغيرها ويجوز زيارة قبر الكافر للاعتبار ولا يمنع الكافر من زيارة قبر أبيه المسلم واستفاضت الآثار بمعية الميت أهله وبأحوال أهله واصحابه في الدنيا وان ذلك يعرض عليه وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا وبأنه يدري بما يفعل عنده فيسر بما كان حسنا ويتألم بما كان قبيحا وتجتمع أرواح الموتى فينزل الأعلى الى الأدنى لا العكس ولا تتبع النساء الجنائز ونقل الجماعة عن احمد كراهة القرآن على القبور وهو قول جمهور السلف وعليها قدماء أصحابه ولم يقل أحد من العلماء المعتبرين ان القراءة عند القبر أفضل ولا رخص في اتخاذها عمدا كاعتياد القراءة عنده في وقت معلوم أو الذكر أو الصيام واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة ولتوقع الميت لفعله السلف بل هو عندهم كالقراءة في المساجد ولم يقل أحد من الأئمة المعتبرين أن الميت يؤجر على استماعه للقرآن ومن قال انه ينتفع بسماعه دون ما اذا بعد فقوله باطل يخالف الاجماع والقراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة على المحتضر فانها



تستحب ياسين وقال أبو العباس في غرس الجريدتين نصفين على القبرين ان الشجر والنبات  
يسبح مادام اخضر فاذا يبس انقطع تسبيحه والتسبيح والعبادة عند القبر مما يوجب تخفيف  
العذاب كما يخفف العذاب عن الميت بمجاورة الرجل الصالح كما جاءت بذلك الآثار المرووفة  
ولا يمتنع أن يكون في اليابس من النبات ما قد يكون في غيره من الجمادات مثل حنين الجذع  
اليابس الى النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر والمدر عليه وتسبيح الطعام وهو يؤكل وهذا  
التسبيح تسبيح مسموع لا بالخال كما يقوله بعض النظار وأما هذه الاوقاف على التربة ففيها من  
المصلحة بقاء حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الاموال معونة على ذلك وحاضنة عليه اذ قد  
يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الاسباب الحاملة عليه وفيها مفسد آخر من  
حصول القراءة لغير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع واشتغال النفوس  
بذلك عن القراءة المشروعة فتي أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز والوجه  
النهى عن ذلك المنع وإبطاله وان ظن حصول مفسدة أكثر من ذلك لم يدفع أدنى الفسادين  
باحتمال لاعلاهما ولم يكن من عادة السلف اذا صلوا تطوعا أو صاموا تطوعا أو حجوا تطوعا  
أو قرؤوا القرآن به بدون ثواب ذلك الى أموات المسلمين فلا ينبغي العدول عن طريق  
السلف فانه أفضل وأكمل وقال أبو العباس في موضع آخر الصحيح انه ينتفع الميت بجميع  
العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعق  
ونحوها باتفاق الأئمة وكما لودعاه واستغفر له والصدقة على الميت أفضل من عمل ختمة وجمع  
الناس ولو أوصي الميت أن يصرف مال في هذه الختمة وقصده التقرب الى الله صرف الى  
محاوئج يقرؤن القرآن وختمة أو أكثر وهو أفضل من جمع الناس ولا يستحب القرب للنبي  
صلي الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا الصواب المقطوع به قال أبو العباس وأقدم من بلغنا انه  
فعل ذلك علي بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين كان أقدم من الجنيد وأدرك أحمد طبقته  
وعاصره وعاش بعده واتفق السلف والأئمة على ان من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره  
من الانبياء والصالحين فانه لا يتمسح بالقبر ولا يقبله بل اتفقوا انه لا يستلم ولا يقبل الا الحجر  
الاسود والركن اليماني يستلم ولا يقبل على الصحيح قلت بل قال ابراهيم الحارثي يستحب تقبيل  
حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم واذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا

في المسجد ولم يدع مستقبلا للقبر كما كان الصحابة يفعلونه وهذا بلا نزاع أعلمه وما نقل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصور فليس بصحيح وإنما تنازعوا في وقت التسليم هل يستقبل القبر أو القبلة فقال أصحاب أبي حنيفة يستقبل القبلة والا كثرون على أنه يستقبل القبر وتغشية قبور الانبياء والصالحين وغيرهم ليس في الدين \* والصواب الذي عليه المحققون أن الخضر عليه السلام ميت لم يدرك الاسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يميت بحيث فارقت روحه بدنه بل هو حي مع كونه توفي والتوفي الاستيفاء وهو يصلح لتوفي النوم ولتوفي الموت الذي هو فراق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعا \* ونهى النساء عن زيارة القبور هل هو نهى تنزيه أو تحريم فيه قولان وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لاحتجاجه بلعن النبي صلى الله عليه وسلم زائرات القبور وتصحيحه إياه ورواه الامام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وأنه لا يصح ادعاء النسخ بل هو باق على حكمه والمرأة لا يشرع لها زيارة لا الزيارة الشرعية ولا غيرها اللهم الا اذا اجتازت بقبر بطريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا أحسن \* ولا يحل للمرأة أن تحدف فوق ثلاث الاعلى زوجها وهذا اتفاق المسلمين \* ويستحب أن يصلح لاهل الميت طعام يبعث به اليهم ولا يصلحون في طعاما للناس وهو مذهب احمد وغيره ولا بد أن تكون مقابر أهل الذمة متميزة عن مقابر المسلمين وكما بعدت كان أصلح \* ومذهب سلف الامة وأئمتها أن العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه وإن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة وأيضا تتصل بالبدن أحيانا فيحصل له معها النعيم أو العذاب ولاهل الستة قول آخر أن النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح وعلماء الكلام لهم أقوال شاذة فلا عبرة بها \* وروح الآدمي مخلوقة وقد حكى الاجماع على ذلك أبو محمد بن نصر المروزي وغيره

﴿ فصل ﴾ قال عبد العزيز السكتاني المحدث المعروف ليس من قبور الانبياء ما ثبت الا قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر ابراهيم أيضا وذكر ابن سعد في كتاب الطبقات عن اسحاق بن عبد الله بن أبي مرة قال لا نعلم قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر اسماعيل فإنه تحت الميزاب بين الركن والبيت وقبر هود في كثيب من الرمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجرة تبدو موضعه أشد الارض حرا وقبر نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال أبو العباس والقبصة التي على العباس بالمدينة يقال فيها سبعة العباس والحسن وعلي بن الحسين

وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الحائط أو قريب من ذلك وان رأس الحسين هناك وأما القبور المكذوبة منها القبر المضاف الى أبي بن كعب في دمشق والناس متفقون على ان أبي ابن كعب مات بالمدينة النبوية ومن قال ان بظاهر دمشق قبر أم حبيبة وأم سلمة أو غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من الصحابيان امرأة يقال لها أم سلمة بنت يزيد بن السكن فهذه توفيت بالشام فهذه قبرها محتمل وأما قبر بلال فممكن فانه دفن بباب الصغير بدمشق فيعلم انه دفن هناك وأما القطع بتعيين قبره ففيه نظر فانه يقال ان تلك القبور حرثت<sup>(١)</sup>

ومنها القبر المضاف الى أويس القرني غربي دمشق فان أويس لم يجيء الى الشام وانما ذهب الى العراق ومنها القبر المضاف الى هود عليه السلام بجامع دمشق كذب باتفاق أهل العلم فان هودا لم يجيء الى الشام بل بعث باليمن وهاجر الى مكة فقبل انه مات باليمن وقيل انه مات بمكة وانما ذلك قبر معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يعهد الى أحد وكان فيه دين وصلاح ومنها قبر خالد بن حمص يقال انه قبر خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية هذا ولكن لما اشتهر انه خالد والمشهور عند العامة انه خالد بن الوليد وقد اختلف في ذلك هل هو قبره أو قبر خالد بن يزيد وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب ان خالد بن الوليد توفي بحمص وقيل بالمدينة سنة احدى وعشرين أو اثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأوصى الى عمر والله أعلم ومنها قبر أبي مسلم الخولاني الذي بداريا اختلف فيه ومنها قبر علي بن الحسين الذي بمصر فانه كذب قطعاً فان علي بن الحسين توفي بالمدينة باجماع ودفن بالبقيع<sup>(٢)</sup> ومنها مشهد الرأس الذي

بالقاهرة فان المصنفين في مقتل الحسين اتفقوا على ان الرأس ليس بمصر ويعلمون ان هذا كذب وأصله انه نقل من مشهد بعسقلان وذلك المشهد بني قبل هذا بنحو من ستين سنة في أواخر المائة الخامسة وهذا بني في اثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنحو مائة عام وقد بين كذب المشهد أبو دحية في المعلم المشهور وان الرأس دفن بالمدينة كما ذكره الزبير بن بكار والذي صح من حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد الله

ابن زياد وجعل ينكت بالقضيب على ثنياه وقد شهد ذلك أنس بن مالك وفي رواية أبو برزة  
الاسلمي وكلاهما كان بالعراق وقد روى بإسناد منقطع أو مجهول انه حمل الى يزيد وجعل ينكت  
بالقضيب على ثنياه وان أبا برزة كان حاضرا وانكر هذا وهذا كذب فان أبا برزة لم يكن  
بالشام عند يزيد بل كان بالعراق وأما بدن الحسين فبكر بلاء بالاتفاق قال أبو العباس وقد حدثني  
طائفة عن ابن دقيق العيد وطائفة عن أبي محمد عبد الملك بن خلف الديماطي وطائفة عن  
أبي بكر محمد بن أحمد القسطلاني وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير كل هؤلاء  
حدثني عنه من لآتهم وحدثني عن بعضهم عدد كثير كل يحدثني عن حدثه من هؤلاء انه كان  
ينكر أمر هذا المشهد ويقول انه كذب وليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه والذين حدثوني  
عن ابن القسطلاني ذكروا عنه انه قال انما فيه نصراني ومنها قبر علي رضي الله عنه الذي يبطن  
النجم فان المعروف عند أهل العلم ان عليا دفن بقصر الامارة بالكوفة كما دفن معاوية بقصر  
الامارة بالشام ودفن عمرو بقصر الامارة بمصر خوفا عليهم من الخوارج أن يندشوا قبورهم  
ولكن قيل ان الذي بالنجم قبر المغيرة بن شعبة ولم يكن أحد يذكر انه قبر علي ولا يقصده  
أحد أكثر من ثمانمائة سنة ومنها قبر عبد الله بن عمر في الجزيرة <sup>(١)</sup> والناس متفقون على أن  
عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير وأوصى أن يدفن بالحل لكونه من المهاجرين  
فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة ومنها قبر جابر الذي بظاهر حران والناس متفقون على ان  
جابرا توفي بالمدينة النبوية وهو آخر من مات من الصحابة بها <sup>(٢)</sup> ومنها قبر نسب الى أم كلثوم  
ورقية بالشام وقد اتفق الناس على انهما ماتا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة تحت عثمان وهذا  
انما هو سبب اشتراك الاسماء لعل شخصا يسمى باسم من ذكر توفي ودفن في موضع من المواضع  
المذكورة <sup>(٣)</sup> فظن بعض الجهال انه أحد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والله أعلم

(١) لعله قبر عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الذي تنسب اليه فيقال جزيرة ابن عمر

(٢) ومن ذلك زيد بن ثابت في الطائف فانه بالمدينة بلا خلاف وأما محمد بن الحنفية فتبيل بالطائف وقيل بالمدينة

(٣) كما صار التوهم في جبل عمر الذي بمكة انه مولد أو معبد عمر بن الخطاب وهذا كذب ولعله رجل  
صالح اسمه عمر كان يتعبد فيه أو يسكنه فنسب اليه وكذا عكرمة الذي في الوهط فليس مولى ابن عباس  
فان ذلك مات بالشام بلا خلاف ولعل هذا شخص يسمى عكرمة من بني سهم أو غيرهم اهـ



## كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل أو على معسر أو مماتل أو جاحد ومفصوب ومسروق وضال ومادفنه ونسيه أو جهل عند من هو ولو حصل في يده وهو رواية عن أحمد واختارها وصححها طائفة من الصحابة وقول أبي حنيفة \* الدين الذي له على أبيه قال أبو العباس الأشبه عندي أن يكون بمنزلة المال الضال فيخرج على الروايتين ووجهه ظاهر فإن الابن غير ممكن من المطالبة به فقد حيل بينه وبينه ولو قيل لا تلزمه زكاته بمنزلة دين الكتابة لكان متوجها ودين الولد هل يمنع الزكاة عن الابن لثبوته في الذمة أم لا لتمكنه من إسقاطه خرجه أبو العباس على وجهين وجعل أصلها الخلاف على أن قدرة المريض على استرجاع ملكه المنتقل عنه عينا أو غيره هل يترى منزلة تبرعه في المرض أم لا \* وتجب الزكاة في جميع أجناس الاجرة المقبوضة ولا يعتبر لها مضي حول وهو رواية عن أحمد ومنقول عن ابن عباس ويصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بعضه من الربح ولا يقال بعدم الصحة ونقله المروزي عن أحمد لأنه قد تحيط الزكاة بالربح فيختص رب المال بعمله لانا نقول لا يمنع ذلك كما يختص بنفعه في المساقاة إذا لم يشر الشجر وبركوب الفرس للجهاد إذا لم يغموا وهل يعتبر في وجوب الزكاة أماكن الآداء فيه روايتان \* ولو تلف النصاب بغير تفريط من المالك لم يضمن الزكاة على ذلك من الروايتين واختاره طائفة من أصحاب أحمد ولو كان المانع من الزكاة ديون لم يقيم يوم القيامة بالزكاة لأن عقوباتها أعظم ولا يحل الاحتيال لاسقاط الزكاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى وإذا كانت الماشية سائمة أكثر الحول وجبت الزكاة فيها على الصحيح وإذا نقل الزكاة إلى المستحقين بالمصر الجامع مثل أن يعطي من بالقاهرة من العشور التي بارض مصر فالصحيح جواز ذلك فإن سكان المصر إنما يمانون من مزارعهم بخلاف النقل من إقليم مع حاجة أهل المنقول عنها وإنما قال السلف جيران المال أحق بزكاته وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره ليكتفى كل ناحية بما عندهم من الزكاة ولهذا في كتاب معاذ بن جبل من انتقل من خلاف إلى خلاف فإن صدقته وعشره في خلاف جيرانه والخلاف عندهم كما يقال المعاملة وهو ما يكون فيه الوالي والقاضي وهو الذي يستخلف فيه ولي الأمر جابيا يأخذ الزكاة من أغنيائهم فيردها على فقرائهم ولم يقيد ذلك بتفسير

يومين وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ويجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية واذا اخذ الساعي من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه بحصته ولو اختلفا في قيمة المدفوع قال أبو العباس يتوجه قبول قول المعطى لأنه كالأمين وان اخذ الساعي أكثر من الواجب ظلما بلا تأويل من أحد الشريكين ففي رجوعه على شريكه قولان أظهرهما الرجوع وكذلك في المظالم المشتركة التي يطلبها الدولة من الشركاء أو الظلمة من البلدان أو التجار أو الحجيج أو غيرهم \* والكلف السلطانية على النفس والدواب والاموال يلزمهم التزام العدل في ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق فمن تغيب أو امتنع فأخذ من غيره حصته رجع المأخوذ منه على من ادى عنه في الاظهر ان لم يتبرع ولمن له الولاية على المال أن يصرف مما يخصه من الكلف كناظر الوقف والوصى والمضارب والوكيل ومن قام فيها بنية تقايل الظلم كالجهاد في سبيل الله ومن صودر على أداء مال واكره اقراره أو جيرانه أو اصدقائه أو شركائه على ان يؤدوه عنه فلم الرجوع عليه لانهم ظلموا من اجله ولاجل ماله والطالب مقصوده ماله لا ماله ومن لم يخلص مال غيره من التلف الا بما ادى عنه رجع في اظهر قولي العلماء ولو اخذ الساعي فوق الواجب بتأويل أو اخذ القيمة فالصواب الاجزاء ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه وجعله أبو العباس في موضع آخر كالصلاة خلف التارك ركنا أو شرطاً<sup>(١)</sup>

﴿فصل﴾ ورجع أبو العباس ان المعتبر لوجوب زكاة الخارج من الارض هو الادخار لا غير لوجود المعنى المناسب لايجاب الزكاة فيه بخلاف السكيل فانه تقدير محض فالوزن في معناه قال وكذلك المد كالجوز والزرع كالجوز المستنبت في دمشق ونحوها ولهذا تجب الزكاة عندنا في العسل وهو رطب ولا يوسق لكونه يبقى ويدخر ونص أبو العباس على وجوب الزكاة في التين للادخار وانما اعتبر الكيل والوزن في الربويات لاجل التماثل المعتبر فيها وهو غير معتبر هنا<sup>(٢)</sup>

وتسقط فيما خرج من مؤنة الزرع والتمر منه وهو قول عطاء بن أبي رباح لان الشارع اسقط في الخرض زكاة الثلث أو الربع لاجل ما يخرج من الثمرة بالاعراء والضيافة واطعام ابن السبيل وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التي لا تحصل الا بها أولا باسقاط الزكاة عنه وما يديره الماء

من النواخير ونحوها مما يصنع من العام الى العام أو اثناء العام ولا يحتاج الي دولاب تديره الدواب يجب فيه العشر لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الارض واصلاح طرق الماء وكلام أبي العباس في اقتضاء الصراط المستقيم يعطى ان اهل الذمة منعوا من شراء الارض العشرية ولا يصح البيع وجزم الاصحاب بالصحة ولكن حكى الامام احمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن انهم يمنعون من الشراء فان اشترى لم تصح وتعطيل الارض العشرية باستئجار الذي لها أو مزارعته فيها كتعطيله بالشراء وكلام أحمد يوافقه فانه قال لا يؤجر منه أى الارض من الذمى ولا يجوز بقاء ارض بلا عشر ولاخراج اتفاقا فيخرج من اقطع أرضا بارض مصر أو غيرها العشر قلت والمراد ما عدا ارض الذمى فانه لو جعل داره بستانا أو مزرعة أو رضح الامام له من الفنيمة فانه لا يبنى فيها نقله الجماعة عن الامام احمد والله أعلم ويلحق بالمسدوفون حكما الموجود ظاهرا في مكان جاهلي أو طريق غير مسلوكة ■

﴿ فصل ﴾ ويجوز اخراج زكاة العروض عرضا وتقوي على قول من يقول تجب الزكاة في عين المال ■

﴿ فصل ﴾ ويجزئه في الفطرة من قوت بلده مثل الارز وغيره ولو قدر على الاصناف المذكورة في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء ولا يجوز دفع زكاة الفطر إلا لمن يستحق الكفارة وهو من يأخذ لحاجته لا في الرقاب والمؤلفة وغير ذلك ويجوز دفعها الى فقير واحد وهو مذهب أحمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب بل تجب على من ملك صاعا فاضلا عن قوته يوم العيد وليتته وهو قول الجمهور واذا كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة الفطر كما يطعم عياله يوم العيد وهو مذهب احمد ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن وقدر الفطر صاع من التمر والشعير وأما من البر فنصف وهو قول أبي حنيفة وقياس قول احمد في بقية الكفارات

﴿ فصل ﴾ وما ساء الناس درهما وتعاملا به تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه الى غير ذلك من الاحكام قل ما فيه من الفضة أو كثر وكذلك ما سمي ديناراً ونقل عن غير واحد من الصحابة انه قال زكاة الحلي عاريتة ولهذا تنازع أهل هذا القول هل ان تعيره لمن يستعيره اذا لم يكن في ذلك ضرر عليها علي وجهين في مذهب

أحمد وغيره والذي ينبغي إذا لم تخرج الزكاة عنه أن تعيره وأما أن كانت تكرهه ففيه الزكاة عند جمهور العلماء \* وكتابة القرآن على الخياصة والدرهم والدينار مكروهة ويجوز إخراج القيمة في الزكاة لعدم المدول عن الحاجة والمصلحة مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زرعه فيها إخراج عشر الدراهم بجزئه ولا يكلف أن يشتري تمرا أو حنطة فإنه قد ساوى الفقير بنفسه وقد نص أحمد على جواز ذلك ومثل أن تجب عليه شاة في الابل وليس عنده شاة فأخرج القيمة كاف ولا يكلف السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون طلبوا القيمة لكونها أنفع لهم فهذا جائز أما الفلوس فلا يجزي إخراجها عن التقدين على الصحيح لأنها لو كانت نافقة فليست في الماملة كالدرهم في العادة لأنها قد تكسد ويحرم المعاملة بها ولأنها أنقص سعة ولهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمتها من الدراهم وغايتها أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصحاح والبهرجة مع الخالصة فإن تلك إلى النجاس أقرب وعلى هذا إذا أخرج الفلوس وأخرج التفاوت جاز على المنصوص في جواز إخراج التفاوت فيما بين الصحيح والمكسرة بناء على أن جبران الصفات كجبران المقدار لكن يقال المكسرة من الجنس والفلوس من غير الجنس فينتفي فيها المأخذ ولا ينبغي أن يكون<sup>(١)</sup> إلا وجهان إلا إذا خرجت بقيمتها فضة لا يسعها في الموضع \*

﴿فصل﴾ ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنين فن لا يصلى من أهل الحاجات لا يعطى شيئا حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية أن كانوا موجودين والا صرفت إلى الموجود منهم إلى حيث يوجدون وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والاصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين وهو محكي عن طائفة من أهل البيت ويجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الولد وإن سفل إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود مقتضى السالم عن المعارض<sup>(٢)</sup> المأدم وهو أحد القواين في مذهب أحمد وكذا أن كانوا غارمين أو مكاتبين أو أبناء سبيل وهو أحد القواين أيضا وإذا كانت الأم فقيرة ولها أولاد صغار



لهم مال ونفقة تضر بهم أعطيت من زكاتهم والذي يخدمه اذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته اذا لم يستعمله بدل خدمته <sup>(١)</sup> ومن كان في عياله قوم لا تجب عليه نفقتهم فله أن يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون اليه مما لم تجر عاداته بانفاقه من ماله واليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه وان لم يكن مميزا قبضها كافلة كائنا من كان واما اسقاط الدين عن المعسر فلا يجزي عن زكاة العين بلا نزاع لكن اذا كان له دين على من يستحق الزكاة فاعطاه منها وشارطه ان يعيدها اليه لم يجز وكذا ان لم يشترط لكن قصده المعطى في الاظهر وهل يجوز ان يسقط عنه قدر ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين فيه قولان في مذهب أحمد وغيره أظهرهما الجواز لان الزكاة مواساة ومن ليس معه ما يشتري به كشيئا يشتغل فيها يجوز له الاخذ من الزكاة ما يشتري به ما يحتاج اليه في إقامة مؤنته وان لم ينفقه بعينه في المؤنة وقيل الرجل يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة قال نعم ياخذ وياخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنيا وان كثر وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي ويجوز اعتاق الرقيق من الزكاة وافتكاك أسرى المسلمين وهو مذهب أحمد ويجوز للإمام ان يعتق من مال الفيء والمصالح اذا كان في الاعتاق مصلحة اما لمنفعة المسلمين أو لمنفعة المعتق أو تأليفا لقلوب من يحتاج الى تأليفه وقد ينفذ المعتق حيث لا يجوز اذا كان في الرد فساد كما في الولايات مثل ان يكون قد أسلموا وهم لكافر ذمي أو معاهد حربي ومن لم يحج حجة الاسلام وهو فقير أعطى ما يحج به وهو اخدى الروايتين عن أحمد ويبرأ بدفع الزكاة الى ولي الامر العادل وان كان ظالما لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية فينبغي لصاحبها ان لا يدفعها اليه فان حصل له ضرر بعدم دفعها اليه فانه يجزي عنه اذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم وناظر الوقف اذا قبض المال وصرفه في غير مصارفه الشرعية ولا تسقط الزكاة والحج والديون ومظالم العباد عن مات شهيدا واذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالنماء الذي حصل بعمله وسعيه يحمل مضاربة بينه وبين أهل الزكاة واعطاء السؤال فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما ائيب وان قصد نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال

وان كان قد لا يأثم قال أبو العباس في الفتاوى المصرية لا بأس بطلب الناس الدعاء بعضهم من بعض لكن أهل الفضل يفوزون بذلك اذ الذي يطلبون منه الدعاء اذا دعاهم كان له من الاجر على دعائه أعظم من اجره لو دعا لنفسه وحده ويلزم عامل الزكاة رفع حساب ما تولاها اذا طلب منه الخراج وصلة الرحم المحتاج أفضل من العتق

## كتاب الصوم

تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا فان اتفقت لزومه الصوم والا فلا وهو الاصح للشافعية وقول في مذهب أحمد ومن رأي هلال رمضان وحده وردت شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره ونقله حنبل عن أحمد في الصوم وكما لا يعرف ولا يضحى وحده والنزاع مبني على أصل وهو ان الهلال هو اسم لما يطلع من السماء وان لم يشتهر ولم يظهر أولانه لا يسمى هلالا الا بالاشتهار والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة \* والاعتبار فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام أحمد وان نوى نذرا أو قلا ثم بان من رمضان اجزاء ان كان جاهلا مكن دفع ودية رجل اليه على طريق الشرع ثم تبين أن كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء ثان بل يقول له الذي وصل اليك هو حق كان لك عندي ومن خطر بقلبه انه صائم غدا فقد نوى والصائم لما يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصيام وهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان وتصح النية المترددة كقوله ان كان غدا من رمضان فهو فرض والا فهو نفل وهو احدى الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار اذا لم يعلم وجوبه بالليل كما اذا شهدت البيعة بالنهار وان حال دون منظره لهلال ليلة الثلاثين غيم أو قتر فصومه جائز لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد انما تدل على هذا ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وحكى أبو العباس انه كان يميل اخيرا الى انه لا يستحب صومه ومن تجدد له صوم بسبب كما اذا قامت البيعة بالرؤية في اثناء النهار فانه يتم بقية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قدأ كل \* والمريض اذا خاف الضرر استحب له الفطر والمسافر الا فضل له الفطر فان اضعفه عن الجهاد كره له بل يجب منعه عن واجب وأفتى أبو العباس لما نزل العدو دمشق في رمضان بالفطر في رمضان للتقوى على جهاد

العدو وفعله وقال هو أولى من الفطر للسفر ويصح صوم الجنب باتفاق الأئمة واذنوى المسافر الإقامة في بلد أقل من أربعة أيام فله الفطر واذنوى صيام التطوع بعد الزوال ففي ثوابه روايتان عن أحمد والظاهر الثواب وإن لم ينو الصوم ولكن إذا انتهى الأكل واستمر به الجوع فهذا يكون جوعه من باب المصائب التي تكفر بها خطاياها ويثاب على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة يثاب عليها ثواب الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ ولا يفطر الصائم بالاكتهال والحقنة وما يقطر في احليله ومداواة المامومة والجائفة وهو قول بعض اهل العلم ويفطر باخراج الدم بالحجامة وهو مذهب احمد وبالقصد والتشريط وهو وجه لنا أو بارعاف نفسه وهو قول الاوزاعي ويفطر الحاجم ان مص القارورة ولا يفطر بمذى بسبب قبلة أو لمس أو تكرار نظر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض اصحابنا وأما اذا ذاق طعاما ولفظه أو وضع في فيه عسلا ومجها فلا بأس به للحاجة كالمضمضة والاستنشاق والكذب والغيبة والنميمة اذا وجدت من الصائم فذهب الأئمة انه لا يفطر ومعنا انه لا يعاقب على الفطر كما يعاقب من أكل أو شرب والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر رب صائم حظه من الصوم الجوع والعطش لما حصل من الائتم المقاوم للصوم وهذا أيضا لا تنزع فيه بين الأئمة ومن قال انها تقطر بمعنى انه لم يحصل مقصود الصوم أو انها قد تذهب باجر الصوم فقوله يوافق قول الأئمة ومن قال انها تقطر بمعنى انه يعاقب على ترك الصيام فهذا يخالف لقول الأئمة واذن شتم الصائم استحب أن يجيب بقوله اني صائم وسواء كان الصوم فرضا أو نفلا وهو أحد الوجوه في مذهب احمد وشم الروائح الطيبة لا بأس به للصائم وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء صححه الترمذي من حديث زيد بن خالد والمراد بتفطيره أن يشبعه ومن أكل في شهر رمضان معتقدا أنه ليل فيان نهارا فلا قضاء عليه وكذا من جامع جاهلا بالرفث أو ناسيا وهو احدى الروايتين عن أحمد واذن أكره الرجل زوجته على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها وهل تجب كفارة الجماع في رمضان لافساد الصوم الصحيح أو حرمة الزمان فيه قولان الصواب الثاني

﴿فصل﴾ وإن تبرع انسان بالصوم عن لا يطيقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما معسران توجه جوازه لانه أقرب الى المائلة من المال وحكى القاضى في صوم النذر في حياة الناذر نحو

ذلك ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة ولا يقضي متمم بلا عذر صوما ولا صلاة ولا تصح منه وما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المجامع في رمضان بالقضاء فضعيف لعدم البخاري ومسلم عنه وإذا شرعت المرأة في قضاء رمضان وجب عليها اتتمامه ولم يكن لزوجهما تفتـيرها وإن أمرها أن تؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسنا لحديث عائشة

(فصل) يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر للأخبار الصحيحة وفي بعضها هو كصوم الدهر والمراد بذلك أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر من غير حصول المفسدة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فلو غم هلال ذي الحجة أو شهد برؤيته من لا تقبل شهادته إما لانفراده بالرؤية أو لكونه ممن لا يجوز قبوله ونحو ذلك واستمر الحال على الكمال ذي القعدة فصوم يوم التاسع الذي هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه جائز بلا نزاع قلت ولكن روى ابن أبي شيبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحضر إذا كان فيه اختلاف فلا يصوم من وعنه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة بأسا إلا أن يتخوفوا أن يكون يوم الذبح وروي عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك وكلام هؤلاء قد يقال أنه محمول على كراهة التنزيه دون التحريم والله أعلم وأما أن شهد بهلال ذي الحجة من يثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لعدم ظاهر أو لتقصير في أمره فاقول هذه الصورة تخرج على الخلاف المشهور في مسألة المنفرد بهلال شوال هل يفطر عملا برؤيته أم لا يفطر إلا مع الناس في ذلك قولان مشهوران فعلى قول من يقول لا يفطر المنفرد برؤية هلال شوال بل يصوم ولا يفطر إلا مع الناس فإنه يقول لا يستحب صوم يوم عرفة للشاهد الذي لم تقبل شهادته بهلال ذي الحجة ومن قال في الشاهد بهلال شوال يفطر سرا قال هنا أنه يفطر ولا يصوم لأنه يوم عيد في حقه ولكن لا يضحى ولا يقف بعرفة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ولا يكره إفراده بالصوم ومقتضى كلام أحمد أنه يكره وهو قول ابن عباس وأبي حنيفة ووجب صومه ونسخ وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن أحمد اختارها بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> وصوم الدهر الصواب قول من جعله تركا للأولى أو كرهه ومن صام رجب معتقدا أنه أفضل



من غيره من الاشهر أثم وعزر وعليه يحمل فعل عمر وفي تحريم افراده وجهان ومن نذر صومه كل سنة أفطر بعضه وقضاه وفي الكفارة خلاف وأما من صام الأشهر<sup>(١)</sup> الثلاثة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرا كاملا الا شهر رمضان وكان يصوم أكثر شعبان ولم يصح عنه في رجب شيء. واذا أفطر الصائم بهض رجب وشعبان كان حسنا ولا يكره صوم العشر الاواخر من شعبان عند أكثر أهل العلم ولا يكره افراد يوم السبت بالصوم ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشركين ولا صوم يوم الجمعة ولا قيام ليلتها قال أبو العباس في رده على الرافضي جاءت السنة بشوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كعدمه لم يجبر بالتوافل والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم وهو ما أبرأ الذمة فقولهم بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضاء لا بمعنى انه لا يثاب عليها شيئا في الآخرة وقال تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) الا بطل هو بطلان الثواب ولا يسلم بطلان جميعه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لعمله وأما ثامن شوال فليس عيدا لالابرار ولا للفجار ولا يجوز لاحد أن يمتدده عيدا ولا يحدث فيه شيئا من شعائر الاعياد

﴿ فضل ﴾ في مسائل التفضيل وليلة القدر من أفضل الليالي وهي في الوتر في العشر الاخير من رمضان والوتر قد يكون باعتبار الماضي فيطلب احدى وعشرين وليال ثلاث الى آخره وقد يكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم لتاسعة تبقى الحديث فاذا كان الشهر ثلاثين فتكون تلك من ليالي الاشفاق وليلة الثانية والعشرين تاسعة تبقى وليلة أربع سابعة تبقى كما فسر أبو سعيد الخدري وان كان تسعا وعشرين كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي \* ويوم الجمعة أفضل ايام الاسبوع اجماعا ويوم النحر أفضل ايام العام وليلة الاسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر أفضل بالنسبة الى الامة وخديجة إشارها في أول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشاركها عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين وإيثار عائشة في آخر الاسلام وحمل الدين وتبليغه الى الامة وادراكها من العلم لم تشاركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها ومريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء والفواضل من نساء هذه الامة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكى الاجماع عليه انهما ليستا بنبيتين وأما

(١) قوله وأما من صام الاشهر الخ كذا بالاصل

أزواجهما في الآخرة فقد روى في مريم أنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو العباس ولا أعلم صحة ذلك ولا أعلم ما يقطع به \* والغني الشاكر والفقر الصابر أفضلها أتقاهما لله تعالى فان استويا في التقوي استويا في الدرجة وصالحوا البشر أفضل باعتبار النهاية وصالحوا الملك أفضل باعتبار البداية \* وعشر ذى الحجة أفضل من غيره لياليه وإيامه وقد يقال ليالي العشر الأخير من رمضان أفضل وأيام تلك أفضل قال أبو العباس والاول أظهر ورمضان أفضل الشهور ويكفر من فضل رجبا عليه ومكة أفضل بقاع الله وهو قول أبي حنيفة والشافعي ونص الروايتين عن احمد قال أبو العباس ولا أعلم احدا فضل تربة النبي صلى الله عليه وسلم على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه اليه أحد ولا وافقه أحد والصلاة وغيرها من القرب بمكة أفضل والمجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان وتضاعف السيئة والحسنة بمكان أو زمان فاضل وذكره القاضي وابن الجوزي انتهى

(باب الاعتكاف) ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة تعين ما امتاز على غيره بمزية شرعية كقدم وكثرة جمع<sup>(١)</sup> اختاره أبو العباس في موضع آخر وجهين في مذهبننا ولا يجوز سفر الرجل الى المشاهد والقبور والمساجد غير المساجد الثلاثة وهو قول مالك وبعض اصحابه وقال ابن عقيل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكم الذي أنزل له أو ما يناسبه فحسن كقوله لمن دعاه الى ذنب تاب منه وما يكون لنا أن نتكلم بهذا وقوله عند ما أمه أمر انما أشكوا بشي وحزني الى الله \* والتحقيق في الصمت انه اذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صار حراما كما قال الصديق وكذا ان بعد بالصمت عن الكلام المستحب والكلام الحرام يجب الصمت عنه وفضول الكلام ينبغى الصمت عنه ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن ينوى الاعتكاف مدة لبته \* والسياحة في البلاد لغير قصد شرعى كما يفعله بعض النساك أمر منى عنه قال الامام أحمد ليست السياحة من الاسلام في شيء ولا من فعل النبيين والصالحين

## كتاب الحج

ويلزم الانسان طاعة والديه في غير المعصية وان كانا فاسقين وهو ظاهر اطلاق احمد وهذا فيما

فيه منفعة لهما ولا ضرر فان شق عليه ولم يضره وجب والا فلا وانما لم يقيده أبو عبد الله لسقوط  
الفرائض بالضرر وتحرم في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فحينئذ ليس للأبوين  
منع ولدهما من الحج الواجب لكن يستطيع أنفسهما فان اذنا والاحج وليس للزوج منع زوجته  
من الحج الواجب مع ذى محرم وعليها أن تحج وان لم يأذن في ذلك حتى ان كثيرا من العلماء  
أو أكثرهم يوجبون لها النفقة عليه مدة الحج \* والحج واجب على الفور عند أكثر العلماء والقول  
بوجوب العمرة على أهل مكة قول ضعيف جدا يخالف للسنة الثابتة ولهذا كان أصح الطريقين  
عن أحمد ان أهل مكة لا عمرة عليهم رواية واحدة وفي غيرهم روايتان وهى طريقة أبي محمد  
وطريقة أبي البركات في العمرة ثلاث روايات ثالثها يجب على غير أهل مكة \* ومن وجب عليه  
الحج فتوفى قبله وخلف مالا حج عنه منه في اظهر قولى العلماء واذا وجب الحج على المحجور عليه  
لم يكن لوليه منعه منه على الوجه الشرعي والتجارة ليست محرمة لكن ليس للانسان أن يفعل  
ما يشغله عن الحج \* ومن اراد سلوك طريق يستوى فيها احتمال السلامة والهلاك وجب عليه  
الكف عن سلوكها فان لم يكف فيكون اعان على نفسه فلا يكون شهيدا \* وتجوز الخفارة عند  
الحاجة اليها في الدفع عن المخفر ولا يجوز مع عدمها كما يأخذها السلطان من الرعايا \* وتحج كل  
امرأة آمنة مع عدم محرم قال ابو العباس وهذا متوجه في سفر كل طاعة واما اماء المرأة  
يسافرن معها ولا يفتقرن الى محرم لانه لا محرم لهن في العادة الغالبة فاما عتقاؤها من الاماء  
بيض لذلك ابو العباس قال بعض المتأخرين يتوجه احتمال انهن كالاماء على ما قال اذ لم يكن لهن  
محرم في العادة الغالبة او احتمال عكسه لا تقطاع التبعية وملك أنفسهن بالعق بـخلاف الأمة  
وصحح ابو العباس في الفتاوى المصرية ان المرأة لا تسافر للحج الا مع زوج او ذى محرم والمحرم  
زوج المرأة او من تحرم عليه على التأيد بنسب او سبب ولو كان النسب وطء شبهة لازنا وهو  
قول أكثر العلماء واختاره ابن عقيل وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في  
التحريم لا المحرمية اتفاقا ويجوز للرجل الحج عن المرأة باتفاق العلماء وكذا العكس على قول  
الأئمة الاربعة وخالف فيه بعض الفقهاء والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التى  
التى ليست واجبة وأما ان كان له أقارب محاييج فالصدقة عليهم أفضل وكذلك ان كان هناك  
قوم مضطرون الى نفقته فاما اذا كان كلاهما تطوعا فالحج أفضل لانه عبادة بدنية مالية وكذلك

الاضحية والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق ويترك المحرمات ويصلي الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدي الأمانة ولا يتعدى على أحد

﴿فصل﴾ وينعقد الاحرام بنية النسك مع التلبية أو سوق الهدي وهو قول أبي حنيفة ورواية عن احمد وقاله جماعة من المالكية وحكي قولاً للشافعية ويحرم عقب فرض ان كان أو نفل لانه ليس للاحرام صلاة تخصه ويستحب للمحرم الاشتراط ان كان خائفاً والا فلا جمعا بين الاخبار والقرآن أفضل من التمتع ان ساق هدياً وهو احدى الروايتين عن احمد<sup>(١)</sup>

اعتمر وحج في سفرتين أو اعتمر قبل اشهر الحج فالأفراد أفضل باتفاق الاثمة الاربعة ومن افرد العمرة بسفره ثم قدم في أشهر الحج فانه يتمتع والنبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً قال الامام احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً والمتمتع أحب الى قال أبو العباس وعلي هذا متقدموا أصحابنا ولو أحرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يجز علي الصحيح ويجوز العكس بالاتفاق ويجوز للمرأة المحرمة أن تغطي وجهها بملاصق خلا النقاب والبرقع ويجوز عقد الرداء في الاحرام ولا فدية عليه فيه \* ومن ميقاته الجحفة كاهل مصر والشام اذا مروا على المدينة فلهم تأخير الاحرام الى الجحفة ولا يجب عليهم الاحرام من ذى الحليفة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ويجوز للمحرم لبس مقطوع الكعبين مع وجود النعل واختاره ابن عقيل في المفردات وابو البركات ومن جامع بعد التحلل الاول يعتمر مطلقاً وعليه نصوص احمد ويجزئ في فدية الأذى رطلا خبز عراقية وينبغي أن يكون بأدم ومما يأكله أفضل من بر أو شعير والمحرم ان احتاج وقطع شعره لحجامة أو غسل لم يضره والقمل والبعض والقرد إن قرصه قتله محاباً والا فلا يقتله ولا يجوز قتل النحل ولو باخذ كل عسله وان لم يندفع ضرره الا بقتله جاز ويسن أن يستقبل الحجر الاسود وفي الطواف وتسبب القراءة في الطواف لا الجهر بها فاما ان غلط المصلين فليس له ذلك اذا وجنس القراءة أفضل من جنس الطواف والشاذروان ليس من البيت بل جعل عماداً له ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه اجماعاً فساثر المقامات أولى ولا يشرع صعود جبل الرحمة اجماعاً وتختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس والوقوف راكباً أفضل وهو المذهب ويقص من شعره اذا حل لامن كل شعرة بعينها والحلق أو



التقصير إما واجب أو مستحب ومن حكى عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب للمتمتع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإفاضة هذا هو الصواب وقاله جمهور الفقهاء وهو أحد القولين في مذهب أحمد والمتمتع يكفيه سمي واحد بين الصفا والمروة وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلها عنه الله عن أبيه كالثقارن ويحل للمحرم بعد التحلل كل شيء حتى عقد النكاح هذا منصوص أحمد إلا النساء وليس للإمام المقيم للمناسك التعجيل لأجل من يتأخر قال أصحابنا وإن خرج إنسان غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع وذكر ابن عقيل وابن الزاغوني لا يودع البيت ظهره حتى يغيب قال أبو العباس هذا بدعة مكروهة ومحرم طوافه بغير البيت العتيق اتفاقا واتفقوا أنه لا يقبله ولا يتمسح به فإنه من الشرك والشرك لا يغفره الله وكذا الخروج من مكة لعمره تطوع بدعة لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه علي عهده لا في رمضان ولا في غيره ولم يأمر عائشة بها بل أذن لها بعد المراجعة تطيبها لقلبها وطوافه بالبيت أفضل من الخروج اتفاقا وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم دليل أصلا وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف توفيا فهذا لا يدل فإنه كان يتوضأ لكل صلاة وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالعمره ولهذا أنكر الإمام أحمد على من قال أن حجة المتمتع<sup>(١)</sup> حجة مكية ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فإنه يستتاب بعد تعريفه أن كان جاهلا فإن تاب والقتل ولا يسقط حق الأذى من مال أو عرض أو دم بالحج أجماعا ومن جرد مع الحاج أو غيره وجمع له من الجند المقطعين ما يمينه على كلفة الطريق أبيع له أخذه ولا ينقص أجره وله أجر الحج والجهاد وليس في هذا اختلاف وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة وما يذكره الجهال من حصار تبوك كذب لا أصل له والمحصر بمرض أو ذهاب نفقة كالمحصر بمعدو وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومثله حائض تعذر مقامها وحرم طوافها ورجعت ولم تطف لجهلها بوجوب طواف الزيارة أولعجزها عنه أو لذهاب الرقعة والمحصر يلزمه دم في أصح الروايتين ولا يلزمه قضاء حجه أن كان تطوعا وهو إحدى الروايتين

﴿باب الهدى والاضحية﴾ ويجوز الاضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم ولم يكن عنده ما يعتد به في الاضحية وغيرها لقصة أبي بردة بن نيار ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم ولن يجزئ أحد بعدك أي بعد حالك والاجر في الاضحية على قدر القيمة مطلقاً ويجزئ المهتمى التي سقط بعض أسنانها في أصبح الوجهين ولا تضحية بمكة وإنما هو الهدى وإذا ذبح قال اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الاضحية وهو احدى الروايتين عن احمد والتضحية عن الميث أفضل من الصدقة بشئها وآخر وقت ذبح الاضحية آخر ايام التشريق وهو مذهب الشافعي واحمد القولين في مذهب احمد ولم ينسخ تحريم<sup>(١)</sup> الادخار عام مجاعة لانه سبب التحريم وقاله طائفة من العلماء ومن عدم ما يضحى به ويمق افترض وضحي وعق مع عدم القدرة على الوفاء والاضحية من النفقة بالمعروف فتضحى امرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا اذنه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يعتبر التملك في العقبة

## كتاب البيع

وكل ما عده الناس بيعاً أو هبة من متعاقب أو متراح من قول أو فعل انعقد به البيع والهبه ويجوز بيع الطير لقصد صوته إذا جاز حبسه وفيه احتمالان لابن عقيل واختار أبو العباس صحة البيع بغير صفة وهو بالخيار إذا رآه وهو رواية عن احمد ومذهب الحنفية وضعفه في موضع آخر والبيع بالصفة السليمة صحيح وهو مذهب احمد وان باعه لبنا موصوفاً في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة صح ويجوز بيع الكلاً ونحوه الموجود في أرضه إذا قصد استنباته ويصح بيع ما فتح عنوة أو لم يقسم من أرض الشام ومصر والعراق ويكون في يد مشتريه بخراجه وهو احدى الروايتين عن احمد واحمد قول الشافعي وجوز احمد اصدقاؤه وقاله أبو البركات وتأوله القاضي على نعمها والمؤثر بها أحق بلا خلاف وإذا جعلها الامام فصار ذلك حكماً باقياً فيها دائماً ولا تعود الى الغائبين وليس غيرهم مختصاً بها ومكة المشرفة فتحت عنوة ويجوز بيعها لا اجارتها فان استأجرها فالاجرة ساقطة يحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المذبوح

مع جلده وهو قول جمهور العلماء وكذا لو أفرد أحدهما بالبيع وبصح بيع المغروس في الأرض الذي يظهر ورقة كالقوت والجوز والقلقاس والفجل والبصل وشبه ذلك وقاله بعض أصحابنا ويصح البيع بالرقم ونص عليه أحمد وتأوله القاضي وبما ينقطع به السعر وكما يبيع الناس وهو أحد القولين في مذهب أحمد ولو باع ولم يسم الثمن صح بضمن المثل كالنكاح ولا يصح بيع ما قصد به الحرام كمصير يتخذه خمر إذا علم ذلك كمذهب أحمد وغيره أو ظن وهو أحد القولين يؤيده أن الأصحاب قالوا لو ظن الآجر أن المستأجر يستأجر الدار لمعصية كبيع الخمر ونحوه لم يحز له أن يؤثره تلك الدار ولم تصح الإجارة والبيع والإجارة سواء وإذا جمع البائع بين عقدين مختلفي الحكم بعوضين متميزين لم يكن للمشتري أن يقبل أحدهما بعوضه ويحرم الشراء على شراء أخيه وإذا فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلعة وأخذ السلعة أو عوضها ومن استولى على ملك إنسان بلا حق ومنعه إياه حتى يبيعه إياه فهو كبيع المكره بغير عوض ويكره أن يتمنى الغلاء قال أحمد لا ينبغي أن يتمنى الغلاء ومن قال لا أشرى من زيد فاني عبده فاشتراه فبان حراً فإنه يؤخذ بالبائع والمقر بالثمن فإن مات أحدهما أو غاب أخذ الآخر بالثمن وقوله ابن الحكم عن أحمد وبيع الأمانة باطل ويجب المعاوضة بضمن المثل لأنها مصلحة عامة لحق الله تعالى ولا يرجع على المسترسل أكثر من غيره وكذا المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند شخص ينبغي أن يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره وله أن يأخذ منه بالقيمة المعروفة بغير اختياره قال أبو طالب قيل لأحمد إن ربح الرجل في العشرة خمسة يكره ذلك قال إذا كان أجله إلى سنة أو أقل بقدر الربح فلا بأس به وقال أبو جعفر بن محمد سمعت أبا عبد الله يقول يبيع النسيسة إذا كان مقاربا فلا بأس وهذا يقتضي كراهة الربح الكثير الذي يزيد على قدر الأجل لأنه شبه ببيع المضطر وهذا يعم بيع المراهجة والمساومة ومن ضمن مكانا للبيع ويشتري فيه وحده كره الشراء منه بلا حق ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق \* اتفق أهل السوق على أن لا يتزايدوا في السلعة وهم محتاجون إليها ليبيعها صاحبها بدون قيمتها فإن ذلك فيه من غش الناس ما لا يخفى وإن ثم من بد فلا بأس ومن ملك ماء نابعاً كثيراً محفورة في ملكه أو عين ماء في أرضه فله بيع البئر والمين جميعاً ويجوز بيع بعضها مشاعاً كأصبع أو أصبعين من قناة وإن كان أصل القناة في أرض مباحة فكيف إذا كان أصلها في أرضه قال أبو العباس وهذا لا أعلم فيه نزاعاً وإن كانت العين ينبع ماؤها شيئاً فشيئاً

فانه ليس من شرط المبيع أن يرى جميعه بل ما جرت به العادة برؤيته وأما ما يتجدد ومثل المنابع ونقع البئر فلا يشترط أحد رؤيته في بيع ولا اجارة وانما تنازعوا لوباع الماء دون القرار وفي الصحة قولان بناء على انه هل يملك أولا ومذهب مالك والحنفية الصحة ونص عليه الشافعي وانه يملك وتنازعوا اذا باع الارض ولم يذكر الماء هل يدخل أم لا

﴿فصل﴾ ولو قال البائع بعثك لو جئتني بكذا أو ان رضى زيد صحح البيع والشرط وهو احدى الروايتين عن احمد وتصح الشروط التي لم تخالف الشرع في جميع العقود فلو باع جارية وشرط على المشتري ان باعها فهو أحق بها بالتمن صحح البيع والشرط ونقل عن ابن مسعود وعن احمد نحو العشرين نصا على صحة الشروط وانه يحرم الوطاء لنقص الملك بسؤال أبوطالب الامام أحمد عن اشتري أمة يشترط أن يتسرى بها لا للخدمة قال لا بأس به وهذا من احمد يقتضى أنه اذا شرط على البائع فعلا أو تركا في البيع مما هو مقصود للبائع أو للمبيع نفسه صحح البيع والشرط كاشتراط العتق وكما اشترط عثمان لصهيب وقف داره عليه ومثل هذا ان يبيعه بشرط أن يعلمه أولا يخرج منه من ذلك البلد أولا يستعمله في العمل الفلاني أو ان يزوجه أو يساويه في المطعم أولا يبيعه أولا يهبه فاذا امتنع المشتري من الوفاء فهل يجبر عليه أو يفسخ على وجهين وهو قياس قولنا اذا شرط في النكاح أن لا يسافر به أولا يتزوج اذا لفرق في الحقيقة بين الزوجة والمملوك واذا شرط البائع نفع المبيع لغيره مدة معلومة فمقتضى كلام أصحابنا جوازه فانهم احتجوا بحديث أم سلمة انها اعتقت سفيينة وشرطت عليه انه يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ماعاش واستثناء خدمة غيره في العتق كاستثنائها في البيع وشرط البراءة من كل عيب باطل وعلة جماعة من أصحابنا بأنه خيار يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله كالشفعة ومقتضى هذا التعليل صحة البراءة من العيوب بعد عقد البيع وقال المخالف في صحة البراءة اسقاط حق وصح في المجهول كالطلاق والعتاق قيل له والجواب انا نقول بوجوبه وانه يصح في المجهول لكن بعد وجوبه والصحيح في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي قضى به الصحابة وعليه أكثر اهل العلم ان البائع اذا لم يكن علم بذلك العيب فلا رد للمشتري لكن اذا ادعى ان البائع علم بذلك فانسكرك البائع حلف انه لم يعلم فان نكل قضى عليه

﴿فصل﴾ ويثبت خيار المجلس في البيع ويثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طالت المدة



فان اطلقا الخيار ولم يوقتا بمدة توجه أن يثبت ثلاثا لخبر حبان بن مقيد وللبيع الفسخ في مدة  
الخيار اذا رد الثمن والا فلا وتقل أبو طالب عن احمد وكذا التملكات القهرية لازالة الضرر  
كالأخذ بالشفعة واخذ الفراس والبناء من المستعير والمستأجر والزرع من الفاصب ويثبت  
خيار الغبن المسترسل الى البائع<sup>(١)</sup> لم يما كسه وهو مذهب احمد وان علق عتق عبده ببيعه وكان  
قصده بالتعليق اليمين دون التبرر بعتقه اجزأه كفارة يمين وان قصد به التقرب كان عتقه  
مستحقا كالنذر فلا يصح بيعه ويكون العتق مطلقا على صورة البيع وطرد أبو العباس قوله هذا  
في تعليق الطلاق على الفسخ والخلع فجعله معلقا على صورة الفسخ والخلع المعلق عليه فلا يمنع  
وقوع الطلاق معه على رأى ابن حامد حيث أوقعه مع البيئونة باتقضاء المدة فكذا بالفسخ  
ويحرم كتم العيب في الساعة وكذا لو أعلمه به ولم يعلمه قدر عيبه ويجوز عقابه باتلافه أو التصديق  
به وقد أفتى به طائفة من أصحابنا ويحرم تقرير مشتري بأن يسومه كثيرا ليبدل قريامنه والتماء  
المتصل في الاعيان المملوكة العائدة الى من انتقل الملك عنه لا يتبع الاعيان وهو ظاهر كلام  
احمد في رواية أبي طالب بحيث قال اذا اشترى غنما فتمت ثم استحققت فالتماء له وهذا يعم المتصل  
والمنفصل واذا اشترى شيئا فظهر به عيب على عيب فله ارشه ان تمذر رده والا فلا وهو رواية  
عن احمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا في نظائره كالصفقة اذا تفرقت والمذهب بخير  
المشتري بين الرد واخذ الثمن وامساكه واخذ الارش فعليه يجبر المشتري على الرد واخذ الارش  
لتضرر البائع بالتأخير واذا أبت الجارية عند المشتري وكانت معروفة بذلك قبل البيع وكتمه  
البائع رجع المشتري بالثمن في الاصح والجار السوء عيب واذا ظهر عمر المشتري أو ماله فللبائع  
الفسخ ويملك المشتري المبيع بالعقد ويصح عتقه قبل القبض اجماعا فيها ومن اشترى شيئا لم  
يبعه قبل قبضه سواء المكمل والموزون وغيرها وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب  
الشافعي وروى من ابن عباس رضي الله عنهما وسواء كان المبيع من ضمان المشتري أولا وعلى  
ذلك تدل أصول أحمد كتصرف المشتري في الثمرة قبل جدها في أصح الروايتين وهي مضمونة  
على البائع وكصحة تصرف المستأجر في العين المؤجرة بالاجارة وهي مضمونة على المؤجر ويمتنع  
التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزافا على احدي الروايتين وهي اختيار الخرق مع انها من

ضمان المشتري وهذه طريقة الاكثرين وعلة النهي عن البيع قبل القبض ليست توالى الضمانين بل عجز المشتري عن تسليمه لان البائع قد يسلمه وقد لا يسلمه لاسيما اذا رأي المشتري قد ربح فيسعي في رد البيع إما بجحد أو باحتيال في الفسخ وعلي هذه العلة تجوز التولية في البيع قبل قبضه وهو مخرج من جواز بيع الدين ويجوز التصرف فيه بغير البيع ويجوز بيعه لبائعه والشركة فيه وكل ما ملك بعقد سوى البيع فانه يجوز التصرف فيه بغير البيع فانه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد الربح واذا تعين ملك انسان في موروث أو وصية أو غنيمة لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بلا خلاف وينتقل الضمان الى المشتري بتمكّنه من القبض وظاهر مذهب احمد الفرق بين تمكّنه قبضه وغيره ليس هو الفرق بين المقبوض وغيره

﴿باب الربا﴾ والعلة في تحريم ربا الفضل السكيل أو الوزن مع الطم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل ويجعل الزائد في مقابلة الصيغة ليس بربا ولا بجنس بنفسه فيباع خبز بهريسة وزيت بزيتون وسمن بشيرج والمعمول من النحاس والحديد اذا قلنا يجري الربا فيه يجري في معموله اذا كان يقصد وزنه بعد الصنعة ككتاب الحرير والاسطال ونحوها والا فلا وهو ثالث اقوال أهل العلم ويحرم بيع اللحم بحيوان من جنسه مقصودا للحم ويجوز بيع الموزونات الربوية بالتحرى وقاله مالك ومالا يختلف فيه السكيل الوزن مثل الادهان يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ووزنا وعن أحمد ما يدل عليه ويجوز العرايا في جميع العرايا والزرع ويجوز مسله<sup>(١)</sup> من عبوة وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة وظاهر مذهب أحمد جواز بيع السيف المحلى بجنس حليته لان الحلية ليست بمقصودة ويجوز بيع فضة لا يقصد غشها بخالصة مثلاً بمثل ولا يشترط الحلول والتقابض في صرف الفلوس النافقة باحد التقدين وهو رواية عن أحمد نقلها أبو منصور واختارها ابن عقيل وماجاز التفاضل فيه كالثياب والحيوان يجوز النسأ فيه ان كان متساويا والا فلا وهو رواية عن أحمد وان اضطرفا ديناً في ذمتها جاز وحكاها ابن عبد البر عن أبي حنيفة ومالك خلافا لما نص عليه أحمد ويحرم مسألة القورق<sup>(٢)</sup> وهو رواية عن أحمد ومن باع ربوا نسيئة حرم أخذه عن ثمن مالا يباع نسيئة مالم تكن حاجة وهو توسط بين الامام أحمد في تحريمه والشيخ أبي

(١) مسله هكذا رسمها بالاصل (٢) كذا بالاصل

محمد المقدسي في حله والتحقيق في عقود الربا اذا لم يحصل فيها القبض ان لا عقد وان كان بعض  
 الفقهاء يقول بطل العقد فهو بطلان ما لم يتم بطلان ما تم والكيماء باطلة محرمة وتحريمها أشد من  
 تحريم الربا ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفة صناعاتها وأفقي بعض ولاية الامور باتلافها  
 ﴿فمحل﴾ والصحيح أنه يجوز بيع المقائي جملة بعروقتها سواء بدا صلاحها أولا وهذا  
 القول له مأخذان أحدهما ان العروق كاصول الشجر فيبيع الخضروات قبل بدو صلاحها كبيع  
 الشجر بشعره قبل بدو صلاحه يجوز تبعا والمأخذ الثاني وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل يصح العقد على اللقطة الموجودة واللقطتان<sup>(١)</sup> المدومة الى أن تبيس  
 المقشاة لان الحاجة داعية الى ذلك ويجوز بيع المقائي دون أصولها وقاله بعض أصحابنا واذا  
 بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها وبيع ذلك الجنس وهو رواية عن أحمد وقول الليث بن  
 سعد وبقيّة الاجناس التي ساء حملها فان أصاب ذلك أو الزرع الذي بجائحة ولو من جراد أو  
 جيش لا يمكن تضمينه فمن ضمان بأنعه ان لم يفرط المشتري وثبتت الجائحة في المزارع كما  
 اذا اكرتت الارض بالف مثلا وكانت تساوى بالجائحة سبعمائة وبعض الناس يظن ان هذا  
 خلاف ما في المغنى من الاجماع وهو غلط فان الذي في المغنى أن نفسه اذا تلف يكون من ضمان  
 المستأجر صاحب الزرع لا يكون كالثمرة المشتراة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس أجرة  
 الارض ونقص قيمتها فيكون كما لو انقطع الماء عن الرحا وثبتت الجائحة في المزارع ولو قال في  
 الاجارة إنه أجره اياها مقيلا أو مصيفا أو مرأحا أو مزروعا وثبتت الجائحة في حانوت أو حمام  
 نقص نفعه وحكم بذلك أبو الفضل سليمان بن جعفر المقدسي قال أبو العباس لكنه بخلاف  
 ما رأيته عن الامام أحمد وقياس أصول أحمد ونصوصه اذا عطل نفع الارض بآفة انفسخت  
 الاجارة فيما بقي من المدة كاستهدام الدار ولو يبست السكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج  
 حسب ما يعطل من النفع واذا لم يمكن النفع به ببيع أو اجارة أو عمارة أو غير ذلك لم يحز المطالبة  
 بالخراج ■

﴿باب السلم﴾ ولو أسلم مقدارا معلوما الى أجل معلوم في شيء يحكم أنه اذا حل ياخذ  
 بالنقص مما يساوى بقدر معلوم صح كالبيع بالسعر وينصح السلم حالا ان كان المسلم فيه موجودا

(١) واللقطتان هكذا بالاصل ولعلها واللقطة الخ

في ملكه والا فلا ويجوز بيع الدين في الذمة من الغريم وغيره ولا فرق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن أحمد وقاله ابن عباس لكن بقدر القيمة فقط لئلا يرجح فيما لم يضمن ويصح تعليق البراءة على شرط وهو رواية عن أحمد وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بمقدار وارث أو اتلاف أو ضريبة وسبب استحقاقها واحد فلا شريكه الاخذ من الغريم ويحاصفه فيما قبضه وهو مذهب الامام وكذا لو تلف ولو تباراً ولا حدهما على الآخر دين مكتوب فادعي استثناءه بقلبه وانه لم يبرئه منه قبل وتخصمه تخليفه

﴿باب القرض﴾ ويجوز قرض الخبز ورد مثله عدداً بلا وزن من غير قصد الزيادة وهو مذهب أحمد ولو أقرضه في بلد آخر جاز على الصحيح ويجوز قرض المنافع مثل أن يخصص معه يوماً ويخصص معه الآخر يوماً أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بدلها لكن الغالب على المنافع انها ليست من ذوات الامثال حتى يجب رد المثل بتراضيهما واذا ظهر المتترض مفلساً ووجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا ريب والدين الحمال يتأجل بتأجيله سواء كان الدين قرصاً أو غيره وهو قول مالك ووجه في مذهب أحمد ويتخرج رواية عن أحمد من احدي الروايتين في صحة الحاق الاجل بعد لزوم العقد ولو أقرض اكاره بذراً أو أمره ببذره وانه في ذمته كما يفعله الناس فهو فاسد وله نصيب المثل ولو تلف لم يضمنه لانه امانة ولو اقترض من رجل قروضاً متفرقة ووكل المقرض في ضبطها أو ابتاع منه شيئاً ووكل البائع في ضبط المبيع مطلقاً أو كتابة فينبغي أن يكون قول هذا المؤتمن ههنا مقبولاً ويجب على المتترض أن يوفي المقرض في بلد القرض ولا يكلفه مؤونة السفر والحمل

﴿باب الضمان﴾ وقياس المذهب انه يصح بكل لفظ يفهم منه الضمان عرفاً مثل زوجه وانا أو دى الصداق أو بعه وانا أعطيك الثمن أو اتركه لا تطالبه وانا أعطيك الثمن ولو تغيب مضمون عنه قادر فامسك الضامن وغرم شيئاً أو انفق في الحبس رجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يتقبضه من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازها وكذلك تجوز الشهادة على المزارعة لمن لم ير جوازها لان ذلك محل اجتهاد وأما الشهادة على العقود المحرمة على وجه الاعانة عليها فحرام ويصح ضمان حارس ونحوه وتجوز حرب بما يذهب من البلد أو البحر وغايته ضمان مجهول



ومالم يجب وهو جائز عند أكثر أهل العلم مالك وأبي حنيفة وأحمد ومن كفل انسانا فسلمه الى المكفول له ولا ضرر في تسليمه برئ ولو في حبس الشرع ولا يلزمه اختياره منه اليه عند أحد الأئمة والسجبان ونحوه ممن هو وكيل على بدن الغريم كالكفيل للوجه عليه احضار الخصم فان تعذر احضاره كان كما لو لم يحضر المكفول به يضمن ماعليه عندنا وعند مالك واذا لم يكن الوالد ضامنا لولده ولاله عنده مال يجب له على الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده ونحوه ولزمه ذلك

﴿فصل﴾ والحوالة على ماله في الدين ان اذن في الاستيفاء فقط واختار الرجوع ومطالبته وليس لابن أن يحيل على الأب ولا يبيع دينه اذا جوزنا بيع ما على الغريم الا برضاء الأب وكره الامام أحمد أن يتزوج الرجل أو يقترض أو يشتري اذا لم يعلم الآخر بعسرته أو لالان ظاهر الحال ان الرجل انما يعامل من كان قادرا على الوفاء فاذا كتم ذلك كان غاراً

﴿فصل﴾ ويجوز رهن العبد المسلم من كافر بشرط كونه في يد مسلم واختاره طائفة من أصحابنا ويجوز أن يرهن الانسان مال نفسه على دين غيره كما يجوز أن يضمنه وأولى وهو نظير اعارته للرهن واذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فالقول قول المرتهن مالم يدع أكثر من قيمة الرهن وهو مذهب مالك ولا ينفك شيء من الرهن حتى يقضي جميع الدين وهو مذهب أحمد وغيره واذا لم يكن للمديون وفاء غير الرهن وجب على رب الدين ايماله حتى يبيعه فتي لم يمكن بيعه الا بخروجه من الحبس أو كان في بيعه وهو في الحبس ضرر عليه وجب اخراجه ويضمن عليه أو يعيش معه هو أو وكيله

﴿باب الصلح وحكم الجوار﴾ ويصح الصلح عن المؤجل ببعضه حالا وهو رواية عن أحمد وحكي قولاً للشافعي ويصح عن دية الخطأ وعن قيمة المتلف غير المثل باكثر منها من جنسها وهو قياس قول أحمد والناب والنفقة التي لا قيمة لها عادة كالاستغلال بجدار النسير والنظر في سراجها لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو اجارة اتفاقاً ولو اتفقا على بناء حائط بستان فبنى أحدهما فما تلف من الثمرة بسبب اهمال الآخر ضمن لشريكه نصيبه واذا احتاج الملك المشترك الى عمارة لا بد منها فعلى أحد الشريكين أن يعمر مع شريكه اذا طلب ذلك منه في أصح تولى العلماء ويلزم الا على التستر بما يمنع مشاركة الاسفل وان استويا وطلب أحدهما بناء السترة اجبر

الآخر معه مع الحاجة الى السترة وهو مذهب أحمد وليس للانسان أن يتصرف في ملكه بما يؤدي به جاره من بناء حمام وحانوت طباح ودقاق وهو مذهب أحمد ومن لم يسد بئر سد يمنع من الضرر بها ضمن ما تلف بها وله تعلية بنائه ولو أفضي الى سد الفضاء عن جاره (قلت) وفيه على قاعدة أبي العباس نظر والله أعلم وليس له منعه خوفا من نقص أجره ملكه بلا نزاع والمضاررة مبناه على القصد والارادة أو على فعل ضرر عليه فتقصد الاضرار ولو بالمناخ أو فعل الاضرار من غير استحقاق فهو مضار وأما اذا فعل الضرر المستحق للحاجة اليه والانتفاع به لا لقصد الاضرار فليس بمضار ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضر صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها المعاوضة عنها بعدة طرق فلم يفعل فقال إنما انت مضار ثم أمر بقلعها فدل على ان الضرر محرم لا يجوز تمكين صاحبه منه ومن كانت له ساحة تلي فيها التراب والحيوانات ويتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الجيران اما بمارستها أو اعطائها لمن يعمرها أو يمنع أن ياتي فيها ما يضر بالجيران واذا كان المسجد معدا للصلاة ففي جواز البناء عليه نزاع بين العلماء وليس لاحد أن يبني فوق الوقف ما يضر به اتفاقا وكذا ان لم يضر به عند الجمهور واذا كان الجدار مختصا بشخص لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ويجب على الجار تمكين جاره من اجراء مائه في أرضه اذا احتاج الي ذلك ولم يكن على صاحب الارض ضرر في أصح القولين في مذهب أحمد وحكم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالسابط الذي يضر بالمارة مثل ان يحتاج الراكب أن يحني رأسه اذا مر هناك وان غفل عن نفسه رمى عمامته أو شج رأسه ولا يمكن أن يمر هناك جمل عال الا كسرت رقبته والجمل المحمل لا يمر هناك فمثل هذا السابط لا يجوز احداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه ازالته فان لم يفعل كان على ولاية الامور الزامه بازالته حتى يزول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضا ثم ارتفع على طول الزمان وجب ازالته اذا كان الامر على ما ذكر والله أعلم

﴿باب الحجر﴾ واذا لزم الانسان الدين بغير معاوضة كالضمان ونحوه ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه في الاعسار وهو مذهب أحمد وغيره ومن أراد سفرا وهو عاجز عن وفاء دينه ففقره منعه حتى يقيم كفيلا بدينه ومن طولب باداء دين عليه فطلب امهالا أمهل

بقدر ذلك اتفاقا لكن ان خاف غريمه منه احتاط عليه بملازمته أو بكفيل أو برسم عليه ومن  
كان قادرا على وفاء دينه وامتنع اجبر على وفائه بالضرب والحبس ونص على ذلك الأئمة من  
أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم قال أبو العباس ولا أعلم فيه نزاعا لكن لا يزداد كل يوم  
على أكثر من التعزير ان قيل يتقدروا للحاكم أن يبيع عليه ماله ويقضي دينه ولا يلزمه وإذا كان  
الذي عليه الحق قادرا على الوفاء ومطل صاحب الحق حتى أخرجه الى الشكاية فما غرمه بسبب  
ذلك فهو على الظالم المبطل اذا كان غرمه على الوجه المعتاد ومن عرف بالقدرة قادري  
اعسارا وامكن عادة قبل وليس له اثبات اعساره عند غيره من حبسه بلا اذنه ويقضي دينه من  
مال له فيه شبهة لانه لا يبق شبهة بترك واجب ولو ادعت امرأة على زوجها بحبستها لم  
يسقط من حقوقه عليها شيء قبل الحبس بل يستحقها عليها بعد الحبس كحبسه في دين غيرها فله  
الزامها ملازمة بيته ولا يدخل عليها أحد بلا اذنه ولو خاف خروجها من منزله بلا اذنه اسكنها  
حيث شاء ولا يجب حبسه بمكان معين فيجوز حبسه في دار ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من  
الخروج ولو كان قادرا على اداء الدين وامتنع ورأى الحاكم منعه من فضول الاكل والنسكاح  
فله ذلك اذ التعزير لا يختص بنوع معين وانما يرجع فيه الى اجتهاد الحاكم في نوعه وقدره اذا  
لم يتعد حدود الله ومن ضاق ماله عن ديونه صار محجورا عليه بغير حكم حاكم بالحجر وهو  
رواية عن أحمد ومن عليه نفقة واجبة فلا يملك التبرع بما يخل بالنفقة الواجبة وكلام أحمد يدل  
عليه وان نوزع المحجور عليه لخطر في الرشد فشهد شاهدان برشده قبل لانه قد يعلم بالاستفاضة  
ومع عدم البينة له على وليه أنه لا يعلم رشده والاسراف ماصرفه في الحرام أو كان صرفه  
في مباح قدرا زائدا على المصلحة ولو وصى من فسقه ظاهر أولا وجب انفاذه كحكم فاسق  
حكم بالعدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لسائر الاقارب ومع الاستقامة لا يحتاج  
الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة الولي وتكون الولاية لغير الأب والجد والحاكم وهو مذهب  
أبي حنيفة ومنصوص أحمد في الأم وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضعيف جدا  
والحاكم العاجز كالعديم ولومات من يتجر لنفسه وليتيمه بماله وقد اشترى شيئا ولم يعرف لمن  
هو لم يقسم ولم يوقف الامر حتى يصطالحا كما يقوله الشافعي بل مذهب أحمد أنه يفرغ<sup>(١)</sup> فمن فرغ

خلف واحد ولو مات الوصى وجهل بقاء مال وليه كان ديناً في تركته ولو وصى اليتيم أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته ولا يجوز أن يولى على مال اليتيم إلا من كان قوياً خبيراً بما ولى عليه أميناً عليه والواجب إذا لم يكن الولي بهذه الصفة أن يستبدل به ولا يستحق الأجر المسماة لكن إذا عمل لليتيم استحق أجره المثل كالعامل في سائر العقود الفاسدة ولا يقبل من السيد دعوى عدم الإذن لعبده مع علمه بتصرفه ولو قدر صدقه فتسلطه عليه عدوان وتردد أبو العباس فيما إذا لم يمكن الولي خلاص حق موليه إلا برفع من هو عليه إلى وال يظلمه ويستحب التجارة بمال اليتيم لقول عمر وغيره تجروا بأموال اليتامى كيلاً تأكلها الصدقة

﴿باب الوكالة﴾ قال القاضي في ضمن مسألة بقاء الوكيل بموت الموكل فاما إن أخرج الموكل فيه عن ملكه مثل اعتاقه العبد وبيعه فإنه تنفسخ الوكالة بذلك ففرق بين الموت وبين العتق والبيع بأن حكم الملك هنا قد زال وهناك السلعة بعد الموت باقية على حكم مالكها ومقاله القاضي فيه نظر فإن الانتقال بالموت أقوى منه بالبيع والعتق فإن هذا يمكن الموكل الاحتراز عنه فيكون بمنزلة عزله بالقول وذلك زال الملك فيه بفعل الله تعالى وإذا تصرف بلا إذن ولا ملك ثم تبين أنه كان وكيلاً أو مالكا في صحة تصرفه وجهان كما لو تصرف بعد العزل ولم يعلم فلو تصرف باذن ثم تبين أن الإذن كان من غير المالك والمالك إذن له ولم يعلم أو اذن بناء على جهة ثم تبين أنه لم يكن يملك الإذن بها بل بغيرها أو بناء أنه مالك شبر ثم تبين أنه كان وارثاً فإن قلنا يصح التصرف في الأول فهنا أولى وإن قلنا لا يصح هناك فقد يقال يصح هنا لأنه كان مباحاً له في الظاهر والباطن لكن الذي اعتقده ظاهر اليس هو الباطل فنظيره إذا اعتقد أنه محدث فتطهر ثم تبين فساد طهارته وأنه كان متطهراً قبل هذا ولو وكل شخصاً أن يوكل له فلاناً في بيع ونحوه فقال الوكيل الأول للوكيل الثاني بع هذا ولم يشعر أنه وكيل الموكل قال أبو العباس سئلت عن هذه المسئلة فقالت نسبة أنواع التوكيل والموكلين إلى الوكيل كنسبة أنواع التملك والمملكين إلى المالك ثم لو ملك شيئاً لم يحتج أن يتبين هل هو وكيله أو وكيل فلان وإن كان الحكم فيهما مختلفاً بالنسبة إلى الموكل والمملك (نقل) ههنا في رجل دفع إلى رجل ثوباً يبيعه فباعه واخذ الثمن فوهبه المشتري من الثمن درهماً فإن الضمان على الذي باع الثوب فقد نص أحمد على أن ما حصل للوكيل من زيادة فهي للبائع وما نقص فهو عليه ولم يفرق بين أن يكون



النقص قبل لزوم العقد أو بعده وينبغي أن يفصل إذا لم يلزمه والوكيل في الضبط والمعرفة مثل  
 من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كأهل الديوان فقوله أولي بالقبول من وكيل التصرف  
 لانه مؤتمن على نفس الاخبار بماله وما عليه وهذه مسألة نافعة ونظير اقرار كتاب الامراء  
 واهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موتهم واقرار كتاب السلطان وبيت المال وسائر اهل  
 الديوان بما على جهاتهم من الحقوق ومن ناظر الوقف وعامل الصدقة والخراج ونحو ذلك  
 فان هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكالة وان استعمل الامير كتابا جاييا أو عاملا اثم بما اذهب  
 من حقوق الناس لتفريطه ومن استأمنه أميرا على ماله نخشى من حاشيته ان يمنعهم من عاداتهم  
 المتقدمة لزمه فعل ما يمكنه وما هو أصلح للامير من تولية غيره فيرتع معهم لاسيما وللأخذ  
 شبهة قال في المحرر وإذا اشترى الوكيل أو المضارب باكثر من ثمن المثل أو باع بدونه صح ولزمه  
 النقص والزيادة ونص عليه قال أبو العباس وكذلك الشريك والوصي والناظر على الوقف وبيت  
 المال ونحو ذلك وقال هذا ظاهر فيما اذا فرط وأما إذا اختلط في البيع والشراء ثم ظهر غبن أو عيب  
 لم يقصر فيه فهذا معذور يشبه خطأ الامام أو الحاكم ويشبه تصرفه قبل علمه بالغل وأبين من هذا  
 الناظر والوصي والامام والقاضي اذا باع أو أجر أو زارع أو ضارب ثم تبين الخطأ فيه مثل ان  
 يأمر بعمارة أو غرس ونحو ذلك ثم تبين ان المصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذلك  
 المضارب والشريك فان عامة من يتصرف لغيره بوكالة أو ولاية قد يجتهد ثم يظهر فوات المصلحة  
 أو حصول المفسدة ولا لزوم عليه فيهما وتضمن مثل هذا فيه نظر وهو يشبه بما اذا قتل في دار  
 الحرب من يظنه حربيا فبان مسلما فان جماع هذا انه يجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه وكيف  
 يجتمع عليه الامر والضمان هذا الضرب هو خطأ في الاعتقاد والتقصير لا في العمل وأصول  
 المذهب تشهد له بروايتين قال أبو حفص في المجموع واذا سمي له ثمن فنقص منه نص الامام  
 احمد في رواية ابن منصور اذا أمر رجلا أن يبيع له شيئا فباعه بأقل قال البيهقي جائز وهو ضامن  
 لما نقص قال أبو العباس لعله لم يقبل قولهما على المشتري في تقدير الثمن لانهما يريان فساد العقد  
 وهو يدعي صحته فكان القول قوله ويضمن الوكيل النقص واذا وكله أو وصى اليه أن يتصدق  
 بمال ذكره فانه يصح وتمين المعطى الى الوكيل أو الوصي هذا هو الذي ذكره في الوصية  
 والوكالة مثلها وكذلك لو وكله أو وصى اليه باخراج حجه عنه وان وكله أو وصى اليه أن يقف

عنه شيئاً ولم يعين مصرفاً فينبغي أن يكون كالصدقة فإن المصرف للوقف كالمصرف للصدقة  
ويبقى إلى الوكيل والوصي تعيين المصرف وإن عين مصرفاً منقطعاً فينبغي أن يكون إلى الوصي  
تسميته بذكر مصرف مؤبد إلا أن يقال الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف وهم الفقراء  
وإنما النظر للوصي في تعيين أفراد الجهة بخلاف الوقف فإنه لا يتبين له جهة معينة شرعاً ولا عرفاً  
فالكلام في هذا ينبغي أن يكون كما لو نذر أن يقف أو يتصدق به وحديث أبي طلحة يقتضي أن  
من نذر الصدقة بمال فإن الأفضل أن يصرفه في أقربيه وإن كان سهم غني وهذا يقتضي أن  
الصدقة المطلقة في النذر ليست محمولة على الصدقة الواجبة في الشرع لكن على جنس المستحبة  
شرعاً ويتوجه في الوكالة والوصية مثل ذلك وشبيهه هذا من أصلنا لو نذر أن يصلي هل يحمل  
على أدنى الواجب أو أدنى التطوع فينبغي الوكالة والأيمان مشابهاً والوكيل أمين لا ضمان عليه  
ولو عزل قبل علمه بالعزل وقتلنا ينزل لعدم تقييده وكذا لا يضمن مشتر الاجرة إذا لم  
يعلم وهو أحد القولين ومن وكل في بيع أو استئجار أو شراء فإن لم يسم الموكل في العقد  
فضامناً قالوا فإيتان وظاهر المذهب تضمينه ولو تصرف الوكيل فادعي الموكل أنه عزله قبل  
التصرف لم يقبل فلو أقام بينة ببلد آخر وحكم به حاكم فإن لم ينزل قبل العلم صح تصرفه وإلا  
كان حكماً على الغائب ولو حكم قبل هذا الحكم بالصحة حاكم لا يرى عزله قبل العلم فإن كان  
قد بلغه ذلك بعد الحكم الناقض له فهو مردود وإلا وجوده كعدمه قال القاضي في المجرد وابن  
عقيل في الفصول ولو جاء رجل إلى امرأة فقال لها وكنتي فلان لازوجك له فرغبت في ذلك  
واذنت لوليها في تزويجها ثم إن ذلك الموكل أنكر أن يكون وكله في التزويج له فالقول قوله  
ولا يلزمه النكاح ولا تلزم للوكيل بل يحكم ببطلانه ويتفرع على هذا أن الرجل إذا وكل وكلاً  
في أن يتزوج له امرأة فتزوجها فلا بد أن يذكر حال العقد أنه تزوجها فلان فإن أطلق ولم  
يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل لأن الظاهر أنه عقد العقد لنفسه ونيته  
أن يعقده لغيره وإذا لم يذكر اسم ذلك الغير فقد اخل بالمقصود ولو وكله أن يشتري له سلعة  
فاستراها لم يشترط في صحة العقد ذكر فلان بل إذا أطلق ونوى الشراء له صح لأن القصد منه  
حصول الثمن وقد وجد وإذا بطل عقد النكاح في حقهما فهل يلزم الوكيل نصف الصداق  
على روايتين قال أبو العباس فقد جملاً فيما إذا لم يسم الوكيل الموكل في العقد روايتين وهذا

فيه نظر بل اذا قال زوجتك فلانة فقال قبلت فقد انعقد النكاح في الظاهر للوكيل فاذا قال نويت ان النكاح لموكلتي فهو يدعى فساد العقد وان الزوج غيره فلا يقبل قوله على المرأة الا ان تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء. قولوا واحدا الا أن هنا الانكار من الزوج بخلاف مسألة انكار الوكالة ولو قيل ان النكاح هنا لا يحتمل أن يكون له لكان له وجه ولو كان لرجل زوجة بآئنة منه فتزوج غيرها ثم كتب لزوجته الجديدة وكالة وقال متى رددتها كان طلاقها بيدك الى مدة عشرين سنة وقد طلق التي بيدها الوكالة فهذه المسألة قد يظن من يظن ان الوكالة بحالها بناء على ان الزوج اذا وكل امرأته في بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثا لم تبطل الوكالة بالتطليق كما ذكره الفقهاء وليست كذلك والصواب في هذه الصورة انها تبطل بالتطليق لأنه هناك لم يرد أن يطلقها وقد استتاب غيره في ذلك وانما يريد أن يبيع متاعه فيوكل شخصا وهنا المراد تمكينها من الطلاق لثلاث تقي زوجة الا برضاها وأما بعد البيئونة فلا يقصد رضاها كيف وقد طلقها وهذا كله اذا جعل الشرط لازما وأما اذا لم يجعله شرطا لازما فيكون كما لو قال لها ابتداء أمرك بيدك أو أمر فلانة بيدك فان هذا الرجوع فيه قال الاصحاب ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه الغريم لم يلزمه الدفع اليه ولا اليمين ان كذبه والذي يجب أن يقال ان الغريم متى غلب على ظنه ان الموكل لا ينكر وجب عليه التسليم فيما بينه وبين الله تعالى الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى وكيله وعلم له علامة فهل يقول أحد ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه الدفع وأما في القضاء فان كان الموكل عدلا وجب الحكم لان العدل لا يجحد والظاهر انه لا يستثنى فان دفع من عنده الحق الى الوكيل ولم يصدق به بأنه وكيل وانكر صاحب الحق الوكالة رجع عليه وفاقا ومجرد التسليم ليس تصديقا وكذا ان صدقه في أحد قولي اصحابنا بل نص امامنا وهو قول مالك لانه متى لم يتبين صدقه فقد غره وكل اقرار<sup>(١)</sup> كذب فيه ليحصل بما يمكن اسأوه ويجعل انسا مثل بقول وكلت فلانا ولم توكله فهو نظير أن يجحد الوصية فهل يكون جحده رجوعا فيه وجهان واذا اشترى شيئا من موكله أو موليه كان الملك للموكل والمولى عليه ولو نوى شراء لنفسه لان له ولاية الشراء وليس كالغصب لكن لو نوى أن يقع الملك له وهذه نية محرمة فتقع باطلة ويصير كأن العقد عري عنها اذا كان يريد النقد من مال المولى عليه

(١) قوله وكل اقرار الخ كذا بالاصل

أو الموكل قال أبو العباس في تعاليقه القديمة حديث عروة في شراء الشاة يدل على أن الوكيل في شراء معلوم بمعلوم إذا اشترى به أكثر من المقدر جاز له بيع الفاضل وكذا ينبغي أن يكون الحكم ويناب على ظني أنه منقول كذا حسبه في كفالة الكافي (قلت) ما قاله أبو العباس من النقل فصحيح قال صاحب الكافي ظاهر كلام أحمد صحة ذلك الحديث عن عروة ولكن ذكره في وكالة الكافي فنسب العلم لأبي العباس فكتب كفالة الكافي والله أعلم

﴿فصل﴾ الاشتراك في مجرد الملك بالمعقد مثل أن يكون بينهما عقار فيشيعانه أو يتعاقدا على أن المال الذي لهما المعروف بهما بينهما يكون نصفين ونحو ذلك مع تساوي ملكهما فيه فجوازه متوجه لكن يكون قياس ما ذكره في الشركة أنه ليس بيع كما أن القسمة ليست بيعا ولا نفقة للمضارب إلا بشرط أو عادة فإن شرطت مطلقا فله نفقة مثل طعامه وكسوته وقد يخرج لنا أن للمضارب في السفر الزيادة على نفقة الحضر كما قلنا في الولي إذا جحد الصبي لأن الزيادة إنما احتاج إليها لأجل المال وقال أبو العباس أيضا <sup>(١)</sup> يتوجه فيها ما قلناه في نفقه في الصبي إذا أحجه الولي هل يكون الزائد فيها من مال الصبي أو مال الولي على القولين كذلك وقد ثبت من أصلنا صحة الاشتراك في العقود وأن تختلط الأعيان كما تصح الأقسام بالمحاسبة وإن لم تتميز الأعيان ولو دفع دابته أو نخله إلى من يقوم به وله جزء من ثمانية صح وهو رواية عن أحمد ويجوز قسمة الدين في ذمة أو ذمم وهو رواية عن أحمد فإن تسكافات الذمم فقياس المذهب في الحوالة على ولي <sup>(٢)</sup> وجوبها ولو كتب رب المال للجاني والسمسار ورقة ليسلمها إلى الصبي في المتسلم ماله وأمره أن لا يسلمه حتى يقتض منه فخالف ضمن لتفريطه ويصدق الصبي بعينه والورقة شاهدة له لأن العادة جارية بذلك وتصح شركة الشهود وللشاهد أن يقيم مقامه إن كان الجمل على عمل في الذمة وإن كان على شهادته بعينه فالأصح جوازه وللحكم أن يكرههم لأن له نظر في العدالة وغيرها وإن اشتركا على أن كلما حصله كل واحد منهم بينهم بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر وإن لم يعمل فهي شركة الأبدان تجوز بحيث تجوز به الوكالة وأما حيث لا تجوز فقيه وجهان كشركة الدالين وقد نص أحمد على جوازها فقال في رواية أبي داود وقد سئل عن الرجل يأخذ الثوب ليبيعه فيدفعه إلى الآخر يبيعه ويتناصفه فيما يأخذ من الكراء

(١) قوله وقال أبو العباس أيضا الخ كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل



تأذى بآءه الا أن يكون يشتركان ففما أصابا ووجه صحتها ان بفبع الدلال وشراءه بمنزلة فففاطة  
 الففاط وففجارة الففجار وسائر الافراء المشراففن واسكل منهم أن فسففبف وان لم ففكن للوكفل  
 أن فوكل وماأخذ من منع ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الافارة وففس  
 الامر كذلك ومحل الفلاف فف شركة الدلائف الفف ففها عقد فاما مجرد النداء والعرض وافضار  
 الدفون فلا فلاف فف فوازف وتسلفم الاموال الى الدلائف مع العلم باشترافهم اذن لهم ولو باع  
 كل واحد ماأخذف ولم فمط فففر واشتركا فف الكسب فاف فف اظهر الوفوفف وموجب العقد  
 المطلق التساوى فف العمل واما باعطائه ففافة فف الافرة بقدر عمل وان اففقوا على أن ففشرطوا  
 له ففافة فاف وففس لولى الامر المنع بمقتضى مذهبه فف شركة الابدان والوفوف والمساواة  
 والمزارة ونحوها مما فشرع ففه الاجتهاد والرفف الفاصل من مال لم فافذن مالكة فف الفجارة  
 ففه فقفل هو للمالك فقط كفاء الاعناف وقفل للمامل فقط لان ففه الضمان وقفل ففصد فان  
 به لانه رفف فففف وقفل ففكون ففنفما على قدر النفعف فففس معرفة أهل الفبرة وهو أصفها  
 وبه ففم عمر بن الفطاب رضف الله عنه الا أن ففجر به على ففروجه العدوان مثل أن فففق انه  
 مال نفسه فففف مال فففر ففها ففقسمان الرفف بالرفف وذ كر أبو العباس فف موضع آخر انه ان  
 كان عالما بانه مال الففر ففها ففوجه قول من لا ففمطه شفاً لانه فاصل بفعل ففم فلا ففكون سبفاً  
 الافاحة فاذا تاب سقط فف الله بالفوبة وأففع له ففففذبالقسمة فاما اذا لم ففب فف ففله نظر وكذلك  
 المرففه ففما اذا ففصب شفاً كفرس وكسب به مالا كالصفد أن ففم للفسوب ففن الفاصب ومالك  
 الدابة على قدر نفعفها بان ففوم منفعة الرافب ومنفعة الفرس ثم فقسف الصفف ففنفما وأما اذا  
 كسب العفف فالواجب أن فمطى المالك أكثر من الامرفن من كسبه أو ففمة نفعه ومن كانت  
 ففنفما أفعاف مشتركة مما ففكال أو فوزن فافخذ افدهما قدر ففه باذن فافم فاف قولاف واحداً وذلك  
 بدون اذنه على الصففف فففف

﴿باب المزارة والمساواة﴾ ولو دفع أرضه الى آخر ففرساف فجز من الفراس صفا كالمزارة  
 واففاره أبو ففص المكبرى والفافف فف ففقه وهو ظاهر مذهب افمف ولو كانت الارض  
 مفروسة فعامله فجزء من فراسها صفا وهو مقتضى ما ذكره أبو ففص ولا فرق ففن أن ففكون  
 الفارس ناظر وقف أو ففره ولا ففجز لناظر بفمه ففصف الوقف من الشجرة وللأفم الففم

بلزومها في محل النزاع فقط والحكم له من جهة عوض المثل ولولم تقم به بينة لانه الاصل ويجوز  
للانسان أن يتصرف فيما في يده بالوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية بانه ليس ملكا له لكن  
لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك ومقتضي قول أبي حفص انه يجوز أن يغارسه بجزء من الارض  
كما جاز النسيج بجزء من غزل نفسه فان اشترطا في المغارسة أن يكون على الفارس الماء أو بعضه  
فالمتوجه ان الماء كالفارس وكالبذر كما يسجى مثله في المزارعات لان الماء أصل يفنى ومتى كان  
من العامل أصل فان فيه روايتان وان غارسه على ان رب الارض تكون له دراهم مسماة الى حين  
اثمار الشجر فاذا اثمرت كانا شريكين في الثمر قال أبو العباس فهذه لا أعرفها منقولة وقد يقال  
هذا لا يجوز كما اذا اشترط شيئا مقدرا فانه قد لا يحصل الا ذلك المشروط فيبقى الاخر لاشي له  
لكن الاظهر ان هذا ليس بمحرم والمناصب على ان عليه سقي الشجر والقيام عليها اذا باع نصيبه  
من ذلك لمن يقوم مقامه في العمل جاز وصرح شرطه كالمكاتب اذا بيع على كتابته هذا قياس  
المذهب واذا لم يقيم الفارس بما شرط عليه كان لرب الارض الفسخ فاذا فسخ العامل أو كانت  
فاسدة فلرب الارض أن يملك نصيب الفارس اذا لم يتفقا على القلع واذا ترك العامل العمل  
حتى فسد الثمر فينبغي أن يجب عليه ضمان نصيب المالك وينظر كم يحى لو عمل بطريق الاجتهاد  
كما يضمن لو يبس الشجر وهذا لان تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وعزز وهو  
سبب في عدم هذا الثمر فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد العادية مثل أن يغصب الشجر غاصب  
ويعطلها عن السقي حتى يفسد ثمرها اما الضمان باليد العادية كالضمان بسبب الاتلاف لاسيما  
اذا انضم اليه العادية \* واستيلاؤه علي الشجر مع عدم الوفاء بما شرطه هل هو يد عادية فيه نظر  
لكنه سبب في الاتلاف وهذا في الفوائد نظير المنافع فان المنافع لم توجد وانما الغاصب منع  
من استيفائها وحاصله ان الاتلاف نوعان اعدام موجود وتقويت لمعدوم انعقد سبب وجوده  
وهذا تقويت وعلى هذا فالعامل في المزارعة اذا ترك العمل فقد استولى على الارض وفوت  
نفعها فينبغي أيضا ضمان اتلاف أو ضمان اتلاف ويد لكن هل يضمن اجرة اجرة المثل أو  
يضمن ما جرت به العادة في مثل تلك الارض مثل أن يكون الزرع في مثلها معروفا فيقاس  
بمثلها اما علي ما ذكره اصحابنا فينبغي أن يضمن باجرة المثل والاصوب الاقيس بالمذهب أن  
يضمن بمثل ما ثبت وعلي هذا فلا يكون ضمان يد وانما هو ضمان تعزير<sup>(١)</sup> والمزارعة احل من

الاجارة لا شتر كهما في الغنم والمغرم ولا يشترط كون البذر من رب الارض وهو رواية عن احمد اختارها طائفة من اصحابه ولو كان من انسان الارض ومن ثان العمل ومن ثالث البذر ومن رابع البقر صبح وهو رواية عن احمد واذا نبت الزرع من الحب المشترك قسم الزرع على قدر منفعة الارض والحب في أصح القولين وان شرط صاحب البذر أن يأخذ مثل بذره ويقتسمان الباقي جاز كالمضاربة وكاقتسامهما ما بقي بعد الكف واذا صحت المزارعة فيلزم المقطع<sup>(١)</sup> عشر نصيبه ومن قال العشر كله على الفلاح فقد خالف الاجماع ولذا الزموا الفلاح به فمسئلة الظفر والحق ظاهر فيجوز له قدر ما ظلم به والمساح على المالك ويتبع في الكف السلطانية العرف مالم يكن شرط وما طواب من القرية من الوظائف السلطانية ونحوها فعلى قدر الاموال وان وضعت على الزرع فعلى ربه وان منعت مطلقا فالعادة ولا يجوز أن يشترط المقطع على الفلاح شيئا مأكولا وما يؤخذ من نصيب الفلاح للمقطع والعشر والرئاسة ان كانت لودفعت مقاسمة قسمت أو جرت العادة بمقدار فأخذ قدره فلا بأس وهدية الفلاح للمقطع انما هي بسبب الاقطاع فينبغي أن يحسبها له مما عنده أولا يأخذها واذا فسدت المزارعة أو المساقاة أو المضاربة استحق العامل نصيب المثل وهو ما جرت العادة في مثله لا اجرة المثل واذا كنا نقول في الغاصب ان زرع له رب الارض وعليه النفقة فلأن نقول مثل ذلك في المزارعة الفاسدة ان الزرع لرب الارض وان كان البذر انميره أولى والله أعلم

باب الاجارة ١ وهل تنعقد الاجارة بلفظ البيع فيه وجهان يثبتان على ان هذه المعاوضة نوع من البيع أو شبهه به ويصح أن يستأجر الدابة بعلفها وهو رواية عن احمد وجزم به القاضي في التعليق ويصح أن يستأجر<sup>(٢)</sup> لابنه ولو جعل الاجرة نفقة نص مالك على جواز اجارة<sup>(٣)</sup> لابنه فمن اصحابه من جوز ذلك تبعا لنصه ومنهم من منع<sup>(٤)</sup>

بها مورد النص ولم يدل عليها نصه واذا استأجر لبنة فتنقص عن العادة كبيع العادة ببيع العادة في المنفعة بملك المستأجر وأما الارش فيجوز اجارة مقناة مدة وما قابض تركه راماه<sup>(٥)</sup> ويجوز اجارة الشجر لاخذ ثمره والسمع ليشغله وهو قياس المذهب فيما اذا أجره كل شهر بدرهم ومثله وكما

(١) كذا بالاصل (٢) هكذا بياض بالاصل (٣) هكذا بياض بالاصل (٤)

(٥) كذا بالاصل

اعتقت عبدا من عبيدك فملى ثمنه فانه يصح وان لم يبين العدد والتمن ويجوز للمؤجر اجارة العين المؤجرة من غير المستأجر في مدة الاجارة ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الاجرة من المستأجر الاول وغلط بعض الفقهاء فافتي في نحو ذلك بفساد الاجارة الثانية ظنا منه ان هذا كبيع المبيع وانه تصرف فيما لا يملك وليس كذلك بل هو تصرف فيما استحقه علي المستأجر ويجوز اجارة الاقطاع (قال أبو العباس) وما علمت أحدا من علماء الاسلام الأئمة الاربعة قال اجارة الاقطاع لا تجوز حتى حدث بعد اهل زماننا فابتدع القول بعدم الجواز ويجوز للمستأجر اجارة العين المؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الاجرة وزيادة وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي فان شرط المؤجر على المستأجر أن لا يستوفي المنفعة الا بنفسه أو أن لا يؤجرها الا لعدل أو لا يؤجرها من زيد (قال أبو العباس) فقياس المذهب فيما أراه انها شروط صحيحة اسكن لو تعذر على المستأجر الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال أو ارادة سفر ونحو ذلك فينبغي أن يثبت له الفسخ كما لو تعذر تسليم المنفعة ولو اضطر الى السكنى في بيت انسان لا يجد سواه أو النزول في خان مملوك أو رحا للطحن أو غير ذلك من المنافع وجب بدله باجرة المثل بلا نزاع والظاهر انه يجب بدله محاييا وهو ظاهر المذهب ويجوز أن يأخذ الاجرة على تعليم الفقه والحديث ونحوهما ان كان محتاجا وهو وجه في المذهب ولا يصح الاستئجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم يتقل عن أحد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القاري اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فأى شيء يهدى الى الميت وانما يحصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التعليم ولا بأس بجواز اخذ الاجرة على الرقية ونص عليه أحمد والمستحب أن يأخذ الحاج عن غيره ليحج لأن يحج لياخذ فن احب ابرار الميت بروية المشاعر يأخذ ليحج ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ففرق بين من يقصد الدين والدنيا وسيلته وعكسه فالاشبه ان عكسه ليس له في الآخرة من خلاق والاعمال التي يختص فاعلم ان يكون من أهل القرية هل يجوز ايقاعها على غير وجه القرية فن قال لا يجوز ذلك لم يجز الاجارة عليها لانها بالعوض تقع غير قرية وانما الاعمال بالبينات والله تعالى لا يقبل من العمل الا ما أريد به وجهه ومن جوز الاجارة جوز ايقاعها على وجه القرية وقال تجوز الاجارة عليها لما فيها من نفع المستأجر وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضا واجرة بل



رزق للاعانة على الطاعة فمن عمل منهم لله أثيب وما يأخذه رزق للاعانة على الطاعة وكذلك  
 المال الموقوف على اعمال البر والموصى به والمندور كذلك ليس كالأجرة \* والجعل في الاجارة  
 الى ماله الاختصاص فلو استأجر أرضاً من جندى ثم غرسها قصباً وانتقل الاقطاع الى آخر فالجندى  
 الثاني لا يلزمه حكم الاجارة الاولى وله أن يؤجرها لمن له فيها القضب وكذا لغيره على الصحيح  
 ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الاول واذا وقعت الاجارة بالشهر فالذي وقع في اثناء الشهر  
 ففيه عن أحمد روايتان احدهما يعتبر ذلك الشهر الذي وقع فيه الانبات بالعدد وباقي الشهرور بالاهلة  
 وعلى هذه الرواية فانما يعتبر الشهر الاول بحسب تمامه وتقصانه فان كان تاماً كمل تاماً وان كان  
 ناقصاً كمل ناقصاً فاذا وقع أول المدة في عاشر الشهر مثلاً كمل ذلك الشهر في عاشر الشهر الثاني  
 ان كان الشهر الاول ناقصاً وليس للوكيل أن يطاق في الاجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين  
 ونحوهما \* واذا شرط الواقف ان النظر للموقوف عليه أو آتي بلفظ يدل على ذلك فأنفى بعض  
 اصحابنا ان اجارة كاجارته الناظر وعلى ما ذكره ابن احمد ان ليس كذلك وهو الأشبه وتنسخ  
 اجارة البطن الاول اذا انتقل الوقف الى البطن الثاني في أصح الوجهين \* وصناعة التنجيم واخذ  
 الاجارة عليها وبذلها حرام باجماع المسلمين وعلى ولاية امور المسلمين المنع من ذلك والقيام في  
 ذلك في افضل الجهاد في سبيل الله \* واذا ركب المؤجر الى شخص ليؤجره لم يجوز لغيره الزيادة  
 عليه فكيف اذا كان المستأجر ساكناً في الدار فانه لا تجوز الزيادة على ساكن الدار واذا وقعت  
 الاجارة صحيحة فهي لازمة من الطرفين ليس للمؤجر الفسخ لاجل زيادة حصلت باتفاق  
 الأئمة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين أن تكون الزيادة بقدر الثلث فتقبل الزيادة  
 أو أقل فلا تقبل فهو قول مبتدع لا أصل له عن أحد من الأئمة لا في الوقف ولا في غيره ولو التزم  
 المستأجر بهذه الزيادة على الوجه المذكور لم تلزمه اتفاقاً ولو التزمها بطيب نفس منه في لزومها  
 له قولان فعند الشافعي وأحمد لا تلزمه أيضاً بناء على أن الحاق الزيادة والشروط بالعقود اللازمة  
 لا يصح وتلزمه اذا فعلها بطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة  
 ومالك وأحمد في القول الآخر بناء على أنه تلحق الزيادة بالعقود اللازمة لكن اذا كانت العادة  
 لم تجز بان احد هؤلاء يلحقها بطيب نفسه ولكن خوفاً من الاخراج فيئذ لا تلزمهم بالاتفاق  
 بل لهم استرجاعها ممن قبضها منهم واجرة المثل ليست شيئاً محدوداً وانما هي ما تساوى الشيء

في نفوس أهل الرغبة ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه ولو  
 استأجر تفاحه يحتمل الجواز ويجوز اجارة المقصبة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها فتنبت العروق  
 التي فيها بمنزلة من يسقي الأرض لينبت فيها الكلاء بلا بذر وإذا عمل الاجير بمحض العمل أعطي  
 من الاجرة بقدر ما عمل وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تعجيل الاجرة في أصح قولي العلماء  
 وهذا على قول من يقول لا يحل الدين بالموت ظاهر وكذا على قول من يقول بحلوله في أظهر  
 قوليهما اذ يفرقون بين الاجارة وغيرها كما يفرقون في الأرض المحتكرة اذا بيعت أو ورثت فان  
 الحكر يكون على المشتري والوارث وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع  
 ومن تركه الميت في أظهر قولي العلماء ويجوز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد في أظهر قوليهما  
 ولا يجوز أن يستأجر من يصلى معه نافلة ولا فريضة في جنبه ولا يمينه باتفاق الامة واذا تقايلا  
 الاجارة أو فسخها المستأجر بحق وكان حرثها فله ذلك وليس لاحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه  
 سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة بل اذا بقي فعليه اجرة المثل وترك القابلة ونحوها الاجرة  
 لحاجة المقبولة أفضل من اخذها والصدقة بها وأجارة المضاف يفسر بشيئين أن يؤجر سنة أو سنتين  
 والثاني أن يؤجره مدة لا يمكن الانتفاع بالماخوذ لما استؤجر له في المدة فمن الحكم  
 من يرى ان الاجارة لا تجوز الا اذا أمكن الانتفاع بالعين عقب العقد فان أراد أن  
 يستأجر الأرض للادراغ ونحوه كتب فيها انه استأجرها مقيلا ومراحا ومزدرعا ونحو ذلك  
 لتكون المنفعة ممكنة حالة العقد ونصوص الامام احمد كثيرة في المنع من اجارة المسلم داره من  
 اهل الذمة وبيعها لهم واختلاف الاصحاب في هذا المنع هل هو كراهة تنزيه أو تحريم فاطلق  
 ابو علي وأبو موسى والآمدي بالكراهة وأما الخلال وصاحبه فمقتضى كلامهما وكلام القاضي  
 تحريم ذلك وكلام احمد يحتمل الامرين وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة انما محله  
 اذا لم يعقد الاجارة على المنفعة المحرمة فاما ان أجره اياها لاجل بيع الخمر واتخاذها كنيسة لم يحز  
 قول واحد قال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن الرجل يفصل الميت بكراء قال بكراء واستعظم ذلك  
 قلت يقول أنا فقير قال هذا كسب سوء ووجه هذا النص أن تفسير الموتى من أعمال البر  
 والتكسب بذلك يؤذن بتمنى موت المسلمين فنسبه الى الاختكار قال أصحابنا يستحب أن يهني  
 الظئر عند الفطام عبدا أو أمة اذا أمكن للخبر ولعل هذا في المتبرعة بالرضاع وأما في الاجارة فلا يفتقر

الى تقدير عوض ولا الى صيغة بل ما جرت العادة بانه اجارة فهو اجارة يستحق فيه اجرة  
المثل في اظهر قولى العلماء \* نقل احمد بن الحسين قال سأل رجل احمد بن حنبل وانا اسمع عن  
رجل يأخذ الاجرة على كتابة العلم فقال أبو عبد الله اكرهه لاناخذ على شئ من أعمال البر اجرة  
وكان أبو عينة لا يراه قال القاضي ظاهر هذا المنع (قال أبو العباس) له له مع الغني والا فهو بعيد  
قال القاضي في التعليق اذا دفع الى دلال نوبا أو داراً وقال له بع هذا فضى وعرض ذلك على  
جماعة مشترين وعرف ذلك صاحب المبيع فامتنع من البيع واخذ السلعة ثم باعها هو من ذلك  
المشتري أو من غيره لم تلزمه اجرة الدلال للمبيع لان الاجرة انما جعلها في مقابلة العقد وما  
حصل له ذلك (قال أبو العباس) لو اوجب أن يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وهذه من مسائل  
الجماعات وتصح اجارة الارض للزرع ببعض الخارج منها وهو ظاهر المذهب وقول الجمهور  
قال ابن منصور قلت لاجد الرجل يستأجر البيت اذا شاء اخرجه واذا شاء خرج قال قد وجب  
فيهما الى أجله الا أن يهدم البيت أو يغرق الدار أو يموت البعير فلا ينتفع المستأجر بما استأجر  
فيكون عليه بحساب ما سكن أو ركب قال القاضي ظاهر هذا ان الشرط الفاسد لا يبطل الاجارة  
(وقال أبو العباس) هذا اشتراط النجار<sup>(١)</sup> لكنه في جميع المدة مع الاذن في الانتفاع فاذا ترك الاخير  
ما يلزمه عمله بلا عذر فتلزمه ما استؤجر عليه ضمنه وللمستأجر مطالبة المؤجر بالمارة وهي واجبة من  
وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر \* واتخاذ الحجابة صناعة يتكسب بها  
هو مما نهى عنه عند امكان الاستغناء عنه فانه يفضي الى كثرة مباشرة النجاسات والاعتناء بها  
لكن اذا عمل ذلك العمل بالعوض استحقه والا فلا يجتمع عليه استعماله في مباشرة النجاسة  
وحرمانه اجرة ونهى عن أكله مع الاستغناء عنه مع أنه ملكه واذا كانت عليه نفقة رقيق  
أو بهائم يحتاج الى نفقتها انفق عليها من ذلك لئلا يفسد ماله واذا كان الرجل محتاجا الى هذا  
الكسب ليس له ما يغنيه عنه الا المسألة للناس فهو خير له من مسألة الناس كما قال بعض الساف  
كسب فيه دناءة خير من مسألة الناس واذا بيعت العين المؤجرة أو المرهونة ونحوها مما به  
تعلق حق غير البائع وهو عالم بالعيب فلم يتكلم فينبى أن يقال لا يملك المطالبة بفاسد البيع بعد  
هذا لان اخباره بالعيب واجب عليه بالسنة بقوله ولا يحل لمن علم ذلك الا أن بينه فكتمان

تقرير والغار ضامن وكذا ينبغي أن يقال فيما إذا رأى عيباً فلم ينهه وفي جميع المواضع فإن المذهب أن السكوت لا يكون إذا فلا يصح التصرف لكن إذا لم يصح بكون تقريراً فيكون ضامناً بحيث أنه ليس له أن يطالب المشتري بالضمان فإن ترك الواجب عندنا كفعل المحرم كما يقال فيمن قدر على انجاء انسان من هلاكه بل الضمان هنا أقوى وظاهر كلام الامام أحمد في رواية الميموني أن من باع العيين المؤجرة ولم يتيقن للمشتري أنها مستأجرة أنه لا يصح البيع ووجهه أنه باع ملكه وملك غيره فهي مسألة تفريق الصفقة

﴿فصل﴾ والعارية تجب مع غناء المالك وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهي مضمونة يشترط ضمانها وهي رواية عن أحمد ولو سلم شريك شريكه دابة فتلفت بلا عمد ولا تفرط لم يضمن وقياس المذهب إذا قال أعزتك دابتي لتلفها أن هذا يصح لأن أكثر ما فيه أنه بمنزلة استئجار العبد بطعامه وكسوته لكن دخول العوض فيه يلحقه بالاجارة لأن يكون ذلك يسيراً لا يبلغ اجرة المثل بلا تعد فيكون حكم العارية باقياً وهذا في المنافع نظير الهبة المشروط فيها الثواب في الاعيان (قال أبو العباس) في قديم خطه نفقة العيين المعارة تجب على المالك أو على المستعير لأعرف فيها تقلا إلا أن قياس المذهب فيما يظهر لي أنها تجب على المستعير لأنهم قد قالوا أنه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها إذا تلفت وهذا دليل على أنه يجب عليه ردها إلى صاحبها كما أخذها منه سوى نقص المنافع المأذون له فيها ثم أنه خطر لي أنها تخرج على الإوجه في نفقة الدار الموصى بمنفعتها فقط أحدها يجب على المالك لكن فيه نظر وثانها على المالك للنفع وثالثها في كسبها فإن قيل هناك المنفعة مستحقة وليس بذلك هنا فإن مالك الرقبة هو مالك المنفعة غير أن المستعير ينتفع بها بطريق الإباحة وهذا يقوي وجوبها على المعير والاصل الأول يقوي وجوبها على المستعير ثم أقول هذا لا تأثير له في مسألتنا فإن المنفعة حاصلة في الأصل والفرع ثم كونه يملك انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر بدليل ما لو كان واهب المنفعة أباً وكان الموهوب له ابنه وهذه في غير صورة الوصية قلت ذكر هذه المسألة أبو المعالي بن المنجا في شرح الهداية فقال ونفقة العيين المعارة واجبة على المعير وواقفه في الرعاية وقال وعلي المستعير مؤنة رد المعار لا مؤنة عينه وذكر الحلواني في التبصرة أنها على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم



## كتاب السبق

ويجوز للعب بما قد يكون فيه مصلحة بالاضرة (وظاهر كلام أبي العباس) لا يجوز المعروف بالطاب والمنقطة وكلما أفضى كثيرا الى حرمة اذا لم يكن فيه مصلحة بل حجة لانه يكون سببا للشر والفساد وما ألهى وشغل عن ما أمر الله به فهو منهي عنه وان لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة واما سائر ما يتلهى به البطالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فسلكه حرام وروى الامام أحمد والبخاري ومسلم ان عائشة رضي الله عنها وجواركن معها يلعبن بالبنات<sup>(١)</sup> وهو اللعب والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن في رخص فيه للصغار ما لا يرخص فيه للكبار\* والصراع والسبق بالاقدام ونحوهما طاعة اذا قصد به نصر الاسلام وأخذ السبق عليه أخذ بالحق فالمغالبة الجائزة محل بالعوض اذا كانت مما ينتفع به في الدين كما في مرأته أبي بكر رضي الله عنه وهو أحد الوجهين في المذهب قلت وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم وفاقا للحنفية لقيام الدين بالجهاد والعلم والله أعلم وتيجز المسابقة بلا محله<sup>(٢)</sup> ولو أخرج المتساو وتصح شروط السبق للانشاد وشراء قوس وكراء حانوت واطعام الجماعة لانه مما يعين على الري

## كتاب الغصب

قال في المحرر وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما قوله على مال الغير ظلما يدخل فيه مال المسلم والمعاهد وهو المال المعصوم ويخرج منه استيلاء المسلمين على أموال أهل الحرب فانه ليس بظلم ويدخل فيه استيلاء المحاربين على مال المسلمين وليس بجيد فانه ليس من الغصب المذكور حكمه هنا باجماع المسلمين اذ لا خلاف انه لا يضمن بالاتلاف ولا بالتلف وانما الخلاف في وجوب رد عينه وأما أموال أهل النبي وأهل العدل فقد لا يرد لان هناك لا يجوز الاستيلاء على عينها ومتي أتلفت بعد الاستيلاء على عينها ضمننت وانما الخلاف في ضمانها بالاتلاف وقت الحرب ويدخل فيه ما أخذ الملوك والقطاع من أموال الناس بغير حق من المكوس وغيرها فاما استيلاء أهل

(١) قوله يلعبن بالبنات الخ كذا بالأصل

(٢) قوله بلا محله الخ كذا بالأصل

الحرب بعضهم على بعض فيدخل فيه وليس بجيد لانه ظلم فيحرم عليهم قتل النفوس وأخذ  
الاموال الا بامر الله لكن يقال لما كان المأخوذ مباحا بالنسبة اليها لم يصر ظلما في حقنا ولا في  
حق من أسلم منهم فاما ما أخذ من الاموال والنفوس أو أتلّف منها في حال الجاهلية أقر قراره  
لانه كان مباحا لكن لما كان الاسلام عني عنه فهو عفو بشرط الاسلام وكذلك بشرط الامان  
فلو تحاكما اليها مستأمنان حكمنا بالاستقرار واذا كان المتلف مما لا يباع مثل التمر والزرع قبل  
بدو صلاحه فهنا لا يجوز تقويمه بشرط القطع لانه مستحق للبقاء وقد لا يكون له قيمة بل  
كالجنين في الحيوان فهنا اما أن يقوم مستحق البقاء والا لم يحز بيعه كذلك واما ان يقوم مع  
الأصل ثم يقوم الاصل بدونه واما ان ينظر الى حال كاله فيقوم بدون نفقة البقاء فقيه نظر  
لا مكان تلفه قبل واما اذا جاز بيعه مستحق البقاء فيقوم مستحق البقاء كما يقوم المنقولات مع  
جواز الآفات عليها جميعا (قال أبو العباس) سئلت عن قوم اخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم  
ردت عليهم أو بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض قال فاجبت انه ان عرف قدر المال تحقيقا  
قسم الموجود عليهم على قدره وان لم يعرف الاعدده قسم على قدر العدد لان المالك اذا اختلط  
قسما بينهما وان كان كل منهم يأخذ عين ما كان الآخر لان الاختلاط جعلهم شركاء لا سيما على  
اصلنا ان الشراكة تصح بالمقد مع امتياز المالكين لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط  
في المائعات وعلى هذا فينبغي انه اذا اشتراكا بما يشابه من الحيوان والشياب أنه يصح كما لو كان رأس  
المال دراهم اذا صححناها بالعرض واذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباه فعند القسم يقسم على قدر  
المالكين فان كان المردود جميع ما لهم فظاهر وان كان بعضه فذلك البعض هو بعض المشترك كما لو رد  
بعض الدراهم المختلطة بقي ان كان حيوانا فهل تجب قسمته اعيانا عند طلب بعضهم فولا واحدا  
أو يخرج على القولين في الحيوان المشترك الاشبه خروجه على الخلاف لانه اذا كان لاحد  
عشرة رؤس ولآخر عشرون فما وجد فلاحدهما لله وللآخر ثلثاه كما لو ورثاه كذلك لكن  
المحدود في هذه المسألة ان مال كل منهما ان عرف قيمته فظاهر وان لم يعرف الاعدده مع ان  
غنم أحدهما قد يكون خيرا من غنم الآخر فالواجب عند تعدد معرفة رجحان أحدهما على صاحبه  
التسوية لان الاصل عدم فضل غنم أحدهما على الآخر ولأن الضرورة تلجئ الى التسوية وعلى  
هذا فسواء اختلط غنم أحدهما بالآخر عمدا أو خطأ يقسم المالكان على العدد اذا لم يعرف الرجحان

وان عرف وجهل قدره واثبت منه القدر المتيقن واسقط الزائد المشكوك فيه لان الاصل عدمه  
ويضمن المغضوب بما نقص رقيها كان أو غيره وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه  
قال في المحرر ومن قبض مغضوبا من غاصبه ولم يعلم فهو بمنزلة في جواز تضمينه العين والمنفعة  
لكنه يرجع اذا غرم على غاصب بما لم يلزمه ضمنا خاصة (قال أبو العباس) يتخرج الا يضمن  
الغاصب ما لم يلزمه على قولنا انه لا يقطع غرسه وبناءه حتى يضمن بهضه ويرجع به على البائع  
وعلى ظاهر كلامه في المنع يضمن مودع المودع اذا لم يعلم وعلى احدى الروايتين كان المودع  
لا يضمن الاول بل يضربهم<sup>(١)</sup> الغار ابتداء واذا مات الحيوان المغضوب فضمنه الغاصب  
فجده اذا قلنا يظهر بالدباغ للمالك وقياس المذهب ويتخرج انه للغاصب واذا كان بين اثنين  
مال مشترك فنصب نصيب أحدهما مشاعا من عقار أو منقول فاصح قول الجمهور ومالك  
والشافعي وأحمد ان النصف الآخر حلال للشريك الآخر ويذكر عن أبي حنيفة ويحكي  
رواية عن أحمد ان ما يأخذه النظم يكون من النصيبين جميعا لان الظالم ليس له ولاية القسمة وان  
وقف الرجل وقفا على اولاده ثلاثم باعه وهم يعلمون انه قد وقفه فهل يكون سكوتهم عن الاعلام  
تفريعا مع انهم هم المستحقون فهذا يستمد من السكوت هل هو اذن وهو ما اذا رأى عبده  
أو ولده يتصرف فقال اصحابنا لا يكون اذنا لكن هل يكون تفريعا فان قول النبي صلى الله عليه  
وسلم في السلعة المعيبة لا يحل لمن يعلم ذلك الا ان يبينه يقتضي وجوب الضمان وتحريم السكوت  
فيكون قد فعل فعلا محرما تلف به مال معصوم فهذا قوى جدا لكن قد يقال فطرده ان من  
علم بالعيب غير البائع فلم يبينه فقد غر المشتري فيضمن فيقال هذا يابني ان الغرور من الاجني<sup>(٢)</sup>  
ولو لم يكن الاولاد أو غيرهم قد عرف فاذا وجب الرجوع على لواقف بما قبضه من الثمن وبما  
ضمنه المشتري من الاجرة ونقص قيمة البناء والغرس ونحو ذلك ولو كان قد مات معسرا أو هو  
معسرا في حياته فهل يؤخذ من ريع الوقف الثمن الذي غرمه المشتري لاشك ان هذا بعيد في  
الظاهر لان ريع الوقف للموقوف عليه وهو لم يقر فلا يؤخذ من ماله ما يقتضي به دين غيره لكن  
باعتباره هذا لدين على الواقف بسبب تفريده بالوقف فكان لواقف هو الاكل لريع وقفه وقد توجه  
ذلك اذا كان واقف قد احتل باز وقف ثم باع فان قصد الحيلة اذا كان متقدما على الوقف لا ينفع

(١) قوله بل يضربهم الخ كذا بالاصل (٢) يابض بالاصل سطر

في المحتال عليه الذي هو كل مال المشتري المظلوم ولو واطأ المالك رجلا على ان يبيع داره ويظهر  
انها للبائع لا أنه يبيعها بطريق الوكالة فهل تجمل هذه المواطأة وكالة <sup>(١)</sup>

وان لم ياذن في بيعها لنفسه أم يجمل غرورا فانه ما أذن في بيع فاسد لكن قصد التغيرير فهل  
يعاقب بجمل البيع صحيحا أم بضمان التقرير <sup>(٢)</sup>

ولو اشترى مغصوبا من غاصبه رجع بنفقته وعمله على بائع غار له ومن زرع بلا اذن شريكه  
والعادة بان من زرع فيها له نصيب معلوم ولربها نصيب قسم مازرعه في نصيب شريكه كذلك  
ولو طلب أحدهما من الآخر ان يزرع معه أو يهايشه فاقى فلاول الزرع في قدر حقه بلا أجرة  
(واعتبر أبوالباس) في موضع آخر اذن ولي الامر ويضمن المغصوب بمثله مكيلا أو موزونا أو  
غيرهما حيث أمكن والا فالقيمة وهو المذهب عند أبي موسى وقاله طائفة من العلماء واذا تغير  
السعر وفقد المثل فينتقل الى القيمة وقت الغصب وهو أرجح الاقوال ولو شق ثوب شخص خير  
ماله بين تضمين الشاق نقصه وبين شق ثوبه ونقله اماعيل عن أحمد ومن كانت عنده  
غصوب وودائع وغيرها لا يعرف اربابها صرفت في المصالح وقال العلماء ولو قصدت بها  
جاز وله الا كل منها ولو كان عاصيا اذا تاب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن  
كمن مات ولا ولي له ولا حاكم وليس لصاحبه اذا عرف رد المعاوضة كثبوت الولاية عليها شرعا  
ومن غرمها لا بسبب كذب عليه عند ولي الامر فله تضمين الكاذب عليه بما غرمه ولو طرق فخل غيره  
على فرس نفسه فنقص الفحل ضمنه \* ولا يجوز لو كيل بيت المال ولا غيره بيع شئ من طريق المسلمين  
النافذ وليس للحاكم ان يحكم بصحته وما ليبت المال من المقاسمة أو الارض الخراجية لا يباع لما فيه  
من اضرار حقوق المسلمين ومن امر رجلا بامساك دابة ضارية فخنث عليه ضمنه ان لم يملكه  
بها ويضمن جناية ولد الدابة ان فرط نحو ان يعرفه شيوصا والدابة اذا ارسلها صاحبها بالليل كان  
مفرطا فهو كما اذا ارسلها قرب زرع ولو كان معها قائدا أو راكبا أو سائقا فافسدت بفمها أو يدها  
فهو عليه لأنه تفریط وهو مذهب أحمد ومن العقوبة الثالثة اتلاف الثوبين المعصفرين كما في  
الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو <sup>(١)</sup> ارافة عمر الابن الذي شيب بالماء للبيع \* والصدقة بالمعشوش  
أولى من اتلافه \* ومن ندم ورد المغصوب بعد موت المغصوب منه كان للمغصوب منه مطالبته

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل



بالاجرة لتفويته الانتفاع به في حياته كما لو مات الغاصب فردده وارثه ولو حبس المنصوب وقت حاجة مالكة اليه كمدة شبابه ثم رده في مشيبه فتفويت تلك المنفعة ظلم يفتقر الى جزاء ومن مات معدما يرجي ان الله يقضي عنه ما عليه وللمظلوم الاستعانة بمخلوق فاذا خالفه فالاولى له الدعاء على من ظلمه ويجوز الدعاء بقدر ما يوجب له ظلمه لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب عليه لم يفتقر عليه بل يدعو اليه بمن يفتري عليه نظيره وكذا ان افسد عليه دينه ومن ترك دينه باختياره ويمكن من استيفائه فلم يستوفه حتى مات طالب به ورثته وان عجز هو وورثته فالمطالبة في الاشبه كما في المظالم للخبر واذا كان للناس على انسان ديون أو مظالم بقدر ماله على الناس من الديون والمظالم كان يسوغ أن يقال يحاسب بذلك فيه بقدر حقه من هذا ويصرف الى غريمه كما يفعل في الدنيا بالمدير الذي له وعليه يستوفي ماله ويوفي ما عليه \* وقدر المتلف اذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد كما يفعل في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه بل قد يكون بالحرص أسهل وكلاهما يجوز مع الحاجة ولو بايع الرجل مبيعات يعتقد حلها ثم صار المال الى وارث أو منهب أو مشتر يعقد تلك العقود محرمة فالمثال الاصلى لهذا اقتداء المأموم بصلاة امام اخل بما هو فرض عند المأموم دونه والصحيح الصحة وما قبضه الانسان بعقد مختلف فيه يعتقد صحته لم يجب عليه رده في أصح القولين \* ومن كسب مالا حراما برضا الدافع ثم مات كسبه الخمر ومهر البغي وحلوان الكاهن فالذي يتلخص من كلام أبي العباس ان القاضي ان لم يعلم التحريم ثم علم جاز له أكله وان علم التحريم أولا ثم تاب فانه يتصدق به كما نص عليه أحمد في حامل الخمر والفقير أكله ولولى الامر أن يعطيه أعوانه وان كان هو فقيرا أخذ كفايته وفيما اذا عرف ربه هل يلزمه رده اليه أم لا قولان \* وظاهر كلام أبي العباس ان نفس المصيبة لا يؤجر عليها وقال أبو عبيدة بلي ان صبر أيوب علي صبره قال وكثير ما يفهم من الأجر غفران الذنوب فيكون فيها أجر بهذا الاعتبار

## باب الشفاعة

وتثبت في كل عقار يقبل سمة الاختيار باتفاق الأئمة وان لم يقبلها فروايتان الصواب الثبوت وهو مذهب أبي حنيفة واختيار ابن شريح من الشافعية وابن الوفاء من أصحابنا وتثبت شفاعة الجوار

مع الشركة في حق من حقوق الملك من طريق أو ماء أو نحو ذلك ونص عليه أحمد في رواية أبي طالب في الطريق وقالت طائفة من العلماء لا يحل الاحتيا لاسقاط الشفعة ولا يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه في الباطن اذا طالبه الشريك واذا حابا البائع المشتري بالثمن محابة خارجة عن العادة يتوجه أن لا يكون للمشتري أخذه الا بالقيمة أو ان لاشفعة له فان المحابة بمنزلة الهبة من بعض الوجوه ولا شفعة في بيع الخيار اذا قصص نص عليه أحمد في رواية حنبل قال القاضي لان اخذ الشفيع بالشفعة يسقط حق البائع من الخيار فلم يجوز له المطالبة بالشفعة وهذا التعليل من القاضي يقتضي ان الخيار اذا كان للمشتري وحده فللشفيع الاخذ كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا الموضع وأولى مذهب الامام أحمد انه لاشفعة لكافر على مسلم وقد يفرق بين أن يكون الشقص لمسلم فلا تجب الشفعة أولذي فتجب وحينئذ فهل العبرة بالبائع أو المشتري أو كلاهما أو أحدهما أربع احتمالات

## باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا عذر ضمن والمودع الثاني لا يضمن ان جهل وهو رواية عن أحمد وكذا المرتين منه وهو وجه في المذهب ولو قال المودع أودعنيها الميت وقال هي لفلان وقال ورثته بل هي له وليست لفلان ولم تقم بينة على انها كانت للميت ولا على الابداع (قال أبو العباس) افتيت ان القول قول المودع مع يمينه لانه قد ثبت له اليد واذا تلفت الوديعة فللمودع قبض البدل لأن من يملك قبض العين يملك قبض البدل كالوكيل وأولى

﴿فصل﴾ وحريم البئر العادية وهي التي اعتدت خمسون ذراعا ولو ترك جحدا في حر شديد حتى ذاب وتقاطر ماؤه فقصده انسان الى ذلك القطر واستلقاه في اناء وجمعه وشربه كان مضمونا عليه وان كان لو تركه لضاع ذكره أبو طالب في الانتصار وفيه نظر ومن استنقذ مال غيره من المملكة ورده استحق اجرة المثل ولو بغير شرط في أصح القولين وهو منصوص أحمد وغيره واذا استنقذ فرسا للغير ومرض الفرس بحيث أنه لم يقدر على المشي فيجوز بل يجب في هذه الحال أن يبيعه الذي استنقذه ويحفظ الثمن لصاحبه وان لم يكن وكيله في البيع وقد نص الاثمة على هذه المسئلة ونظائرهما

﴿فصل﴾ وتعرف اللقطة سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه ولا يلتقط الطير والظباء ونحوها اذا أمكن صاحبها ادراكها ولا تملك لقطة الحرم بحال ويجب تعريفها أبدا وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من العلماء وتضمن اللقطة بالمثل كبديل القرض واذا قلنا بالقيمة فالقيمة يوم ملكها الملتقط قطع به ابن أبي موسى وغيره خلافا للقاضي وأبي البركات \* باع الملتقط اللقطة بعد الحول ثم جاء ربها فلا شبه ان المالك لا يملك انتزاعها من المشتري

## كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول وبالفعل الدال عليه عرفا كجعل أرضه مسجدا أو أذن للناس بالصلاة فيه أو أذن فيه واقام ونقله أبو طالب وجعفر وجماعة عن أحمد أو جعل أرضه مقبرة وأذن بالدفن فيها ونص عليه أحمد أيضا ومن قال قريتي التي بالشعر لموالي الذين بها ولا ولادهم صح وقفه ونقله يعقوب يحنان عن أحمد واذا قال واحد أو جماعة جعلنا هذا المكان مسجدا أو وقفنا صار مسجدا ووقفنا بذلك وان لم يكملوا عمارته واذا قال كل منهم جعلت ملكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صار بذلك حقا للمسجد ولو قال الانسان تصدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليوقد فيه جاز وهو من باب الوقف وتسميته وقفاً بمعنى انه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها لا تابه اللغة وهو جائز في الشرع ووقف المازل كوقف التلجئة ان غلب على الوقف شبه التحريم ومن جهة انه لا يقبل الفسخ فينبغي أن يصح كالعقود والاتلاف وان غلب عليه شبه التملك فيشبه الهبة والتمليك وذلك لا يصح من المازل على الصحيح ويصح الوقف على النفس وهو أحد الروايتين عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه ويصح الوقف على الصوفية فمن كان جماعا للمال ولم يتخلق بالاخلاق الحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية وغلبت عليه الآداب الوضيعة أو فاسقاً لم يستحق شيئا وان كان قد يجوز للفني مجرد السكنى وينبغي ان يشترط في الواقف ان يكون ممن يمكن من وقف تلك القرية فلو اراد الكافر ان يقف مسجدا منع منه ولو قال الواقف وقفت هذه الدراهم على قرض المحتاجين لم يكن جوازا هذا بعيدا واذا اطلق وقفنا نقدين ونحوهما مما يمكن الانتفاع ببدله فان منع صحة هذا الوقف فيه نظر خصوصا على اصلنا فانه يجوز عندنا بيع الوقف اذا تعطلت منفعته وقد نص أحمد في الذي حبس فرسا عليها حلية محرمة ان

الحلية تباع وينفق عليها وهذا تصريح بجواز وقف مثل هذا ولو وقف منفعة يملكها كالعبد  
 الموصى بخدمته أو منفعة أم ولده في حياته أو منفعة العين المستأجرة فعلى ما ذكره أصحابنا لا يصح  
 (قال أبو العباس) وعندى هذا ليس فيه فقه فانه لا فرق بين وقف هذا ووقف البناء والغراس  
 ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء يلبسونه أو فرس يركبونه أو ريحان يشمه أهل المسجد وطيب  
 السكة حكمه حكم كسوتها فعلم أن التطيب منفعة مقصودة لكن قد يطول بقاء مدة التطيب  
 وقد يقصد ولا اثر لذلك \* وبصح وقف الكتاب المعلم والجوارح المعلمة ومالا يقدر على تسليمه  
 واقرب الحدود في الموقوف انه كل عين تجوز عارتها قال في الرعاية وان وقف نصف عبد صح  
 وان لم يسر الى بقيته وان كان لغيره وان اعتق ما وقفه منه أو اعتقه الموقوف عليه لم يصح عتقه  
 ولم يسر وان اعتق ما وقفه منه أو اعتقه شريكه فقد صح عتق نفسه ولم يسر الى الموقوف (قال  
 أبو العباس) هذا ضعيف ولا يصح على الاغنياء على الصحيح \* قال في الحرر ولا يصح وقف المجهول  
 (قال أبو العباس) المجهول نوعان مبهم ومعين مثل دار لم يرها فنع هذا بعيد وكذلك هبته فاما الوقف  
 على المبهم فهو شبيه بالوصية له وفي الوصية روايتان منصوصتان مثل ان يوصي لاحد هذين  
 أو لجاره محمد وله جار ان بهذا الاسم ووقف المبهم مفرع على هبته وبنيه وليس عن أحمد في هذا منع  
 ويصح الوقف على أم ولده بعد موته وان وقف على غيرها على ان ينفق عليها مدة حياته أو يكون  
 الريع لها مدة حياته صح فان استثناء الغلة لام ولده كاستثناءها لنفسه وان وقف عليها مطلقا  
 فينبغي في الحال انا اذا صححنا وقف الانسان على نفسه صح لان ملك أم ولدها أكثر ما يكون  
 بمنزلة ملكه وان لم نصححه فيتوجه ان يقال هو كالوقف على العبد الفن فانه قد يخرج عن  
 ملكه فيكون ملكا لعبد الغير واما اذا مات السيد فقد يخرج هذه المسئلة على مسألة تفريق  
 الصفقة لان الوقف على أم الولد يعم حال رقها وعتقها فاذا لم يصح في أحد الحالتين خرج في الحال  
 الاخرى وجهان واذا قلنا ان الوقف المنقطع الابتداء يصح فيجب أن يقال ذلك وان قلنا لا يصح  
 فهذا كذلك وما أخذ الوقف المنقطع ان الوقف هل يصح توقيته بغاية مجهولة أو غير مجهولة فعلى  
 قول من قال لا يزال وقفا لا يصح توقيته وعلى قول من قال يعود ملكا يصح توقيته فان غلب  
 جانب التحريم فالتحريم لا يتوقت لانه ليس له شريك وان غلب جانب التمليك فتوقيت جميعه  
 قريب من توقيته على بعض البطون كما لو قال هذا وقف على زيد سنة ثم على عمرو سنة ثم على



بكر سنة وضابط الاقوال في الوقف المنقطع اما على جميع الورثة واما على العصابة واما على المصالح  
واما على الفقراء والمساكين منهم وعلى الاقوال الاربعة فاما وقف واما ملك فهذه ثمانية منها  
اربعة في الاقارب وهل يختص به فقراؤهم فيصير فيهم ثمانية والثالث عشر تفصيل ابن أبي موسى  
انه اذا رجع الى جميع الورثة يكون ملكا بينهم على فرائض الله بخلاف رجوعه الى العصابة (قال  
أبو العباس) وهذا أصح وأشبه بكلام احمد واذا اشترط القبول في الوقف على المعين فلا ينبغي  
أن يشترط المجلس بل يلحق بالوصية والوكالة فيصح معجلا أو مؤجلا في القول والفعل فاخذ  
ريعه قبول وينبغي انه لو رده بعد قبوله كان له ذلك والصواب الذي عليه محققوا الفقهاء في مسألة  
الوقف على المعين اذا لم يقبل أو رده ان ذلك ليس كالوقف المنقطع الابتداء بل الوقف هنا صحيح  
قولا واحدا ثم ان قبل الموقوف عليه والا انتقل الى من بعده كما لو مات أو تعذر استحقاقه  
لفوات فيه اذا الطبقة الثانية تتلقى من الواقف لا من الموقوف عليه ومن شرط النظر لرجل ثم  
لغيره ان مات فعزل نفسه أو فسق فكموته لأن تخصيصه للغالب ولا نظر لغير الناظر الخاص  
معه وللاحكام النظر العام فيعترض عليه ان فعل ما لا يشرع وله ضم أمين اليه مع تفریطه أو تهمة يحصل  
به المقصود ومن ثبت فسقه أو أضر في تصرفه مخالفا للشراء الصحيح عالما بتحريمه فاما أن ينزل  
أو يعزل أو يضم اليه أمين على الخلاف المشهور ثم ان صار هو أو الوصي أهلا عاد كما لو صرح  
به وكالموصوف ومن شرط النظر لحاكم المسلمين شمل أي حاكم كان سواء كان مذهبه مذهب  
حاكم البلد زمن الواقف أولا والا لم يكن له النظر لو انفرد وهو باطل اتفاقا ولو فرضه حاكم  
لم يكن لحاكم آخر نقضه ولو ولي كل واحد من الحكام شخصا قد ولي الامر أحقهما ولا يجوز  
لواقف شرط النظر لذي مذهب معين دائما ومن وقف مدرسة على مدرس وفقهاء فللناظر ثم  
الحاكم تقدير أعطيتهم فلو زاد البناء فهو لهم والحكيم بتقديم مدرس أو غيره باطل ولو نفذه حكام  
وان قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة البناء ونقصه كان باطلا لانه لهم والقياس ان  
يسوى بينهم ولو تعاونوا في المنفعة كالامام والجيش في المنعم لكن دل العرف على التفضيل  
وانما قدم القيم لان ما يأخذه أجرة ولهذا يحرم أخذه فوق أجرة مثله بلا شرط والامام والمؤذن  
كالقيم بخلاف المدرس والمتعبد والفقهاء فانهم من جنس واحد واذا وقف على امام ومؤذن  
وقدر لكل واحد جزءا معلوما وزاد الوقف خمسة أمثاله مثلا جاز أن يصرف الى الامام والمؤذن

من الزائد اذا لم يكن له مصرف بعد تمام كفايتها لوجهين أحدهما ان تقدير الواقف دراهم مقدرة قد يزداد له بالنسبة مثل أن يشترط له عشرة والمغل مائة فيزداد به العشر فان كان هناك قرينة تدل على هذا عمل بها ومن المعلوم في العرف اذا كان الوقف مائة مائة درهم وشرط له ستة ثم صار خمسمائة فان العادة في مثل هذا أن يشترط اضعاف ذلك مثل خمسة أمثاله ولم يجوز عادة من شرط ستمائة أن يشترط ستة من خمسمائة فيحمل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم والوجه الثاني ان الواقف لو لم يشترط هذا فزائد الوقف يصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه ومن قدر له الوقف بساقله <sup>(١)</sup> أكثر منه ان استحققه بموجب الشرع \* ولو عطل وقف مسجد سنة تقسط الاجرة المستقبلية عليها وعلى السنة الاخرى لانه خير من التعطيل ولا ينقض الامام بسبب تعطيل الزرع العام ومن لم يقيم بوظيفته غيره فلمن له الولاية أن يولى من يقوم بها الى أن يتوب الاول ويلتزم بالواجب ويجب أن يولى في الوظائف وامامة المساجد الاحق شرعا وان يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للناس أن يولوا عليهم الفاسق وان نفذ حكمه أو صحت الصلاة خلفه واتفق الأئمة على كراهة الصلاة خلفه واختلفوا في صحتها ولم يتنازعوا انه لا ينبغي توليته وللتناظر انساخ كتاب الوقف والسؤال عن حاله وأجره وتسجيل كتاب الوقف من الوقف كالعادة ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الامكان أولى بل قد تجب ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف الا اذا كان مستحبا خاصة وهو ظاهر المذهب أخذنا من قول أحمد في اعتبار القرية في أصل الجهة الموقوف عليها واذا شرط في استحقاق ريع الوقف العزوبة فالتأهل أحق من المتعزب اذا استويا في سائر الصفات ولو شرط الصلوات الخمس على أهل مدرسة في القدس كان الافضل لاهلها أن يصلوا الصلوات الخمس في الاقصى ولا يقف استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان يفتى به ابن عبدالسلام وغيره ويجوز تغيير شرط الواقف الى ما هو أصالح منه وان اختلف ذلك باختلاف الزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد صرف الى الجند واذا وقف على مصالح الحرم وعمارته فالقائمون بالوظائف التي يحتاج اليها المسجد من التنظيف والحفظ والفرش وفتح الابواب واغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم وقول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني

في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والموصي والناذر والخالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافق لغة العرب أو لغة الشارع أولا والعادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة ولا يجوز أن يولي فاسقا في جهة دينية كمدسة وغيرها مطلقا لأنه يجب الإنكار عليه وعقوبته فكيف ينزل وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر خلاف ذلك وإن نزل تنزيلا شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعي وكل متصرف بولاية إذا قيل له افعل ما تشاء فانما هو لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل ما بهواه أو ما يراه مطلقا فهو شرط باطل لمخالفته الشرع وغايته أن يكون شرطاً مباحاً وهو باطل على الصحيح المشهور حتى لو تساوى فعلا عمل بالقرعة وإذا قيل هنا بالتخير فله وجه وعلى الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع الاستنباه وإن كان عالما عادلا ساغ له الاجتهاد (قال أبو العباس) ولا أعلم خلافاً من قسم شيئاً يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويتبع ما هو أَرْضَى الله تعالى ورسوله سواء استفاد القسمة بولاية كالامام والحاكم أو بعقد كالناظر والوصي وإذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة وإذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا وإذا لم تندفع ضرورته لا بتقيص كفاية أقارب الواقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك وإن لم يشترط له شيء ليس له إلا ما يقابل عمله لا العادة (واعتبر أبو العباس) في موضع جواز أخذ الناظر أجره عمله مع فقره كوصى اليتيم ولا يقدم الناظر بمعلومه بلا شرط وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو اجارة أو جمالة أو كرزق من بيت المال فيه أقوال ثالثها المختار<sup>(١)</sup> وأنكوس إذا أقطعها الامام الجيد فهي حلال لهم إذا جهل مستحقها وكذلك إذا رتبها للفقهاء وأهل العلم والذي يتوجه أنه لا يجوز للموقوف عليهم أن يتسلفوا الاجرة لأنهم لم يملكوا المنفعة المستقبلية ولا الاجرة عليها وعلى هذا فإنهم أن يطالبوا الاجرة من المستأجر لأنه فرط ولهم أن يطالبوا الناظر ويد الواقف ثابتة على المتصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبها كعرفة كوز الفارس غرسها بما له بحكم اجارة أو اعارة أو غصب ومن أكل المال بالباطل قوم لهم رواتب أضعاف حاجتهم وقوم لهم جهات معلوما كثير يأخذونه ويستشبهون يسيرا والنيابة في مثل هذه الاعمال المشروطة جائزة ولو عينه الواقف

إذا كان مثل مستثبته وقد يكون في ذلك مفسدة راجحة كالأعمال المشروطة في الاجارة على عمل في الذمة \* ويستحق حمل موجود عند تأخير النخل أو بدو صلاح الثمر من حين موت أبيه ولو لم يتفصل \* وإذا زرع البطن الاول من أهل الوقف في الارض الموقوفة ثم مات وانتقل الى البطن الثاني كان مبقى الى أوان جده باجره (وقال أبو العباس) في موضع آخر يحمل مزارعه بين الزارع ورب الارض لنموه من أرض أحدهما وبذر الآخر وكذا الحكم في الاقطاع المزروع اذا انتقل الى مقطع آخر والزرع قائم فيها وشجر الجوز الموقوف ان ادرك وان قطعه في حياة البطن الاول فهو له فان مات وبقي في الارض مدة حتى زاد كانت الزيادة حادثة من منفعة الارض التي للبطن الثاني والاصل الذي ورث الاول فاما أن يقسم الزيادة على قدر القسمين واما ان يعطى الورثة أجرة الارض للبطن الثاني وان غرسه البطن الاول من مال الوقف ولم يدرك الا بعد انتقاله الى البطن الثاني فهو لهم وليس لورثة الاول فيه شيء ومن وقف وقفا مستقلا ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت بيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف **ق** مذهب أحمد وغيره ومنعه قوى قلت وظاهر كلام أبي العباس ولو كان الدين حادثا بعد الوقف قال وليس هذا بابلغ من التدبير وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم باع على المدبر في الدين والله أعلم وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق واثبت عند حاكم ولم يتعرض لصحة الوقف ولم يعلم الموقوف عليهم ثم مات الواقف فرد الموقوف الى الموقوف عليهم وطلب أرباب الديون ديونهم ورفعت القضية الى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه يستغرق الذمة بالدين وكونه لم يخرج من يده فهل يجوز نقضه فيقال حكم الحاكم بما قامت به البيئة والقضاء بموجبه والالزام بقتضاه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت ذمته مشغولة بالديون حين الوقف أن يحكم بمذهبه في بطلان هذا الوقف وصرف المال الى الغرماء المستحقين للوفاء فان الحاكم الاول في وجوه هؤلاء الخصوم ونوابهم لا يضمن حكمه عمله بهذا الفصل المختلف فيه وإذا صادف حكمه مختلفا فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه جاز نقضه \* ومن نزل في مدرسة ونحوها استحق بحصته من الغل ومن جملة كالأول قد أخطأ ولورثة امام مسجد أجرة عمله في أرض المسجد كما لو كانت الفلاح غيره ولهم من مغله بقدر ما باشر مورثهم



ويستحق ولد الولد وان لم يستحق أبوه شيئاً ومن ظن أن الوقف كالارث فان لم يكن والده  
أخذ شيئاً لم يأخذ هو فلم يقله أحد من الأئمة ولم يدر ما يقول ولهذا لو انتفت الشروط في  
الطبقة الاولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعاً ولا فرق والظاهر  
فيمن وقف على ولديه نصفين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما وعقبهما بعدهما بطناً بعد  
بطن انه ينتقل نصيب كل الى ولده وان لم ينقرض جميع البطن الاول وهو أحد الوجهين في  
مذهب أحمد وقول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده يشتمل الاصل لا العائد وهو  
أحد الوجهين في المذهب ولو قال وفقت على اولادي ثم اولادهم الذكور والاناث ثم اولادهم  
الذكور وان سفلوا فان أحد الطبقة الاولى لو كانت بنتاً فانت ولها اولاد فما استحقته قبل موتها  
فلهم ولو قال ومن مات عن غير ولد فنصيبه لاخويه ثم نسلهم وعقبهم فمن لم يعقب ومن اعقب  
ثم انقطع عقبه وقول الواقف ومن مات عن غير نسل يعود ما كان جارياً عليه على من هو في درجته  
وذوي طبقته يقدم الاقرب الى المتوفي فالأقرب وهو حرمان الطبقة السفلى فقط لا حرمان  
العليا واذا وجد في كتاب الوقف وقف على بنيه وبني بنيه والامارة تبدل على أحد الامرين  
فذهبنا يحتمل وجهين أحدهما ان يقرع بينهما كاقاربه بما في يده لأحد الشخصين لا يعلم عينه  
والثاني ان يرجح بنوا البنين والواو كالاتقضى الترتيب لا تنفيه فهي سالبة عنه نفياً واثباتاً ولكن  
تدل على التشريك وهو الجمع المطلق فان كان في الوقف ما يدل على الترتيب مثل ان رتب أولاً  
عمل به ولم يكن ذلك منافياً لمقتضى الواو ولا يلزم من التشريك التسوية بل يعطى بحسب المصلحة  
ولو طلب المدرس الخمس فقلنا له فاعط القيم الخمس لانه نظير المدرس اظهر بطلان حجته ولو  
وقف مسجداً وشرط إماماً واثبت قراء وقيماً ومؤذناً وعجز الوقف عن تكميل حق الجميع ولم  
يرض الامام والمؤذن والقيم الا باخذ جامكية مثلهم صرف الى الامام والمؤذن والقيم جامكية  
مثلهم مقدمة على القراء فان هذا هو المقصود الاصل ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل  
يستوي بين أفرادهم أو يقسم بينهم نصفين (قال أبو العباس) أفيت أنا وطائفة من الفقهاء انه يقسم  
بين أعيان الطائفتين وأفيت طائفة انه يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وان كانوا واحداً  
وهو مقتضى أحد قولي أصحابنا ولو أقر الموقوف عليه انه لا يستحق في هذا الوقف الا مقداراً  
معلوماً ثم ظهر شرط الواقف انه يستحق أكثر حكم له بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك

اقراره المتقدم ولو وقف علي ابني أخيه يوسف وأيوب ثم ظهر ان أيوب اسمه صالح فشك فيه فان لم يكن لأخيه ابنان سواهما خفق أيوب ثابت ولا يضر الغلط في اسمه وان كانوا ثلاثة بنين ووقع الشك في عين الثالث اخرج بالقرعة في رواية عن احمد ومن عمر وقفا بالمعروف ليأخذ عوضه فله اخذه من غلته واليقيم من لم يبلغ ثلاث لكن يعطي من ليس له أب يعرف في بلد الاسلام ولا يعطى كافر واذا مات شخص من مستحق الوقف وجهل شرط الواقف صرف الى جميع المستحقين بالتسوية وجوز جمهور العلماء تغيير صورة الوقف للمصلحة كجعل الدور حوانيت والمحكورة المشهورة ولا فرق بين بناء ببناء وعرضة بعرضة وأولوا وقف كروما علي الفقراء ويحصل علي جيرانها ضرر يعوض عنها بما لا ضرر فيه علي الجيران ويعود الاول ملكا والثاني وقفا ومع الحاجة يجب ابدال الوقف بمثله وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة وهو قياس المهدي وهو وجه في المناقلة ومال اليه أحمد ونقل صالح ينتقل المسجد لمنفعة الناس ولا يجوز أن يبدل الوقف بمثله لقوات التعيين بلا حاجة وما حصل للأسير من ريع الوقف فانه يتسلمه ويحفظه وكيله ومن ينتقل اليه بعده جميعا وما فضل عن حاجة المسجد صرف الى مسجد آخر لان الواقف له غرض في الجنس والجنس واحد وقد روي الامام عن علي أنه حض الناس علي اعطاء المكاتب فلو صرف الى المسجد الثاني ففضل شيء عن حاجته فصرفه في المسكاتيين ( وقال أبو العباس ) في موضع آخر ويجوز صرفه في سائر المصالح وبناء مساكن لمستحق ريعه القائمين بمصالحه وان علم ان وقفه يبقى دائما وجب صرفه لان بقاء صرفه بقاء فساد ولا يجوز لغير الناظر صرف الفاضل واذا وقف مدرسة علي الفقهاء والمتفهمة القلانية ترسم سكانهم واشتغالهم فيها فلا تختص السكنى بالمرتقة من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والرزق من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والارتزاق للشخص الواحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشغلا سواء كان يحضر الدرس ام لا والارتزاق التي يقدرها الواقفون ثم يتغير النقد فيما بعد نحو ان يشترط مائة درهم ناصريه ثم يحرم التعامل بها وتصير الدراهم ظاهرة فانه يعطي المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشروط ولولي الامر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب اموال الاوقاف عند المصلحة وله ان يفرض له علي عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال واذا قام المستوفي بما عليه من العمل استحق ما فرض له

## باب الهبة

واعطا المرء المال ليمدح ويثنى عليه مذموم واعطاؤه لكف الظلم والشر عنه ولئلا ينسب الى البخل مشروع بل هو محمود مع النية الصالحة والاخلاص في الصدقة أن لا يسأل عوضها دعاء من الملعطى ولا يرجو بركته وخاطره ولا غير ذلك من الاقوال قال الله تعالى (انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) وتصح هبة المذموم كالتمر واللبن بالسنة واشترط القدرة على التسليم هنا فيه نظر بخلاف البيع وتصح هبة المجبول كقوله ما أخذت من مالي فهو لك أو من وجد شيئا من مالي فهو له وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالقبض ونحوه وللمبيع أن يرجع فيما قال قبل التملك وهذا نوع من الهبة يتأخر القبول فيه عن الإيجاب كثيرا وليس بإباحة وتجهيز المرأة بجهازها الى بيت زوجها تملك قال القاضي قياس قولنا في بيع المعاطاة انها تملكه بذلك وأفتى به بعض اصحابنا واصحاب ابي حنيفة وغيرهم (قال ابو العباس) ويظهر لي صحة هبة الصوف على الظاهر قولنا واحدا وقاسه ابو الخطاب على البيع \* والصدقة افضل من الهبة الا لقریب يصل بهارحمه أو اخ له في الله تعالى فقد تكون افضل من الصدقة ومن العدل الواجب من له يد أو نعمة أن يجزئه بها والهبة تقتضي عوضا مع الصرف ولا يجوز للانسان أن يقبل هدية من شخص ليسفم له عند ذى أمر أو أن يرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يوليه لانه يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه أو دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والائمة الا كابروفيه حديث مرفوع رواه أبو داود وغيره نقل يعقوب بن يحيى عن احمد انه قال لا ينبغي للخاطب اذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية (قال أبو العباس) هذا خاطب الرجل لان المرأة لا تبذل وانما الزوج يبذل وتصح العمري ويكون للمعمر ولورثته إلا أن يشترط المعمر عودها اليه فيصح الشرط وهو قول طائفة من العلماء ورواية عن احمد ولا يدخل الزوجان في قوله ولعقبك واذا فاسخا عقد الهبة صح ولا يفتقر الى قبض الموهوب وتكون العين أمانة في يدها تنهب بخلاف البيع في وجهه ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم وهو مذهب أحمد مسلما كان الولد أو ذميا ولا يجب على المسلم التسوية بين أولاده أهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب الذين لا يرون

كالاغنام والاخوة مع وجود الاب ويتوجه في البنين التسوية كابائهم فان فضل حيث منعناه  
فعلية التسوية أو الرد وينبغي أن يكون على الفور واذا سوى بين أولاده في العطاء ليس له أن  
يرجع في عطية بعضهم والحديث والآثار تدل على وجوب التعديل بينهم في غير التملك أيضا  
وهو في ماله ومنفعته التي ملكتهم والذي أباحهم كالمسكن والطعام ثم هنا نوعان نوع يحتاجون  
اليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك فتعديله فيه أن يعطى كل واحد ما يحتاج اليه  
ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير ونوع تشترك حاجتهم اليه من عطية أو نفقة أو تزويج  
فهذا لا ريب في تحريم التفاضل فيه وينشأ من بينهما نوع ثالث وهو أن ينفرد أحدهما  
بحاجة غير معتادة مثل أن يقضى عن أحدهما ديناً وجب عليه من ارش جنابة أو يعطى  
عنه المهر أو يعطيه نفقة الزوجة ونحو ذلك ففي وجوب اعطاء الآخر مثل ذلك نظر وتجهيز  
البنات بالنحل أشبه وقد يلحق بهذا والاشبه ان يقال في هذا أنه يكون بالمعروف فان  
زاد على المعروف فهو من باب النحل ولو كان أحدهما محتاجاً دون الآخر انفق عليه قدر كفايته  
وأما الزيادة من النحل فلو كان أحد الأولاد فاسقاً فقال والده لا أعطيك نظير اخوتك حتى  
تتوب فهذا حسن يمين استثنائه وإذا امتنع من التوبة فهو الظالم فان تاب وجب عليه أن  
يعطيه وأما ان امتنع من زيادة الدين لم يجز منه فلو مات الوالد قبل التسوية الواجبة فللباقين  
الرجوع وهو رواية عن الامام أحمد واختيار ابن بطة وأبي حفص وأما الولد المفضل ينبغي له  
الرد بعد الموت قولاً واحداً وهل يطيب له الامساك اذا قلنا لا يجبر على الرد كلام أحمد يقتضي  
روایتين فقال في رواية ابن الحكم «اذا مات الذي فضل لم أطيه له ولم أجبر على رده وظاهره التحريم  
وتقل عنه أيضاً» قلت «فترى الذي فضل أن يرده قال ان فعل فهو أجود وان لم يفعل ذلك  
لم أجبره وظاهره الاستحباب واذا قلنا يرده بعد الموت فالوصي يفعل ذلك فلو مات الثاني بل  
الرد والمسال بحاله رده أيضاً لكن لو قسمت تركة الثاني قبل الرد أو بيعت أو وهبت فهنا فيه  
نظر لان القسمة والقبض بقرب العقود الجاهلية<sup>(١)</sup> وهذا فيه تأويل وكذلك لو تصرف المفضل  
في خيانة أبيه ببيع أو هبة واتصل بهما القبض ففي الرد نظر الا أن هذا متصل بالقبض في العقود  
الفاسدة وللأب الرجوع فيما وهبه لولده مالم يتعاق به حق أو رغبة فلا يرجع بقدر الدين وقد



الرغبة ويرجع فيما زاد \* وعن الامام أحمد فيما اذا تصدق على ولده هل له أن يرجع فيه روايتان  
 بناء على ان الصدقة نوع من الهبة أو نوع مستقل وعلى ذلك ينبغي مالو حلف لا يهب فتصدق  
 هل يجب على وجهين = والصدقة أفضل من الهبة الا أن يكون في الهدية معنى تكون به  
 أفضل مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به  
 الرحم أو أخ له في الله فهذا قد يكون أفضل من الصدقة ويرجع الأب فيما أبرأ منه ابنه من  
 الديون على قياس المذهب كما للمرأة على أحد الروايتين الرجوع على زوجها فيما أبرأته من  
 الصداق ويملك الأب اسقاط دين الابن عن نفسه \* ولو قتل ابنه عمدا لزمته الدية في ماله نص  
 عليه الامام احمد وكذا لو جنى على طرفه لزمته ديته واذا أخذ من مال ولده شيئاً ثم انفسخ  
 سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان ماله مثل أن يأخذ صداقها فتطلق أو يأخذ  
 الثمن ثم ترد السلعة بعيب أو يأخذ المبيع ثم يفلس الولد بالثمن ونحو ذلك فالاقوى في جميع  
 الصور ان للمالك الاول الرجوع على الأب وللأب أن يملك من مال ولده ما شاء ما لم يتعلق  
 به حق كالرهن والفلس وان تعلق به رغبة كالمداينة والمناكحة وقلنا يجوز الرجوع في الهبة ففي  
 التمليك نظر (وليس) للأب الكافر تملك مال ولده المسلم لاسيما اذا كان الولد كافراً فاسلم وليس  
 له أن يرجع في عطيته اذا كان وهبه في حال الكفر فاسلم الولد فاما اذا وهبه في حال اسلام  
 الولد ففيه نظر (وقال أبو العباس) في موضع آخر فاما الأب والأم الكافرة فهل لهما أن  
 يتمسكا مال الولد المسلم أو يرجعا في الهبة يتوجه أن يخرج فيه وجهان على الروايتين في وجوب  
 النفقة مع اختلاف الدين بل يقال ان قلنا لا تجب النفقة مع اختلاف الدين فالتملك أبعد وان قلنا  
 تجب النفقة فلا شبه ليس لهما التملك والاشبه انه ليس للأب المسلم أن يأخذ من مال ولده  
 الكافر شيئاً فان احمد عال الفرق بين الأب وغيره وبأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ومع  
 اختلاف الدين لا يجوز والاشبه في زكاة دين الابن على الأب أن يكون بمنزلة المال التأوى  
 كالضال فيخرج فيه ماخرج في ذلك وهل يمنع دين الأب وجوب الزكاة والحج وصدقة الفطر  
 والكفارة المالية وشرائه العتيق يتوجه أنه لا يمنع ذلك لقدرته على اسقاطه ويتوجه أن يمنع لأن  
 وفاءه قد يكون خيرا له ولولده وحقوبة الأم والجد على مال الولد قياس قولهم انه لا يعاقب  
 على الدم والمرض أن لا يكون عليهما حبس ولا ضرب للامتناع من الاداء وقوله عليه السلام

انت ومالك لأبيك يقتضي اباحة نفسه كإباحة ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لأمالك  
 الانفسى وأخى وهو يقتضي جواز استخداميه وأنه يجب على الولد خدمة أبيه ويقويه جواز  
 منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفوت انتفاعه به لئلا يشترك فيه الابوان فيحتمل  
 أن يقال خص الأب بالمال وأما منفعة البدن فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤجر  
 ولده لنفسه مع فائدة فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤجره لنفسه مع فائدة الولد مثل  
 أن يتعلم صنعة أو حاجة الأب والا فلا ويستثنى ما لا الأب أن يأخذه من سرية الابن ان لم تكن  
 أم ولد فانها تلحق بالزوجة ونص عليه الامام أحمد في أكثر الروايات وعنه الحقنا سرية العبد  
 بزوجه في إحدى الروايتين في أن السيد لا ينتزعها ولا يبطل إبراء الزوجة الزوج بدعواها السفه  
 ولو مع بينة أنها سفية ولم يجب الحجر ولو أبرأته وولدت عنده ومالها بيدها تتصرف فيه لم  
 يصدق أبوها أنها كانت سفية يجب حجرها بلا بينة والله أعلم

## كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا الصادقة المقترنة بما يدل على صدقها اقرار كاتب أو انشاء لقصة ثابت بن  
 قيس التي نقضها الصديق رضى الله عنه وقد اختلف في الكشف هل هو طريق للأحكام فنفاه  
 ابن حامد والقاضى وأكثر الفقهاء وقال القاضى ان في كلام أحمد في ذم المتكلمين على الوسواس  
 والخطرات اشارة الى هؤلاء وأئبته طائفة من الصوفية وبعض الفقهاء والمقصود ان تتصرف  
 بناء على ذلك جائز وان لم يجز الرجوع اليه في الاحكام لان عمدة التصرف على غلبة الظن بأي  
 طريق كان بخلاف الاحكام فان طرقها مضبوطة وقول الامام أحمد وغيره من السلف وصية  
 الصبي صحيحة اذا أصاب الحق يحتمل بادئ الرأي وجهين أحدهما انه اذا أوصى بما يجوز للبائع  
 لكن هذا فيه نظر فان هذا الشرط ثابت في حق كل موص فلا حاجة الى تخصيص الصبي  
 به والثاني انه اذا أوصى بما يستحب أن يوصى به مثل أن يوصى لأقاربه الذين لا يرثون فعلى  
 هذا فلو أوصى لبعيد دون القريب المحتاج لم تنفذ وصيته بخلاف البائع لان الصبي لما كان قاصر  
 التصرف فلا بد أن ينظم اليه نظر الشرع كما اذا احتاج بيعه الى اذن الولي وكذلك احرامه بالحج  
 على إحدى الروايتين ويدل على ذلك ان اصحابنا عللوا الصحة بأنه ان مات كان صرف ما أوصى

به الى جهة القرب وما يحصل له به الثواب أولى متى صرفه الى روثه وهذا انما يتم في الوصية المستحبة فاما ان كان المال قليلا والورثة فقراء فترك المال لهم أفضل (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا والله أعلم الا هذا وتنفذ الوصية بالخط المعروف وكذا الاقرار اذا وجد في دفتره وهو مذهب الامام احمد ولا تصح الوصية لو ارث بغير رضى الورثة ويدخل وارثه في الوصية العامة بالاوصاف دون الاعيان ولكن نص الامام احمد في الوصية أن يحج عنه بخلاف هذا (وافتي أبو العباس) لمن نذر أن يتصدق بثلثه وله أب فقير أن يصرفها اليه والله أعلم ولو أوصي بوقف ثلثه فاخر الوقف حتى نفي فمأؤه يصرف . مصرف نماء الوقف ولو وصي أن يصلي عنه بدراهم لم تنفذ وصيته وتصرف الدراهم في الصدقة ويخص أهل الصلاة ولو وصي أن يشتري مكانا معيناً ويوقف على جهة بر فلم يبع ذلك المكان اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة التي وصي بها الموصي وقد ذكر العلماء فيما اذا قال بيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بثلثه فامتنع زيد من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بثلثه ولو وصي بمال ينفق على وجه مكروه صرف في القرب ولو وصي أن يحج عنه زيد تطوعاً بالف فيتوجه انه اذا أبى المعين الحج حج عنه غيره وكذا اذا مات أومات الفرس الحيس صرف ما وصي للنفقة عليه في مثله ولو استغني الموقوف عليه افقره رد الفضل في مثله وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصته لفقران علم ونحو ذلك اذا أراد أن يصرف الى مثله ولو جمع كفن ميت فكفن وفضل من ثمنه شيء صرف في تكفين الموتى اورد الى المعطى وكلام احمد يقتضيه في رواية ويقبل في تفسير الموصي مراده وافق ظاهر اللفظ او خالفه وفي الوقف يقبل في الالفاظ المجملة والمتعارضة ولو فسرهما بما يخالف الظاهر فقد يحتمل القبول كما لو قال عبدي اوجبتى او ثوبي وقف وفسره بمعين وان كان ظاهره العموم وهذا اصل عظيم في الانشآت التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها كالبيع ونحوه

## باب تبرعات المريض

ليس معنى المرض الخوف الذي يغلب على القلب الموت منه أو يتساوى في الظن جانب البقاء والموت لان اصحابنا جعلوا ضرب المحاص من الامراض المخوفة وليس الهلاك غالباً ولا مساوياً للسلامة وانما الغرض أن يكون سبباً صالحاً للموت فيضاف اليه ويجوز حذوته عنده واقرب

ما يقال ما يكثر حصول الموت منه فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة لكن يبقى ما ليس مخوفاً عند أكثر الناس والمريض قد يخاف منه أو هو مخوف والرجل لم يلتفت إلى ذلك فيخطئ ما هو مخوف للمتبرع وإن لم يكن مخوفاً عند جمهور الناس ذكر القاضي أن الموهوب له لا يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الإجازة وهذا ضعيف والذي ينبغي أن تسليم الموهوب إلى الموهوب له لم يذهب لعله حيث شاء وأرسال العبد المعتق أو إرسال المحابي لا يجوز بل لا بد أن يوقف أمر التبرعات على وجه يتمكن الوارث من ردها بعد الموت إذا شاء ويملك الورثة أن يحجروا على المريض إذا اتهموه بأنه تبرع بما زاد على الثلث مثل أن تصدق ويهب ويحابي ولا يحسب ذلك أو يخافون أن يعطى بعض المال لأنسان يتمتع عطية ونحو ذلك وكذلك لو كان المال بيد وكيل أو شريك أو مضارب وأرادوا الاحتياط على ما بيده بأن يجعلوا معه يداً أخرى لهم فلا ظهر أنهم يملكون ذلك أيضاً وهكذا يقال في كل عين تعلق بها حق العبد كالعبد الجاني والتركة فاما المسكاتب فللسيد أن يثبت يده على ماله فيمكن الفرق بينه وبين هذا بأن العبد قد اتهمه بدخوله معه في الكتابة بخلاف المريض ووكيله فإن الورثة لم يأتعنونه ودعوى المريض فيما خرج من العادة ينبغي أن نعتبر من الثلث ومنافعه لا تحسب من الثلث وأسراف المريض في الملاذ والشهوات ذكره القاضي وجوازه محل وفاق (وقال أبو العباس) يحتمل وجهين ولو قال لعبد يأسلم إذا اعتقت غانما فانت حر وقال انت حر في حال اعتاق إياه ثم اعتق غانما في مرضه ولم يحتملها الثلث قياس المذهب وهو الأوجه أن يقرع بينهما وإذا خرجت القرعة أسلم عتق دون غانم نعم لو قال إذا أعتقت سالماً فغانم حر أو قال إذا أعتقت سالماً فغانم حر بعد حريته فهذا يعتق سالم وحده لأن عتق غانم معلق بوجود عتقه لا بوجود اعتاقه ولو وصى لوارث أولاً حين يزايد على الثلث فأجاز الورثة الوصية بعد موت الموصى صحت الإجازة بلا نزاع وكذا قبله في مرض الموت وخرجه طائفة من الأصحاب رواية من سقوط الشفعة بأسقاطها قبل البيع وإن أجاز الوارث الوصية وقال ظننت قيمته ألفاً فبانت أكثر قبل وكذا لو أجاز الورثة أصل الوصية



## باب الموصى له

وتصح الوصية للحمل وقياس المنصوص في الطلاق أنها اذا وضعت لتسعة أشهر استحق الوصية وان كانت ذات زوج أو سيد يظاً ولا أكثر من اربع سنين ان اعتزلاً وهو الصواب وان وصف الموصى له أو الوقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول علي اولادي السود وهم بيض أو العشر وهم اثني عشر فهذه الالوجه اذا علم ذلك أن يعتبر الموصوف دون الصفة وقد يقال بطلان الوقف والوصية كمسئلة الابهام وقد يقال في مسألة القدر ويعطي العشرة اما بتعين الورثة في الوصية بالقرعة في الوقف والذي يقتضيه المذهب ان الغلط في الصفة لا يمنع صحة العقد ولو وصي بفكك الاسرى أو وقف مالا على فككهم صرف من يد الموصى ويد وكيله ولوليه أن يقترض عليه ثم يوفيه منه وكذلك في سائر الجهات ومن افتك أسيراً غير شرعي جاز صرف المال اليه وكذا لو اقترض غير الوصي مالا فك به أسيراً جازت توفيقته منه وما احتاج اليه الوصي في اقتسكاكهم من أجرة صرف من المال ولو تبرع بعض اهل الثغور بفدائه واحتاج الاسير الى نفقة الاياب صرف من مال الاسرى وكذلك لو اشترى من المال الموقوف على اقتسكاكهم انفق منه عليه الى بلوغ محله قال أبو بكر اوقال الموصى اعتق عبداً نصرانياً فاعتق مسلماً أو ادفع ثامني الى نصراني فدفعه الى مسلم ضمن (قال أبو العباس) وفيه نظر

## باب الموصى به

(قال أبو العباس) في تعاليقه القديمة ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحمل نظراً الى علة التفريق اذ ليس التفريق يختص بالبيع بل هو عام في كل تفريق الا لعتق واقتداء الاسرى وتصح الوصية بالمنفعة أبداً ويكون تملكاً للرقبة ولا يستحق الورثة منه شيء وان فصد مع ذلك ملك الورثة للرقبة والانتفاع للآخر تبطل الامتناع أن تكون المنافع كلها للشخص والرقبة لآخر ولا يسأل عن ترجيح احدي الامرين فيبطلان أما ان وصى في وقت بالرقبة لشخص وفي وقت آخر بالمنافع لغيره فهو كما لو وصى بعينين لاثنين في وقتين

## باب الوصى اليد

ومن أوصى باخراج حجه فولاية الدفع والتعيين للوصى الخاص اجماعا وانما للولى العام الاعتراض عليه لعدم أهليته أو فعله محرما وما انفقه وصى متبرع بالمعروف في شؤون الوصية فن مال اليتيم ومن ادعى ديناً على الميت وهو ممن يعامل الناس نظر الوصى الى ما يدل على صدقه ودفع اليه والا فيحرم الاعطاء حتى يثبت عند انقاضي غير الخالف للسنة والاجماع وكذلك ينبغي أن يكون ناظر الوقف ووالى بيت المال وكل وال علي حق غيره اذا تبين له صدق الطالب دفع اليه وذلك واجب عليه ان أمن التبعة وان خاف التبعة فلا\* ولو وصى باعطاء مدع يمينه ديناً نفذ الوصى من رأس المال لا من الثلث ولو قال يدفع هذا الى يتامى فلان فاقرار بقرينة والاوصية\* ويجب على الوصى تقديم الواجب على المتبرع به فلو وصى بتبرعات لمعين أو غير معين فمنع الورثة بعض التركة أوجحدوا الدين (قال أبو العباس) أفتيت بأن الوصى يخرج الدين مما قدر عليه مقدماً على الوصية وان اعتقد الورثة أنه نصيب الوصية وليس هذا مثل غصب المشاع واذا قال اصنع في مالى ما شئت أو هو بحكمك افعل فيه ما شئت ونحو ذلك من الفاظه وله أن لا يخرجها فلا يكون الاخراج واجباً ولا محرماً بل موقوف على اختيار الوصى فله صرف الوصية فيما هو أصلاح من الجهة التى عينها الوصى

## كتاب الفرائض

أسباب انتوارث رحم ونكاح وولاء عتق اجماعاً وذكر عند عدم ذلك كله موالاته ومما قدته واسلامه على يديه والنقاطه وكونهما من أهل الديوان وهو رواية عن الامام أحمد ويرث مولى من اسفل عند عدم الورثة وقاله بعض العلماء فيتوجه الى ذلك انه ينفق على المنعم ومنقطع السبب غصبة غصبة أمه وان عدمته فمصبتهما وهو رواية عن الامام أحمد واختيار أبي بكر وقول ابن مسعود وغيره ولا يرث غير ثلاث جدات أم الام وأم الاب وأم أبي الاب وان علون أمومة وأبوة الا المدلية بغير وارث كأم أبي لام واذا استكملت الفروض المال سقطت الغصبة ولو في الحمازية وهو مذهب الامام أحمد ولو مات متوارثان وجهل أولهما موتاً لم يرث بعضهم من بعض وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي والآمر بقتل مورثه لا يرثه ولو اتفق عنه

الضمان ولو تزوج في مرض موته مضارة لثنيص ارث غيرها وأقرت به ورثته لأن له أن يوصي بالثلث<sup>(١)</sup> ولو وصى بوصايا اجزاء وتزوجت المرأة تزوج بابا أخذ النصف فهذا الموضع فيه نظر فانه المفسدة في هذا هو المسلم من قريبه الكافر الذي بخلاف العكس لا لا يمنع قريبه من الاسلام ولو جود نظره ولا ينظروننا والمراد ان قتل في رده أو مات عليها فما له لو ارثه المسلم وهو رواية عن الامام أحمد وهو المعروف عن الصحابة ولان رده كمرض موته والزنيق منافق يرث ويورث لانه عليه السلام لم يأخذ من تركته منافق شيئا ولا جملة فإعلم ان التوارث مداره على النظرة الظاهرة واسم الاسلام يجري عليه في الظاهر اجماعا اذا قال السيد لعبيده انت حر مع موت أبيك ورثته لسبق الحرية الارث وان قال انت حر عقب موته أو اذا مات أبوك فانت حر فهذا يتخرج على وجهين بناء على ان الاهلية اذا حدثت مع الحكم هل يكفي ذلك أم لا بد من تقديمها

(فصل) والاخوة لا يحجبون الام من الثلث الى السدس الا اذا كانوا وارثين غير محجوبين بالاب فللام في مثل أبوين واخوين الثلث والجد يسقط الاخوة من الام اجماعا وكذا من الابوين أو الاب وهي رواية عن الامام أحمد واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الصديق وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولو خلفت المرأة زوجا وبنتا واما فهذه الفريضة تقسم على احد عشر للبنات ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم والام سهمان وهذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة والامام أحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهم للبنات ستة اسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال (قلت) أبو حنيفة لا يقول بالرد على الزوجين فللزوج عنده الربع والثلاثة ارباع الباقية تقسم ارباعا ثلاثة ارباع للبنات وربع للام فتصح هذه المسألة عنده من ستة عشر للزوج اربعة وللبنت تسعة وللأم ثلاثة والله أعلم

(فصل) ومن طلق امرأته في مرض موته يقصد حرمانها من الميراث ورثته اذا كان الطلاق رجعيا اجماعا وكذا ان كان بائنا عند جمهور أئمة الاسلام وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يعرف أحد من الصحابة ذكر خلافا وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير وعلى قول الجمهور فهل تعتمد عدة طلاق أو وفاة أو أطولهما فيها أقوال أظهرها الثالث وهل يكمل لها المهر فيه قولان أظهرهما أنه يكمل

﴿فصل﴾ ولو أقر واحد من الورثة بالولاء أو النسب والباقيون لا صدقوه ولا كذبوه ثبت  
الولاء أو النسب وهذا ظاهر قول الامام احمد وظاهر الحديث فان الامام احمد قال اذا أقر وحده  
ولم يكن أحد يدفع قوله وعلى هذا فلو رد هذا النسب من له فيه حق قبل منه وارثا كان أو غير  
وارث على ظاهر كلامه ونكاح المريض في مرض الموت صحيح وترث المرأة في قول جمهور العلماء  
من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا الزيادة عليه بالاتفاق

## كتاب العتق

ومن أعتق جارية ونبه بعتقها ان تكون مستقيمة لم يحرم عليه بيعها اذا كانت زانية واذا أعتق  
أحد الشريكين نصيبه وهو موصر عتق نصيبه ويعتق نصيب شريكه بدفع القيمة وهو قول طائفة  
من العلماء وان كان معسرا عتق كله واستسمي في باقي قيمته وهو رواية عن الامام احمد اختارها  
بعض أصحابه والمالك اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه وهو أحد القولين في المذهب  
وقال بعض السلف يبنى على القول بالعتق بالمثل واذا استكره أمة امرأته على الفاحشة عتقت وغرم  
مثلا لسيدها وقاله الامام احمد في رواية اسحاق خنبر سليمة بن الحيف وكذا أمة غير امرأته  
الا ان يفرق بين أمة امرأته وغيرها فرق شرعي والافوجب القياس التسوية ولو مثل بعبد غيره  
يجب ان يعتق عليه ويضمن قيمته لسيده كما دل عليه حديث المستكره لامة امرأته فانه يدل على  
ان الاستكره تمثيل وان التمثيل يوجب العتق ولو بعبد الغير ويدل أيضا على ان من تصرف  
في ملك الغير على وجه يمنه من الانتفاع به له المطالبة بقيمته (قال أبو العباس) ما أعرف للحديث  
وجها الا هذا والاشبه بالمذهب صحة شرط الخيار والكتابة ولو قيل بصحة شرط الخيار في  
الكتابة لم يبعد واما شرط الخيار في التعليقات ففيه نظر ويجوز شرط وطء الكتابة ونص عليه  
الامام احمد ويتوجه على هذا جواز وطئها بلا شرط باذنها وعلى قياس هذا يجوز ان يشترط  
الراهن وطء المرتهن ومن أعتق من مال الفتي والمصالح يحتمل ان يقال لا ولا عليه لاحد بمنزلة  
عبد الكافر اذا أسلم وهاجر ويحتمل ان يقال الولاء عليه للمسلمين وعلى هذا فاذا اشترى السلطان  
رقيقا وتقد ثمنه من بيت المال ثم اعتقه كان الملك فيه ثابتا للمسلمين استحقاقا أو لا كونه لا وارث  
له فيوضع ماله في بيت المال وليس ميراثه لورثة السلطان لانه اشتراه بحكم الملك لا بحكم الملك



ولو احتمل ان يكون اشتراه لنفسه وان يكون اشتراه للمسلمين حرم فانه شراء لنفسه من بيت المال وهو ممتنع ولو عرف انه اشتراه لنفسه بمال المسلمين حكم بان الملك للمسلمين لانه لا ولاية الشراء للمسلمين من بيت مالهم فاذا اشترى بمالهم شيئا كان لهم دونه ونية الشراء لنفسه بمالهم محرمة فتافوا وتصير كأن العقد عرى عنها

﴿فصل﴾ ولا تمتق ام الولد الابنوت سيدها ويجوز لسيدها بيعها وهو رواية عن الامام أحمد وهل للخلاف في جواز بيعها شبهة فيه نزاع والاقوي ان له شبهة ويبنى عليه لو وطئ معتقدا بحريمه هل يلحقه النسب أو يرجم رجم المحصن أما التزوير فواجب

## كتاب النكاح

والاعراض عن الاهل والاولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الانبياء قال الله تعالى (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلناهم أزواجا وذرية) والنكاح في الآيات حقيقة في العقد والوطئ. والنهي لكل منهما وليس للابوين الزام الولد بنكاح من لا يريد فلا يكون عاقا كما لا يريد ويحرم النظر بشهوة الى النساء والمردان ومن استحله كفر اجماعا ويحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة وهو منصوص الامام أحمد والشافعي ومن كرر النظر الى الامرد ونحوه وقال لا انظر بشهوة كذب في دعواه وقاله ابن عقيل ومن نظر الى الخيل والبهايم والاشجار على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه) واما ان كان على وجه لا ينقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الازهار فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كانت شهوة تمتع بالنظر أو كانت شهوة الوطء واللمس كالنظر \* وأولى وتحرم الخلوة بغير محرم ولو بحيوان يشتهي المرأة أو تشتهي كالقرد وذكره ابن عقيل وتحرم الخلوة بامرء غير حسن ومضاجعته كالمرأة الاجنبية ولو لمصلحة التعليم والتأديب والمقر موليه عند من يعاشره لذلك ملعون ذيوث ومن عرف بمحبتهم أو معاشرته بينهم منع من تعليمهم وان احتاج الانسان الى النكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج الواجب وان لم يخف قدم الحج ونص الامام أحمد عليه في رواية صالح وغيره واختاره أبو بكر وان كانت العبادات

فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت على النكاح ان لم ينحس العنت \* قلت وما قاله أبو العباس رضي الله عنه ظاهر ان قلنا ان النكاح سنة واما ان قلنا انه لا يقع الا فرض كفاية كما قاله أبو يعلى الصغير وابن المني في تعليقهما فقد تعارض مع فرض كفاية ففيه نظر وان قلنا ان النكاح واجب قدمه لان فروض الايمان مقدمة على فروض الكفايات والله أعلم \* وبإباح التصريح والتعريض من صاحب العدة فيها ان كانا ممن يحل له التزويج بها في العدة كالمختلعة فاما ان كانا ممن لا يحل له الا بعد انقضاء العدة كالزني بها والموطوءة شبهة فينبغي ان يكون كالأجنبي والمعتدة باستبراء كأم الولد أو مات سيدها أو اعتقها فينبغي ان تكون في حكم الأجنبية كالميتة عنها والمطلقة ثلاثا والمنفسخ نكاحها برضاع أو لعان فيجوز التعريض دون التصريح والتعريض أنواع تارة يذكر صفات نفسه مثل ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لأمه سلمة رضي الله عنها وتارة يذكر لها صفات نفسها وتارة يذكر لها طالبا لا يعينه كرب راغب فيك وطالب لك وتارة يذكر أنه طالب للنكاح ولا يعينها وتارة يطلب منها ما يحتمل النكاح وغيره كقوله أي شيء كان ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فاجابهما فينبغي أن لا يحل لرجل آخر خطبتها الا أنه أضعف من أن يكون هو الخاطب وكذا لو خطبته أو وليها بعد ان خطب هو امرأه فالأول أبدي للخاطب والثاني أبدي للمخطوب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد البيع ومن خطب تعريضا في العدة أو بعد ما فلا ينهي غيره من الخطبة ولو اذنت المرأة لوليها أن يزوجه من رجل بعينه احتمل أن يحرم على غيره خطبتها كما لو خطبت فاجابت واحتمل أنه لا يحرم لانه لم يخطبها احد كذا قال القاضي أبو يعلى وهذا دليل منه على ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس بإجابة بحال

(فصل) وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة ولفظ وفعل كان ومثله كل عقد والشرط بين الناس ما عدهوه شرطا نص الامام أحمد في رواية أبي طالب في رجل مشى اليه قومه فقالوا زوج فلانا فقال زوجته على الف فرجعوا الى الزوج فاخبروه فقال قد قبلت هل يكون هذا نكاحا قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان النكاح الموقوف صحيح وقد أحسن ابن عقيل فيما قاله وهو طريقة أبي بكر فان هذا ليس تراخيا للقبول كما قاله القاضي وانما هو تراخ للاجازة ومسألة أبي طالب وكلام أبي بكر فيما اذا لم يكن الزوج حاضرا في مجلس الإيجاب وهذا أحسن أما اذا تفرقا عن مجلس الإيجاب فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك ويجوز

أن يقال أن العاقد الآخر أن كان حاضرا اعتبر قبوله وإن كان غائبا جاز تراخي القبول عن  
الاجاب كما قلنا في ولاية القضاء مع أن اصحابنا قالوا في الوكالة أنه يجوز قبولها على الفور والتراخي  
وانما الولاية نوع من جنس الوكالة وذكر القاضي في المجرى وابن عقيل في الفصول في شمة رواية  
أبي طالب فقال الزوج قبلت صح إذا حضر شاهدان (قال أبو العباس) وهو يقتضى بأن اجازة  
العقد الموقوف إذا قلنا بأن عقاده تقتصر الى شاهدين وهو مستقيم حسن \* وصرح الاصحاب بصحة  
نكاح الاخرس إذا فهمت اشارته قال في المجرى والفصول يجوز تزويج الاخرس لنفسه إذا كانت  
له اشارة تفهم ومفهوم هذا الكلام أن لا يكون الاخرس وليا ولا وكيل في النكاح وهو مقتضى  
تعليق القاضي في الجامع لأنه يستفاد من غيره ويحتمل أن يكون وليا ولا وكيل وهو أقيس والجد  
كالأب في الاجبار وهو رواية عن الامام أحمد وليس للأب اجبار بنت التسع بكر كانت  
أو ثيبا وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر ورضا الثيب الكلام والبكر الصامت (قال أبو العباس)  
بعد ذكره لقول أبي حنيفة ومالك تزويج المثابة بالجبر كما تزويج البكر هذا قول قوي وإذا تمذر  
من له ولاية النكاح انتقلت الولاية الى أصلح من يوجد ممن له نوع ولاية في غير النكاح  
كرئيس القرية وهو المراد بالدهقان وأمير القافلة ونحوه قال الامام أحمد في رواية المروزي في  
البلد يكون فيه الوالى وليس فيه قاض يزوج إن الولي ينظر في المهر وإن أمره ليس مفوضا  
اليها وحدها كما أن امر الكفو الكفو ليس مفوضا اليها وحدها وقال في رواية الاثرم وصالح  
وأبي الحارث عن المهر لا نجد فيه حدا هو ما تراضوا عليه الاهلون وهو في رواية المروزي  
ما تراضى عليه الاهلون في النكاح جائز وهو يقتضى أن للأهلين نظرا في الصداق ولو كان أمره  
اليها فقط لما كان لذكر الاهلين معنى وتزويج الاياحى فرض كفاية اجماعا فان أباه حاكم أن  
لا يظلم كطلبة جملا لتسبحة صار وجوده كعدمه ويزوج وصي المال الصغير واشترط الجد في  
المحرر وفي الولي رشدا والرشد في الولي هنا هو المعرفة بالكفو ومصالح النكاح ليس حفظ المال  
ويخرج لنا مثل قول أبي حنيفة أن الولي كل وارث بفرض أو تعصيب ولغير العصبية من الاقارب  
التزويج عند عدم العصبية ويخرج ذلك مما إذا قدمنا التورث لذوى الارحام على التورث بالولاء  
ولو كانت المرأة يهودية وولياها نصراني أو بالعكس فيدبني أن يخرج على الروايتين لذوى الارحام  
على التورث في توارثهما وقبول شهادته عليها إذا قلنا تقبل من اهل الذمة بعضهم على بعض وكذلك

في ولاية المال والعقل ويضم للولي الفاسق أمين كالوصى في رواية ولو قيل ان الابن والاب  
سواء في ولاية النكاح كما اذا وصى لاقرب قرابته لكان متوجها ويتخرج لنا ان الابن أولى  
من الاب اذا قلنا الاخ أولى من الجسد وقد حكى ذلك ابن المنى في تعاليقه فقال يقدم الابن  
على الاب على قول عندنا وان لم يعلم وجود الاقرب في الكل حتى زوج الابد فقد يقال بطر  
القاعدة والقياس أن لا يصح النكاح كالجهل الشرعى مثل ان يعتقد صحة النكاح بلاولى أو  
بالولى الابد أو بلا شهود وقد يقال يصح النكاح كما ان المعتبر في الشهود والولى هو العدالة  
الظاهرة على الصحيح فلو ظهر فيما بعد أنهم كانوا فاسقين وقت العقد فقيه وجهان ثابتان يؤيد هذا  
ان الولي الاقرب انما يشترط اذا أمكن فاما تعدده فيسقطه كما لو عضل أو غاب وبهذا قيد ابن  
أبى موسى وغيره قول الجماعة اذا زوج الابد مع القدرة على الاقرب لم يصح ومن لم يعلم انه  
موجود فهو غير مقدور على استثنائه فيسقط بعدم العلم كما يسقط بالبعد وهذا اذا لم ينتسب  
في عدم العلم الى تفریط ومع هذا لو زوجت بنت الملاعن ثم استلحقها الاب فلو قلنا بالاول  
لكان يتعين أن لا يصح النكاح وهو بعيد بل الصواب انه يصح \* قال الامام احمد في رواية  
حنبل لا يعقد نصراني ولا يهودى عقدة نكاح اسلم ولا مسلمة ولا يكونان وليين بل لا يكون الا  
مسلماً وهذا يقتضى ان الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضى ان لا ولاية  
للكافر على ابنة الكافر متوليا لنكاح ولكن لا يظهر بطلان العقد فانه ليس على بطلانه دليل  
شرعى \* قال الامام أحمد في رواية محمد بن الحسن في الاخوين صغير وكبير ينبغي أن ينظر الى  
العقل والرأى وكذلك قال في رواية الاثرم في الاخوين الصغير والكبير كلاهما سواء الا أنه  
ينبغي أن ينظر في ذلك الى الفضل والرأى وظاهر كلام الامام أحمد هذا لانه لا أثر للباس هنا  
واعتبره اصحابنا \* ولو زوج المرأة وليان وجهل سبق العقدين فقيه روايتان احدهما يتميز الاسبق  
بالقرعة والذي يجب أن يقال على هذه الرواية ان من خرجت له القرعة فهي زوجته بحيث  
يجب عليه نفقتها وسكنائها وورثته لكن لا يطاق حتى يحدد العقد لحل الوطى، فقط هذا قياس  
المذهب أو يقال انه لا يحكم بالزوجية الا بالتجديد ويكون التجديد واجبا عليه وعليها كما كان  
الطلاق واجبا على الآخر والرواية الثانية يفسخ النكاحان ومن اصحابنا من ذكر انهما يطلقانها  
فعلى هذا هل يكون الطلاق واقعا بحيث تنقضي المدة ولو بزوجهما ينبغي أن لا يكون كذلك



لانه لا ينبغي وقوع الطلاق به فان ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق فذكر أبو محمد المقدسي احتمالين  
 أحدهما لأحدهما نصف الميراث وربيع النفقة حتى يصطلحا عليه والثاني يقرع بينهما فن قرع  
 حلف انه استحق وورث (قال أبو العباس) وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب أما الاول فلانه  
 لا يتفق الحصان وأما الثاني فكيف يحلف من قال لا أعرف الحال وإنما المذهب على رواية  
 انه قرع فله الميراث بلايين وأما علي قولنا لا يقرع فاذا قلنا انها تأخذ من أحدهما نصف المهر  
 بالقرعة فكذلك يرثها أحدهما بالقرعة بطريق الاولى وان قلنا لا مهر فهنا قد يقال بالقرعة أيضا\*  
 واذا قال قد جعلت عتيق أمي صداقها أو قد اعتقها وجعلت عتيقها صداقها صح بذلك العتيق  
 والنكاح وهو مذهب الإمام أحمد ويتوجه أن لا يصح العتيق اذا قال قد جعلت عتيقك صداقك  
 فلم تقبل لان العتيق لم يصير صداقا وهو لم يقع غير ذلك ويتوجه أن لا يصح وان قبلت لان هذا  
 القبول لا يصير به العتيق صداقا فلم يتحقق ما قال ويتوجه في الصورة الثانية انها ان قبلت صارت  
 زوجة والا عتقت مجانا أو لم تعتق بحال واذا قلنا الحاق الشرط لا يغير الطلاق فالحاق العطف  
 في النكاح بطريق الاولى وتجب قيمة نفسها ويتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار اذنها من عتيقها بحجب  
 حر فان الخيار يثبت لها في رواية وكذلك اذا اعتقا معا فاذا كان حدوث الحرية بعد العتيق يثبت  
 الفسخ بالمقارنة أولى أن تثبت الفسخ ولو اعتقها وزوجها من غيره وجعل عتيقها صداقها فقياس  
 المذهب صحته لانهم قالوا الوقت الذي جعل فيه العتيق صداقا كان يملك اجبارها في حق الاجنبي  
 فلم يبق الا أنه جعل ملك بعضها وقت حريتها وهذا لا يؤثر كما لو كان هو المتزوج وبدل على ذلك  
 ان اصحابنا قالوا اذا قال زوجتك هذه على انها حرة صح وان لم يعلم انه اعتقها قبل ذلك ويكون  
 هو المصدق لها عن الزوج ويحتمل أن يقال هو السيد خاصة لانه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة  
 وعلي هذا فسواء قال اعتقها وزوجتها منك أو زوجتها منك واعتقها ولو قال اعتقت أمي  
 وزوجتكها على الف درهم فقياس المذهب جوازه فهو مثل أن يقول اعتقها واكريتها منك سنة  
 بالف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول اعتقتك على خدمة سنة ولو قال اعتقتك  
 وتزوجتك على الف درهم صح هذا النكاح بطريق الاولى لانه لم يجعل العتيق صداقا ولو قال  
 وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتك واكريتها من فلان أو بعتكها وزوجتها أو  
 اكريتها من فلان قياس المذهب صحته لانه في معنى استثناء المنفعة وحاصله انا كما جوزنا العتيق

والوقف والهبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة جوازنا أن يكون الاعتراف والانكاح في زمن واحد وجعلنا ذلك بمنزلة الانكاح قبل الاعتراف لأنها حين الاعتراف لم تخرج عن ملكه والذي يقتضيه كلام أحمد أن الرجل إذا تبين له أنه ليس بكفو فرق بينهما وأنه ليس للولي أن يزوج المرأة من غير كفو ولا لزوج أن يزوج ولا للمرأة أن تفعل ذلك وإن الكفاءة ليست بمنزلة الأمور المالية مثل مهر المرأة أن أحببت المرأة والاولياء طلبوه والا تركوه ولكنه أمر ينبغي لهم اعتباره وإن كانت منفعة تتعلق بغيرهم وفقد النسب والدين لا يقر معهما النكاح بغير خلاف عن أحمد وفقد الجزية غير مبطل بغير خلاف عنه بل يثبت بها الخيار بعد الكفاءة للمرأة أولولها وعلى هذا التراخي في ظاهره<sup>(١)</sup>

فعل هذا يسقط خيارها بهما يدل على الرضى من قول أو فعل وأما الاولياء فلا يسقط الا بالقول ويفتقر الفسخ به الى حاكم في قياس المذهب كالفسخ للميوب للاختلاف فيه \* ولو كان ناقصا من وجه آخر مثل أن كان دونها في النسب فرضوا به ثم بان فاسقا وهي عدل فنهنا ينبغي ثبوت الخيار كما رضيت به لعله مثل الجذام فظهر به عيب آخر كالجنون والعنة فاما ان رضوا بفسقه من وجه بيان فاسقا من آخر مثل ان ظنوه يشرب الخمر فظهر انه يلوط أو يشهد بالزور أو يقطع الطريق ويبض لذلك أبو العباس<sup>(٢)</sup>

وان حدث له الكفاءة مقارنة بان يقول سيد العبد بعد ايجاب النكاح له قبلت له النكاح واعتقته بقياس المذهب صحة ذلك وتخرج رواية أخرى على مسألة اذا أعتقها معا وعلي مسألة اعتقتك وجعلت عتقك صداقك لاريب في ان النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان مع السكتمان والشهاد فهذا مما ينظر فيه واذا اتقى الشهاد والاعلان فهو باطل عند عامة العلماء وان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن ان في ذلك خلافا في مذهب الامام أحمد

## باب المحرمات في النكاح

وتحرم بنته من الزنا قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بامرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يزوج ابنته عليه القتل بمنزلة المرتد على انه لم يقع له الخلاف فاعتقد

ان المسئلة اجماع أو على ان هذا فيمن عقد عليها غير متأول ولا مقلد فيجب عليه الحد (وقال أبو  
العباس) كلام أحمد يقتضي انه أوجب حد المرتد لاستحلال ذلك لاحد الزني وذلك أنه استدل  
بمحدث البراء وهذا يدل على ان استحلال هذا كفر عنده قال القاضي في التعليق والشيخ في المغني  
يكفي في التحريم ان يعلم انها بنته ظاهرا وان كان النسب لغيره (وقال أبو العباس) وظاهر كلام  
الامام أحمد ان الشبهة تكفي في ذلك لانه قال أليس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة  
ان تحتجب من ابن زمعة وقال الولد للفراش وقال انما حجبتها للشيء الذي رأي بعينه قال القاضي  
والخلوة ان تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج فروايتان قال وقد أطاق القول في رواية ابي  
الحارث اذا خلا بها وجب الصداق والعدة ولا يحل ان يتزوج أمها وبنتها ولا تحمل المرأة لايه  
وابنه قال وهذا محمول على انه حصل مع الخلوة نظرا أو مباشرة فيخرج كلامه على احدي الروايتين  
(قال أبو العباس) وهذا ضعيف وانما الخلوة هنا ان اتصلت بعقد النكاح قامت مقام الوطى  
فأما الخلوة بالامة والاجنبية فلا أثر لها وسحق النساء قياس المذهب المنصوص انه يخرج على  
الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة ويحرم بنت الربيبة لانها ربيبة وبنت الربيب أيضا نص  
عليهما الامام أحمد في رواية صالح (قال أبو العباس) ولا أعلم في ذلك نزاعا وتحرم زوجة الربيب  
نص عليه أحمد في رواية ابن مشيش وكذا في الربيب يتزوج امرأة رابه لانه ليس من الابناء  
والمنصوص عن الامام أحمد في مسألة التلوط انما هو ان الفاعل لا يتزوج بنت المفعول وكذلك  
امه وهذا قياس جيد فأما تزوج المفعول بأم الفاعل وابنته ففيه نظر ولم ينص عليه وذلك لان  
واحدا منهما تمتع بنص وفرع والاصل انه يتمتع بالرجل أصل وفرع او يتمتع بالمرأة أصل وفرع  
وهذا المفعول به يتمتع في احد الطرفين وهو يتمتع في الطرف الآخر والوطى الحرام لا يشير  
تحريم المصاهرة (واعترأ أبو العباس) في موضع آخر التوبة حتى في اللواط ويحرم الجمع بين الاختين  
في الوطى بملك اليمين كقول جمهور العلماء وقيل لا أحمد في رواية ابن منصور الجمع بين المملوكتين  
أقول انه حرام قال لا أقول انه حرام ولكن ينهي عنه قال القاضي ظاهر هذا انه لا يحرم الجمع  
وانما يكرهه (قال أبو العباس) الامام أحمد لم يقل ليس هذا حراما وانما قال لا أقول هو حرام  
وكانوا يكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يؤمر به وهذا الادب في الفتوى ما ثور عن  
جماعة من السلف وذلك إما لتوقف في التحريم او استهابة لهذه الكلمة كما يستهابة لفظ الفرض

الا فيما علم وجوبه فاذا كان المفقى يمتنع أن يقول هو فرض اما لتوقفه أو لكون الفرض ثابت  
 وجوبه بالقاطع أو ما بين وجوبه في الكتاب فكذلك الحرام واما أن يجعل عن احمد انه لا يحرم  
 بل يكره فهذا غلط عليه ومأخذه الغفلة عن دلالة الالفاظ ومراتب الكلام وقد ذكر القاضي  
 هذا في المدة بعينه في مسألة الفرض هل هو أعلى من الواجب وذكر لفظ الامام احمد في  
 هذه الرواية ولفظه في الميعة فعلم أنه لم يجعل في المسألة خلافا فلو وطئ إحدى الاختين للملوكتين  
 لم تحل له الاخرى حتى يحرم على نفسه الاولى باخراج عن ملكه أو تزويج قال ابن عقيل ولا  
 يكفي في اباحتها مجرد ازالة الملك حتى تمضي حيضة الاستبراء وتنقضي فتكون الحيضة كالمدة (وقال  
 أبو العباس) وليس هذا التقيد في كلام احمد وجماعة الاصحاب وليس هو في كلام علي وابن عمر  
 مع ان عليا لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها ولو زال ملكه عن بعضها كفي وهو قياس  
 قول الاصحاب فان حرم احدهما بنقل الملك فيها على وجه يمكن استرجاعه مثل أن يهبها لولده أو  
 يبيعها بشرط فقد ذكر الجدل الأعلى في البيع والرهن بشرط الخيار وجهين فان اخرج الملك لازما  
 ثم عرض له المبيع للفسخ مثل أن يبيعها سلعة فتبين انها كانت مبيعة أو بفلس المشتري بالثمن  
 أو يظهر في العوض تدليس أو يكون مقبونا فالذي يجب أن يقال في هذه المواضع أنه يباح  
 وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء احمد وغيره والبيع والهبة يوجبان  
 التفريق بين ذوى الرحم المحرم وهو لا يجوز بين الصغار وفي جوازه بين الكبار روايتان وقد  
 اطلق علي وابن عمر والفقهاء احمد وغيره أن يبيعها أو يهبها مع ان عليا هو الذي روى النهي عن  
 التفريق بين الاختين ولم يتعرضوا لهذا الاصل فان بنى عليه لم يحز البيع والهبة رواية واحدة  
 قبل البلوغ وانما يجوز العتق أو التزويج وفي جوازهما بعد البلوغ روايتان أو يجوز له التفريق هنا  
 لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقديم أحدهما وكلام الصحابة  
 والفقهاء بعمومه يقتضي هذا ولو ازال ملكه عنها بغير العتق مثل أن يبيعها أو يهبها فينبغي أن  
 لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء كما لا يحل له وطؤها على ما تقدم الا أن هذا لا ينبغي  
 أن يزيد على تزوجه باختها مع بقاء الملك لا مكان أن يدعى للمشتري والمتهب ولدها بخلاف المعتقة  
 وشبهة الملك حقيقة لا كالنكاح فعلي هذا اذا وطئ أمة بشبهة ملك ففي تزوج أختها في مدة  
 استبراءها ما في تزوج أختها المستبرأة بعد زوال ملكه عنها ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها على



غير الواطئ في عدتها منه لا عليه فيها ان لم تكن لزمتها عدة من غيره وهو رواية عن الامام  
واختارها المقدسي واللاب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند اكثر العلماء كابي حنيفة  
والشافعي واحمد في المشهور عنه وتحريم المصاهرة لا يثبت بالرضاع فلا يحرم على الرجل نكاح  
أم زوجته وابنتها من الرضاع ولا على المرأة نكاح أبي زوجها وأمه من الرضاع قال أبو محمد  
المقدسي في المغني اذا تزوج اختين ودخل بهما ثم اسلم واسلمتا معه فاختار احدهما لم يوطأها  
حتى تنقضي عدة اختها لثلاث يكون واطئا لاحدي الاختين في عدة الاخرى وكذلك اذا اسلم  
وتحت أكثر من اربع قد دخل بهن فاسلمن معه وكن ثمانيا فاختار اربعا منهن وفارق اربعا  
لم يوطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لثلاث يكون واطئا لأكثر من اربع  
فان كن خمسا ففارق احدهن لم يوطأ واحدة من المختارات قالوا هذا قياس المذهب (قال  
أبو العباس) وفي هذا نظر فان ظاهر السنة يخالف ذلك حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ويمكن  
الفرق بين هذه وبين غيرها وتأملت كلام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يمسك  
منهن اربعا ولم يشترطوا في جواز وطئه انقضاء العدة لافي جمع العدد ولا في جمع الرحم ولو كان  
لهذا اصل عندهم لم يغفلوه فانهم دائما في مثل هذا يبنهون على اعتزال الزوجة كما ذكره الامام  
أحمد فيما اذا وطئ أخت امرأته بنكاح فاسد أو زنى بها وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى  
فان العدة تابعة لنكاحها وقد عفا الله عن جميع نكاحها فكذلك يعفو عن توابع ذلك النكاح لكن  
قياس هذا القول انه لو اسلم وتحت سريتان اختان فحرم واحدة على نفسه بعد الاسلام جاز وطء  
الاخرى قبل استبراء تلك فاما لو طلق زوجته في الشرك ثم أراد أن يتزوج اختها في الاسلام قبل  
انقضاء عدة المطلقة فهذا لا يجوز وتحرير هذه المسائل ان العدة اما أن تكون من نكاح صحيح  
فلا يجوز تزوج اختها ولا وطؤها بملك يمين وان كان ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور ولا  
توطأ بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي العدة ولا يجوز في عدة النكاح تزوج اربع سواها قولا  
واحدا ويجوز ذلك في عدة ملك اليمين وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبه نكاح فهي كحقيقة  
النكاح في المشهور من المذهب وان كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك فانما الواجب  
الاستبراء وذلك لا يزيد على حقيقة الملك \* وتحرم الزانية حتى تتوب وتنقضي عدتها وهو مذهب  
الامام احمد وغيره وصفة توبتها أن يراودها عن نفسها فان اجابت لم تقب وان لم تجبه فقد تاب

وهو مروي عن عمر وابنه وابن عباس ومنصوص الامام أحمد وعلى هذا كل من أراد مخالطة  
 انسان اتهمه حتى يعرف بره وجوره أو توبته ويسأل عن ذلك من يعرفه ويمنع الزاني من تزويج  
 العفيفة حتى يتوب (قال أبو العباس) بعد ان حكى عن علي رضي الله عنه انه فرق بين رجل  
 وامرأته وقد زني قبل أن يدخل بها وعن جابر بن عبد الله والحسن والنخعي أنه يفرق بينهما  
 ويؤيد هذا من أصلنا انه يعضل الزانية لتختلع منه وان الكفاءة اذا زالت في اثناء العقد فان لها  
 الفسخ في احد الوجهين واذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفارقها والا كان  
 ديوتا وكلام الامام أحمد عامة يقتضي تحريم التزويج بالحريات وله فيما اذا خاف على نفسه روايتان  
 والمنع من النكاح في ارض الحرب عام في المسلمة والكافرة ولو تزوج المرتد كافرة مرتدة كانت  
 أو غيرها أو تزوج المرتدة كافر ثم اسلم فالذي ينبغي ان يقال هنا ان اقهرهم على نكاحهم أو مناحكهم  
 كالخربي اذا نكح نكاحا فاسدا ثم اسلم فان المعنى واحد وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتد  
 لا يؤمن بفعل ما تركه في الردة من العبادات لكن طرده انه لا يحد على ما ارتكبه في الردة من  
 المحرمات وفيه خلاف في المذهب وان كان المنصوص انه محمد فاذا قلنا انه يؤمن بقضاء ما  
 تركه من الواجبات ويضمن ويعاقب على ما فصله من المحرمات فقيه نظر ومما يدخل في هذا  
 كل عقود المرتدين اذا اسلموا قبل التقابض أو بعده وهذا باب واسع يدخل فيه خمسة احكام  
 أهل الشرك في النكاح وتوابعه والاموال وتوابعها وتماثلها على مال مسلم أو تقاسموا ميراثا ثم اسلموا  
 بعد ذلك والد ما وتوابعها وقال القاضي في الجامع فان كان الحر كتابيا لم يجز له ان يتزوج الامة الكتابية  
 (وقال أبو العباس) مفهوم كلام الجلبانة يباح للكافر نكاح الامة الكافرة وتباح الامة لو اجد  
 الطول غير خائف العنت اذا شرط على السيد عتق كل من يولد منها وهو مذهب الليث لا تمتنع مفسدة  
 ارقاق ولده وكذلك تزوج امة كتابية شرط له عتق ولدها منه والآية انما دلت على تحريم غير  
 المؤمنات بالمفهوم ولا عموم له بل يصدق بصورة ولو خشي القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره  
 لمحبه لها ولم يبتلها سيدها له بملك أبيح له نكاحها وهو مروي عن الحسن البصري وغيره من  
 السلف ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند اصحابنا اذا كانت العدة من طلاق بائن وكان  
 خائفا للعنت عادما لطول حرة بناء على ان علة المنع ليست هي الجمع بينها وبين الحرة ويخرج المنع  
 اذا منعنا من الجمع بينهما وكذلك خرج الجد في الشرح \* ذكر اصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته

انفسخ النكاح وقال الحسن انما اشترى زوجته للعق فاعتقها حين ملكها فها على نكاحها وهذا قوي فيما اذا قال اذا ملكتك فأنت حرة وصححنا الصفة لانه اذا ملكها فالملك لا يوجب بطلان النكاح لان الحرية لا تنافيه وانما التنافي ان تكون مملوكة زوجته فاذا زال الملك عقب ثبوته لم يجماع النكاح فلا يبطله لانه حين زوال الملك كان ينبغي زوال النكاح والملك في حال زواله لا ثبوت له وهذا الذي لحظه الحسن فانه اذا اشتراها ليعتقها فاعتقها لم يكن للملك قوة نفسخ النكاح ويؤيد هذا القول ان حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين واذا لم يدم تغير الدين فهما على نكاحهما فكذلك هنا اذا النكاح يقع سابقا وهذا انما يكون اذا كان العتق حصل بعد الملك فهنا لم يتقدم الانفساخ على العتق ويكره نكاح الحرائر الكتابيات مع وجود الحرائر المسلمات قاله القاضي واكثر العلماء كما يكره ان يحمل أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين ولكن لا يحرم ولو قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته حرمت على القاتل مع حلها لغيره ولو جبر امرأة على زوجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب ان يعاقب هذا عقوبة بليغة وهذا النكاح باطل في احد القولين في مذهب مالك واحمد وغيرهما ويجب التفريق بين هذا الظالم المعتدي وبين هذه المرأة الظالمة واذا احب امرأة في الدنيا ولم يتزوجها وتصدق بغيرها وطلبها من الله تعالى ان تكون له زوجة في الآخرة رجي له ذلك من الله تعالى ولا يحرم في الآخرة ما يحرم في الدنيا من التزويج باكثر من اربع والجمع بين الاختين ولا يمنع ان يجمع بين المرأة وبناتها

## باب الشروط والعيوب في النكاح

اذا شرط الزوج للزوجة في العقد أو اتفاقا قبله أن لا يخرجها من ديارها أو بلدها أو لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو أن تزوج عليها فلها تطليقها صح الشرط وهو مذهب الامام أحمد ولو خدعها فساخر بها ثم كرهته لم يكرهها واذا أراد ان يتزوج عليها أو يتسرى وقد شرط لها عدم ذلك فقد يفهم من اطلاق أصحابنا جوازه بدون إذنها لكونهم انماذكروا ان لها الفسخ ولم يتعرضوا للمنع (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا ذلك وظاهر الاثر والقياس يقتضي منعه كسائر الشروط الصحيحة واذا فعل ذلك ثم قبل ان يفسخ طلق أو باع فقياس المذهب انها لا تملك الفسخ وأما إن شرط إن كان له زوجة أو سرية فصدقها الفان ثم طلق الزوجة أو أعتق السرية بعد العقد

قبل ان تطالبه ففي اعطائها ذلك نظر ومن شرط لها ان يسكنها منزل آية فسكنت ثم طلبت  
 سكنى منفردة وهو عاجز لم يلزمه ما عجز عنه بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك وهو احد القولين  
 في مذهب الامام أحمد وغيره غير ما شرط لها \* وعليه بطلان نكاح الشغار من اشتراط عدم المهر  
 فان سموا مهرا صح وقياس المذهب انه شرط لازم لانه شرط استحلال به الفرج ولولا لزومه لم  
 يك قول الحبيب والقابل مصححا لنكاح الاول وان شرط الزوجان أو احدهما فيه خيارا صح العقد  
 والشرط وان شرطها بكرا أو جميلة أو ثيبا فبانت بخلافه ملك الفسخ وهو رواية عن الامام أحمد  
 وقول مالك واحد قولي الشافعي ولو شرط عليها ان تحافظ على الصلوات الخمس أو تلزم الصدق  
 والامانة فيما بعد العقد فتركته فيما بعد ملك الفسخ كما لو شرطت عليه ترك التسري فتسري  
 فيكون فوات الصفة اما مقارنا واما حادثا كما ان العنت إما مقارن أو حادث وقد يتخرج في  
 فوات الصفة في المستقبل قولان كما في فوات الكفاءة في المستقبل وحدوث العنت لكن المشروط  
 هنا فعل تحذره أو تركها فعلا ليس هو صفة ثابتة لها ولو شرطت مقام ولدها عندها ونفقتها على  
 الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في الصداق ويرجع في ذلك الى العرف كالا جبر بطعامه وكسوته  
 ولو شرطت انه يطؤها في وقت دون وقت ذكر القاضي في الجامع انه من الشروط الفاسدة ونص  
 الامام أحمد في الامة يجوز ان يشترط أهلها ان تحبهم نهارا ويرسلوها ليلا يتوجه منه صحة  
 هذا الشرط ان كان فيه غرض صحيح مثل ان يكون لها بالنهار عمل فتشترط ان لا يستمتع بها  
 الا ليلا ونحو ذلك وشرط عدم النفقة فاسد ويتوجه صحته لاسيما اذا قلنا انه اذا أعسر الزوج  
 ورضيت الزوجة به لم تملك المطالبة بعد واذا شرطت ان لا تسلم نفسها الا في وقت بعينه فهو  
 نظير تأخير التسليم في البيع والاجارة وقياس المذهب صحته وذكر اصحابنا انه لا يصح ولو شرطت  
 زيادة في النفقة الواجبة بقياس المذهب وجوب الزيادة وكذلك اذا شرطت زيادة على المنفعة التي  
 يستحقها بمطلق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الوطاء الا شهرا أو أن لا يسافر عنها أكثر من  
 شهر فان اصحابنا القاضي وغيره قال في تعليل المسألة لانها شرطت عليه شرطا لا يمنع المقصود  
 بعقد النكاح ولها فيه منفعة فيلزم الزوج الوفاء به كما لو شرطت من غير نقد البلد وهذا التعليل  
 يقتضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح ولا يصح نكاح المحلل ونية ذلك  
 كشرطه وأمانية الاستمتاع وهو ان يتزوجها ومن نيته ان يطلقها في وقت أو عند سفره فلم



يذكرها القاضي في المجرد ولا الجامع ولا ذكرها أبو الخطاب وذكرها أبو محمد المقدسي وقال  
النكاح صحيح لا بأس به في قول عامة العلماء الا الاوزاعي (قال أبو العباس) ولم ارا احدا من اصحابنا  
ذكر انه لا بأس به تصريحاً الا أبا محمد واما القاضي في التعليق فسوى بين نيته على طلاقها في  
وقت بعينه وبين التحليل وكذلك الجدة وأصحاب الخلاف واذا ادعى الزوج الثاني انه نوي التحليل  
او الاستمتاع فينبغي ان لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة الا أن تصدقه او تقوم بينة اقرار  
علي التواطىء قبل العقد ولا ينبغي ان يقبل على الزوج الاول فتحل في الظاهر بهذا النكاح الا  
ان يصدق على افساده فأما ان كان الزوج الثاني ممن يعرف بالتحليل فينبغي ان يكون ذلك لتقدم  
اشراطه الا ان يصرح له قبل العقد بانه نكاح رغبة واما الزوج الاول فان غلب على ظنه صدق  
الزوج الثاني حرمت عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولو تقدم شرط عرفي او لفظي بنكاح التحليل  
وادعي انه قصد الى نكاح الرغبة قبل في حق المرأة ان صححنا هذا العقد والا فلا وان ادعاه بمد  
المفارقة ففيه نظر وينبغي ان لا يقبل قوله لان الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة ان النكاح  
الثاني كان فاسدا فلا تحل للاول لا عتافاً بالتحريم عليه \* وولد المفروور بامه حر بفدية والده وان  
كان عبداً تعلق برقبته وجهاً واحداً لانه ضمان جنابة محضة ولو لم يكن ضمان جنابة لم يلزمه الضمان  
بحال لا انتفاء كونه ضمان عقد أو ضمان يد فيعتبر ان يكون ضمان اتلاف أو منع لما كان ينعقد  
ملكاً للسيد كضمان الجنين وفارق ما لو استدان العبد فانه حينئذ قبض المال باذن صاحبه وهناقبض  
مالية الاولاد بدون اذن السيد فهي جنابة محضة ولو اذن له السيد في نكاح حرة فالضمان عليه  
لانه اذن له في الاتلاف أو الاستدانة على رواية

﴿فصل﴾ في العيوب المثبتة للفسخ والاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر  
الوجهين واذا كان الزوج صغيراً أو به جنون أو جذام أو برص فله ألة التي في الرضاع تقتضي  
ان لها الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة  
أو عفا أو قرناء ويتوجه أن لا فسخ الا عند عدم إمكان الوطء في الحال واذا لم يقر بالعنة ولم ينكر  
أو قال ألت ادرى أعين أنا أم لا فينبغي أن يكون كما لو أنكر العنة ونكل عن اليمين فان النكول  
عن الجواب كالنكول عن اليمين فان قلنا يحبس الناكل عن الجواب فالتأجيل أيسر من الحبس  
ولو نكل عن اليمين فيما إذا ادعى الوطء قبل التأجيل فينبغي أن يؤجل هنا كما لو نكل عن

اليمين في العنة والسنة المعتبرة في التأجيل هي الهلالية هذا هو المفهوم من كلام العلماء لكن  
 تعليلهم بالفصول يوم خلاف ذلك لكن ما بينهما متقارب ويتخرج اذا علمت بعنته أو اختارت  
 المقام معه على عسرتة هل لها الفسخ على روايتين ولو خرج هذا في جميع العيوب لتوجه وترد  
 المرأة بكل عيب ينفر عن كمال الاستمتاع ولو بان الزوج عقيما فقياس قولنا بثبوت الخيار للمرأة  
 ان لها حقا في الولد ولهذا قلنا لا يعزل عن الحرة الا باذنها وعن الامام احمد ما يقتضيه وروى  
 عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا وتعليل اصحابنا توقف الفسخ على الحاكم  
 باختلاف اهل العلم فانه ان أريد كل خيار مختلف فيه قومه يتوقف على الحاكم بخيار المعتقة يجب  
 وهو مختلف فيه وخيارها بعد الثلاث مختلف فيه وهما لا يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة المحبوب  
 متفق عليه وهو من جملة العيوب التي قال لا يتوقف على الحاكم ولا لما يعني الاعتذار فان اصل خيار  
 العنت والشرط مختلف فيه بخلاف اصل خيار المعتقة لان اصل خيار العيب ثم خيارات البيع لا يتوقف  
 على الحاكم مع الاختلاف والواجب أولا التفريق بين النكاح والبيع ثم لو علل بحفاء الفسخ  
 وظهوره فان العيوب وفوات الشرط قد تخفى وقد يتنازعون فيها بخلاف اعتاق السيد لكان أولى  
 من تعليله بالاختلاف ولو قيل بان الفسخ يثبت بتراضيهما تارة وبحكم الحاكم أخرى أو بمجرد  
 فسخ المستحق ثم الآخر ان امضاء والا أمضاء الحاكم لتوجه وهو الأقوي ومتى اذن الحاكم  
 أو حكم لاحد باستحقاق عقد أو فسخ مأذون له لم يحتج به ذلك الى حكم بصحته بلا نزاع لكن  
 لو عقد الحاكم أو فسخ فهو فعله والاصح انه حكم واذا اعتبر تفريق الحاكم ولم يكن في الموضع  
 حاكم يفرق فالاشبه ان لها الامتناع وكذلك تملك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للمقد  
 ملك الامتناع من التسليم وينبغي أن تملك النفقة في هذه المدة لان المانع منه واذا اعتقت الأمة  
 تحت عبد ثبت لها الخيار اتفاقا وكذلك تحت حر وهو رواية عن الامام احمد ومذهب أبي حنيفة  
 وان كان الزوج عبدا لملكها رفقها وبضعها ولو شرط عليها سيدها دوام النكاح تحت  
 حر أو عبد فرضيت لزمها ذلك ومذهب الامام أحمد يقتضيه فانه يجوز العتق بشرط ذكر أبو محمد  
 المقدسي اذا أسلمت الأمة أو ارتدت أو ارضعت من يفسخ نكاحها ارضاعه قبل الدخول سقط  
 المهر وجعله أصلا قائما عليه ما اذا اعتقت قبل الدخول واختارت الفراق معه ان المهر يسقط  
 على رواية لنا (قال أبو العباس) والتنصيف في مسألة الاسلام ونظائرها أولى فانها انما فسخت

لاعتاقه لها فالاعتاق سبب للفسخ ومن أتلف حقه متسببا سقط وان كان المباشر غير بخلاف ما اذا كان السبب والمباشرة من الغير فاذا قيل في مسألة العتق بالتنصيف فالردة والاسلام والرضاع أولى بلا شك واذا دخل النقص على الزوج بالمرأة وفوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فانه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص وهذا النقص من مهر المثل لو لم يسلم لها ما شرطته أو كان الزوج معيبا فيقال الف درهم واذا اسلم لها ذلك أو كان الزوج سليما فيقال ثمانمائة درهم فيكون فوات الصفة والعيب قد صار من مهر المثل الخمس فينقصها من المسمى بحسب ذلك فيكون بقيمته مال ذهب منه فيزاد عليه مثل ربه فاذا كان الفين استحق الفين وخمسمائة وهذا هو المهر الذي رضيت به ولو كان الزوج معيبا أو لم يشترط صفة وهذا هو المعدل ويرجع الزوج المرفور بالصداق على من غره من المرأة أو الولي في أصح قول العلماء

## باب نكاح الكفار

والصواب ان انكحتهم المحرمة في دين الاسلام حرام مطلقا اذا لم يسلموا وعوقبوا عليها وان أسلموا عفى لهم عن ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه واختلاف في الصحة والفساد والصواب انها صحيحة من وجهين فان أريد بالصحة اباحة التصرف فانما يباح لهم بشرط الاسلام وان اريد نفوذه وترتيب احكام الزوجية عليه من حصول الحل به للمطلق ثلاثا ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاحصان به فصحيح وهذا مما يقوي طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لنهر المرأة أو لوصف لان ترتيب هذه الاحكام على نكاح المحارم بعيد جدا وقد اطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما صحة انكحتهم مع تصريحهم بانه لا يحصل الاحصان بنكاح ذوات المحارم ولو قيل إن من لم يعلم التحريم فهو في ملك المحرمات بمنزلة اهل الجاهلية كما قلنا على احدى الروايتين ان من لم يعلم الواجبات فهو فيها كاهل الجاهلية فلا يجب عليهم القضاء كذلك أولئك تكون عقودهم أو فعلهم بمنزلة عقود اهل الجاهلية فاذا اعتقدوا ان النكاح بلاولى ولاشهود وفي العدة صحيح كان بمنزلة نكاح اهل الجاهلية ويحمل ما نقل عن الصحابة على ان المعاند لم يضر اتركه تعلمه العلم مع تصديره بخلاف اهل البوادي والحديث العهد بالاسلام ومن قلد فقيها فيتوارثون

بهذه الانكحة ولو تقاسموا ميراثا جهلا فهذا شبيه بقسم ميراث المفقود اذا ظهر حيا لا يضمّنون ما اتفوا لانهم معذورون وأما الباقي فيفرق بين المسلم والكافر كما فرقنا في أموال القتال بينهما فان الكافر لا يرد باقيا ولا يضمّن تالفا والمسلم يرد الباقي ويضمّن التالف وعلى قياسه كل متلف معذور في اتلافه لتأويل أو جهل واذا أسلم الكافر وتحتة معتدة فان كان لم يدخل بها منع من وطئها حتى تقضى العدة وان كان دخل بها لم يمنع الوطء الا أن تكون قبل وطئه<sup>(١)</sup> وعلى التقديرين فلا يفسخ النكاح ويحتمل أن يقال في أنكحة الكفار التي تقضى بفسادها ان كان حصل بها دخول استقر وان لم يكن دخل وقبضته فرض لها مثل المهر ونص عليه الامام أحمد في رواية ابن منصور لانا انما نقرر تقابض الكفار في المشهور اذا كان من الطرفين فاذا قبضت الحرة أو الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقابض من الطرفين فاشبه مالهو باع خمر اثنى وقبضها ثم اسلمها فانا لانحكم له بالثمن فكذا هنا وان لم تقبضه فرض لها مهر المثل فان كان حين لها محرما مثل ان كان عاتقهم التزويج على خمر أو خنزير أو دراهم مع خمر وخنزير يحتمل ذلك وجبين أحدهما أنه يجعل ذلك وجوده كعدمه ويكون كمن لا اقارب لها فينظر في عادة أهل البلد والا فاقرب البلاد والثاني تعتبر قيمة ذلك عندهم وفرق اصحابنا في غير هذا الموضع بين الحرة والخنزير فكذلك هاهنا فيتخرج ان لها في الخنزير مهر المثل وفي الحرة القيمة وحيث وجبت القيمة فلا كلام وان اختلفا فان قامت بينة للمسلمين بالقيمة عندهم بان يكون ذلك المسلم يعرف بسعر ذلك عندهم قضي به والا فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يكن سمي لها صداقا فرض لها مهر المثل ويتوجه ان الاسلام والترافع ان كانا قبل الدخول فلها ذلك كما لو كان على محرم وأولى وان كان بعد الدخول فالحجاب مهرها فيه نظر فان الذين اسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض انكحتهم ذلك ولم يأمر أحدهم باعطاء مهر واذا اسلمت الزوجة والزوج كافر ثم اسلم قبل الدخول أو بعد الدخول فالنكاح باق ما لم تنكح غيره والامر اليها ولا حكم له عليها ولا حق عليه لان الشارع لم يفصل وهو مصلحة محضة وكذا ان اسلم قبلها وليس له حبسها فتي اسلمت ولو قبل الدخول أو بعده فهي امرأته ان اختار وكذا ان ارتد الزوجان أو أحدهما ثم اسلم أو أحدهما وان كان الزوجان سبق أحدهما بالاسلام ولم يعلم عينه فللزوجة نصف المهر قاله أبو الخطاب



تقريرا على رواية ان لها نصف المهر ان كان هو المسلم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يحز أن تطالبه بشئ وان كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف وقياس المذهب هنا القرعة (قال أبو العباس) وقياس المذهب فيما أراه ان الزوجة اذا أسلمت قبل الزوج فلا نفقة لها لان الاسلام سبب يوجب البيئونة والاصل عدم السلامة في المدة فاذا لم يسلم حتى انقضت المدة تبينا وقوع البيئونة بالاسلام ولا نفقة عندنا للبائن وان اسلم الكافر وله ولد صغير تبعه في الاسلام فاذا كان تحت الصغير أكثر من اربع نسوة فقال القاضي ليس لولي الاختيار منهن لأنه راجع الى الشهوة والارادة ثم قال في الجامع يوتف الامر حتى يبلغ فيختار وقال في المحرر حتى يبلغ عشر سنين وقال ابن عقيل حتى يراهق ويبلغ اربعة عشر سنة (وقال أبو العباس) الوقف هنا ضعيف لان الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التعيين كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها \* اسلم وتحتته أكثر من اربع نسوة فاسلمن معه اختار منهن أربعا وفارق سائرهن وليس طلاق احداهن اختيارا لها في الاصح

## كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على الحرير وقاله ابن عقيل وكلام الامام احمد في رواية حنبل يقتضي انه يستحب أن يكون الصداق أربعمائة درهم وهذا هو الصواب مع القدرة واليسار فيستحب بلوغه ولا يزداد عليه وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل انه يكره جعل الصداق دينا سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال أو كان مؤجلا لكان متوجها لحديث الواهبة والصداق المقدم اذا كثر وهو قادر على ذلك لم يكره الا أن يقرن بذلك ما يوجب الكراهة من معنى المباهاة ونحو ذلك فاما اذا كان عاجزا عن ذلك كره بل يحرم اذا لم يتوصل اليه الا بمسألة أو غيرها من الوجوه المحرمة فاما ان كثر وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره هذا كله لما فيه من تعريض نفسه لشغل الذمة والالوجه انه اذا تزوج بنية أن يعطيها صداق محرما أولا يوفيهما الصداق ان الفرج لا يحل له فان هذا لم يستحل الفرج بماله فلو تاب من هذه النية ينبغي أن يقال حكمه حكم ماله تزوجها يعني بحرمة<sup>(١)</sup> والمرأة لا تحرر محرما

(١) قوله يعني بحرمة الخ كذا بالاصل

قال في المحرر كالمصح عوضا في بيع أو اجارة صح مبرا إلا منافع الزوج الحر المقدرة بالزمان فانها على روايتين وأما القاضي في التعليق فاطلاق الخلاف في منافع الحر من غير تقييده بزواج وكذلك ابن عقيل وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المنع فلفظهما اذا تزوجها على منفعه مدة معلومة فعلي روايتين فاعتبر صاحب المحرر القيد في الزوجية والحرية ولعل مأخذ المنع انها ليست بمال كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يمنعه في غير موضع وقال أبو محمد هذا ممنوع بل هي مال وتجوز المعاوضة عليها (قال أبو العباس) والذي يظهر في تعليل رواية المنع انه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا الآخر فسكانه يفضي الى تنافي الاحكام كما لو تزوجت عبدها وعلى هذا التعليل فينبغي اذا كانت المنفعة اغيرها أن تصح وعلى هذا تخرج قصة شعيب وموجب هذا التعامل ان المرأة لا تستأجر زوجها اجارة معينة مقدرة بالزمان وان كل واحد من الاجيرين لا يستأجر الآخر ويجوز أن يكون المنع مختصا بمنفعة الخدمة خاصة لما فيه من المهنة والمنساقاة واذا لم تصح المنافع صداقا فقياس المذهب انه يجب قيمة المنفعة المشروطة الا اذا علما ان هذه المنفعة لا تكون صداقا فيشبهه مالو اصدقها مالا منصوبا في ان الواجب مهر المثل في احد الوجهين واذا تزوجها على أن يعلمها أو يعلم غلامها صنعة صح ذكره القاضي والاشبهه جوازه أيضا ولو كان المعلم اخاها أو ابنها أو اجنبيا وان لم يحصل للمرأة ما اصدقها لم يكن النكاح لازما ولو أعطيت بدله كالبيع وانما يلزم ما يلزم الشارع به أو التزمه المكلف وما خالف هذا القول ضعيف مخالف للاصول فاذا لم تقل بامتناع العقد بتعذر تسليم المعقود عليه فلا أقل من أن تملك المرأة الفسخ فاذا اصدقها شيئا معينة وتلف قبل قبضه ثبت للزوجة فسخ النكاح وان كان الشرط باطلا ولم يعلم المشتري بطلانه لم يكن العقد لازما بل ان رضى بدون الشرط والا فله الفسخ واذا تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد فامتنع زيد من بيعه فاعطاها قيمته ثم باعه زيد العبد فهل لها رد البديل وأخذ العبد تردد فيه أبو العباس ولو اصدقها عبدا بشرط أن تعقه فقياس المشهور من المذهب انه يصح كالبيع والذي ينبغي في اصناف سائر المال كالعبد والشاة والبقرة والخيول ونحوها انه اذا اصدقها شيئا من ذلك أن يرجع فيه الى مسمى ذلك اللفظ في عرفها كما نقول في الدراهم والدنانير المطلقة في العقد وان كان بعض ذلك غالبا أخذ به كالبيع أو كان من عاداتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالمفوض به ونص الامام أحمد في رواية جعفر النسائي

انه اذا اصدقها عبدا من عبيده انه يصح ولها الوسط على قدر ما يخدمها ونقلها دليل على ذلك فانه لم يعتبر الخادم مطلقا وانما اعتبر ما يناسبها (قال أبو العباس) في الخلع ولو خالعا على عبد مطلق لو قيل يجب ما يجزئ عتقه في الكفارة وما يجب في النذر المطلق لكان أقرب الى القياس الا أنه لا يعتبر فيه الايمان \* اطلق القاضي انه اذا تزوجها على بيت انه لا يصح واستدل بمسألة تفاوتها في الحضر ومفهومها ان البدوية ليست كذلك وهذا أشبه لان بيوت البادية من جنس واحد كالخادم بخلاف الحضر فان بيوتهم تختلف جنسا وقدرها وصفة اختلافا متفاوتا\* ولو علم السورة أو القصيدة غير الزوج بنوى بالتعليم انه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة فهل يقع عن الزوج فيتوجه أن يقال ان قلنا لا يجبر الغريم على استيفاء الدين من غير المدين لم يلتفت الى نيته اذ لم يظهرها لان هذا الاستيفاء شرط بالرضا والغريم المستحق لم يرض انه يستوفي دينه من غير المدين وان قلنا يجبر المستحق على الاستيفاء من غير الغريم فيوجه أن يؤثر مجرد دينه الموفي ويقبل قوله فيما بعد \* ولو تزوجها على مائة متدمة ومائة مؤجلة صحح ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة الا بموت أو فرقة ونص عليه الامام أحمد في رواية جماعة واختاره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره جاء عن ابن سيرين عن شريح انه تزوج رجلا امرأة على عاجل وآجل الى الميسرة فقدمته الى شريح فقال <sup>(١)</sup> دلنا على ميسرة فأخذ له وقياس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجهالة فيه أقل من جهالة الفرقة وكان في الحقيقة هذا الشرط مقتضى العقد ولو قيل بصحته في جميع الآجال لكان متجها صرح الامام احمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بانه اذا اطلق الصداق كان حالا (قال أبو العباس) ان كان الفرق جاريا بين أهل الارض ان المطلق يكون مؤجلا فينبغي أن يحمل كلامهم على ما يعرفونه ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصداق فالمهر عندهم ما يعجل والصداق ما يؤجل كان حكمهم على مقتضى عرفهم واو امرأة اتفق معها على صداق عشرة دنانير وانه يظهر عشرين دينارا وأشهد عليها بقبض عشرة فلا يحل لها ان تنذر به بل يجب عليها الوفاء بالشرط ولا يجوز تخليف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة لان الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن البراء ولو تزوجها على ان يعطيها في كل سنة تبقى معه مائة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا ان هذه تسمية فاسدة لجهالة المسمى وتوجه صحته

بل هو الاشبه باصولنا كما لو باعه الصبرة كل قفيز بدرهم أو اكره الدار كل شهر بدرهم ولان تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح اذ لا فرق بين جملة القدر وجملة الاجل وعلى هذا لو تزوجها على ان يخط لها كل شهر ثوبا صح أيضا اذ لا فرق بين الاعيان والمنافع وان تزوجها على منفعة داره أو عبده ما دامت زوجته وفيها قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح فان شرط لها مثلا اذا تلفت فيها ينبغي ان يصح وان لم يشترط ففيه نظر ولو قيل في كل موضع تبرعت المرأة بالصدوق ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه انه يرجع بالنصف على من هو في يده وكذلك في جميع الفسوخ لم يبعد بخلاف ما لو خرج بمعاوضة ولو ادعى الزوج ان الصداق في عقد واحد تكرر وقالت بل هو عقدان بينهما فرقة فالقول قولها ولها المهر ان هذا قول أبي الخطاب والجد وينبغي ان يكون القول قوله لان الاصل عدم الفرقة بينهما والاصل براءة ذمته مما زاد على المهر الثاني ولا يستحق الا نصفه لان الاصل عدم الدخول ولم يثبت بينة ولا اقرار وقال أبو محمد ان أنكر الدخول فالقول قوله وان لم ينكره ولم يعترف به فالقول قولها في وجود الدخول (قال أبو العباس) وهكذا يحق في كل صورة ادعت عليه صداقا في نكاح فانكر الزوج وقامت به البينة ووقع منه الطلاق هل يحكم عليه بجميع المسمى أو بنصفه أو يفرق بين ادعائه المستقط وعدمه على الاوجه وما أخذ المسئلة ان الصداق اذا تبين بالعقد وحصلت الفرقة فهل يحكم به عليه ما لم يدع عدم الدخول ولو صالحته عن صداقها المسمى باقل جاز لانه اسقاط لبعض حقها ولو صالحته على أكثر من ذلك بطل الفضل لان في ذلك ربا لانه زيادة على حقها وقياس المذهب جوازه لانه زيادة على المهر بعد العقد وذلك جائز وصحنا انه يصح ان يصطلح على مهر المثل باقل منه وأكثر مع انه واجب بالعقد والزيادة في المهر هل يفتقر لزومها الى قبول الزوجة ينبغي ان يكون كاتيانه الفرض بعد الفرض فلو فرض لها أكثر من مهر المثل فهل يلزم بمجرد فرضه كلام أحمد زاده في مهرها مطلق لم يفصل بين ان تكون قبلتها أم لا ولو أراد ان يغير المهر مثل تبديل نقد بنقد أو تأجيل الحال أو احوال المؤجل ونحو ذلك فموجب تعليل أصحابنا في الفرق بين النكاح والبيع والاجارة ان هذا لا يصح لان هذا ليس بتبديل فرض وانما هو تغيير لذلك الفرض وقد يحتمل كلامهم صحته أيضا لان هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد وهو أشبه بكلامهم (وقال أبو العباس) وقد كتبت عن الامام أحمد فيما اذا هدى لها هدية بعد العقد فانها ترد ذلك اليه



إذا زال العقد الفاسد فهذا يقتضي أن ما وهبه لها سببه النكاح فإنه يبطل إذا زال النكاح وهو خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المنصوص جار على أصول المذهب الموافقة لأصول الشريعة وهو أن كل من أهدي أو وهب له شيء بسبب يثبت بثبوته ونزول بزواله ومحرم بحرمته ويحل بحله حيث جاز في تولي الهدية مثل من أهدي له للقرض فإنه يثبت فيه حكم بدل القرض وكذلك من أهدي له لولاية مشتركة بينه وبين غيره كالإمام وأمير الجيش وساعي الصدقات فإنه يثبت في الهدية حكم ذلك الاشتراك ولو كانت الهدية قبل العقد وقد وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره رجع بها والنقد المقدم محسوب من الصداق وإن لم يكتب في الصداق إذا تواطوا عليه وبطال بنصفه عند الفرقة قبل الدخول لأنه كالشرط المقدم إلا أن يفتوا بخلاف ذلك وإذا اعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عتقها صداقها قال القاضي هي بالخيار إن شاءت تزوجته وإن شاءت لم تزوجه وقابله أبو محمد وأبو الخطاب وغيرهما لأنه سلف في النكاح فلا يلزم الوفاء به ويتوجه صحة السلف في العقود كلها كما يصح في العتق ويصير العتق مستحقا على السلف إن فعله والاقام الحاكم مقامه في توفية العقد المستحق كما يقوم مقامه في توفية الأعيان والمنافع لأن العقد منفعة من المنافع تجاز السلم فيه كالصناعات وهذا بمنزلة الهبة المشروطة فيها الثواب والمنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط التزويج على الأمة إذا عتقها لزوم هذا الشرط قبل أم لم تقبل كاشتراط الهدية قال أحمد بن القاسم سئل أحمد عن الرجل يعتق الجارية على أن يتزوجها يقول قد اعتقتك وجعلت عتقك صداقك أو يقول قد اعتقتك على أن تزوجك قال هو جائز وهو سواء اعتقتك وتزوجتك وعلى أن تزوجك إذا كان كلاما واحدا إذا تكلم به فهو جائز وهذا نص من الإمام أحمد على أن قوله على أن تزوجك بمنزلة قوله وتزوجتك وكلامه يقتضي أنها تصير زوجة بنفس هذا الكلام وعلى قول الأولين إذا لم يتزوجها ذكروا أنه يلزمها قيمة نفسها سواء كان الامتناع منه أو منها وهذا فيه نظر إذا كان الامتناع منه ويتخرج على قولهم أنها تعتق مجانا ويتخرج أنه يرجع إلى بدل العوض لا إلى بدل العتق وهو قياس المذهب وأقرب إلى العدل إذا الرجل طابت نفسه بالعتق إذا أخذ هذا العوض وأخذ بدله قائم مقامه ومن اعتقت عبدها على أن يتزوج بها أو بسواها أو بدونه عتق ولم يلزمه شيء ذكره أصحابنا وعلمه ابن عقيل بأنها اشترطت عليه تملك البضع وهو لا قيمة له وعلمه

القاضي بانه سلف في النكاح والحظ في النكاح للزوج وهذا الكلام فيه نظر فان الحظ في النكاح للمرأة ولهذا ملك الاولياء أن يجبروها عليه دون الرجل وملك الولي في الجملة أن يطلق على الصغير والمجنون ولم يملك ذلك من الصغيرة ولو اراد أن يفسخ نكاحها ومعلوم انها اشترطت نفقة ومهر أو استمتاعاً وهذا مقصود كما انه اذا اعتقها علي أن يتزوجها شرط عليها استمتاعاً تجب عليه النفقة وأما اذا خير بين الزواج وعدمه فيتوجه ان عليه قيمة نفسه واذا بدل الزوج فليس عليه الا مهر المثل فانه مقتضى النكاح المطلق وانما اوجبنا عليه بالمفارقة قيمة نفسه لان العوض المشروط في العقد هو تزوجه بها ولا قيمة له في الشرع فيكون كمن أعتقه على عوض لم يسلم لها ويتوجه انه اذا لم يتزوجها يعطيها مهر المثل أو نصفه لانه هو الذي تستحقه عليه اذا تزوجها فانه يملك الطلاق بعد ذلك وانما يجب لها بالمقد مهر المثل وهذا البحث يجري فيما اذا أعتق عبده على أن يتوجه أخته أو يمتقها واذا لم نصحح الطلاق مهرها فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما انها تستحق مهرأ بضده وقاله ابن عقيل وهو أجود فان الصداق وان كان له بدل عند تعذره فله بدل عند فساد تسميته هذا قياس المذهب ولو قيل بطلان النكاح لم يبعد لأن المسمى فاسداً لا بدل له فهو كالخمر وكنكاح السفاح واذا صححنا اصداق الطلاق فساتت الضرة قبل الطلاق فقد يقال حصل مقصودها من الفرقة بأبلغ الطارق فيكون كالزواج وفي عنه المهر أجنبي وفيه نظر والذي ينبغي في الطلاق انه اذا كان السائل له ليخلص المرأة جاز له بدل عوضه سواء كان نكاحاً أو مالا كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها فقال طلق امرأتك علي أن أزوجهك بنتي فهذا سلف في النكاح أو قال زوجتك بنتي علي طلاق امرأتك فهذه مسألة اصداق الطلاق والاشبه أن يقال في مثل هذا ان الطلاق يصير مستحقاً عليه كما لو قال خذ هذا الالف علي أن تطلق امرأتك وهذا سلف في الطلاق وليس يمتنع كما تقدم وأما ان كان باذل العوض لغرض ضرر المرأة فهنا لا يجوز للحديث فعلي هذا فلو خالعت الضرة عن ضررتها بمال أو خالع أبوها فهنا ينبغي أن لا يجوز هذا كما لا يجوز أن يخالع الرجل أو كان مقصوده التزويج بالمرأة فالأجنبي ينظر في مسألة الطلاق ان كانت محرمة فله حكم وان كانت مباحة أو مستحقة فله حكم واذا كان الأجنبي قد حرم عليه أن يسأل الطلاق فهل يحل للزوج أن يجيبه ويأخذ العوض وهذا نظير بيعه اياه على بيع أخيه ولو زوج مواليته بدون مهر مثلاً ولم يكن أبالزم الزوج المسمى والتمام على الولي وهو رواية عن الامام كالوكيل في البيع ويتحرر

لأصحابنا فيما إذا زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو زيد روايات أحدهن أنه على الابن مطلقاً الآن  
 يضمه الأب فيكون عليهما. الثانية أن يضمه فيكون عليه وحده. الثالثة أنه على الأب ضمناً الرابعة  
 أنه عليه أصالة. الخامسة أنه إذا كان الابن مقراً فهو على الأب أصالة. السادسة الفرق بين رضا الابن  
 وعدم رضاه وضمان الأب للمهر والنفقة على الابن قد يكون بلفظ الضمان وقد يكون بلفظ آخر  
 مثل أن يقول الذي لي لابني أو أنا وابني شيء واحد وهل يترك والد ولده ونحو ذلك من الالفاظ  
 التي تفهم حتى يزوجوا ابنه وقد يكون بدلالة الكلام وقد يذكر الأب ما يقتضي أنه قد ملك  
 ابنه مالا أو يخبرهم بذلك فيزوجوه على ذلك مثل أن يقول أنا أعطيت عشرة آلاف درهم أوله  
 عشرة آلاف درهم ونحو ذلك فهذا ينبغي أن يتعاقق حقهم بهذا القدر من مال الأب ونفقة الزوجة  
 قبل بلوغ الزوج أو قبل رضاه ينبغي أن تكون كالمهر قال القاضي في الجامع إذا مات الأب الذي عليه  
 مهر ابنه فأخذ من تركته فانه يرجع به على الابن نص عليه في رواية ابن منصور والبرزالي قال  
 القاضي يحتمل أن يكون أثبت له ذلك بناء على الرواية الأخرى وأنه تطوع بذلك لكن لم يحصل  
 القبض منه على هذا حمله أبو حفص (قال أبو العباس) ولا يتم الجواب إلا بالماخذين جميعاً وذلك أن  
 الأب قائم مقام ابنه فلو ضمته أجني بأذنه صح فإذا ضمته هو فأولى أن يكون ضمناً لازماً للابن وإذا  
 كان له أن يثبت المال في ذمته بدون ضمانه فضمانه وقضاؤه أولى قال القاضي في الجامع إذا ضمته  
 الأب لزمه كالموضمن أجني وإذا قبضها إياه فهل يملك الرجوع به على الأب على روايتين أصلهما  
 ضمان الأجني عن غيره بغير أذنه (قال أبو العباس) بل يرجع قولاً واحداً لأنه قائم مقام ابنه في الإذن  
 لنفسه كالموضمن أجني بأذن نفسه وإذا وفي الإنسان عن غيره ديناً من صدق أو غيره كان للمستوفي  
 أخذه له وفاء عن دينه وبدلاً عنه وأما الموفى عنه إذا لم يرجع به عليه فهو متبرع عليه ثم هل يقال لو أنسخ  
 يثبت الاستحقاق أو بعبارة كالاتفاق قبل الدخول وفسخ البيع للموفى عنه أو لم يملك فيعوده  
 إلى الموفى الرجوع أن لا يجب انتقاله ويتقرر المهر بالخلاوة وإن منعت الوطء وهو ظاهر كلام أحمد  
 في رواية حرب وقيل له فإن أخذها وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو بها قال  
 إذا نال منها شيئاً لم يحل لغيره فعليه المهر وإن قلنا لا مهر بالخلاوة في النكاح الفاسد على قولنا بوجوب  
 العدة فيه والفسخ لا اعتبار الزوج بالمهر أو النفقة نظير الفسخ لئنة بالزوج فيخرج منه التنصيف  
 على الرواية المنصوصة عنه فيه فإن لها نصف المهر لكونها معذورة في الفسخ ويخرج ذلك ويلزم

من قال ان خروج البضع من ملك الزوج يتقوم ونجب المتعة لكل مطلقة وهو رواية عن الامام  
 أحمد نقاه حنبل وهو ظاهر دلالة القرآن (واختار أبو العباس) في الاعتصام بالكتاب والسنة أن لكل  
 مطلقة متعة إلا التي لم يدخل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الامام أحمد وقاله عمر وإذا أوجبنا  
 المتعة للمدخل بها وكان الطلاق بائناً أو رجعياً فينبغي أن تنجب لها أيضاً مع نفقة العدة حيث  
 أوجبناها وتكون نفقة الرجعية متعينة عن متاع آخر بحيث لا تنجب لها كسوتان ولا بد من اعتبار  
 العصر في مهر المثل فإن الزمان ان كان زمان رخص رخص وان زادت المهور وان كان زمن غلاء  
 وخوف نقص وقد تعتبر عادة البلد والقبيلة في زيادة المهر وتنقصه وينبغي أيضاً اعتبار الصفات  
 المعتبرة في الكفاءة فإذا كان أبوها موسراً ثم افتقر أو ذا صنعة جيدة ثم تحول إلى دونهما أو كانت  
 له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة والملك فيجب اعتبار مثل هذا وكذلك لو كان أهلها  
 لهم عز في أوطانهم ورئاسة فانتقلوا إلى بلد ليس لهم عز فيه ولا رئاسة فإن المهر يختلف بمثل ذلك في  
 العادة وان كانت عادتهم يسمون مهر أوليكن لا يستوفونه قط مثل عادة أهل الجفاء مثل الأكراد  
 وغيرهم فوجوده كعدمه والشرط المتقدم كالمقارن والاطراد العرفي كالمقضي (قال أبو العباس) وقد  
 سئلت عن مسألة من هذا وقيل لي ما مهر مثل هذه فقلت ما جرت العادة بأهـ يؤخذ من  
 الزوج فقالوا إنما يؤخذ المنحل قبل الدخول فقلت هو مهر مثلها والاب هو الذي بيده  
 عقدة النكاح وهو رواية عن الامام أحمد وقاله طائفة من العلماء وليس في كلام الامام أحمد  
 ان عفوه صحيح لان بيده عقدة النكاح بل لان له أن يأخذ من مالها ما شاء وتعليل الامام  
 أحمد بالأخذ من مالها ما شاء يقتضي جواز العفو بعد الدخول عن المصداق كله وكذلك سائر  
 الديون والاشبه في مسألة الزوجة الصغيرة انه يستحق ولها المطالبة لها بنصف المصداق  
 والنصف الآخر لا يطالب به الا اذا مكنت من نفسها لان النصف مستحق بازاء الحبس  
 وهو حاصل بالعقد والنصف الآخر بازاء الدخول فلا يستحق الا ببذله واذا اختلفا  
 في قبض المهر فالمتوجه ان كانت المادة الغالبة جارية بحصول القبض في هذه الديون أو الاعيان  
 فالقول قول من يوافق العادة وهو جاري على أصولنا وأصول مالك في أمارض الاصل العادة والظاهر  
 انه يرجح وفرق بين دلالة الحال المطلقة العامة وبين دلالة الحال المقيدة المخصوصة فاما ان كانت  
 الزوجة وقت العقد فقيرة ثم وجدها معها الف درهم فقال هذا هو المصداق وقالت أخذته من



غيره ولم يمين ولم يحدث لها قبض مثله فهو نظير تعليم السورة المشروطة وفيها وجهان ونظيره  
الانفاق عليها والكسوة وفي هذه المواضع كلها اذا أبدت جهة القبض الممكن منها كالممكن  
من الزوج فينبغي أن القول قولها والا فلا قال أصحابنا وغيرهم يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة  
وينبغي أن يمكن أن يكون في وطئ الشبهة مسمى فيكون هو الواجب فان الشبهة ثلاثة  
أقسام شبهة عقد وشبهة اعتقاد وشبهة ملك فاما عقد النكاح فلا ريب فيه وأما عقد البيع فانه  
اذا وطئ المرأة المشتراة شراء فاسداً فلا شبهة ان لا مهر ولا أجره لمنافعها وأما شبهة الاعتقاد فان  
كان الاشتباه عليه فقط فينبغي أن لا يجب لها مهر وان كان عليها فقط فان اعتقدت انه زوجها  
فلا يبعد ان يجب المهر المسمى وأما شبهة الملك مثل مكاتبته وأمة مكاتبته والامة المشتركة فان  
كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء فينبغي أن لا يجب سواء وهذا قياس ضمان الاعيان  
والمنافع فانها تضمن بالقيمة الا أن يكون المالك قد اتفق مع المتلف على غير ذلك سواء كان  
الاتلاف حلالاً أو حراماً واذا تكرر الوطئ في نكاح الشبهة فلا ريب ان الواجب مهر واحد  
كما تجب عدة واحدة ولا يجب المهر للمكرهة على الزنا وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة  
واختيار أبي البركات (وذكر أبو العباس) في موضع آخر عن أبي بكر التفرقة فاجبه للبكر دون  
الثيب ورواه ابن منصور عن الامام احمد لكن الأمة البكر اذا وطئت مكرهة أو شبهة أو  
مطوعة فلا يبغي أن يختلف في وجوب ارش للبكرة وهو مانقص قيمتها بالثيوبة وقد يكون  
بعض القيمة أضعاف مهر مثل الامة ومتى خرجت منه زوجته بغير اختياره بافسادها أو بافساد  
غيرها أو بيمينه لا يفعل شيئاً ففعلته فله مهرها وهو رواية عن الامام احمد كالمفقود بناء على  
الصحيح ان خروج البضع من ملك الزوج متقوم وهو رواية عن الامام احمد والفرقة اذا  
كانت من جهتها فهي كاتلاف البائع فيخير على المشهور بين مطالبتها بمهر المثل وضمان المسمى  
لها وبين إسقاط المسمى.

## باب الوليمة

وتختص بطعام العرس في مقتضى كلام أحمد في رواية المروزي وقيل تطلق على كل طعام  
لسرور حادث وقاله القاضي في الجامع وقيل تطلق على ذلك الا انه في العرس أظهر ووقت

الوليمة في حديث زينب وصفته تدل على انه عقب الدخول والاشبهه جواز الاجابة لا وجوبها  
 اذا كان في مجلس الوليمة من يهجر وأعدل الاقوال أنه اذا حضر الوليمة وهو صائم ان كان  
 ينكسر قلب الداعي بترك الاكل فالأكل أفضل وان لم ينكسر قلبه فإتمام الصوم أفضل ولا  
 ينبغي لصاحب الدعوة الاخاح في الطعام للمدعو اذا امتنع فان كلا الامرين جائز فاذا  
 الزمه بما يلزمه كان من نوع المسئلة المنهى عنها ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يترتب على امتناعه  
 مفسدان يمتنع فان فطره جائز فان كان ترك الجائز مستلزما لأمر محذور فانه يمتنع ان يفعل ذلك  
 الجائز وربما يصير واجبا وان كان في اجابة الداعي مصلحة الاجابة فقط وفيها مفسدة الشبهة فالمنع  
 ارجح (قال ابو العباس) هذا فيه خلاف فيما ظننه ولدعاء الى الوليمة اذن في الاكل والدخول قاله  
 في المغنى وقال في المحرر لا يباح الاكل الا بصريح اذن او عرف وكلام الشيخ عبد القادر يوافقه  
 وما قاله مخالف لما قاله عامة الاصحاب والحضور مع الانكار المزيل على قول عبد القادر هو حرام  
 وعلى قول القاضي والشيخ ابي محمد هو واجب والاقيس بكلام الامام احمد في التخيير عند المنكر  
 المعلوم غير المحسوس ان يتخيرها ايضا وان كان الترك اشبه بكلامه لزوال المفسدة بالحضور  
 والانكار لكن لا يجب لما فيه من تكليف الانكار ولان الداعي أسقط حرمة اتخاذ المنكر ونظير  
 هذا اذا مر بلبس بمصيبة هل يسلم عليه أو يترك التسليم وان خافوا ان يأتوا بالمحرم ولم يغلب  
 على ظنهم أحد الطرفين فقد تعارض الموجب وهو الدعوة والمبيح وهو خوف شهود الخطيئة  
 فينبغي ان لا يجب لان الموجب لم يسلم عن المعارض المساوي ولا يحرم لان المحرم كذلك فينبغي  
 الوجوب والتجريم وينبغي الجواز ونصوص الامام احمد كلها تدل على المنع من اللبس في المكان  
 المضرو وقاله القاضي وهو لازم للشيخ ابي محمد حيث جزم بمنع اللبس في مكان فيه الخمر وآنية الذهب  
 والفضة ولذلك ما أخذ ان أحدهما ان اقر بذلك في المنزل منكر فلا يدخل الى مكان فيه ذلك  
 وعلى هذا فيجوز الدخول الى دور أهل الذمة وكنائسهم وان كانت فيها صور لانهم يقرون  
 على ذلك فانهم لا ينهاون عن ذلك كما ينهاون عن اظهار الخمر وبهذا يخرج الجواب عن جميع  
 ما احتج به أبو محمد ويكون منع الملائكة سببا لمنع كونها في المنزل وعلى هذا فلو كان في الدعوة  
 كلب لا يجوز اقتناؤه لم تدخل الملائكة ايضا بخلاف الجنب فان الجنب لا يطول بقاؤه جنبا  
 فلا تمتنع الملائكة عن الدخول اذا كان هناك زمنا يسيرا والثاني ان يكون نفس اللبس محرما ومكروها

ويستثنى من ذلك أوقات الحاجة كما في حديث عمر وغيره وتكون العلة ما يكتسبه المنزل من الصورة المحرمة حتى انه لا يدخل منازل أهل الذمة (ورجح أبو العباس) في موضع آخر عدم الدخول الى بيعة فيها صور وانها كالمسجد على القبر والكنائس ليست ملكا لاحد وأهل الذمة ليس لهم منع من يعبد الله فيها لانا لحنانهم عليه والعابد بينهم وبين الغافلين أعظم أجرا ويحرم شهود عيد اليهود والنصارى ونقله مهنا عن أحمد وبيعه لهم فيه ويخرج من رواية منصوبة عن الامام أحمد في منع التجارة الى دار الحرب اذا لم يلزمه بفعل محرم أو ترك واجب وينكر ما يشاهده من المنكر بحسبه ويحرم بيعهم ما يعملونه كنيسة أو مثالا ونحوه وكل ما فيه تخصيص لمعبد أو ما هو بمنزلة (قال أبو العباس) لا أعلم خلافا انه من التشبه بهم والتشبه بهم منهى عنه اجماعا وتجب عقوبة فاعله ولا ينبغي اجابة هذه الدعوة ولما صارت الامة الصفراء أو الزرقاء من شعارهم حرم لبسها ويحرم الأكل والذبح الزائد على المعتاد في بقية الأيام ولو العادة فعله أو لتفريح أهله ويعززان عاد ويكره موسم خاص كالغائب وليلة القدر وليلة النصف من شعبان وهو بدعة واماما يروي في الكحل يوم عاشوراء أو الخضاب أو الاغتسال أو المصافحة أو مسح رأس اليتيم أو أكل الحبوب أو الذبح ونحو ذلك فكل ذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك بدعة لا يستحب منه شيء عند أئمة الدين وما يفعله أهل البدع فيه من النياحة والتدب والماتم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو أيضا من أعظم البدع والمنكرات وكل بدعة ضلالة وهذا وان كان بعض البدع والمنكرات أغلظ من بعض والخلاف في كسوة الشيطان اذا لم تكن حريرا أو ذهبيا فما الحرير والذهب فيحرم كما تحرم سيور الحرير والذهب على الرجال والشيطان والاثواب التي تختص بالمرأة ففي كون ستورها وكسوتها كفرشها نظر اذ ليس هو من اللباس ولا ريب في تحريم فرش الثياب تحت دابة الامير لاسيما ان كانت خزا أو منصوبة ورخص ابو محمد ستر الشيطان الحاجة من وقاية حر أو برد ومقتضى كلام القاضي المنع لاطلاقه على مقتضى كلام الامام أحمد ويكره تعليق الستور على الابواب من غير حاجة لوجود اغلاق غيرها من ابواب ونحوها وكذلك الستور في الدهليز لغير حاجة فان ما زاد على الحاجة فهو سرف وهل يرتقى الى التحريم فيه نظر قال المروزي سألت أبا عبد الله عن اخوز ينثر فكرهه وقال يعطون أو يقسم عليهم وقال في رواية اسحاق بن هاني لا يجزئني انتهاب الجوز وان يوكل السكر كذلك قال

القاضي يكره الاكل التقاطا من النشار سواء أخذه أو أخذته ممن أخذه وقول الامام احمد هذه  
 نهية تقتضي التحريم وهو قوي واما الرخصة المحضة فتبعد جدا ويكره الاكل والشرب قائما  
 بغير حاجة ويكره القران فيما جرت العادة بتناوله افرادا واختلاف كلام أبي العباس في اكل  
 الانسان حتي يتختم هل يكره أو يحرم (وجزم أبو العباس) في موضع آخر بتحريم الاسراف  
 وفسر بمجاوزة الحد واذا قال عند الاكل بسم الله الرحمن الرحيم كان حسنا فانه أكمل بخلاف  
 الذبح فانه قد قيل ان ذلك لا يناسب \* ويلى الانسان من بيت صديقه وقريبه غير اذنه اذا لم يحزمه عنه  
 \* باب عشرة النساء \*

ولو شرط الزوج ان يتسلم الزوجة وهى صغيرة ليحصنها فقياس المذهب على احدى الروايتين  
 اللتين خرجهما أبو بكر انها اذا استثنيت بعض منفعتها المستحقة بمطابق العقد انه يصح هذا  
 الشرط كما لو اشترط في الامة التسليم ليلا أو نهارا واذا اشترط في الامة ان تكون نهارا عند  
 السيد وتلنا ان ذلك موجب العقد المطلق أو لم نقل فأحد الوجهين ان هذا الشرط للسيد  
 لا عليه كاشتراطها دارها وهو شرط له وعليه ولو خرج هذا على اشتراط دارها وهو انه اذا  
 اشترطت دارها لم يكن عليه أجره تلك الدار اسكان متوجها واذا كان موجب العقد من التقابض  
 مرده الى العرف فليس العرف ان المرأة تسلم اليه صغيرة ولا تستحق ذلك لعدم التمكن من الانتفاع  
 ولا تجب عليه النفقة فانه اذا لم يكن له حق في بدنها لعدم تمكنه فلا نفقة لها اذا النفقة تتبع الانتفاع  
 وتجب خدمة زوجها بالمعروف من مثلها مثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال فخدمة البدوية ليست  
 كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة وقاله الجوزجاني من أصحابنا وأبو بكر بن  
 أبي شعبة ويتخرج من نص الامام احمد على انه يتزوج الامة لحاجته الى الخدمة لا الى  
 الاستمتاع وكلام الامام احمد يدل على انه ينهى عن الاذن للذمية بالخروج الى الكنيسة والبيعة  
 بخلاف الاذن للمسلمة الى المسجد فانه مأمور بذلك وكذا قال في المغنى ان كانت زوجته ذمية  
 فله منعها من الخروج الى الكنيسة وللزوج منع الزوجة من الخروج من منزله فاذا نهاها لم يخرج  
 لزيادة مريض محرم لها أو شهود جنازته فاما عند الاطلاق فهل لها أن تخرج لذلك اذا لم ياذن  
 ولم يمنع كعمل الصناعة أو لا تفعل الا باذن كالصيام (تردد فيه أبو العباس) وكلام القاضي في التعليق  
 يقتضي ان التمكن من القبلة ليس بواجب على الزوجة (قال أبو العباس) وما أراه صحيحا بل تجبر



على تمكنه من جميع أنواع الاستمتاع المباحة ولو تطاوع الزوجان على الوطء في الدبر فرق بينهما وقاله أصحابنا وعلى قياسه المطاوعة على الوطء في الحيض ■ وتهجر المرأة زوجها في المضجع لحق الله بدليل قصة الذين خلفوا وينبغي أن تملك النفقة في هذه الحال أن المنع منه كما لو امتنع عن أداء الصداق ويجب على الزوج وطء امرأته بقدر كفايتها ما لم ينهك بدنه أو تشغله عن معيشته غير مقدر بأربعة أشهر كالامة فإن تنازعا فينبغي أن يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئه إذا زاد ويتوجه أن لا يتقدر قسم الابتداء الواجب كما لا يتقدر الوطء بل يكون بحسب الحاجة فإنه قد يقال جواز الزوج بأربع لا يقتضي أنه إذا تزوج بواحدة يكون لها حال الانفراق ما لها حال الاجتماع وعلى هذا فتعمل قصة كعب بن سور على أنه تقدير شخص لا يراعى كما لو فرض النفقة وقول أصحابنا يجب على الرجل المبيت عند امرأته ليلة من أربع وهذا المبيت يتضمن سنتين أحدهما الجماع في المنزل والثانية في المضجع وقوله تعالى واهجروهم في المضاجع مع قوله صلى الله عليه وسلم ولا يهجر الا في المضجع دليل على وجوب المبيت في المضجع ودليل على أنه لا يهجر المنزل ونص الامام أحمد في الذي يصوم النهار ويقوم الليل يدل على وجوب المبيت في المضجع وكذا ما ذكره في النشوز إذا نشزت هجرها في المضجع دليل على أنه لا يفعله بدون ذلك وحصول الضرر للزوجة بترك الوطء مقتضى للفسخ بكل حال سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره في الإيلاء إجماعا وعلى هذا فالقول في امرأة الأسير والمحبوس ونحوهما من أن تعذر ارتفاع امرأته به إذا طلبت فرقه كالقول في امرأة المفقود بالإجماع كما قاله أبو محمد المقدسي قال أصحابنا ويجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الحرة ليلة من أربع وعند الامة ليلة من سبع أو ثمان على اختلاف الوجهين ويتوجه على قولهم أنه يجب الامة ليلة من أربع لأن التنصيف انما هو في قسم الابتداء فلا يملك الزوج بأكثر من أربع وذلك أنه إذا تزوج بأربع إماء فهن في غاية عدده فتكون الامة كالحر في قسم الابتداء وأما في قسم التسوية فيختلفان إذا جوزنا للحر أن يجمع بين ثلاث حرائر وأمة في رواية وأما على الرواية الأخرى فلا يتصور ذلك وأما العبد فقياس قولهم أنه يقسم للحرة ليلة من ليلتين والامة ليلة من ثلاث وأربع ولا يتصور أن يجمع عنده أربعاً على قولنا وقول الجمهور وعلى قول مالك يتصور قال أصحابنا ويجب للمعيب كالبرصاء والجذماء الميجز الفسخ وكذلك عليهما تمكين

الابرص والاجذم والقياس وجوب ذلك وفيه نظر اذ من الممكن أن يقال عليها وعليه في ذلك  
 ضرر لكن اذا لم تمكنه فلا نفقة لها واذا لم يستمتع بها فلها الفسخ ويكون الميثب للفسخ هنا عدم وطئه  
 فهذا يقود الى وجوبه وينفق على المجنون المأمون وليه والاشبه انه من يملك الولاية علي بدنه لانه يملك  
 الحضنة فالذي يملك تعليمه وتأديبه الأب ثم الوصي قال أصحابنا ويأثم ان طلق احدى زوجتيه وقت  
 قسمها وتعليمهم يقتضي انه اذا طلقها قبل محي نوبتها كان له ذلك ويتوجه ان له الطلاق  
 مطلقا لان القسم انما يجب ما دامت زوجة كالنفقة وليس هو شيء هو مستقر في الذمة قبل  
 مضي وقته حتى يقال هو دين نعم لو لم يقسم لها حتى خرجت الليلة التي لها وجب عليه القضاء  
 فلو طلقها قبله كان عاصيا ولو أراد ان يقضيها عن ليلة من ليالي الشتاء ليلة من ليالي الصيف  
 كان لها الامتناع لاجل تفاوت ما بين الزمانين ويجب على الزوج التسوية بين الزوجات في  
 النفقة وكلام القاضي في التعليق يدل عليه وكذا الكسوة قال أصحابنا ولا يجوز ان تأخذ  
 الزوجة عوضا عن حقها من المبيت وكذا الوطء ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه (قال  
 أبو العباس) وقياس المذهب عندي جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره  
 لانه اذا جاز للزوج ان يأخذ العوض عن حقه منها جاز لها ان تأخذ العوض عن حقها منه لان  
 كلامهما منفعة بدنية وقد نص الامام احمد في غير موضع على انه يجوز ان تبذل المرأة العوض  
 ليصير أمرها بيدها ولانها تستحق حبس الزوج كما يستحق الزوج حبسها وهو نوع من الرق فيجوز  
 أخذ العوض عنه وقد تشبه هذه المسئلة الصالح عن الشفعة وحده القذف ولو سافر باحداهن  
 بنير قرعة قال أصحابنا يأثم ويقضى والا قوى انه لا يقضى وهو قول الحنفية والمالكية واذا  
 ادعت الزوجة أو وليها ان الزوج يظلمها وكان الحاكم وليها وخاف ذلك نصب الحاكم مشرفا  
 وفيه نظر ومسألة نصب المشرف لم يذكروا الخرق والقدماء مقتضي كلامه اذا وقعت العداوة  
 وخيف الشقاق بمثل الحكماء من غير احتياج الى نصب مشرف قال أصحابنا ويجوز ان يكون  
 الحكماء أجنبيين ويستحب ان يكونا من أهلها ووجوب كونهما من أهلها هو مقتضى  
 قول الخرق فانه اشترطه كما اشترط الامانة وهذا أصح فانه نص القرآن ولان الاقارب أخبر  
 بالعلل الباطنة واقرب الى الامانة والنظر في المصلحة وايضا فانه نظر في الجمع والتفريق وهو  
 اولى من ولاية عقد النكاح لا سيما ان جعلناها حاكمين كما هو الصواب نص عليه الامام احمد

في احدي الروايتين وهو قول علي وابن عباس وغيرهما ومذهب مالك وهل للحكمين اذا قلناهما  
حاكمان لا وكيلان ان يطلقا ثلاثا أو يفسخا كما في المولى قالوا هناك لما قام مقام الزوج في الطلاق  
ملك ما يملكه من واحدة وثلاث فيتوجه هنا كذلك اذا قلناهما حاكمان وان قلنا وكيلان لم  
يملك الا ما وكلا فيه وأما الفسخ هنا فلا يتوجه لانه ليس حاكما أصليا

## كتاب الخلع

اختلف كلام أبي العباس في وجوب الخلع لسوء المشرة بين الزوجين وان كانت مبنضة خلقه  
أو لغير ذلك من صفاته وهو يحجبها فكراهة الخلع في حقه تتوجه ونقل ابو طالب عن الامام  
احمد ان كانت المرأة تفيض زوجها وهو يحجبها لا أمرها بالخلع وينبغي لها ان تصبر وحمله القاضي  
على الاستحباب لا الكراهة لنصه على جوازه في مواضع ولو عضلها لتفتدي نفسها منه  
ولم تكن تزني حرمت عليه قال ابن عقيل الموضع مردود والزوجة بائن (قال ابو العباس) وله  
وجه حسن ووجه قوى اذا قلنا الخلع يصح بلا عوض فانه بمنزلة من خلع على مال منصوب  
أو خنزير ونحوه وتخرج الروايتين هنا قوى جدا وخلع الحبلى لا يصح على الاصح كما لا يصح  
نكاح المحلل لانه ليس المقصود به الفرقة وإنما يقصد به بقاء المرأة تبع زوجها كما يقصد بنكاح  
المحلل وطئها لتعود الى الاول والعقد لا يقصد به بعض مقصوده واذ لم يصح لم تبين به الزوجة ويجوز  
الخلع عند الاثمة الاربعة والجمهور من الاجنبي فيجوز ان يختلعا كما يجوز انه يفتدي الاسير وكما  
يجوز ان يبذل الاجنبي لسيد العبد عوضا لعتقه ولهذا ينبغي ان يكون ذلك مشروطا بما اذا  
كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحة في ذلك ونقل مهنا عن الامام احمد في رجل قال لرجل  
طلق امرأتك حتى أتزوجها ولك الف درهم فأخذ منه الف ثم قال لامرأته انت طالق فقال  
سبحان الله رجل يقول لرجل طلق امرأتك حتى أتزوجها لا يحل هذا وفي مذهب الامام الشافعي  
وجهان اذا قيل ان الخلع فسخ لا يصح من الاجنبي قالوا لانه اقالة والاقله لا تصح من الاجنبي ذكره  
ابو المال وغيره من أهل الطريقة الخراسانية والصحيح في المذهبين انه على القول بانه فسخ هو  
فسخ وان كان مع الاجنبي كما عرح بذلك من صرح بفسخ المذهبين وان كان شارح الوجيز لم يذكر  
ذلك فقد ذكره اثمة العراقيين كابي اسحاق في خلافه وغيره وفي معنى الخلع من الاجنبي المغفوع

القصاص وغيره على مال من الاجنبي كما ذكره الفقهاء في الغارم لا صلاح ذات البين فانه يضمن لكل  
 من الطرفين ما لا من عنده والتحقيق انه يصح ممن يصح طلاقه بالملك أو الوكالة أو الولاية كالحاكم في  
 الشقاق وكذا لو فعله الحاكم في الايالا أو العنة أو الاعسار أو غيرها من المواضع التي يملك الحاكم  
 الفرقة ولان العبد والسفيه يصح طلاقهما بلا عوض فبالعوض أولى لكن قد يقال في قبولهما للصيغة  
 والهبة بلا اذن الولي وجهان فان لم يكن بينهما فرق صحيح فلا يخرج الخلاف والأظهر ان المرأة اذا  
 كانت تحت حجر الاب ان له ان يخالع بما لها اذا كان لها فيه مصلحة ويوافق ذلك بعض الروايات عن  
 مالك وتخرج على اصول احمد والخلع بعوض فسخ بأي لفظ كان ولو وقع بصرح الطلاق وليس  
 من الطلاق الثلاث وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عباس واصحابه وعن الامام احمد وقدماء اصحابه لم  
 يفرق احدهم من السلف ولا احمد بن حنبل ولا قدماء اصحابه في الخلع بين لفظ ولفظ لا لفظ الطلاق ولا  
 غيره بل ألفاظهم كلها صريحة في انه فسخ بأي لفظ كان قل عبد الله رايت ابي يذهب الى قول ابن عباس  
 وابن عباس صح عنه انه كلما أجاز له المال فليس بطلاق والذي يقتضيه القياس انها اذا اطلقتا النكاح  
 ثبت صداق المثل فكذا الخلع وأولى وقال ابو العباس في موضع آخر هل للزوج إمالة امراته بلا  
 عوض فيه ثلاثة اقوال أحدها ايسر له ان يبينها الا بعوض وان كان طلاق وقع بعد الدخول  
 بلا عوض فرجعي وهذا مذهب الشافعي واحد القولين في مذهب مالك والحدى الروايتين عن  
 الامام احمد والقول الثاني بانها بغير عوض مطعما باختيارها او غير اختيارها وهذا مذهب ابي حنيفة  
 ورواية عن الامام احمد والقول الثالث له ابانتها بغير عوض في بعض المواضع دون بعض فاذا  
 اختارت الابانة بغير عوض فله ان يبينها ويصح الخلع بغير عوض ويقع به بالبنوة اما طلاقا واما  
 فسحا على احد القولين وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابي القاسم وهو الرواية الاخرى  
 عن الامام احمد اختارها الخرق وهذا القول له مأخذان احدهما ان الرجعة حق للزوجين فاذا  
 تراضيا على اسقاطها سقطت والثاني ان ذلك فرقة بعوض لانها رضيت بترك النفقة والسكنى ورضى  
 هو بترك اجتماعها وكان له ان يجعل العوض اسقاطا ما كان يتأهلها من الحقوق كالدين فله ان يجعله  
 اسقاط مائت لها بالطلاق كما لو خالعا على نفقة الولد وهذا قول قوى وهو داخل في النفقة من  
 غيره ولو شرط للرجعة في الخلع فقياس المذهب صحة هذا الشرط كما لو بذلت له مالا على ان يملك  
 امرها فان الامام احمد نص على جواز ذلك لأن الاصل جواز الشرط في العقود قال القاضي في



الخلع ولو طلقها فشرعت في العدة ثم بذلت له مالا ليزيل عنها الرجعة لم تزل ذكره القاضي بما يقتضي انه محل وفاق وفيه نظر واذا خالعت على البراء مما يعتقده ان وجوبه اجتهاد او تقليد مثل ان يخالعتا على قيمة كلب اتلفته معتقدين وجوب القيمة فينبغي ان يصح ولو تزوجها على قيمة كلب له في ذمتها فينبغي ان لا تصح التسمية لان وجوب هذا نوع غرر والغرر يصح على الغرر بخلاف الصداق نقل مهناعن الامام احمد في رجل خلع امراته على الف درهم لها على ابيه انه جائز فان لم يده طه ابوه شيأ رجع على المرأة وترجع المرأة على الاب وكلام الامام احمد صحيح على ظاهره وهو خلع على الدين والدين من الغرر فهو بمنزلة الخلع على البيع قبل القبض فلما لم يحصل عوض بمئنه رجع في بدله كما قلنا فيمن اشترى مفعو باقدر على تخليصه فلم يقدر ولو خالعت على مال في ذمتها ثم أحالته به على ابيه لكان تأويل القاضي متوجها وهو ان القاضي تأول المسئلة على أنها حوالة وان الزوج لما قبل الحوالة لم يحصل من الاب اعتراف بالدين فلهذا ملك الرجوع عليها بما لخلع وكان لها خصمة الاب فيما تدعيه فاما ان كان قد حصل من جهته اعتراف بالدين ثم جحد بمذلك لم يكن للزوج الرجوع عليها لان الحق قد انتقل وجوده لا يثبت له الرجوع

## كتاب الطلاق

ويصح الطلاق من الزوج وعن الامام احمد رواية ومن العبد الصبي والمجنون وسيدهما والذي يجب ان يسوى في هذا الباب بين العقد والفسخ فكل من ملك المقد عليه ملك الفسخ عليه فان هذا قياس هذه الرواية وهو موجب شهادة الأصول ويندرج في هذا الوصي المزوج والاولياء اذا زوجوا المجنون فأنا اذا جوزنا للولي في احدى الروايتين استيفاء القصاص وجوزنا له الكتابة والعق لمصلحة وجوزنا له المقابلة في البيع وفسخه لمصلحة فقد اتناه مقام نفسه وكذلك الحاكم الذي له التزويج وهذا فيمن يملك جنس النكاح ولا يقع طلاق السكران ولو بسكر محرم وهو رواية عن الامام احمد اختارها ابو بكر ونقل الميموني عن احمد الرجوع عما سواها فقال كنت اقول يقع طلاق السكران حتى تبينت فغلب على انه لا يقع وقصد ازالة العقل بالاسباب شرعى محرم ولو ادعى الزوج انه حين الطلاق زائل العقل لمرض او غشي (قال ابو العباس) افقيت انه اذا كان هناك سبب يمكن منه صدقه فالقول قوله مع يمينه ويجب على الزوج امر زوجته بالفضلة فان لم تصل وجب

عليه فراقها في الصحيح (وقال أبو العباس) في موضع آخر اذا دعيت الى الصلاة وامتنعت انفسخ  
نكاحها في أحد قولى العلماء ولا يفسخ في الآخر اذ ليس كل من وجب عليه فراقها يفسخ  
نكاحها بالافعله فان كان عاجزاً عن طلاقها لثقل مهرها كان مسيئاً بتزوجه بمن لا تصلى وعلى هذا  
الوجه فيتوب الى الله تعالى من ذلك وينوي انه اذا قدر على أكثر من ذلك فعليه ولا يقع طلاق  
المكروه والا كراه يحصل اما بالتهديد أو بان يغلب على ظنه انه يضره في نفسه أو ماله بلا تهديد  
(وقال أبو العباس) في موضع آخر كونه يغلب على ظنه تحقق تهديده ليس بجديد بل الصواب انه لو  
استوى الطرفان لكان اكرهاً واما ان خاف وقوع التهديد وغاب على ظنه عدمه فهو محتمل  
في كلام أحمد وغيره ولو أراد المكروه ايقاع الطلاق وتكلم به وقبح وهو رواية حكاهما أبو  
الخطاب في الانتصار وان سجره ليطلق فاكره (قال أبو العباس) تأملت المذهب فوجدت  
الا كراه يختلف باختلاف المكروه عليه فليس الا كراه المعتبر في كلمة الكفر كالا كراه المعتبر  
في الهبة ونحوها فان أحمد قد نص في غير موضع على أن الا كراه على الكفر لا يكون الا  
بتعذيب من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام اكرهاً وقد نص على أن المرأة لو وهبت  
زوجها صداقها أو مسكنها فلها أن ترجع بناء على أنها لا تهب له الا اذا خافت أن يطلقها أو يسيء عشرتها  
بجعل خوف الطلاق أو سوء العشرة اكرهاً في الهبة ولفظه في موضع آخر لانه اكرهاً ومثل  
هذا لا يكون اكرهاً على الكفر فان الاسير اذا خشى من الكفار أن لا يزوجه وأن يحولوا  
بينه وبين امرأته لم يباح له التكلم بكلمة الكفر ومثل هذا لو كان له عند رجل حق من دين  
أو ودعة فقال لا أعطيك حتى تبينى أو تهبنى فقال مالك هو اكره وهو قياس قول أحمد  
ومنصوصه في مسألة ما اذا منعها حقها لتخلع منه وقال القاضي تبعاً للحنفية والشافعية ليس  
اكرهاً وكلام أحمد في وجوب طلاق الزوجة بأمر الأب مقيد بصلاح الأب والطلاق في  
زمن الحيض محرم لاقتضاء الهي الفساد ولانه خلاف ما أمر الله به وان طلقها في طهر أصابها  
فيه حرم ولا يقع ويقع من ثلاث مجموعة أو مفرقة بعد لدخول واحدة (قال أبو العباس) ولا أعلم احداً  
فرق بين الصورتين والرجعية لا يلحقها الطلاق وان كانت في العدة بناء على أن ارسال طلاقه على  
الرجعية في عدتها قبل أن يراجعها محرم ولو قال انت طالق في آخر طهرك ولم يطق فيه فهو مباح  
الاعلى رواية القروء الأ طهار وقوله جمهور أصحابنا وقال الجعدي تبعاً للقاضي في الجرد هو بدعة

ومن حلف بالطلاق كاذبا يعلم كذب نفسه لا تطلق زوجته ولا يلزمه كفارة يمين ولو قال رجل  
امرأة فلان طالق فقال ثلاثا فبذره تشبه ما لو قال لي عليك الف فقال صحاح وفيه وجهان وهذا  
أصله في الكلام من اثنين اذا أتى الثاني بالصفة ونحوها هل يكون متمما للاول وعقد النية  
في الطلاق على مذهب الامام أحمد أنها ان سقطت شيئا من الطلاق لم تقبل مثل قوله أنت طالق  
ثلاثا وقال نويت الا واحدة فإنه لا يقبل رواية واحدة وان لم تسقط من الطلاق وانما عدل به من  
حال الى حال مثل أن ينوي من وثق بعقال ودخول الدار الى سنة ونحو ذلك فهذا على روايتين  
احدهما يقبل كالأول قال أنت طالق أنت طالق وقال نويت بالثانية التأكيده فإنه يقبل منه رواية  
واحدة وانت طالق ومطلقة وما شا كل ذلك من الصيغ هي انشاء من حيث أنها هي اثبات للحكم  
وشهادتهم وهي اخبار لدلائلها على المعنى الذي في النفس ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ثم أفنى  
بأنه لا شيء عليه لم يؤخذ باقراره لمعرفة أن مستنده في إثراء ذلك مما يحمله واذا صرف الزوج  
لفظه الى ممكن يتخرج أن يقبل قوله اذا كان عدلا كما قاله أحمد فيمن اخبرت أنها نكحت من  
أصابها وفي الخبر باليمن اذا ادعى الفلاني على رواية ولو قيل بمثل هذا في المخبرة بحيضها اذا علق  
الطلاق به يتوجه وذلك لأن الخبر اذا خالف خبره الاصل اعتبر فيه المدالة ولا يقع الطلاق  
بالكنية الا بنية الاعم قرينة إرادة الطلاق فاذا قرن الكنايات بلفظ يدل على أحكام الطلاق  
مثل أن يقول فسختم النكاح وقطعت الزوجية ورفعت العلاقة بيني وبين زوجتي وقال الغزالي  
في المستصفى في ضمن مسألة القياس لا يقع الطلاق بالكنية حتى ينوبه (قال أبو العباس) هذا  
عندي ضعيف على المذاهب كما قالهم مهدوا في كتاب الوقت انه اذا قرن بالكنية ببعض  
أحكامه صارت كالصرح ويجب أن يفرق بين قول الزوج است لي بامرأة وما أنت  
لي بامرأة وبين قوله ليس لي امرأة وبين قوله اذا قيل له لك امرأة فقال لا فان الفرق  
ثابت بينهما وصفا وعددا إذ الاول نفى النكاح ونفى النكاح عنها كاثبات طلاقها يكون انشاء  
ويكون اخبارا بخلاف نفى المنكوحات عموما فإنه لا يستعمل الا اخبارا وفي المغني والكافي  
وغيرهما انه لو باع زوجته لا يقع به طلاق وقال ابن عقيل وعندي أنه كناية (قال أبو العباس)  
وهذا متوجه اذا قصد الخلع لا بيع الرقبة قال القاضي ان قال لها اختاري نفسك فذكرت أنها  
اختارت نفسها فانكر الزوج فالقول قوله لان الاختيار مما يمكنها إقامة البيعة عليه فلا يقبل

قولها في اختيارها (قال أبو العباس) يتوجه أن يقبل قولها كالوكيل على ما ذكره أصحابنا في أن  
الوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولو ادعى الزوج أنه رجوع قبل إيقاع الوكيل لم يقبل  
قوله إلا بينة نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي الحارث ذكره القاضي في المجرم وإذا قال لزوجته  
إن أبرأيتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال إذا كانت رشيدة <sup>(١)</sup>

## باب ما يختلف به عدد الطلاق

وإذا قال الزوج يلزمني الطلاق وله أكثر من زوجة فإن كان هناك نية أو سبب يقتضي التعميم  
أو التخصيص عمل به ومع فقد النية والسبب فالتحقيق أن هذه المسئلة مبنية على الروايتين في  
وقوع الثلاث بذلك علي الزوجة الواحدة لأن الاستفراق في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة  
في محله وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأفراده أقوى من عموم المأكول والمشروب إذا  
كان عاما فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفعولاته (وقوى أبو العباس) في موضع  
آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات دون وقوع الثلاث بالزوجة الواحدة وفرق بأن وقوع  
الثلاث بالواحدة محرم بخلاف المتعددات وإذا قلنا بالعموم فلا كلام وإن لم تقل به فهل تعين  
واحدة بالقرعة أو يخرج بتعيينه على روايتين \* والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير  
والسكوت لا يكون فصلا مانعا من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط إذا كان <sup>(٢)</sup> سؤال  
سائر أثر وكل هذا يؤيد الرواية الأخرى وهو أنها ما دام في ذلك الكلام فله أن يلحق به  
ما يغيره فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال القبول والإيجاب ولا يشترط في الاستثناء  
والشرط والعطف المغير والاستثناء بالمشيئة حيث يؤثر في ذلك فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به  
(قال أبو العباس) تأملت نصوص كلام الإمام أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل يمين  
حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدرى أبار هو فيها أو حانت حتى يستيقن أنه بارفان لم يعلم أنه بار  
في وقت وشك في وقت اعتزلها وقت الشك نص على فروع هذا الأصل في مواضع \* إذا قال لامرأته  
إن كنت حاملا فانت طالق فانه نص على أنه يعتزلها حتى تبين أنها ليست بحامل ولم يذكر  
القاضي خلافا في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء أن كان قد وطئها قبل اليمين وتلخص من كلام

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل



القاضي انها اذا لم تحض ولم يظهر بها حمل فهل يحكم ببراءة الرحم بحيث يجوز وطؤها ويتبين ان  
الطلاق لم يقع بمضي تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين وهذا انما هو في حق من تحيض  
وتحمل واما الآيسة والصغيرة فان الواجب ان يستبرا بمثل الحيضة وهو ثلاثة اشهر او شهر واحد  
على ما فيه من الخلاف او يقال يجوز وطئ هذه قبل الاستبرا الا ان تكون حاملا هذا هو الصواب  
وكل موضع يكون الشرط امرا عدميا يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيدا وان لا يقدم في  
هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطء حتى يتبين \* ومنها اذا وكل وكيفا في طلاق زوجته فانه يعترفها  
حتى يدري ما فعل وحمله القاضي على الاستحباب والوجوب متوجه \* ومنها اذا قال انت طالق ليلة  
القدر فانه يعترفها اذا دخل العشر الا واخل لا مكان ان تكون ليلة القدر اول ليلة وحمله القاضي على المنع \*  
ومنها اذا قال انت طالق قبل موتى بشهر فانه يعترفها ابد وحمله القاضي على الاستحباب \* ومنها  
مسئلة ان كان هذا الطائر غرابا فامرأتى طالق ثلاثا وقال آخر ان لم يكن غرابا فامرأتى طالق ثلاثا  
وطار ولم يعلم ماهو فانهما يتزلان نساءهما حتى يتقنا وحمله القاضي على الاستحباب وما كان من  
هذه الشروط مما يتسا من استنباطه فقيه مع العلم وقوعه ذكر القاضي في مسئلة الطائر ان ظاهر كلام  
احمد ايقاع الحنث وتعليل القاضي في مسئلة انت طالق ان شاء الله صريح في ذلك فانه جعل الشرط الذي  
لا يعلم بمنزلة عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول احمد انت طالق ان شاء فلان فلو لم يشأ تطلق لان  
مشيئة العباد ومشيئة الله لا تدرك مغيبة عنه فان هذا يقتضي ان كل شرط مغيب لا يدرك يقع الطلاق  
المعلق به وعلى هذا من حلف ليدخل الجنة يحنث لانه مغيب لا يدرك لكن كلام الامام احمد في اكثر  
المواضع انما فيه الامر بالاعتزال فقط وهذا فقه حسن فان الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله ولو  
حلف بالله على امر وهو لا يعلم انه صادق في عيینه كان انما بذلك وان لم يتيقن انه كاذب فكذلك يمين  
الطلاق واشد وقد نص على انه اذا شك هل طلق ام لا أنه لا يقع به الطلاق ولم يتعرض للاعتزال  
فينتظر هل يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرق بان هذا لم يحلف يمينافه بمنزلة من شك هل حلف  
ام لا قال في المحرر وتمام التورع في الشك قطعه برجمة او عقدين أمكن والافارقة متيقنة بان يقول  
ان لم يكن طلقته فهي طالق وقال القاضي اما في الورع فان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق  
واحدة لا اعتقاده ان الزيادة عليها بدعة الزم نفسه طلقة وراجعها فان كان الطلاق قد وجد فقد  
راجع وان لم يكن قد وجد منه فاضره وان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق ثلاثا الزم

نفسه ثلاثا ومعناه انه يقع عدد الطلقات الثلاث فتحل لغيره من الا زواج ظاهرا وباطنا (قال ابو العباس) وما يدل على انه متى اوقع الشك في وقوع الطلاق فالاولى استبقاء النكاح بل يكره او يحزم ايقاعه لاجل الشك أن الطلاق بفيض الى الرحمن حبيب الى الشيطان ويدل عليه قصة هاروت وماروت وأبضا فان النكاح دوامه أكد من ابتدائه كالصلاة وإذا شك في الصلاة هل أحدث أم لا لم يستحب له ان ينصرف عنها بالشك بنص الحديث لما فيه من ابطال الصلاة بالشك فكذلك ابطال النكاح بل الصلاة اذا ابطأها أمكن ابتدؤها بخلاف النكاح \* وان طلق واحدة من نسائه معينة ثم نسيها أو مبهمه غير معينة أخرجت بالقرعة على الصحيح

## باب تعليق الطلاق بالشروط

والمعلق من الطلاق على شرط ايقاع له عند الشرط ولهذا يقول بعض الفقهاء ان التعليق يصير ايقاعا في ثانی الحال ويقول بعضهم انه منتهى لان يصير ايقاعا واذا علق الطلاق بالنكاح فالمذهب المنصوص انه لا يصح ولو قال على مذهب مالك اذ هو التزام لمذهب معين وذلك لا يلزم وهذا اذا لم تكن الزوجة حال التعليق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وعاق طلاقها على طلاق يوجد فنص احمد في رواية بن منصور وغيره على انه يصح هذا التعليق وحكام القاضى في المجرد عن أبي بكر ورجحه ابن عقيل لان التعليق هنا في نكاح \* ومن أخطأنا ان الصفة المطلقة تناول جميع الا نكحة باطلاقها وتقييد الصفة فيها فكيف اذا اقترنت بنكاح معين ولو قال كما (١) وتعليق النذر بالملك \* مثل ان رزقني الله مالا فله على ان أتصدق به أو شي منه فيصح اتفاقا وقد دل عليه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن) الآية وتعليق العتق بالملك صحيح وهو المذهب المنصوص عن أحمد \* والخلال وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافا وابن حامد والقاضى يحكيان روايتين (قال جمهور اصحابنا اذا قال المعلق عجلت ما علقته لم يتمجمل وفيما قالوا نظر فانه يملك تمجيل الدين المؤجل وحقوق الله تعالى وحقوق العباد في الجملة سواء تأجلت شرعا أو شرطا ولو قيل زنت امرأتك أو خرجت من الدار فغضب وقال فهي طالق لم تطلق وأفتى به ابن عقيل وهو قول عطاء بن أبي رباح وقريب منه ما ذكره ابن أبي موسى وخالف فيه القاضى اذا قال

لا امرأته أنت طالق ان دخلت الدار بفتح الهمزة انها لا تطلق اذا لم تكن دخلت لانه انما طلقها  
 لعله فلا يثبت الطلاق بدونها ومن هذا الباب ما يسأل عنه كثير مثل ان يعتقد ان غيره أخذ  
 ماله فيحلف ليردنه أو يقول ان لم يردده فامرأتى طالق فمبين انه لم يأخذه أو يقول ليحضرن  
 زيد ثم يتبين موته أو لم يعطيني من الدراهم التي معك ولا دراهم معه ثم هذا قسمان الأول منه ما يتبين  
 حصول غرضه بدون الفعل المحلوف عليه مثل ما اذا ظن انها سرقت له مالا فيحلف ليردنه فوجدها  
 لم تسرقه \* والثاني ما لم يحصل معه غرضه مثل ان يحلف ليعطيني الف درهم من هذا الكيس فيتبين  
 انه ليس فيه دراهم فالقسم الاول يظهر فيه جدا انه لا يحث لان مقصوده ليردنه ان كنت أخذته  
 وهذا الشرط وان لم يذكر في اللفظ فهو قطع والثاني فانه وان لم يحصل فيه غرضه لكن لا غرض  
 له مع وجود المحلوف عليه فيصير كأنه لم يحلف عليه وفي الاول يحصل غرضه منه فيصير كأنه بر  
 بالفعل \* ولو قال أنت طالق اليوم اذا جاء غدا وأنا من أهل الطلاق (قال أبو العباس) فانه يقع  
 الطلاق على ما رأيته لانه ما جعل هذا شرطا يتعلق وقوع الطلاق به فهو كما لو قال أنت طالق  
 قبل موتي بشر فانه لم يجعل موته شرطا يقع به الطلاق عليها قبل شهر وانما رتبته فوقه على ما رتب ومن  
 علق الطلاق على شرط او التزمه لا يقصد بذلك الا الحض أو المنع فانه يجرئه فيه كفارة يمين ان  
 حنث وان اراد الجزاء بتعليقه طلقت كره الشرط أولا وكذا الحلف بعق وظهار وتحريم وعليه  
 يدل كلام أحمد في نذر الحج والغصب \* وقوله هو يهودى ان فعلت كذا والطلاق يلزمنى ونحوه  
 يمين باتفاق العقلاء والفقهاء والامم ويتوجه اذا حلف ليعمل كذا ان مطلقه يوجب فعل المحلوف عليه  
 على الفور ما لم تكن قرينة تقتضى التأخير لان الأيمان كالامر في الشريعة بخلاف قوله لندخلن  
 المسجد الحرام وقوله بلى وربى لتبين فان مقصوده الخبر لا الحض وقد يجاب عن هذا بان الفور  
 ما جاء من جهة اللفظ بل من جهة حكم الامر (قال أبو العباس) سئلت عن قل الطلاق يلزمنى  
 مادام فلان في هذا البلد فأجبت انه ان قصد به الطلاق الى حين خروجه فموقع وانما التوقيت  
 وهذا هو الوضع اللغوي وان قصدت طالق ان دام فلان فان خرج عقب اليمين لم يحنث والاحت  
 وهذا نظير أنت طالق الى شهر قال أبو الحسن التميمي سئلت عن رجل له أربع نسوة قال لو احدة  
 منهن وهو مواجه لها من بدأت بطلاقها منكن فعبدى حر وقال للثانية ان طلقتك فعبدان  
 حران وقال للثالثة ان طلقتك فثلاث من عبيدى أحرار وقال ان طلقك الرابعة فأربعة من عبيدى

أحرار ثم طلقهن كم يعتق عليه قال فأجبت على ما حضر من الحساب انه يعتق عليه بطلاقه لمن  
 عشرة أعبد (قال أبو العباس) هذه المسئلة لم تجمع الصفات في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة  
 صفة على انفرادها وهذا اللفظ اذا كان قد طلقهن متفرقات فالتوجه أن يعتق عشرة أعبد كما قال أبو  
 الحسن وان طلقهن بكلمة واحدة توجه أن يعتق ثلاثة عشر عبدا وأصبح الطرق في الاكتفاء  
 ببعض الصفة ان الصفة ان كانت حضا أو منعا أو تصديقا أو كذبا فهي كاليمين والافهي علة محضة  
 فلا بد من وجودها بكلمة (قال أبو العباس) سئلت عن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير اليوم قال  
 فقلت ظاهره وقوع الطلاق في الغد لكن كثير ما يعني به سوى هذا الزمان وهو الذي عنه الخالف  
 فانه كما لو قال أنت طالق في وقت آخر وعلى غير هذه الحال أو في سوى هذه المدة ونوى التأخير فان  
 عين وقتا بعينه مثل وقت مرض أو فقر أو غلاء أو رخص ونحو ذلك تقيده وان لم ينو شيئا فهو كما لو قال  
 أنت طالق في زمان متراخ عن هذا الوقت فيشبه الحين الا ان المغايرة قد يراد بها المغايرة الزمانية  
 وقد يراد بها المغايرة الحالية والذي عنه الخالف ليس معينا فهو مطلق فتغيرت الحال تغيرا يناسب  
 الطلاق وقع وان قال أنت طالق في أول شهر كذا طلقت بدخوله وقاله أصحابا وكذا في غرته  
 ورأسه واستقبله واذا قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك فليس هذا بشيء نقله مهنا عن الامام  
 أحمد وجزم به الاصحاب ولكن يتوجه على قول ابن حامد أن تطلق لان صفة الطلاق والبيئونة  
 اذا وجدت في زمن واحد وقع الطلاق ولعل ابن حامد يفرق بان وقوع الطلاق مع البيئونة له فائدة  
 وهو التحريم أو نقص المدد بخلاف البيئونة بالموت \* ولو عاق الطلاق على صفات ثلاث فاجتبه من  
 في عين واحدة لا تطلق الا طلقة واحدة لانه الاظهر في مراد الخالف والعرف يقتضيه الا أن  
 ينوى خلافه ونص الامام أحمد في رواية ابن منصور فيمن قال لامرأته أنت طالق طلقة ان  
 ولدت فذكر أو طلقتين ان ولدت أني فولدت ذكر أو أني انه على ما نوي انما أراد ولادة واحدة  
 وأنكر قول سفيان انه يقع عليها بالاول ماعاق به وتين بالثاني ولا تطلق به قال أصحابنا اذا قال  
 أنت طالق وعبدى حران شاء زيد لم يقع الا بمشيئة زيد لهما اذ لم ينوى غيره ويتوجه أن تعود  
 المشيئة اليهما اما جميعا واما مطلقا بحيث لو شاء أحدهما وقع ماشاء وكذلك نظيره في الخلع أنما طالقان  
 ونظيره أن يقول (١) والله لا مؤمن ولا فكن ان شاء الله الجميع فينتفي الشرط ولم يفعل جميع المحلوف

(١) قوله والله لا مؤمن الى آخره كذا بالاصل لعله ولا كافر فليحذر



عليه فيحنت قال القاضي في الجامع فان قال أنت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصفة هي عدم المشيئة فتي لم يشأ وقع الطلاق لوجود شرطه وهو عدم المشيئة من جهته ( قال أبو العباس ) والقياس أنها لا تطلق حتى تفوت المشيئة الا ان تكون نية أو قرينة تقتضي الفورية واذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله انه لا يقع به الطلاق عند أكثر العلماء وان قصد انه يقع به الطلاق وقال ان شاء الله تدينا لذلك وتأكيده لا يتقاعه وقع عند أكثر العلماء ومن العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب وتعلق الطلاق ان كان تعليقا محضا ليس فيه تحقيق خبر ولا حض على فعل كقوله ان طلعت الشمس فهذا يفيد فيه الاستثناء ويتوجه ان يخرج على قول أصحابنا هل هذا يمين أم لا ومن هذا الباب توقيته بحادث يتعلق بالطلاق معه غرض كقوله ان مات أبوك فانت طالق أو ان مات أبي هذا فانت طالق ونحو هذا وقياس المذهب ان الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا فانه لا يخلف عليه بالله والطلاق فرع اليمين بالله وان كان المحلوف عليه أو الشرط خبرا عن مستقبل لا طلبا كقوله ليقدمن الحاج أو السلطان فهو كاليمين ينفع فيه الاستثناء وان كان الشرط أمرا عديما كقوله ان لم أفعل كذا فانت طالق ان شاء الله تعالى فينبغي ان يكون كالثبوت كما في اليمين بالله ويفيد الاستثناء في النذر كما في لا تصدقن ان شاء الله لانه يمين ويفيد الاستثناء في الحرام والظهار وهو المنصوص عن احمد فيهما وللعلماء في الاستثناء النافع قولان أحدهما لا ينفعه حتى ينوبه قبل فراغ المستثنى منه وهو قول الشافعي والقاضي أبي يعلى ومن تبعه والثاني ينفعه وان لم يردده الا بعد الفراغ حتى لو قال له بعض الحاضرين قل ان شاء الله نفعه وهذا هو مذهب أحمد الذي يدل عليه كلامه وعليه متقدمو أصحابه واختيار أبي محمد وغيره وهو مذهب مالك وهو الصواب ولا يعتبر قصد الاستثناء فلو سبق على لسانه عادة أو أبي به تبركا رفع حكم اليمين وكذا قوله ان أراد الله وقصد بالارادة مشيئته لا محبته وأمره ومن شك في الاستثناء وكان من عادته الاستثناء فهو كما لو علم انه استثنى كالمستحاضة تعمل بالعادة والتميز ولم تجلس أقل الحيض والاصل وجوب العبادة في ذمتها قال في المحرر اذا قال اذا طلقك فانت طالق أو فعبدى حر لم يحنت في يمينه الا بتطليق ينجزه أو يعلقه بهما بشرط فيؤخذ ( وقال أبو العباس ) يتوجه اذا كان الطلاق المعلق قبل عقد هذه الصفة أو معها معلقا بفعله فعلمه باختياره ان يكون فعله له تطبيقا وان التطبيق

يفتر الى ان تكون الصفة من فعله أيضا فاذا علقه بفعل غيره ولم يأمره بالفعل لم يكن تطليقا وان حلف  
 لا يطلق فحمل أمرها بيدها أو خيرها فطلقت نفسها فالتوجه ان تخرج على الروايتين في تنصيف  
 الصداق ان قلنا يتنصف جملته تطليقا وان قلنا يسقط لم نجمله تطليقا وانما هو تمكين من التطليق واذا قال  
 اذا طلقته أو اذا قع عليك طلاق فأن طالق قبله ثلاثا فعملية باطل ولا يقع سوى المنجزة وقال ابن  
 شريح ينحسم باب الطلاق ومقاله محدث في الاسلام لم يفت به أحد من الصحابة ولا التابعين ولا  
 أحد من الأئمة الاربعة وأنكر جمهور العلماء على من أفتى بها ومن قلدها شخصا وحلف بالطلاق  
 بعد ذلك معتقدا انه لا يقع عليه الطلاق بها لم يقع عليه طلاق في أظهر قولي العلماء كمن أوقعه  
 فيمن يعتقدها أجنبية وكانت في الباطن امرأته فانها لا تطلق على الصحيح وان حلف على غيره  
 ليكلم فلانا ينبغي ان لا يبر الا بالكلام الطيب كالسلام ونحوه دون السب ونحوه فان اليمين في  
 جانب النفي أعم من اللفظ اللغوي وفي جانب الاثبات أخص كما قلنا فيمن حلف ليتزوج ونظائره  
 فانه لا يبر الا بكامل المسمى ولو علق الطلاق على كلام زيد فهل كتابته أو رسالته الحاضرة  
 كالأشارة فيجبي فيها الوجهان أو يحث بكل حال (تردد فيه أبو العباس) قال وأصل ذلك  
 الوجهان انعقاد النكاح بكتابة القادر على النطق واذا قال ان عصيت أمري فأن طالق ثم  
 أمرها بشيء أمرا مطلقا خالفت حث وان تركته ناسية أو جاهلة أو عاجزة ينبغي ان  
 لا يحث لان هذا الترك ليس عصيانا وان أمرها أمرا بين انه ندب بان يقول انا أمرك  
 بالخروج وأبيح لك القعود فلا حث عليه لحمل اليمين على الامر المطلق على مطلق الامر  
 والمندوب ليس مأمورا به أمرا مطلقا وانما هو مأمور به أمرا مقيدا ولو علق على خروجها بغير  
 اذن ثم اذن لها مرة فخرجت أخرى بغير اذن طلقت وهو مذهب احمد لان خرجت زكرة  
 في سياق الشرط وهي تقتضي العموم وان اذن لها فقالت لا أخرج ثم خرجت الخروج المأذون  
 فيه قال (أبو العباس) سئلت عن هذه المسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث لان امتناعها من الخروج  
 لا يخرج الاذن عن ان يكون اذا لم يكن هو اذا قالت لا أخرج قد اطمان الى انها لا تخرج  
 ولم تشعره بالخروج فقد خرجت بلا علم والاذن علم وبإباحة ويقال أيضا انها ردت الاذن عليه  
 فهو بمنزلة قوله أمرك بيدك اذا أردت ذلك وأصل هذا ان هذا الباب نوعان توكيل وإباحة  
 فاذا قال له بع هذا فقال لا أبيع ان النفي يرد القبول في الوصية والموصى اليه لم يملكه بعد واذا

أباحه شيئاً فقال لا أقبل فهل له أخذه بعد ذلك فيه نظر ويتوجه ان الانشاء كالخبر في التكرار  
(وظاهر كلام أبي العباس) ان التقضيته حقه في وقت عينه فابراه قبله لا يحنث وهو قول أبي  
حنيفة ومحمد وقول في مذهب احمد وغيره

### ❦ باب جامع الايمان ❦

واذا حلف على معين موصوف بصفة فبان موصوفاً بغيرها كقوله والله لأكلم هذا الصبي فتبين  
شيخاً أولاً أشرب من هذا الخمر فتبين خلاً أو كان الحالف يعتقد ان المخاطب يفعل المخاوف عليه  
لا اعتقاده انه ممن لا يخالفه اذا كد عليه ولا يحنثه أو لكون الزوجة قريبته وهو لا يختار تطليقها ثم تبين  
انه كان غالطاً في اعتقاده فهذه المسئلة وشبهها فيها نزاع والاشبه انه لا يقع كمالواقي امرأة ظنها  
أجنبية فقال أنت طالق فتبين انها امرأته فنهالاً تطلق على الصحيح اذا لا اعتبار بما قصده في قلبه  
وهو قصد معيناً موصوفاً ليس هو هذا المين وكذا لا حنث عليه اذا حلف على غيره ليفعله بخالفه  
اذا قصد اكرامه لا الزامه به لأنه كالامر اذا فهم منه الا كرام لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا  
بكر بالوقوف في الصف ولم يقف\* ويتوجه أن يفرق بين المخالفة في الذات والمخالفة في الصفات كما  
فرق بينهما في صحة المقد وفساده ولو حلف لا يدخل الدار فدخل بعض جسده فهل يحنث على  
روايتين\* ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم البقرة على الرجل فيحنث باذخال بعض  
جسده الى بعضها لمباشرته بعض المحرم وبين أن يكون مقصوده التزامه بقعة فاذا أخرج بعضه لم  
يحنث كما في المعتكف ولو حلف لا آكل الربا ولا أشرب الخمر ولا أزي في شرب النبيذ المختلف  
فيه أو أقرض قرضاً جر منفعة أو نكح بلاولي ولا شهود فيحنث عندنا إن اعتقد التحريم أو لم  
يكن له اعتقاد وحددناه وان اعتقد حله أو لم يحنثه ففي تحميته تردد ويتوجه أن يفرق بين ما يسوغ  
فيه الخلاف كالخيل الربوية وكمسئلة النبيذ ولو حلف لا أشارك فلانافسحاً الشركة وبقيت بينهما  
ديون مشتركة أو أعيان (قال) أفتيت ان اليمين تنحل بانفساخ عقد الشركة ومن حلف لا يشم وردا  
ولا بنفسحاً فشم دهنهما أو ماء الورد حنث وقال القاضي لا يحنث (قال أبو العباس) ويتوجه أن يحنث  
بالماء دون الدهن وكذلك ماء اللبان والنيلوفر لان الماء هو الحامل لرائحة الورد ورائحته فيه بخلاف  
الدهن فانه مضاف الى الورد ولا تظهر فيه الرائحة كثيراً وفي دخول الفاكهة اليابسة في مطلق  
الحلف على الفاكهة نظر وكذلك استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون ومن حلف لا يدخل دار

فلان قد دخل داراً أوصى له بمنفعتها فهي كالاستأجرة وكذلك الموقوفة على عينه وإن كانت وقفاً على الجنس فهي أقوى من المعارة لأن المنفعة مستحقة للجنس ولا يدخل العقيق والسبيع في مطلق الحلف على لبس الحلى إلا ممن عادة التحلى به وإذا زوج ابنه ثم قال والله لا أزوجهما أو ما بقيت أزوجهما فهنا التزويج اسم للتسليم الذي هو الدخول وكذلك في الإجارة ونحوها ولو حلف لا يكلم فلاناً حيناً ولم ينو شيئاً فهو ستة أشهر نص عليه أحمد وهذه المسئلة تقتضي أصلاً وهو أن اللفظ المطلق الذي له حد في العرف وقد علم أنه لم يزد فيما يتناوله الاسم فإنه ينزل على ما وقع من استعمال الشرع وإن كان اتفاقاً كما يتنوله في موطن كثيرة وإذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه ولو في الطلاق والعناق وغيرهما ويمينه باقية وهو رواية عن أحمد ورواها بقدر رواية التفرقة ويدخل في هذا من فعله متأولاً إما تقليداً لمن أفتاه أو مقلداً لعالم ميت مصيباً كان أو مخطئاً ويدخل في هذا إذا خالع وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم يتناوله يمينه أو فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً وقد ظن طائفة من الفقهاء أنه إذا حلف بالطلاق على أمر معتقده كما حلف فتيين بخلافه أنه يحنث قولاً واحداً وهذا خطأ بل الخلاف في مذهب أحمد ولو حلف على نفسه أو غيره ليفعل شيئاً فجعله أو نسيه فلا حنث عليه إذا فرق بين أن يتعذر المحلوف عليه لعدم العلم أو لعدم القدرة ويتوجه فيما إذا نسي اليمين بالكيفية أن يقضي الفعل إن أمكن قضاؤه وإن لم يعلم المحلوف عليه بيمين الحالف فكأن ناسياً ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجهما لا بعد أو الحاكم حنث إن تسبب في التزويج وإن لم يتسبب فلا حنث إلا أنه تقتضي النية أو التسبب إن مقصوده أنه لا يمكنها من التزويج فإن قدر على ذلك فلم يمنعها حنث وإلا فلا وإن كان المقصود أنها لا تتزوج حنث بكل حال ولو حلف لا يعامل زيدا ولا يبيعه فعامل وكيهه أو باعه حنث ومتى فعل المحلوف على تزويجه بنفسه أو وكيله حنث قال في المجرى والفصول فإن كان بيد زوجته ثمرة فقال إن أكلتها فأنت طالق وإن لم تأكلها فأنت طالق فأكلت بعضها حنث بناء على قولنا فيمن حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكل بعضه (قال أبو العباس) ينبغي أن يقال في مثل هذه اليمين مثل قوله في مسئلة السلم وهي إن تزأت أو صمدت أو أقت في الماء أو خرجت أن يحنث بكل حال لمنعه له من الأكل ومن تركه فكأن الطلاق معلق بوجود الشيء وبعدمه فوجود بعضه وعدم البعض لا يخرج عن الصفتين كما إذا علق بحال الوجود فقط أو بحال عدمه فقط



## كتاب الرجعة

(قال أبو العباس) أبو حنيفة يجعل الوطى رجعة وهو أحد الروايات من أحمد والشافعي لا يجعله رجعة وهو رواية عن أحمد ومالك يجعله رجعة مع النية وهو رواية أيضا عن أحمد فيبيح ووطى الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا عدل الأقوال وأشبهها بالأصول وكلام أبي موسى في الإرشاد يقتضيه ولا تصلح الرجعة مع الكتمان بحال وذكره أبو بكر في الشافعي وروى عن أبي طالب قال سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها واستكتم الشهود حتى انقضت العدة قال يفرق بينهما ولا رجعة لهما ويلزم اعلان التسريح والخلع والشهاد كالنكاح دون ابتداء الفرقة قال أحمد في رواية ابن منصور فان طلقها ثلاثا ثم جحد تفدى نفسها منه بما تقدر عليه فان أجبرت على ذلك فلا تنزىن له ولا تقر به وتهرب ان قدرت وقال في رواية أبي طالب تهرب ولا تنزىن حتى يظهر طلاقها ويعلم ذلك فان لم يقر بطلاقها ومات لا ترث لانها تأخذ ما ليس لها وتقر منه ولا تخرج من البلد ولكن تحتفى في بلدها قيل له قال بعض الناس قتله بمنزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجبه ذلك فان قال استحللت وتزوجتها قال تقبل منه قال القاضي لا تقتله معناه لا تقصد قتله وان قصدت دفعه فأدى ذلك الى قتله فلا ضمان (قال أبو العباس) كلام أحمد يدل على انه لا يجوز دفعه بالقتل وهو الذي لم يعجبه لأن هذا ليس متمديا في الظاهر والدفع بالقتل انما يجوز لمن ظهر اعتداؤه وقطع جمهور أصحابنا بحل المطلقة ثلاثا بوطي، المراهق والذمي ان كانت ذمية (قال أبو العباس) النكاح الذي يقران عليه بعد الاسلام والحجى به اليك لا يحكم صحيح فعلى هذا يحلها النكاح بلاولى ولا شهود وكذلك لو تزوجها على أخت ثم ماتت الأخت قبل مفارقتها فماتت زوجها في عدة أو على أخت ثم طلقها مع قيام المفسد فيها موضع نظر فان هذا النكاح لا يثبت به التورات ولا يحكم فيه بشئ من أحكام النكاح فينبغي أن لا تحل له قال أصحابنا ومن غابت مطلقته المحرمة ثم ذكرت انها تزوجت من أصابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها اذا غلب على ظنه صدقها والا فلا وقد تضمنت هذه المسئلة ان المرأة اذا ذكرت انه كان لها زوج فطلقها فانه يجوز تزوجها وتزوجها وان لم يثبت انه طلقها ولا يقال ان ثبوت اقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله ونص الامام أحمد في الطلاق اذا كتب اليها انه طلقها لم تزوج

حتى يثبت الطلاق وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت انه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين لانا نقول المسألة هنا فيما اذا ادعت انها تزوجت من أصابها وطلقها ولم تعينه فان النكاح لم يثبت لمعين بل لمجهول فهو بكا لو قال عندي مال لشخص وسامته اليه فانه لا يكون اقرارا بالاتفاق فكذلك قولها كان لي زوج وطلقني وسيدي أعقني ولو قالت تزوجني فلان وطلقني فهو كالأقرار بالمال وادعاء الوفاء والمذهب لا يكون اقرارا

## باب الايلاء

واذا حلف الرجل على ترك الوطئ وغيا بغاية لا يغلب على الظن خلو المدة <sup>(١)</sup> منها فخلت منها فعلى روايتين احدهما هل يشترط العلم بالغاية وقت اليمين أو يكفي ثبوتها في نفس الامر واذا لم ينفى وطلق بعد المدة أو طلق الحاكم عليه لم يقع الا طلاق رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن أحمد فاذا راجع فعليه ان يوطأ عقب هذه الرجعة اذا طلبت ذلك منه ولا يمكن من الرجعة الا بهذا الشرط ولان الله انما جعل الرجعة لمن أراد اصلاحا بقوله (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا)

## كتاب الظهار

واذا قال لزوجته أنت علي حرام فهو ظهار وان نوى الطلاق وهو ظاهر مذهب أحمد والعود هو الوطء وهو المذهب ولو عزم على الوطء فأصح القولين لا تستقر الكفارة الا بالوطء ولا ظهار من أمته ولا أم ولده وعليه كفارة ثقله الجماعة ونقل أبو طالب كفارة ظهار ويتوجه على هذا ان تحرم عليه حتى يكفر كاحد الوجهين لو قال أنت علي حرام وأولى قال في المحرر ولو وطئ في حال جنونه لزمته الكفارة نص عليه مع انه ذكر في الطلاق ما يقتضي انه لا حنت عليه في ظاهر المذهب فان توجه فرق والا كان المنصوص الحنت في الجنون مطلقاً وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المطلقة غير مقيد بالشرع بل بالعرف قدراً أو نوعاً من غير تقدير ولا تملك وهو قياس المذهب في الزوجة والاقارب والمملوك والضيف والاجير المستأجر

بطعامه والادام يجب ان كان يطعم أهله بآدام والا فلا وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والغلاء واليسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف\* والواجبات المقدرات في الشرع من الصدقات على ثلاثة أنواع تارة تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يعطاها كالزكاة وتارة يقدر المعطي ولا يقدر المال كالكفارات وتارة يقدر هذا وهذا كفدية الاذي وذلك لان سبب وجوب الزكاة هو المال فقدر المال الواجب وأما الكفارات فبسببها فعل بدنه كالجماع واليمين والظهار فقدر فيها المعطي كما قدر العتق والصيام وما يتعلق بالحج فيه بدن ومال فعبادته بدينه ومالية فلهذا قدر فيه هذا وهذا

## كتاب اللعان

ولو لم يقل الزوج في أيمانه فيما رمينها به قياس المذهب صحته كما اذا اقتصر الزوج في النكاح على قوله قبلت واذا جوزنا ابدال لفظ الشهادة والسخط واللعن فلان يجوز به بغير العربية أولى وان لا عن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان حدث وهو مذهب الشافعي ولفظة علق هل هي صريح أو تعريض (اختلف فيه كلام أبي العباس) ولو شتم شخصا فقال أنت ملمون ولد زنا وجب عليه التعزير على مثل هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ان المشتوم فعله كفعل الخبيث أو كفعل ولد الزنا ولا يحمد القاذف الا بالطلب اجماعا والقاذف اذا تاب قبل علم المقتدوف هل تصح توبته الأشبه انه يختلف باختلاف الناس (وقال أبو العباس) في موضع آخر قال أكثر العلماء ان علم به المقتدوف لم تصح توبته والا صححت ودعا له واستغفر وعلي الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لو سأله فعرض ولو مع استخلافه لانه مظلوم وتصح توبته وفي تجويز التصريح بالكذب المباح ههنا نظر ومع عدم توبته واحسان تعريضه كذب ويمينه غموس واختيار أصحابنا لا يعلمه بل يدعو له في مقابلة مظلمته وزناه بزوجة غيره كغيبته وولد الزنا مظنة ان يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا وأكرم الخلق عند الله تعالى<sup>(١)</sup>

## باب ما يلحق من النسب

ولا تصير الزوجة فراشا الا بالدخول وهو مأخوذ من كلام الامام أحمد في رواية حرب وتبعض الاحكام لقوله احتجبي يا سوده وعليه نصوص أحمد وان استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي واسحاق ولو أقر بنسب أو شهدت به بينة فشهدت بينة أخرى ان هذا ليس من نوع هذا بل هذا رومي وهذا فارسي فهذا في وجه نسبه تعارض القافة أو البينة ومن وجه كبر السن فهذا المعارض الباقي للنسب هل يقدح في المقتضى له (قال أبو العباس) هذه المسألة حدثت وسئلت عنها وكان الجواب ان التغاير بينهما ان أوجب القطع بعدم النسب فهو كالسن مثل ان يكون أحدهما حبشيا والآخر رومياً ونحو ذلك فهذا ينتفى النسب وان كان أمراً محتملاً لم ينفعه لكن ان كان المقتضى للنسب الفراه لم يلتفت الى المعارضة وان كان المتيقن له مجرد الاقرار أو البينة باختلاف الجنس معارض ظاهر فان كان النسب بنوة فتبوتها أرجح من غيرها اذ لا بد لابن من اب غالباً وظاهراً قال في الكافي ولوا أنكر المجنون بعد البلوغ لم يلتفت الى انكاره (قال أبو العباس) ويتوجه ان يقبل لانه ايجاب حق عليه بمجرد قول غيره مع منازعته كما لو حكمنا للقيط بالحرية فاذا بلغ فاقر بالرق قبلنا اقراره ولو أدخلت المرأة زوجها أمها ان ظن جوازه لحقه الولد والافروايتان ويكون حراماً على الصحيح ان ظن حلها بذلك واذا وطئ المرتبة الامة المراهونة باذن الراهن وظن جواز ذلك لحقه الولد وانعقد حراً واذا تداعيا بهيمة أو فصيلة فشهد القائف ان دابة هذا تنتجها ينبغي ان يقضى بهذه الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويتوجه ان يحكم بالقيافة في الاموال كلها كما حكمنا بذلك في الجذع المقلوع اذا كان له موضع في الدار وكما حكمنا في الاشتراك في اليد الحسية بما يظهر من اليد العرفية فاعطينا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في العادة وكل واحد من الصانعين ما يناسبه وكما حكمنا بالوصف في اللفظة اذا تداعيا اثنتان وهذا نوع قيافة أو شبيه به وكذلك لو تنازعا غراساً أو ثمر في ايديهما فشهد أهل الخبرة انه من هذا البستان ويرجع الى أهل الخبرة حيث يستوى المتداعيان كما رجع الى أهل الخبرة بالنسب وكذلك لو تنازع اثنتان لباساً أو بفلاً من لباس أحدهما دون الآخر أو تنازعا دابة تذهب من بعيد الى اصطبل أحدهما دون الآخر أو تنازعا



زوج خف أو مصراع مع الآخر شكله أو كان عليه علامة لاحدهما كالزربول التي للجنبد  
وسواء كان المدعى في أيديهما أو في يد ثالث وأما ان كانت اليد لاحدهما دون الآخر فالقيافة  
المعارضة لهذا كاليافة المعارضة للفراش فإذا قلنا بتقديم القيافة في صورة الرجحان فقد نقول  
ههنا كذلك ومثل ان يدعي أنه ذهب من ماله شيء ويثبت ذلك فيقص القائف أثر الوطء  
من مكان الى مكان آخر فشهادة القائف ان المال دخل الى هذا الموضع توجب أحد الأمرين  
أما الحكم به وأما ان يكون الحكم به مع اليمين للمدعى وهو الأقرب فان هذه الامارة ترجح  
جانب المدعى واليمين مشروعة في اقوى الجانبين ولو مات الطفل قبل ان تراه القافة قال  
المزني يوتف ماله وما قاله ضعيف ونما قياس المذهب القرعنة ويحتمل الشركة ويحتمل أن  
يرث واحد منهما

## كتاب العدد

ويتوجه في المعتقد بعضها اذا كان الحرييلها ان لا تجب الاقراء فان تكميل القروء من الامة انما  
كان للضرورة فيؤخذ للمعتقد بعضها بحساب الاصل ويكمل قال في الحرر واذا ادعت المعتدة  
انقضاء عدتها بالاقرء أو الولادة قبل قولها اذا كان ممكنا الا أن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقبل  
قولها الا بينة نص عليه وقبله الخري مطلقا (قال أبو العباس) قياس المذهب المنصوص أنها اذا  
ادعت ما يخالف الظاهر كلفت البينة واذا أوجبنا عليها البينة فيما اذا عاق طلاقها بحيضها فقالت  
حضت فان التهمة في الخلاص من العدة كالتهمة في الخلاص من النكاح فيتوجه أنها اذا ادعت  
الانقضاء في أقل من ثلاثة أشهر كلفت البينة وان ادعت الانقضاء بالولادة فهو كما لو ادعت  
أنها ولدت وانكر الزوج فيما اذا عاق طلاقها على الولادة وفيها وجهان واذا أقر الزوج أنه طلق  
زوجته من مدة تزيد على العدة الشرعية فان كان المقر فاسقا أو مجهول الحال لم يقبل قوله في  
انقضاء العدة التي فيها حق الله تعالى وان كان عدلا غير متهم مثل أن يكون غائبا فلما حضر  
أخبرها أنه طلقها من مدة كذا وكذا فهل العدة حين بلغها الخبر اذ لم تقم بذلك بينة أو من حين  
الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عند أحمد والمشهور عنه هو الثاني والصواب  
في امرأة المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة وهو أنها تربعس أربع سنين

ثم تمتد للوفاة ويجوز لها أن تزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهرا وباطنا ثم اذا قدم زوجها الاول بعد تزوجها خسر بين امرأته وبين مهرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده وهو ظاهر مذهب أحمد وعلى الأصح لا يعتبر الحاكم فلو مضت المدة والعدة تزوجت بلا حكم (قال أبو العباس) وكنت أقول ان هذا شبه اللقطة من بعض الوجوه ثم رأيت ابن عقيل قد ذكر ذلك ومثل بذلك وهذا لان المجهول في الشرع كالمعدوم واذا علم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله موقوفا على اذنه ووقف التصرف في حق الغير على اذنه يجوز عند الحاجة عندنا بلا نزاع وأما مع عدم الحاجة ففيه روايتان كما يجوز التصرف في اللقطة بعدم العلم لصاحبها فاذا جاء المالك كان تصرف الملتقط موقوفا على اجازته وكان تربص أربع سنين كالحول في اللقطة وبالجملة كل صورة فرق فيها بين الرجل وامراته بسبب يوجب الفرقة ثم تبين انتفاء ذلك السبب فهو شبه المفقود والتخيير فيه بين المرأة والمهر هو اعدل الاقوال ولو ظنت المرأة ان زوجها طلقها فتزوجت فهو كالموت ولو قدر انها كتمت الزوج فتزوجت غيره ولم يعلم الاول حتى دخل بها الثاني فهنا الزوجان مشهوران بخلاف المرأة لكن اذا اعتقدت جواز ذلك بان تعتقد انه عاجز عن حقها او مفرط فيه وانه يجوز لها الفسخ والتزويج بغيره فتشبه امرأة المفقود واما اذا علمت التحريم فهي زانية لكن المتزوج بها كالتزوج بامرأة المفقود وكانها طلقت نفسها فاجازه واذا طلق واحدة من امرأتيه مبهمه ومات قبل الافراع فاحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق فلا ظهر هنا وجوب العدتين على كل منهما والواجب ان الشبهة ان كانت شبهة نكاح فتعتمد الموطوءة عدة المزوجة حرة كانت او امه وان كانت شبهة ملك فعدة الأمة المشتركة واما الزنا فالعبرة بالحمل (وقال أبو العباس) في موضع آخر الموطوءة بشبهة يستبرأ بحيضة وهو وجه في المذهب وتعتمد المزني بها بحيضة وهو رواية عن أحمد والمختلعة يكفيها الاعتداد بحيضة واحدة وهو رواية عن أحمد ومذهب عثمان بن عفان وغيره والمفسوخ نكاحها كذلك وأوماً اليه أحمد في رواية صالح والمطلقة ثلاث تطليقات عدتها حيضة واحدة (قلت) علق أبو العباس من الفوائد بذلك عن ابن اللبان ومن ارتفع حيضها ولا تدري ما رفعه ان علمت عدم عوده فتعقد بالاشهر والا اعتدت بسنة والمطلقة البائن وان لم تلزمه نفقتها ان شاء اسكنها في مسكنه او غيره ان صالح لها ولا عذور تحصيناً لمائه وانفق عليها فله ذلك وكذلك الحامل من وطء الشبهة أو النكاح الفاسد لا يجب على الواطئ نفقتها

ان قلنا بالنفقة لها الا أن يسكنها في منزل يليق بها تحصيلنا لما فيه فياز سها ذلك وتجب لها النفقة والله اعلم  
فصل في الاستبراء

ولا يجب استبراء الامة البكر سواء كانت كبيرة او صغيرة وهو مذهب ابن عمر واختيار البخاري  
ورواية عن احمد ■ والاشبه ولا من اشتراها من رجل صادق واخبره انه لم يوطأ أو وطئ  
واستبرأ انتهى

## كتاب الرضاع

واذا كانت المرأة معروفة بالصدق وذكرت انها رضعت طفلا خمس رضعات قبل قولها ويثبت  
حكم الرضاع على الصحيح ورضاع الكبيرة تنشر به الحرمة بحيث لا يحتشمون منه للحاجة لقصة  
سالم مولى ابى حذيفة وهو مذهب عائشة وعطاء واليث وداود ممن يرى انه ينشر الحرمة  
مطلقا والارتضاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة وان كان دون الحول وقاله ابن القاسم صاحب مالك  
واذا اشترك اثنان في وطء امرأة فحكم المرتضع من لبنها حكم ولدها من هذين الرجلين واولادها  
فان لم يلحق باحدهما فالواجب انه يحرم على اولادها لانه اخ ل احد الصنفين وقد اشتبه اويقال كما  
قيل في الطلاق يحل لكل منهما فان الاشتباه في حق اثنين لا واحد

## كتاب النفقات

وعلى الولد المؤسر أن ينفق على أبيه المعسر وزوجة أبيه وعلى اخوته الصغار ولا يلزم الزوج تمليك  
الزوجة النفقة والكسوة بل ينفق ويكسو بحسب العادة لقوله عليه السلام ان حقها عليك أن  
تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت كما قال عليه السلام في المملوك ثم المملوك لا يجب له  
التمليك اجماعا وان قيل انه يملك بالتمليك ويتخرج هذا أيضا من احدى الروايتين في انه لا يجب  
الكفارة على الفقير بل هنا أولى للمعسر والمشقة واذا انقضت السنة والكسوة صحيحة قال اصحابنا عليه  
كسوة السنة الاخرى وذكروا احتمالا انه لا يلزمه شيء وهذا الاحتمال قياس المذهب لان النفقة  
والكسوة غير مقدرة عندنا فاذا كفتها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك وانما يتوجه ذلك  
على قول من يجعلها مقدرة وكذلك على قياس هذا واستبقت من نفقة أمس لليوم وذلك انها

وان وجبت معاوضة فالموض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا التملك بل التمكين من الانتفاع فكذلك عوضه ونظير هذا الاجير بطعامه وكسوته ويتوجه على ما قلنا أن قياس المذهب ان الزوجة اذا اقتضت النفقة ثم تلفت أو سرت أنه يلزم الزوج عوضها وهو قياس قولنا في الحاج عن الغير اذا كان ما أخذه نفقة تلف فانه يتلف من ضمان مالكه قال في المحرر ولو انفقت من ماله وهو غائب فتبين موته فهل يرجع عليها بما انفقت بعد موته على روايتين (قال أبو العباس) وعلى قياسه كل من أبيح له شيء وزالت الاباحة بفعل الله أو بفعل المبيع كالمير اذا مات أو رجم والمأمن وأهل الموقوف عليه لكن لم يذكر الجد ههنا اذا طلق فلعنه يفرق بين الموت والطلاق فان التفريط في الطلاق منه والقول في دفع النفقة والكسوة قول من شهد له العرف وهو مذهب مالك ويخرج على مذهب احمد في تقديمه الظاهر على الاصل وعلى أحد الوجهين فيما اذا صدقها تعليم قصيدة ووجدت حافظة لها وقالت تعلمتها من غيره وقال بل مني ان القول قول الزوج واذا خلا بزوجه استقر المهر عليه ولا تقبل دعواه عدم علمه بها ولو كان أعمى نص عليه الامام أحمد لان العادة انه لا يخفى عليه ذلك فقد قدمت هنا العادة على الاصل فكذا دعواه الاتفاق فان العادة هناك أقوى ولو اتفق الزوج على الزوجة وكساها مدة ثم ادعى الولى عدم اذنه وانها تحت حجره لم يسمع قوله اذا كان الزوج قد تسلمها التسليم الشرعي باتفاق أئمة العلماء وخالف فيه شذوذ من الناس وأقرار الولى لها عنده مع حاجتها الى النفقة والكسوة اذن عرفي ذكر اصحابنا من الصور المسقطه لنفقة الزوجة صوم النذر الذي في الزمة والصوم للكفارة وقضاء رمضان قبل ضيق وقته اذا لم يكن ذلك في اذنه (قال أبو العباس) قضاء النذر والكفارة عندنا على الفور فهو كالمعين وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت ثم ينبغي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار فقط فان مثل هذا ان تنشر يوما وتجيء يوما فانه لا يمكن أن يقال في هذا كما قيل في الاجارة ان منع تسليم بعض المنفعة بسقط الجميع اذ ما مضى من النفقة لا يسقط ولو أطاعت في المستقبل استحققت والزوجة المتوفى عنها زوجها النفقة لها ولا سكنى الا اذا كانت حاملا فورا وان وادلم توجب النفقة في التركة فانه ينبغي أن تجب لها النفقة في مال الحمل أو في مال من تجب عليه النفقة اذا قلنا تجب للحمل كما تجب اجرة الرضاع (وقال أبو العباس) في موضع آخر النفقة والسكنى تجب للمتوفى عنها في عدتها ويشترط فيهما مقامها في بيت الزوج فان خرجت فلا جناح اذا كان أصلح لها والمطلقة البائن الحامل



تجب لها النفقة من أجل الحمل والحمل وهو مذهب مالك وأحد القولين في مذهب أحمد والشافعي  
 وإذا تزوجت المرأة ولها ولد فغضب الولد وذهبت به إلى بلد آخر فليس لها أن تطالب الأب  
 بنفقة الولد. وارضاع الطفل واجب على الأم بشرط أن تكون مع الزوج وهو قول ابن أبي ليلى  
 وغيره من السلف ولا تستحق اجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها وهو اختيار القاضي في المجرد  
 وقول الحنفية لأن الله تعالى يقول (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم  
 الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلم يوجب لهن إلا الكسوة والنفقة بالمعروف  
 وهو الواجب بالزوجية وما عساه يتجرد من زيادة خاصة للمرتضع كما قال في الحامل فإن كن أولات  
 حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فدخلت نفقة الولد في نفقة أمه لأنه يتنذى بها وكذلك المرتضع  
 وتكون النفقة هنا واجبة بشيئين حتى لو سقط الوجوب بإحدهما ثبت الآخر كما لو نشزت  
 وارضعت ولدها فلها النفقة للارضاع لا للزوجية فاما إذا كانت بائنا وارضعت له ولده فلها تستحق  
 اجرتها بلا ريب كما قال الله تعالى فإن ارضعن لكم فآتوهن أجورهن وهذا الاجر هو النفقة  
 والكسوة وقاله طائفة منهم الضحاك وغيره وإذا كانت المرأة قليلة اللبن وطلقها زوجها فله أن يكرري  
 مرضعة لولده وإذا فعل ذلك فلا فرض للمرأة بسبب الولد ولها حضنته ويجب على القريب افتكاك  
 قربه من الأسر وإن لم يجب عليه استنقاده من الرق وهو أولى من حمل العقل وتجب النفقة لكل  
 وارث ولو كان مقاطعا من ذوي الأرحام وغيرهم لأنه من صلة الرحم وهو عام كمعوم الميراث في  
 ذوي الأرحام وهو رواية عن أحمد والأوجه وجوبها مرتبا وإن كان المومر القريب ممتعافينبغي  
 أن يكون كالمعسر كما لو كان للرجل مال وحيل بينه وبينه لغصب أو بعد لكن ينبغي أن يكون الواجب  
 هنا القرض رجاء الاسترجاع وعلي هذا فتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض إذا كان له وفاء  
 وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في اب وابن القياس أن على الأب السدس إلا أن الأصحاب تركوا  
 القياس لظاهر الآية والآية انما هي في الرضيع وليس له ابن فينبغي أن يفرق بين الصغير وغيره فإن  
 من له ابن يبعد أن لا تكون عليه نفقته بل تكون على الأب فليس في القرآن ما يخالف ذلك وهذا  
 جيد على قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة أن الولد ينفرد بنفقة والديه



## باب الحضانه

لاحضانه الا لرجل من العصبه أو لامرأة وارثة أو مدليه بعصبه أو بوارث فان عدموا فالحاكم وقيل ان عدموا ثبتت لمن سواهم من الاقارب ثم للحاكم \* ويتوجه عند العدم أن تكون لمن سبقت اليه اليد كاللقيط فان كفال اليتامى لم يكونوا يستأذنون الحاكم والوجه ان يتردد ذلك بين الميراث والمال \* والعمة أحق من الخالة وكذا النساء الأب أحق يقدم من على نساء الأم لان الولاية للأب وكذا اقاربه وانما قدمت الأم على الأب لانه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل \* وانما قدم الشارع عليه السلام خالة بنت حمزة على عمته صفية لان صفية لم تطلب وجعفر طالب نائباً عن خالتها فقضى لها بها في غيبتها وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح \* واذا تزوجت الأم فلا حضانه لها وعلى عصبه المرأة منعها من المحرمات فان لم تمتنع إلا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبى للمولود أن يضرب أمه ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن من السوء بل يلاحظونها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة كسوها وليس لهم اقامة الحد عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الجنائيات

العقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق واراادة الاحسان اليهم ولهذا ينبى لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض \* وتوبة القاتل للنفس عمداً مقبولة عند الجمهور وقال ابن عباس لا تقبل وعن الامام احمد روايتان واذا اقتص منه في الدنيا فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب احمد وغيره وليست التوبة بعد الجرح أو بعد الرمي قبل الاصابة مانعة من وجوب القصاص ذكر اصحابنا من صور القتل العمد الموجب للقود من شهدت عليه بيعة بالردة فقتل بذلك ثم رجعوا وقالوا عمدنا قتله \* وهذا فيه نظر لان المرتد انما يقتل اذا لم يتب فيمكن الشهود عليه التوبة كما يمكنه التخلص اذا التى في النار ■ والدال على من يقتل بغير حق يلزمه القود والدية اذا عمد وامسك الحيات جنابة محرمة

قال في المحرر لو امر به يعني القتل سلطان عادل أو جائر ظلما من لم يعرف ظلمه فيه فقتله فالقود  
والدية على الأمر خاصة (قال أبو العباس) هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل المجهول  
وفيه نظر بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله وحينئذ فتكون الطاعة له معصية لاسيما إذا كان معروفا  
بالظلم فهنا الجهل بعدم الحل كالعلم بالحرمة وقياس المذهب انه إذا كان المأمور ممن يطيعه غالبا  
في ذلك انه يجب القتل عليهما وهو أولى من الحاكم والشهود سبب يقتضي غالبا فهو أقوى  
من المكره ولا يقتل مسلم بذمى الا أن يقتله غيلة لاخذ ماله وهو مذهب مالك قال أصحابنا  
ولا يقتل حر بعبد ولكن ليس في العبد نصوص صحيحة صريحة كما في الذي بل أجود ماروى  
(من قتل عبده قتلناه) وهذا لانه إذا قتله ظلما كان الامام ولي دمه وأيضا فقد ثبت في السنة والآثار  
انه إذا مثل بعبد عتق عليه وهو مذهب مالك واحمد وغيرها وقتله أعظم أنواع المثلة فلا يموت  
الاحرا لكن حرته لم تثبت حال حياته حتى تروثه عصبته بل حرته ثبتت حكما وهو اذا عتق  
كان ولاؤه للمسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل قاتل عبده وقد يحتج بهذا من يقول ان  
قاتل عبد غيره لسيدته قتله واذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح وهذا قوي  
على قول احمد فانه يجوز شهادة العبد كالجور بخلاف الذي فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم المؤمنون تنكافأ دماؤهم ومن قال لا يقتل حر بعبد يقول انه لا يقتل الذي  
الحر بالعبد المسلم والله سبحانه وتعالى يقول (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فالعبد المؤمن خير  
من الذي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة انما جاءت لا يقتل والد بولد فالحاق الجدا في الام  
بذلك بعبد ويتوجه أن لا يرث القاتل دما من وارث كما لا يرث هو المقتول وهو يشبه حد  
القذف المطالب به اذا كان القاذف هو الوارث أو وارث الوارث فملى هذا لو قتل أحد الابنين  
أباه والآخراة وهي في زوجية الاب فكل واحد منهما يستحق قتل الآخر فيتقاصان  
لاسيما اذا قيل انه مستحق القود بملك نقله الى غيره اما بطريق التوكيل بلا ريب واما بالتعليك  
وليس بعبد واذا كان المقتول رضى بالاستيفاء أو بالذمة فينبغي أن يتعين كما لو عفا وعليه  
تخرج قصة على اذا لم تخرج على كونه مرتدا أو مفسدا في الارض أو قاتل الائمة واذا قال  
انا قاتل غلام زيد ققياس المذهب ان كان نحويا لم يكن مقرا وان كان غير نحوى كان مقرا كما لو قاله  
بالاضافة ومن رأى رجلا يفجر باهله جازله قتلها فيما بينه وبين الله تعالى وسواء كان الفاجر محصنا او

غير محصن معروفا بذلك ام لا كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وليس هذا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم بل هو من عقوبة المعتدين المؤذين واما اذا دخل الرجل ولم يفعل بعد فاحشة ولكن دخل لاجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا ان يتوب من القتل في مثل هذه الصورة ومن طلب منه الفجور كان عليه ان يدفع الصائل عليه فان لم يدفع الا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء فان ادعى القاتل انه صال عليه وانكر اولياء المقتول فان كان المقتول معروفا بالبر وقتله في محل لاربية فيه لم يقبل قول القاتل وان كان معروفا بالفجور والقاتل معروفا بالبر فالقول قول القاتل مع يمينه لاسيما اذا كان معروفا بالتعرض له قبل ذلك

## باب استيفاء القود والعفو عنه

والجماعة المشتركة في استحقاق دم المقتول الواحد اما ان يثبت لكل واحد بعض الاستيفاء فيكونون كالمشتركين في عقد أو خصومة وامين الامام قوي كما يؤجر عليهم لنيابته عن الممتنع . والقرعة انما شرعت في الاصل اذا كان كل واحد مستحقا او كالمستحق ويتوجه ان يقدم الاكثر حقا او الافضل لقوله كبروكالاوليا في النكاح وذلك انهم قالوا هنا من تقدم بالقرعة قدمته ولم تسقط حقوقهم ويتوجه اذا قلنا ليس للولي اخذ الدية الا برضا الجاني ان يسقط حقه بموته كما لو مات العبد الجاني او المكفول به وهو ظاهر كلام احمد في رواية ابي ثواب وابي القاسم وابي طالب ويتوجه ذلك وان قلنا الواجب القود عينا او احد شيئين لأن الدية عدل العفو فاما الدية مع الهلاك فلا والذي ينبغي ان لا يعاقب المجنون بقتل ولا قطع لكن يضرب على ما فعل ليزجر وكذا العبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بليغا قال اصحابنا وان وجب لعبد قصاص او تعزير قذف فطلبه واسقاطه اليه دون سيده ويتوجه ان لا يملك اسقاطه مجانا كالفلس والورثة مع الديون المستغرقة على احد الوجهين وكذلك الأصل في الوصي والقياس ان لا يملك السيد تعزير القذف اذا مات العبد الا اذا طالب كالوارث ويفعل بالجاني على النفس مثل ما فعل بالمجنني عليه ما لم يكن محرما في نفسه او يقتله بالسيف ان شاء وهو رواية عن احمد ولو كوى شخصا بسمار كان للمجنني عليه ان يكويه مثل ما كواه ان امكن ويجرى القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك وهو مذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم ونص عليه احمد في رواية اسماعيل بن سعد الساجي ولا يستوفى القود في الطرق



الابحضة السلطان ومن ابرأ جانيا حرا جنائيه على عاقلته ان قلنا تجب الدية على العاقلة أو تحمل عنه ابتداء أو عبدا ان قلنا جنائيه في ذمته مع انه يتوجه الصحة مطلقا وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس العفو مطلقا والتصرفات تحمل موجباتها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات واذا عفا أولياء المقتول عن القاتل بشرط ألا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد يفسد به العقد أم لا ولا يصح العفو في قتل الغفلة لتعذر الاحتراز منه كالقتل في المحاربة وولاية القصاص والعفو عنه ليست عامة لجميع الورثة بل تخص بالمعصية وهو مذهب مالك وتخرج رواية عن احمد واذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلا ولياء الدم أن يقتلوه ولهم أن يقتلوا بعضهم وان لم يعلم عين القاتل فلا ولياء أن يحلفوا على واحد بقتله انه قتله ويحكم لهم بالدم انتهى

## كتاب الديات

المعروف ان الحر يضمن بالاتلاف لا باليد الا الصغير فقيه روايتان كالروايتين في سرقة فان كان الحر قد تعلق برقبته حق لغيره مثل أن يكون عليه حق قود أو في ذمته مال أو منفعة أو عنده أمانات أو غصوب تلفت بتلفه مثل أن يكون حافظا عليها واذا تلف زال الحفظ فينبغي انه ان اتلف فما ذهب بالاتلاف من عين أو منفعة مضمونة ضمنت كالقود فانه مضمون لكن هل ينتقل الحق الى القاتل فيخير الأولياء بين قتله والعفو عنه أو الى ترك الأول فقيه روايتان وأما اذا تلف تحت اليد العادية فالتوجه أن يضمن ما تلف بذلك من مال أو بدل قود بحيث يقال اذا كان عليه قود فقال بين أهل الحق والقود حتى مات ضمن لهم الدية ومن جنى على سنه اثنان واختافوا فالقول قول المجنى عليه في قدر ما تلفه كل واحد منهما قاله اصحابنا ويتوجه أن يقرعا على القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما لا بعينه كما لو ثبت الحق لاحدهما لا بعينه واذا اخذ من حبيته مالا جمال فيه فهل يجب القسط أو الحكومة

﴿فصل﴾ وأبو الرجل وابنه من عاقلته عند الجمهور كابي حنيفة ومالك واحمد في اظهر الروايتين عنه وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعذر العاقلة في أصح قولى العلماء ولا يؤجل على العاقلة اذا

رأى الامام المصلحة فيه ونص على ذلك الامام أحمد ويتوجه أن يعقل ذوو الارحام عند عدم العصبية اذا قلنا تجب النفقة عليهم والمرتب يجب أن يعقل عنه من يرثه من المسلمين أو أهل الدين الذي انتقل اليه

## باب القسامة

نقل الميموني عن الامام أحمد انه قال أذهب الى القسامة اذا كان ثم لطمخ واذا كان ثم سبب بين واذا كان ثم عداوة واذا كان مثل المدعى عليه يفعل هذا فذكر الامام أحمد اربعة أمور اللطمخ وهو التكلم في عرضه كالشهادة المردودة والسبب البين كالعرف عن قتل والعداوة كون المطلوب من المعروفين بالقتل وهذا هو الصواب واختاره ابن الجوزي ثم لو ثبت يغلب على الظن انه قتل من اتهم بقتله جاز لا ولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا مع القرائن التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

## كتاب الحدود

قوله تعالى ( فامسكوهن في البيوت حتي يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ) قد يستدل بذلك على ان المذنب اذا لم يعرف فيه حكم الشرع فانه يسك فيحبس حتي يعرف فيه الحكم الشرعي فينفذ فيه واذا زنى الذي بالمسلمة قتل ولا يصرف عنه القتل الاسلام ولا يعتبر فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم بل يكفي استفاضته واشتهاره وان حملت امرأه لا زوج لها ولا سبب حدث ان لم تدعى الشبهة وكذا من وجد منه رائحة الخمر وهو رواية عن أحمد فيها وغلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكبيرة الواحدة لا تحببط جميع الحسنات لكن قد تحببط ما يقابلها عند أهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة المسروق منه بما له وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر ومذهب مالك كإقراره بالزنا بأمة غيره ومن سرق تمرا أو ماشية من غير حرز اضعفت عليه القيمة وهو مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه والاص الذي غرضه سرقة أموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب ولو عفا عنه رب المال

﴿فصل﴾ والمخاربون حكمهم في مصر والصحراء واحد وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر اصحابنا قال القاضي المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفرقة ولا نص في الخلاف بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء والزوى فالمباشرة في الخراب وهو مذهب أحمد وكذا في السرقة والمرأة التي تحضر النساء للقتل تقتل والعقوبات التي تقام من حد أو تعزير إذا ثبتت بالبينّة فاذا أظهر من وجب عليه الحد التوبة لم يوثق منه بها فيقام عليه وإن كان ثائبا في الباطن كان الحد مكفرا وكان مأجورا على صبره وإن جاء ثائبا بنفسه فاعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب أحمد ونص عليه في غير موضع كما جزم به الاصحاب وغيرهم في المخاريين وإن شهد على نفسه كما شهد به ماعز والغامدية واختار إقامة الحد عليه أقيم والا لا وتصح التوبة من ذنب مع الاصرار على آخر إذا كان المقتضى للتوبة منه أقوى من المقتضى للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد هذا هو المعروف عن السلف والخلف ويلزم الدفع عن مال الغير وسواء كان المدفوع من أهل مكة أو غيرهم (وقال أبو العباس) في جند قاتلوا عربا نهبوا أموال تجار ليردوها اليهم فهم مجاهدون في سبيل الله ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة ومن آمن للرياسة والمال لم يثب ويأثم على فساد نيته كالمصلي رياء وسمعة

﴿فصل﴾ والافضل ترك قتال أهل البغي حتى يبدأ الامام وقاله مالك وله قتل اهل الخوارج ابتداء او متممة تخريجهم وجمهور العلماء يفرقون بين الخوارج والبغاة المتأولين وهو المعروف عن الصحابة وأكثر المصنفين لقتال أهل البغي يري القتل من ناحية على ومنهم من يرى الامساك وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث مع رؤيتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالحرورية ونحوهم وأنه يجب والاخبار توافق هذا فاتبعوا النص الصحيح والقياس المستقيم وعلي كان أقرب الى الصواب من معاوية ومن استحل أذى من أمره ونهاه بتأويل فكالمتدع ونحوه يسقط توبته حق الله تعالى وحق العبد (واخرج أبو العباس) لذلك بما اتلفه البغاة لانه من الجهاد الذي يجب الاجر فيه على الله تعالى وقتال التار ولو كانوا مسلمين هو قتال الصديق رضى الله عنه مانع لركاة يأخذ ما لهم وذريتهم وكذا المقر اليهم ولو ادعى اكرها ومن أجهز على جريح لم يأثم ولو شهد ومن أخذ منهم شيئا خمس وبقيته له والرافضة الجليّة يجوز أخذ أموالهم وسبي حريمهم يخرج على تكفيرهم قال اصحابنا وإن اقتتل طائفتان لعصبية

أو طلب رئاسة فيها ظالمتان ضامنتان فواجبوا الضمان على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف وان تقاتلا تقاصا لأن المباشروالعين سواء عند الجمهور وان جهل قدر ماله كل طائفة من الاخرى تساويا. لكن جهل قدر الحرام المختلط بماله فانه يخرج النصف والباقي له ومن دخل لصاح فقتل فجعل قاتله ضمنه الطائفتان واجمع العلماء على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة متواترة من شرائع الاسلام فانه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالمحاربين وأولى

### ﴿ فصل ﴾

واذا شككت في المظموم والمشروب هل يسكر أولا لم يحرم بمجرد الشك ولم يرقم الحد على شارب ولا ينبغي اباحته للناس اذ كان يجوز ان يكون مسكرا لان اباحته الحرام مثل تحريم الخلال فتكشف عن هذا شهادة من تقبل شهادته مثل ان يكون طعمه ثم تاب منه أو طعمه غير معتقد تحريمه أو معتقد احله لتداو ونحوه أو على مذهب الكوفيين في تحليل يسير النبيذ فان شهد به جماعة ممن يتأوله معتقدا تحريمه فينبغي اذا خبر عدد كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب ان يحكم بذلك فان هذا مثل التواتر والاستفاضة كما استفاض بين الفساق واليكفار الموت والنسب والنكاح والطلاق فيكون أحد الامرين اما الحكم بذلك لان التواتر لا يشترط فيه الاسلام والعدالة (وأما) الشهادة بذلك بناء على الاستفاضة فلا يحصل بها التواتر ولنا ان نمتحن بعض العدول بتأوله لوجهين أحدهما انه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل فيجوز الاقدام على تناوله وكرهية الاقدام على الشبهة تعارضها مصلحة بيان الحال الوجه الثاني ان المحرمات قد تباح عند الضرورة والحاجة الى البيان موضع ضرورة فيجوز تناولها لاجل ذلك والحشيشة القنبية نجسة في الاصح وهي حرام - مسكر منها أو لم يسكر والمسكر منها حرام باتفاق المسامحين وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر ولهذا أوجب الفقهاء فيها الحد كالخمر وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها وان أكلها يوجب التعزير بما دون الحد فيه نظر اذ هي داخلة في عموم ما حرم الله تعالى وأكلتها ينشون عنها ويشبهونها بشرب الخمر وأكثر وتصدع عن ذكر الله وانما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنها انما حدثت أكلها في أواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف بن (بخشنا) ولا يجوز التداوى بالخمر ولا بغيرها من المحرمات وهو مذهب أحمد ويجوز شرب لبن الخيل اذا لم يصير مسكرا



والصحيح في حد الحظر أحد الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره ان الزيادة على الأربعين الى الثمانين ليست واجبة على الاطلاق بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام كما جوزنا له الاجتهاد في صفة الضرب فيه بالجريد والنعال وأطراف الثياب في بقية الحدود ومن التعزير الذي جاءت به السنة ونص عليه أحمد والشافعي نفي الخنث وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه لما افتتن به النساء فكذا من افتتن به الرجال من المردان ولا يقدر التعزير بل بما يردع المعزور وقد يكون بالعزل والنيل من عرضه مثل ان يقال له يا ظالم يا معندي وباقامته من المجلس والذين قدروا التعزير من أصحابنا انما هو فيما اذا كان تعزيرا على ما مضى من فعل أو ترك فان كان تعزيرا لاجل ترك ما هو فاعل له فهو بمنزلة قتل المرتد والحربي وقتال الباغي والعادي وهذا تعزير ليس يقدر بل ينتهي الى ان يقتل كما في الصائل لاخذ المال يجوز أن يمنع من الاخذ ولو بالقتل وعلى هذا فاذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع الا بالقتل قتل وحينئذ فن تكرره منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع الا بالقتل فيقتل قيل ويمكن أن يخرج شارب الخمر في الرابعة على هذا ويقتل الجاسوس الذي يكرر التجسس وقد ذكر شيئا من هذا الحنفية والمالكية واليه يرجع قول ابن عقيل وهو أصل عظيم في صلاح الناس وكذلك تارك الواجب فلا يزال يعاقب حتى يفعله ومن ففز الى بلاد العدو أو لم يندفع ضرره الا بقتله قتل والتعزير بالمال سائغ اتلافا وأخذا وهو جار على أصل أحمد لانه لم يختلف أصحابه ان العقوبات في الاموال غير منسوخة كلها وقول الشيخ أبي محمد المقدسي ولا يجوز أخذ مال المعزور فاشارة منه الى ما يفعله الولاة الظلمة ومن وطئ امرأة مشركة قدح ذلك في عدائته وادب والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات فمن جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبائع المداس والمؤجر والتاكح وغيرهم من العاملين وكذا الشاهد والخبر والمفتي والحاكم ونحوهم فان كتمان الحق مشبه بالكذب وينبغي ان يكون سببا للضمان كما ان الكذب سبب للضمان فان الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات حتى قلنا لو قدر على انجاء شخص باطعام أو سقي فلم يفعل فمات ضمنه فعلى هذا فلو كتم شهادة كتماناً أبطل بها حق مسلم ضمنه مثل ان يكون عليه حق بينة وقد اداه حقه وله بينة بالاداء فكتم الشهادة حتى يغرم ذلك الحق وكالو كانت وثائق لرجل فكتمها أو جحدتها حتى فات الحق ولو قال انا أعلمها ولا أؤديها فوجوب الضمان

ظاهر \* وظاهر ثقل حنبلي وابن منصور سماع الدعوي والاعداء<sup>(١)</sup> والتخفيف في الشهادة  
ومن هذا الباب لو كان في القرية أو المحلة أو البلدة رجل ظالم فسأل الوالي أو الغريم عن مكانه  
ليأخذ منه الحق فإنه يجب دلالة عليه بخلاف ما لو كان قصده أكثر من الحق فعلى هذا  
إذا كنتموا ذلك حتى تلف الحق ضمنوه ويملك السلطان تعزير من ثبت عنده أنه كتم الخبر  
الواجب كما يملك تعزير المقر اقراراً مجهولاً حتى يفسره أو من كتم الاقرار وقد يكون التعزير  
بتركه المستحب كما يعزر العاطس الذي لم يحمد الله بترك تسميته (وقال أبو العباس) في  
موضع آخر والتعزير على الشيء دليل على تحريمه ومن هذا الباب ما ذكره أصحابنا وأصحاب  
الشافعي من قتل الداعية من أهل البدع كما قتل الجعد بن درهم والجهنم بن صفوان  
وغيلان التديري وقتل هؤلاء له مأخذان (أحدهما) كون ذلك كفراً كقتل المرتد أو جحوداً  
أو تغليظاً وهذا المعنى يعم الداعي إليها وغير الداعي وإذا كفروا فيكون قتلهم من باب قتل المرتد  
(والمأخذ الثاني) لما في الدعاء إلى البدعة من افساد دين الناس ولهذا كان أصل الامام أحمد وغيره  
من فقهاء الحديث وعلمائهم يفرقون بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي في رد الشهادة وترك  
الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره ولهذا ترك في الكتب الستة ومسنده أحمد الرواية عن مثل  
عمر وابن عبيد ونحوه ولم يترك عن القدرية الذين ليسوا بدعاة وعلى هذا المأخذ فقتلهم من باب  
قتل المفسدين المحاربين لأن المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ويشبه قتل المحاربين للسنة بالرأي قتل  
المحاربين لها بالرواية وهو قتل من يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل  
النبي صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تغيير سنته وقد  
قرر (أبو العباس) هذا مع نظائره في الصارم المسلول كقتل الذي يتعرض لحرمه أو يسبه  
ونحو ذلك وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المفرق بين المسلمين لما فيه من تفريق الجماعة  
ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بعورات المسلمين ومنه الذي يكذب بلسانه أو بخطه  
أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الأمة علماءها وأمرؤها فتحصل أنواع من الفساد كثيرة فهذا  
متى لم يندفع فسادُه لا يقتله فلا ريب في قتله وإن جاز أن يندفع وجاز أن لا يندفع قتل أيضاً وعلى هذا  
جاء قوله تعالى من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض (وقوله) إنما جزاء الذين يحاربون

الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا) واما ان اندفع الفساد الا كبر بقتله لـكن قد بقي فساد  
 دون ذلك فهو محل نظر (قال أبو العباس) وافقت اميرا مقدما على عسكر كبير في الحرية اذا نهبوا  
 اموال المسلمين ولم ينزجروا الا بالقتل ان يقتل من يكفون بقتله ولو انهم عشرة اذ هو من باب  
 دفع الصائل قال وامر اميرا خرج لتسكين الفتنة النائرة بين قيس يمين وقد قتل بينهم الفان ان  
 يقتل من يحصل بقتله كف الفتنة ولو انهم مائة \* قال وافقت ولاية الامور في شهر رمضان سنة  
 اربع بقتل من أمسك في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض أهل  
 الذمة وهو مجتاز بشقة لحم يذهب بها الي ندمائه وكنت اقيمتهم قبل هذا بانه يعاقب عقوبتين  
 عقوبة على الشرب وعقوبة على الفطر فقالوا ما مقدار التعزير فقلت هذا يختلف باختلاف الذنب  
 وحال المذنب وحال الناس وتوقفت عن القتل فكبر هذا علي الامراء والناس حتي خفت انه  
 ان لم يقتل ينحل نظام الاسلام علي انتهاك المحارم في نهار رمضان فافقت بقتله فقتل ثم ظهر  
 فيما بعد انه كان يهوديا وانه اظهر الاسلام والمطلوب له ثلاثة احوال (احدها) برأته في الظاهر قبل  
 يحضره الحاكم علي روايتين وذكر (ابو العباس) في موضع آخر ان المدعى حيث ظهر كذبه في دعواه  
 بما يؤذي به المدعى عليه عزز الكذبه ولاذاه وان طريقة القاضي رد هذه الدعوي علي الروايتين  
 بخلاف ما اذا كانت ممكنة ونص احمد في رواية عبد الله فيما اذا علم بالعرف المطرد انه لا حقيقة للدعوي  
 لا يعذبه وفيما لم يعرف واحد من الامرين يعذبه كما في رواية الاثرم وهذا التفريق حسن (والحال  
 الثاني) احتمال الامرين وانه يحضره بالاخلاف (والحال الثالث) تهمة وهو قيام سبب يوم ان  
 الحق عنده فان الاتهام افتعال من الوهم وحبسه هنا بمنزلة حبسه بعد اقامة البينة وقبل التعزير او بمنزلة  
 حبسه بعد شهادة احد الشاهدين فاما امتحانه بالضرب كما يجوز ضربه لا تمتناعه من اداء الحق  
 الواجب ديننا او عيننا ففي المسألة حديث النعمان بن بشير في سنن ابي داود لما قال ان شئتكم ضربته  
 فان ظهر الحق عنده والا ضربتكم وقال هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تخليف المدعى اذا  
 كان معه لون فان اقتران اللون بالدعوي جعل جانبه مرجحا فلا يستبعد ان يكون اقترانه بالتهمة يبيع  
 مثل ذلك والمقصود انه اذا استحق التعزير وكان متهما بما يوجب حقا واخذنا مثل ان ثبت عليه  
 هتك الحرز ودخوله ولم يقر بأخذ المال واخراجه ويثبت عليه الحراب خروجه بالسلاح وشهره  
 له ولم يثبت عليه القتل والاخذ فهذا يعزله من المعاصي وهل يجوز ان يفعل ذلك ايضا امتحانا

لاغير فيجمع بين المصلحتين هذاقوي في حقوق الادميين فأما في حدود الله تعالى عند الحاجة الى اقامتها فيحتمل ويقوي ذلك ان يعاقب الامام من استحق العقوبة بقتل وتوهم العامة انه عاقبه على بعض الذنوب التي يريد الحذر عنها وهـذا شبه انه صلى الله عليه وسلم اذا اراد غزوا وري بغيرها والذي لا ريب فيه ان الحاكم اذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقربه كما يعاقب كاتم المال الواجب اداؤه فاما اذا احتمل ان لا يكون كاتما فهذا كالمتم سواء وخبر من قال له جنى بارت فلانا سرق كذا تخبر انسي مجهول فيفيد تهمة واذا طلب المتهم بحق فمن عرف مكانه دل عليه والقوادة التي تفسد النساء والرجال اقل ما يجب عليها الضرب البليغ وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض هذا في النساء والرجال واذا ركبت دابة وضمت عليها ثيابها ونودي عليها هذا جزاء من يفعل كذا وكذا كان من أعظم الجرائم اذ هي بمنزلة عبوز السوء امرأة لوط وقد اهلكها الله تعالى مع قومها ومن قال لمن لامه الناس تقرأون توارىخ آدم وظهر منه قصد معرفتهم بخطيئته عزز ولو كان صادقا وكذا من يمسك الجنة ويدخل النار ونحوه وكذا من ينقص مسلما بانه مسلمانى أو أباه مسلمانى مع حسن اسلامه ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان اراد دم نفسه لنقص دينه فلا حرج فيه ولا عقوبة ومن قال لذي ياحاج عزز لان فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو بمنزلة من يشبه اعياد الكفار باعياد المسلمين وكذا يمز من يسمى من زار القبور والمشاهد حاجا الا ان يسمى حاجا بقيد كحاج الكفار والضالين ومن سعى زيارة ذلك حجاجا أو جعل له دناسك فانه ضال مضل ليس لاحد ان يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت العتيق وان اشترى اليهودى نصرانيا فجعله يهوديا عزز على جعله يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز للجذماء مخالطة الناس عموما ولا مخالطة الناس لهم بل يسكنون في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكما ذكره العلماء واذا امتنع ولى الامر من ذلك أو المجذوم أثم بذلك واذا أصر على ترك الواجب مع علمه به فسق ومن دعي عليه ظلما له ان يدعو على ظلمه بمثل مادعا به عليه نحو اخراك الله او لعنك او يشتمه بغير فرية نحو يا كلب يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك واذا كان له ان يستعين بالمخلوق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانت به بخالفته اولى بالجواز ومن وجب عليه الحد بقتل او غيره يستقط عنه بالتوبة وظاهر كلام اصحابنا لا يجب عليه التعزير كقولهم هو واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (وذكر أبو العباس)



في موضع آخر ان المرتد اذا قبلت توبته ساع تعزيره بعد التوبة

— فصل —

ويقام الحد ولو كان من يقيمه شريكا لمن يقيمه عليه في المعصية أو عوناله ولهذا ذكر العلماء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عليه ان يأمر وينهى ولا يجمع بين معصيتين والرقيق ان زنا علانية وجب على السيد اقامة الحد عليه وان عصى سرا فيذبني ان لا يجيب عليه اقامته بل يخير بين ستر أو استتابة بحسب المصلحة في ذلك كما يخير الشهود على من وجب عليه الحد بين اقامتها عند الامام وبين الستر عليه واستتابة بحسب المصلحة فانه يرجح ان يتوب ان ستروه وان كان في ترك اقامة الحد ضرر على الناس كان الواجب فعله ويجب على السيد بيع الامة اذا زنت في المرة الرابعة ويجمع الجلد والرجم في حق المحصن وهو رواية عن احمد اختارها شيوخ المذهب

## باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى أو كان متغضلا لرسول صلى الله عليه وسلم ولما جاء به أو ترك انكار منكر بقلبه أو توهم ان احدا من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم قاتل مع الكفار أو اجاز ذلك أو انكر مجمعا عليه اجماعا قطعيما أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم ومن شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجملها فرتد وان كان مثله يجملها فليس يرتد ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله واعادته لانه لا يكون الا بعد الرسالة ومنه قول عائشة رضي الله عنها ما يكتم الناس يعلمه الله قال نعم واذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وان لم يحكم بصحة اسلامه حاكم باتفاق الائمة بل مذهب الامام احمد المشهور عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي انه من شهد عليه بالردة فانكر حكمه باسلامه ولا يحتاج أن يفي بما شهد عليه به وقد بين الله تعالى انه يتوب عن أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع ومن شفع عنده في رجل قتل لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه ان تاب بعد القدرة عليه قتل لا قبلها في أظهر قول العلماء فيها ولا يضمن المرتد ما اتلفه بدار الحرب أو في جماعة مرتدة ممتعة وهو رواية عن احمد اختارها الخلال وصاحبه \* والتنجيم كالا استدلال بأحوال الفلك على الحوادث الارضية هو من السحر

ويحرم اجماعا واقوال المنجمين ان الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركة ذلك ما زعموا ان الافلاك توجبه وان لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الافلاك أن تجلبه \* واطفال المسلمين في الجنة اجماعا وأما اطفال المشركين فأصبح الاجوبة فيهم ماثبت في الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار ويروى أنهم يمتحنون يوم القيامة فمن أطاع منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار والصحيح في اطفال المشركين أنهم يمتحنون في عرصات القيمة

## كتاب الجهاد

ومن عجز عن الجهاد بدنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله وهو نص أحمد في رواية أبي الحكم وهو الذي قطع به القاضي في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله (انفروا خفافا وثقالا) فيجب على الموسرين النفقة في سبيل الله وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن ان كان فيها فضل وكذلك في أموال الصغار وإذا احتيج اليها كما تجب النفقات والزكاة وينبغي أن يكون محل الرويتين في واجب الكفاية فاما إذا هجم العدو فلا يبقى للخلاف وجه فان دفع ضررهم عن الدين والنفس والحرمة واجب اجماعا (قال أبو العباس) سئلت عن عليه دين وله ما يوفيه وقد تمين الجهاد فقلت من الواجبات ما يقدم على وفاء الدين كنفقة النفس والزوجة والولد الفقير ومنها ما يقدم وفاء الدين عليه كالعبادات من الحج والكفارات ومنها ما يقدم عليه الا اذا طواب به كصدقة الفطر فان كان الجهاد المتعين لدفع الضرر كما اذا حضره العدو أو حضر الصف قدم على وفاء الدين كالنفقة وأولى وان كان استنفار فقضاء الدين أولى اذا الامام لا ينبغي له استنفار المدين مع الاستغناء عنه ولذلك قلت لو ضاق المال عن اطعام جيع والجهد الذي يتضرر بتركه قدما الجهاد وان مات الجيع كما في مسألة التفرس<sup>(١)</sup> وأولى فان هناك نقتلهم بفعلنا وهنا يموتون بفعل الله وقلت أيضا اذا كان الغرماء يجاهدون بالمال الذي يستوفونه فالواجب وفاؤهم لتحصيل المصلحتين الوفاء والجهاد ونصوص الامام أحمد توافق ما كتبته وقد ذكرها

الخلال قال القاضي اذا تعين فرض الجهاد على اهل بلد وكان على مسافة يقصر فيها الصلاة فمن شرط وجوبه الزاد والراحلة كالحج وما قاله القاضي من القياس على الحج لم يتقل عن أحمد وهو ضعيف فان وجوب الجهاد قد يكون لدفع ضرر العدو فيكون أوجب من الهجرة ثم الهجرة لا تعتبر فيها الراحة فبعض الجهاد أولى وثبت في الصحيح من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال علي المرء المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه فاجب الطاعة التي عمادها الاستنفار في العسر واليسر وهنا نص في وجوبه مع الاعسار بخلاف الحج هذا كله في قتال الطلب وأما قتال الدفع فهو اشد أنواع دفع الصائل عن الحرمه والدين فواجب اجماعا فالمدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لاشي. أوجب بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده والجهاد منه ماهو باليد ومنه ماهو بالقلب والدعوة والحجة واللسان والرأى والتدبير والصناعة فيجب بغاية ما يمكنه ويجب على القعدة اعذار أن يخلفوا الغزاة في أهلهم وما لهم قال المروزي سئل أبو عبد الله عن الغزو في شدة البرد في مثل الكانونين فيتخوف الرجل ان يخرج في ذلك الوقت ان يفرط في الصلاة فترى له ان يغزو أو يقدم قال لا يقدم الغزو خير له وأفضل فقد قال الامام أحمد بالخروج مع خشية تضييع الفرض لان هذا مشكوك فيه أو لانه اذا أخر الصلاة بعض الاوقات عن وقتها كان ما يحصل له من فضل الغزو مربيا على ملاقاته وكثيرا ما يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب كما لو تصدق بالف درهم وزكى بدرهم قال ابن بختان سألت ابا عبد الله عن الرجل يغزو قبل الحج قال نعم الا أنه بعد الحج أجود وسئل أيضا عن رجل قدم يريد الغزو ولم يحج فنزل على قوم فمبطوه عن الغزو وقالوا انك لم تحج تريد أن تغزو قال أبو عبد الله يغزو ولا عليه فان أمانه الله حيج ولا نزي بالغزو قبل الحج باسا (قال أبو العباس) هذا مع أن الحج واجب على الفور عنده لكن تأخيرها لمصلحة الجهاد كتأخير الزكاة الواجبة على الفور لا تتظار قوم اسلم من غيرهم أو لضرر أهل الزكاة وتأخير الفوائت الانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك وهذا أجود ما ذكره بعض أصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه

متقدما وكلام أحمد يقتضى الفوز وان لم يبق معه مال للحج لانه قال فان أعانته الله حج مع  
 ان عنده تقديم الحج أولى كما انه يتعين الجهاد بالشروع وعند استنفار الامام لكن لو اذن  
 الامام لبعضهم لنوع مصلحة فلا بأس واذا دخل العدو بلاد الاسلام فلا ريب انه يجب دفعه  
 على الاقرب فالاقرب اذ بلاد الاسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة وانه يجب النفير اليه بلا اذن  
 والد ولا غريم ونصوص أحمد صريحة بهذا وهو خير مما في المختصرات لكن هل يجب على  
 جميع أهل المكان النفير اذا نفر اليه الكفاية كلام أحمد فيه مختلف وقاتل الدفع مثل ان يكون  
 العدو كثيرا لا طاقة للمسلمين به لكن يخاف ان انصرفوا عن عدوهم عطف العدو على من  
 يخلفون من المسلمين فبنا قد صرح أصحابنا بانه يجب ان يبذلوا مهجهم ومهيج من يخاف عليهم  
 في الدفع حتى يسلموا ونظيرها ان يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف  
 فان انصرفوا استولوا على الحرم فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طالب لا يجوز الانصراف فيه  
 بحال ووقعة أحد من هذا الباب والواجب ان يعتبر في أمور الجهاد وتراعى أهل الدين الصعيح  
 الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ  
 برأيهم ولا يراى أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا والرباط أفضل من المقام بمكة اجماعا ولا يستعان  
 بأهل الذمة في عمالة ولا كتابة لانه يلزم منه مفساد أو يفضى اليها وسئل أحمد في رواية أبي  
 طالب في مثل الخراج فقال لا يستعان بهم في شيء ومن تولى منهم ديونا للمسلمين انقض عهده  
 ومن ظهر منه أذى للمسلمين أو سعي في فساد لم يجز استعماله وغيره أولى منه بكل حال فان  
 أبابكر الصديق رضي الله عنه عهد ان لا يستعمل من أهل الردة أحدا وان عاد الى الاسلام  
 لما يخاف من فساد دياتهم والامام عمل المصاحبة في المال والاسرى لعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
 بأهل مكة (وقال أبو العباس) في رده على الرافضى يقع منها التأويل في الدم والمال والعرض ثم  
 ذكر قتل أسامة للرجل الذمى أسلم بعد ان علاه بالسيف وخبر المقداد فقال قد ثبت أنهم  
 مسلمون يحرم قتلهم ومع هذا فلم يضمن المقتول بقود ولا كفارة ولا دية لان القاتل كان متأولا  
 وهذا قول أكثرهم كالشافعى وأحمد وغيرهم وان مثل الكفار بالمسلمين فالمثلة حق لهم فلهم فعلها  
 للاستيفاء وأخذ الثار ولهم تركها والصبر افضل وهذا حيث لا يكون في التمثيل السائق لهم دعاء  
 الى الايمان وحرز لهم عن العدو ان فانه هنا من اقامة الحدود والجهاد ولم تكن القضية في أحد



كذلك فلهذا كان الصبر أفضل فاما ان كانت الملة حق الله تعالى فالصبر هناك واجب كما يجب حيث لا يمكن الانتصار ويحرم الجزع انتهى

## باب قسمة الغنائم واحكامها

لم ينص الامام أحمد على ان الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه وانما نص على احكام اخذ منها ذلك فالصواب انهم يملكونها ما كانا مقيدا لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه واذا اسلموا وفي ايديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عليه الامام أحمد وقال في رواية أبي طالب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك (قال ابو العباس) وهذا يرجع الى ان كل ما قبضه الكفار من الاموال قبضا يعتقدهون جوازاه فانه يستقر لهم بالاسلام كالعقود الفاسدة والانكحة والموارث وغيرها ولهذا لا يضمون ما تلفوه على المسلمين بالاجماع ومبايعه الامام من الغنيمة او قسمه وقتلنا لم يملكوه ثم عرف ربه فلا شبهه ان الملك لا يملك انتزاعه من المشتري مجانا لأن قبض الامام بحق ظاهرا وباطنا ويشبه هذا ما يبيعه الوكيل والوصي ثم يتبين مودعا او مفسوبا او مرهونا وكذا القبض والقبض منه واجب ومنه مباح وكذلك صرفه منه واجب ومنه مباح قال في المحرر وكل ما قلنا قد ملكوه ما عدا ام الولد فاذا اغتتمناه وعرفه ربه قبل قسمته رد اليه ان شاء والابقى غنيمة (قال ابو العباس) يظهر الفرق اذا قلنا قد ملكوه يكون الرد ابتداء ملك والا كان كالمفصوب واذا كان ابتداء ملك فلا يملكه ربه لا بالاخذ فيكون له حق الملك ولهذا قال والابقى غنيمة والتحقيق انه فيه بمنزلة سائر الغنائم في الغنيمة وهو لى يملكونها بالظهور او بالقيمة على وجهين وعليهما من ترك حقه صار غنيمة ومثله لو ترك العامل حقه في المضاربة أو ترك احد الورثة حقه او احد اهل الوقف المعين حقه ونحو ذلك وعلى ذلك اجازة الورثة ومثله عفو المرأة او الزوج عن نصف الصداق قال في المحرر وان لم يعرفه ربه بعينه قسم ثمنه وجاز التصرف فيه (قال ابو العباس) اما اذا لم يعلم انه ملك المسلم فظاهر انه لا يردده واما اذا علم فهل يكون كاللقطة او كالحبس والفى واحدا أو يصير مصرفا في المصالح وهذا قول اكثر السلف ومذهب اهل المدينة ورواية عن احمد ووجه في مذهبه وليس للغنائم اعطاء اهل الحبس قدره من غير الغنيمة وتحريق رجل الغال من باب التعزير لا الحد الواجب فيجهد الامام فيه بحسب المصلحة

ومن العقوبة المالية حرمانه عليه السلام السلب للمددي لما كان في أخذه عدونا على ولي الامر  
واذا قال الامام من أخذ شيئا فهو له أو فضل بعض الثمنين على بعض وقلنا ليس له ذلك على رواية  
هل تباح لمن لا يعتقد جواز أخذه ~~يقال~~ ~~من~~ ~~ابني~~ ~~على~~ ~~الروايتين~~ فيما اذا حكم باباحة شيء يعتقد  
المحكوم له حراما وقد يقال يجوز هنا قول واحد لا بالتفرق وانا في تصرفات السلطان بين  
الجواز وبين النفوذ لانا لو قلنا تبطل ولايته وقسمه وحكمه لما أمكن ازالة هذا الفساد إلا بأشد  
فسادا منه فينفذ دفعا لاحتماله ولما هو شر منه في الوفاء والواجب ان يقال يباح الاخذ مطلقا لكن  
يشترط ان لا يظلم غيره اذا لم يغلب على ظنه ان المأخوذ أكثر من حقه فقيه نظر والتحريم في  
الزيادة أقرب وان لم يغلب على ظنه واحد من الامرين فالحل أقرب ولو ترك قسمة الغنيمة  
وترك هذا القول وسكت سكوت الاذن في الانتهاب وأقر على ذلك فهو اذن فان الاذن منه تارة يكون  
بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاقرار على ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء كما في إباحة المالك في  
أكل طعامه ونحو ذلك بل لو عرف انه راض بذلك فيما يرون ان يصدر منه قول ظاهر أو فعل  
ظاهر أو اقرار فالرضا منه بتغيير اذنه بمنزلة اذنه الدال على ذلك اذ الاصل رضاه حتى لو أقام  
الحد وعقد الانكحة من رضي الامام بفعله ذلك كان بمنزلة اذنه على أكثر أصولنا فان الاذن  
العرفي عندنا كاللفظي والرضا الخاص كالاذن العام فيجوز للانسان ان يأكل طعام من يعلم  
رضاه بذلك لما بينهما من المودة وهذا أصل في الاباحة والوكالة والولايات لكن لو ترك القسمة  
ولم يرض بالانتهاب إما لمجزئه أو لاخذه المال ونحو ذلك أو أجاز القسمة فهنا من قدر على أخذ  
مبالغ حقه من هذا المال المشترك فله ذلك لان مالكيه متعينون وهو قريب من الورثة لكن  
يشترط انتفاء المفسدة من فتنه أو نحوها وترضع البنات والحملير وهو قياس المذهب والأصول  
كن يرضخ لمن لا سهم له من النساء أو العبيد والصبيان وتجوز النيابة في الجهاد اذا كان النائب  
من لم يتعين عليه والطفل اذا سبي يتبع سابعه في الاسلام وان كان مع ابويه وهو قول الاوزاعي  
ولاحمد نص يوافق ويثبته أيضا اذا اشتراه ويحكم باسلام الطفل اذا مات أبواه أو كان نسبه  
منقطعا مثل كونه ولد زنا أو منقيا بلعان وقاله غير واحد من العلماء

## باب الهدنة

ويجوز عقدها مطلقا وفي وقتنا والموقت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولي العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الامام فيه بالمصلحة (وسئل أبو العباس) عن سبي ملطية مسلميها ونصاراها فحرم مال المسلمين وأباح سبي النصارى وذريتهم ومالههم كسائر الكفار اذ لازمة لهم ولا عهد لانهم نقضوا عهدهم السابق من الأئمة بالحاربة وقطع الطريق وما فيه المضاضة علينا والاعانة على ذلك ولا يعقد لهم الا من عن قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وهؤلاء التتر لا يقاتلونهم على ذلك بل بعد اسلامهم لا يقاتلون الناس على الاسلام ولهذا وجب قتال التتر حتى يلتزموا شرائع الاسلام منها الجهاد والتزام أهل الذمة بالجزية والصغار ونواب التتر الذين يسمون الملوك لا يجاهدون على الاسلام وهم تحت حكم التتر ونصارى ملطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية كأهل المغرب واليمن لما لم يعاملوا أهل مصر والشام معاملة أهل العهد جاز لأهل مصر والشام غزوه واستباحة دمهم ومالههم لان أبا جندل وأبا نصير حاربا أهل مكة مع ان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهدا وهذا باتفاق الأئمة لان العهد والذمة انما يكون من الجانبين والسبي المشتبه يحرم استرقاقه ومن كسب شيئا فادعاه رجل وأخذه فعلى الآخذ للمأخوذ منه ما غرمه عليه من نفقة وغيرها ان لم يعرف انه ملكه او ملك الغير أو عرف وأنفق غير متبرع والله أعلم

## باب عقد الذمة واخذ الجزية

والكتاب الذي بأيدي الخيابة الذين يدعون انه بخط علي في اسقاط الجزية عنهم باطل وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم كأبي العباس بن شريح والقاضي بن يعلى والقاضي الماوردي وذكر انه اجماع وصدق في ذلك (قال أبو العباس) ثم انه عام إحدي وسبعائة جاءني جماعة من يهود دمشق بعروفي كلها انه بخط علي بن أبي طالب في اسقاطه الجزية عنهم وقد لبسوها ما يقتضي تعظيمها وكانت قد نفقت على ولاية الامور في مدة طويلة فاستقطعت عنهم الجزية بسببها

ويسدّم تواضع<sup>(١)</sup> ولاية الامور فلما وقفت عليها تين لي في نقشها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً ■ اذا كان من أهل الذمة زنديق يبطن جحود الصانع أو جحود الرسل أو الكتب المنزلة أو الشرائع أو المعاد ويظهر التدين بموافقة أهل الكتاب فهذا يجب قتله بلا ريب كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب الى التعطيل فان أراد الدخول في الاسلام فهل يقال انه يقتل أيضا كما يقتل منافق المسلمين لانه ما زال يظهر الاقرار بالكتب والرسل أو يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والنور ما يزيل شبهته بخلاف دين أهل الكتابين هذا فيه نظر ويمنع أهل الذمة من اظهار الاكل في نهار رمضان فان هذا من المنكر في دين الاسلام ويعنعون من تعلية البنيان على جيرانهم المسلمين وقال العلماء ولو في ملك مشترك بين مسلم وذمي لان مالا يتم الواجب الا به واجب ■ والكنائس العتيقة اذا كانت بأرض العنوة فلا يستقرن ابقاءها ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا واذا صارت الكنيسة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يصلي فيه وهو أرض عنوة فانه يجب هدم الكنيسة التي به لما روى أبو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يجتمع قبلتان بأرض) وفي أثر آخر (لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب) ولهذا أقرهم المسلمون في أول الفتح على ما في أيديهم من كنائس العنوة بأرض مصر والشام وغير ذلك فلما كثر المسلمون وبنيت المساجد في تلك الارض أخذ المسلمون تلك الكنائس فاقطعوها وبنوها مساجد وغير ذلك وتنازع العلماء في كنائس الصلح اذا استهدمت هل لهم اعادتها على قولين ولو انقراض أهل مصر ولم يبق أحد ممن دخل في العقد المبتدأ فان انتقض فكالمفتوح عنوة ويعنعون من القاب المسلمين كز الدين ونحوه ومن حمل السلاح والعمل به وتعلم المقاتلة الدقاف<sup>(٢)</sup> والرمي وغيره وركوب الخيل ويستطب<sup>(٣)</sup> مسلم ذميا بقعة عنده كما يودعه ويعامله فلا ينبغي ان يعدل عنه ويكره الدعاء بالبقاء لكل أحد لانه شيء قد فرغ منه ونص عليه الامام أحمد في رواية أبي اصرم وقال له رجل جمعنا الله وإياك في مستقر رحمته فقال لا تقل هذا (وكان أبو العباس) يميل الى أنه لا يكره الدعاء بذلك ويقول ان الرحمة ههنا المراد بها الرحمة المخلوقة ومستقرها الجنة وهو قول طائفة من السلف (واختلف كلام أبي العباس) في رد تحية الذمي هل ترد مثلها



أو وعليكم فقط ويجوز أن يقال أهلا وسهلا ويجوز عيادة أهل الذمة وتمنياتهم وتمنياتهم ودخولهم المسجد للمصالحة الراجعة كرجاء الاسلام وقال العلماء يعاد الذي ويعرض عليه الاسلام وليس لهم اظهار شيء من شعار دينهم في دار الاسلام لا وقت الاستسقاء ولا عند لقاء الملوك ويمنعون من المقام في الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة والينبع وفذك وتبوك ونحوها وما دون المنحى وهو عقبة الصواب<sup>(١)</sup> والشام كعمان والعشور التي تؤخذ من تجار أهل الحرب تدخل في أحكام الجزية وتقديرها على الخلاف (واختار أبو العباس) في رده على الرافضي اخذ الجزية في جميع المقار وأنه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد بل كانوا قد أسلموا وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة من أخذها من الجميع أو سوى بين المجوس وأهل الكتاب فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة ولا يبقى في يد راهب مال الا بلغته فقط ويجب أن يؤخذ منهم مال كالورق التي في الديورة والمزارع اجماعا ومن له تجارة منهم أو زراعة وهو مخالفهم أو معاونهم على دينهم ممن يدعو اليه من راهب وغيره تلزمه الجزية وحكمه حكمهم بلا نزاع وإذا أبي الذي بذل الجزية أو الصغار أو التزام حكمنا ينقض عهده\* وساب الرسول يقتل ولو أسلم وهو مذهب أحمد من قطع الطريق على المسلمين أو تجسس عليهم أو أاعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم وذهب بهم إلى دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين فهذا يقتل ولو أسلم ولو قال الذي هؤلاء المسلمون السكلاب أبناء السكلاب ينقصون علينا ان أراد طائفة معينين عوقب عقوبة ترجره وامثاله وان ظهر منه قصد العموم ينقض عهده ووجب قتله

## باب قسمة الفئ

ولا حق للرافضة في الفئ وليس لولاة الامور أن يستأثروا منه فوق الحاجة كالاقطاع يصرفونه فيما لا حاجة اليه ويقدم المحتاج على غيره في الاصح عن أحمد وعمل الفئ اذا خانوا فيه وقبلوا هدية أو رشوة فمن فرض له دون أجرته أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر وان قلنا لا يجوز لهم الاخذ بخيانة فانه يلزم الامام الاعطاء كاخذ المضارب حصته أو الغريم دينه بلا اذن فلا فائدة في استخراجهم ورده اليهم بل ان لم يصرفه الامام مصارفه الشرعية

لم يمن على ذلك وقد ثبت ان عمر شاطر عماله كسعد و خالد وأبي هريرة وعمر و بن العاص ولم يهتمهم  
 بخيانة بيعة بل بمحاربة اقتضت ان جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين \* ومن علم تحريم ما وزنه أو غيره  
 وجهل قدره قسمه نصفين وللإمام ان ينخص من أموال التي، كل طائفة بصنف وكذلك في  
 المغنم على الصحيح وليس للسلطان اطلاق التي دائما ويجوز للإمام تفضيل بعض الغنائم لزيادة  
 منفعة على الصحيح انتهى

## كتاب الاطعمة

والاصل فيها الحل لمسلم يعمل صالحا لان الله تعالى انما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته  
 لا بمعصيته لقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا)  
 الآية ولهذا لا يجوز أن يعان بالمباح على المعصية كمن يعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر  
 ويستعين به على الفواحش ومن أكل من الطيبات ولم يشكر فهو مذموم قال الله تعالى (لتسألن  
 يومئذ عن النعم) أي عن الشكر عليه \* وما يأكل الجيف فيه روايتا الجلالة وعامة أجوبة أحمد ليس  
 فيها تحريم ولا أثر لاستحباب العرب فالمرحوم هو حل وهو قول أحمد وقدماء أصحابه  
 ويحرم متولد من مأ كول وغيره ولو تغير كحيوان من نعمة نصفه خروف ونصفه كلب \* والمضطر  
 يجب عليه أكل الميتة في ظاهر مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم لا السؤال وقوله تعالى (فن اضطر  
 غير باغ ولا عاد) قد قيل انهما صفة للشخص مطلقا فالباغي كالباغي على امام المسلمين وأهل  
 العدل منهم كما قال الله تعالى (فازنفت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء) والعادي  
 كالصائل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال هو قد قيل انهما صفة لضرورته فالباغي الذي  
 يبغى المحرم مع قدرته على الحلال والعادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال (فن اضطر في محصة  
 غير متجانف لاثم) وهذا قول أكثر السلف وهو الصواب بل لا ريب وليس في الشرع ما يدل  
 على ان العاصي بسفره لا يأكل الميتة ولا يقصر بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطابقة كما هو  
 مذهب كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو الصحيح والمضطر الى  
 طعام الغير إن كان فقيرا فلا يلزمه عوض اذا طعام الجائع وكسوة العاري فرض كفاية ويصير ان  
 فرض عين على المعين اذا لم يقد به غيره \* وان لم يكن بيده الامال لغيره كوقف ومال يتيم ووصية

ونحو ذلك فهل يجب أو يجوز صرفه في ذلك أو يفرق بين ما يكون من جنس الجهة فيصرف وبين ما يكون من غير جنسها فلا (تردد نظر أبي العباس في ذلك كله) وإن كان غنيا لزمه العوض إذا الواجب معاوضته وإذا وجد المضطر طعاما لا يعرف مالكة وميتة فانه يأكل الميتة إذا لم يعرف مالك الطعام وامكن رده اليه بعينه أما إذا تمذر رده الى مالكة بحيث يجب أن يصرف الى الفقراء كالمغصوب والامانات التي لا يعرف مالكة فانه يقدم ذلك على الميتة وإذا كانت الحاجة الى عين قديمة ولم يتمكن المشتري من قبضها فينبغي أن يخير المشتري بين الامضاء والفسخ كما لو غصبها غاصب لانها في كلا الموضعين اخذت ثم اختياره على وجه يتمكن من اخذ عوضها الا أن الاخذ كان في أحد الموضعين بحق وفي الآخر باطل وهذا انما تأثيره في الاخذ لا في المأخوذ منه لكن يحتاج الى الفرق بين ذلك وبين استحقاق اخذ التنقيص بالشفعة فيقال الفرق بينهما ان المشتري هناك يعلم ان الشريك يستحق الاتزاع فقد رضى بهذا الاستحقاق بخلاف المشتري غير اضطرار ثم يحدث اضطرار اليها ولو كانت الضرورة الى منافع مؤجرة ثم ظهرت دابة وسكنى أو دار أو نحو ذلك مما يحتاج اليه المؤجر أو المستأجر فان قلنا بوجوب القيمة فهي كالأعيان وان قلنا تؤخذ مجانا فانها تكون من ضمان المؤجر لا المستأجر لانه لما استحق اخذها بغير عوض كان ذلك بمنزلة تلفها بامر سماوي ولو تلفت بامر سماوي كانت من ضمان المؤجر وحيث أوجبنا الضمان فالواجب المعروف عادة كالزوجة وال قريب والرقيق ومن امتنع من أكل الطيبات بلا سبب شرعي فبتدع مذموم وما نقل عن الامام أحمد انه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب ويكره ذبح الفرس الذي ينتفع به في الجهاد بالاتزاع

## كتاب الذكاة

وإذا لم يقصد المذكي الا كل بل قصد مجرد حل ميتة لم تبسح الذبيحة وما أصابه بسبب الموت كأكيلة السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء هل يشترط أن لا يبقى موتها بذلك السبب أو أن يبقى معظم اليوم أو ان يبقى فيها حياة بقدر حياة المذبوح أو ازيد من حياته أو يمكن ان يزيد فيه خلاف والا ظهر انه لا يشترط شيء من ذلك بل متى ذبح فخرج منه الدم الاحمر الذي يخرج من المذكي

المذبح في العادة ليس هو دم الميتة فانه يحل أكله وان لم يتحرك في أظهر قولي العلماء وقطع الحلقوم والمرئ والودجان والاقوى ان قطع ثلاثة من الأربع يبيع سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن فان قطع الودجين أبلغ من قطع الحلقوم وأبلغ من انهار الدم والقول بان أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان أبوه أو أجداده في ذلك الدين قبل النسخ والتبديل قول ضعيف بل المقطوع به بان كون الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم يستفيد بنفسه لا بنسبه فكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله بعد النسخ والتبديل أو قبل ذلك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وان كان بين أصحابه خلاف معروف وهو الثابت بين الصحابة بلا نزاع بينهم وذكر الطحاوي ان هذا اجماع قديم والمأخذ الصحيح المنصوص عن أحمد في تحريم ذبائح بني تغلب انهم لم يتدينوا بدين أهل الكتاب في واجباتهم وعظوراتهم بل أخذوا منهم حل المحرمات فقط ولهذا قال على إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب الا بشرب الخمر لا انا لم نعلم ان آبائهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل فاذا شككنا فيهم هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا فاخذنا بالاحتياط فحقتا دماهم بالجزية وحرمانا ذبيحتهم ونساءم احتياطا وهذا ما خذ الشافعي وبعض أصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وفي هذا دليل على ان الاحسان واجب على كل حال حتى في ازهاق النفس ناطقها وبهيمها فاعلى الانسان ان يحسن القتلة للآدميين والذبيحة للبهائم ويحرم ما ذبحه الكتابي لعبيده أو ليتقرب به الى شيء يعظمه وهو رواية عن أحمد والذبيح اسماعيل وهو رواية عن أحمد واختيار ابن حامد وابن ابي موسى وذلك أمر قطعي

### ✽ فصل ✽

والصيد لحاجة جائز وأما الصيد الذي ليس فيه الا اللهو واللعب فمكروه وان كان فيه ظلم للناس بالمدوارن على زرعهم وأموالهم فحرام والتحقيق ان المرجع في تعاليم الفهد الى أهل الخبرة فان قالوا انه من جنس تعاليم الصقر بالاكل الحق به وان قالوا انه تعلم بترك الاكل كالكلاب الحق به واذا اكل الكلب بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبيع ما اكل منه



## كتاب الايمان

الحالف لا بدله من شيئين من كراهة الشرط وكراهة الجزاء عند الشرط ومن لم يكن كذلك لم يكن حائفاً سواء كان قصده الخض والمنع أو لم يكن قال أصحابنا فإن حلف باسم من أسماء الله تعالى التي قد يسمي بها غيره وإطلاقه ينصرف إلى الله تعالى فهو يمين أن نوي به الله وإطلاق وإن نوي غيره فليس يمين قال (أبو العباس) هذا من التاويل لأنه نوى خلاف الظاهر فإن كان ظاهراً لم تنفعه وتنفع المظلوم وفي غيرهما وجهان إذا الكلام المحلوف به كالحلوف عليه واطن أن كلام أحمد في المحلوف به نصاً قال في المحرر فإن قال اسم الله مرفوعاً مع الواو أو معدوماً أو منصوباً مع الواو ويعني في القسم باسم فهو يمين إلا أن يكون من أهل العربية ولا يريد اليمين (قال أبو العباس) يتوجه فيمن يعرف العربية إذا أطلق وجهان كما جاء في الحاسب والنحو في الطلاق كقوله إن دخلت الدار فانت طالق واحسدة في اثنين ويتوجه أن هذا يمين بكل حال لأن ربطه جملة القسم يوجب في اللغة أن يكون يميناً لأنه لحن لحناً لا يحيل المعنى بخلاف مسألة الطلاق<sup>(١)</sup> (قال) في المحرر وإن قال إيمان البيعة لازم لي أو لم يلزم لي أن فعلت كذا فهذه يمين رتبها الحجاج تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدقة المال فإن عرفها الحالف ونواها انعقدت يمينه بما فيها والأفلا وقيل تنعقد إذا نواها وإن لم يعرفها وقيل لا تنعقد الإيمان بالله بشرط النية (قال أبو العباس) قياس إيمان المسلمين تلزمي أنه إذا عرف إيمان البيعة انعقدت بلا نية ويتوجه أيضاً أنها تلزمه بكل حال وإن لم يعرفها وهو مقتضي قول الخرق وابن بطة ثم قال صاحب المحرر ولو قال إيمان المسلمين تلزمي أن فعلت كذا الزمه يمين الظهار والطلاق والعتاق والنذور واليمين بالله نوى ذلك أو لم ينو ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله تعالى (قال أبو العباس) قياس إيمان البيعة تلزمي أن لا تنعقد إيمان المسلمين تلزمي إلا بالنية وجمع المسلمين كما ذكره صاحب المحرر كأنه من طريقتين ولو قال على لأفعلن فيمين لأن هذه لام القسم فلا تذكر إلا معه مظهراً أو مقدراً قال في المحرر وإن عقدها يظن صدق نفسه فإن بخلافه فهو كمن حلف على عدم فعل شيء في المستقبل ففعله ناسياً (قال أبو العباس) وهذا ذهول لأن أبا حنيفة ومالكاً يثبتان الناسي ولا يثبتان هذا

لان تلك اليمين انعقدت بلاشك وهذه لم تنعقد ولم يقل أحد أن اليمين على شيء تغيره عن صفته بحيث  
توجب اجاباً أو تحرم تحريماً لا ترفعه الكفارة ويجب ابرار القسم على معين (و يحرم) الحلف  
بغير الله تعالى وهو ظاهر المذهب وعن ابن مسعود وغيره لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى من  
أن أحلف بغيره صادقا (قال أبو العباس) لان حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق وسبب  
الكذب أسهل من سبب الشرك (واختلف) كلام أبي العباس في الحلف بالطلاق فاختلف  
في موضع آخر انه لا يكره وانه قول غير واحد من أصحابنا لانه لم يحلف بمخلوق ولم يلتزم لغير  
الله شيئا وإنما يلتزم لله كما يلتزم بالنذر والالتزام لله أبلغ من الالتزام به بدليل النذر له واليمين به  
ولهذا لم تنكر الصحابة على من حلف بذلك كما أنكروا على من حلف بالكعبة واليهود والعقود  
مقاربة المعنى أو متفقة فاذا قال اعاهد الله اني احج العام فهو نذر وعهد ويمين وان قال لا اكلم  
زيدا فيمين وعهد لا نذر فالإيمان تضمنت معنى النذر وهو أن يلتزم لله قربة لزمه الوفاء وهي  
عقد وعهد ومعهدة لله لانه التزم لله ما يطلبه الله منه وان تضمنت معنى العقود التي بين الناس  
وهو أن يلتزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه فمعاقدة ومعهدة يلتزم الوفاء بها ان كان العقد  
لازما وان لم يكن لازما خير وهذه إيمان بنص القرآن ولم يعرض لها ما يحل عقدتها اجماعا ولو  
حلف لا ينذر فقدر كفر للقسم الا لعذر مع ان الكفارة لا ترفع إثمه ومن كرر إيمانا قبل التكفير  
فروايتان ثالثها وهو النصحيح ان كانت على فعل فكفارة والا فكفارتان ومثل ذلك الحلف  
بنذور مكفرة وطلاق مكفر ولا يجوز التعريض لغير ظالم وهو قول بعض العلماء كالظالم بلا حاجة  
ولانه تدليس كتدليس المبيع وقد كره أحمد التدليس وقال لا يعجبني ونصه لا يجوز التعريض  
مع اليمين ولو حلف ليتزوجن على امرأته المنصوص عن أحمد لا يبرحتى يتزوج ويدخل بها  
ولا يشترط مماثلتها والكلام يتضمن فعلا كالحركة ويتضمن ما يقتضيه بالفعل من الحروف والمعاني  
ولهذا يجعل القول قسما للفعل تارة وقسما منه اخري وبني عليه من حلف لا يعمل عملا فقال  
قولا كالقراءة ونحوها هل يحث وفيه وجهان في مذهب أحمد وغيره والزياره ليست سكين<sup>(١)</sup>  
اتفاقا ولو طالت مدتها

— باب النذر —

توقف أبو العباس في تحريمه وحرمة طائفة من أهل الحديث وإماما واجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد عليه الله أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة فإن هذه العقود والمواثيق تقتضي له وجوبا ثانيا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجبا من وجهين وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر وهذا هو التحقيق وهو رواية عن أحمد وقاله طائفة من العلماء ونذر اللجاج والغضب يخير فيه بين فعل ما نذره والتكفير ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ولا أقلد من نوى الكفارة ونحوه لأن الشرع لا يتغير بتوكيد وان قصد الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا عند أحمد ولو قال إن قدم فلان أصوم كذا فهذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة (قال أبو العباس) لا أعلم فيه نزاعا ومن قال هذا ليس بنذر فقد أخطأ وقول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ولئن لقيت عدوا لأجاهدن ولو علمت أي العمل أحب إلى الله لمعلمته فهو نذر معلق بشرط كقول الله تعالى (لئن آتانا الله من فضله) الآية ولو نذر الصدقة بمال صرفه مصرف الزكاة ومن امرج بثرا أو مقبرة أو جبلا أو شجرة أو نذر لها أو لسكانها أو المصافين إلى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء به إجماعا ويصرف في المصالح ما لم يعلم ربه ومن الجائز صرفه في نظيره من المشروع وفي لزوم الكفارة خلاف ومن نذر قنديلا يوقد للنبي صلى الله عليه وسلم صرفت قيمته لجيرانه عليه السلام وهو أفضل من الخنمة والصواب على أصله أن يقال في جميع العبادات والكفارات بل وسائر الواجبات التي هي من جنس الجائز أنه يجوز تقديمها إذا وجد سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه فعلى هذا إذا قال إن شفى الله مريضى فله على صوم شهر فله تعجيل الصوم قبل الشفاء لوجود النذر ومن نذر صوما معينا فله الانتقال إلى زمن أفضل منه ومن نذر صوم الدهر أو صوم الخميس أو الاثنين فله صوم يوم وافتار يوم واستحب أحمد إن نذر الحج مفردا أو قارنا أن يتمتع لأنه أفضل لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع قال في الحررو من نذر صوم سنة بعينها لم يتناول شهر رمضان ولا أيام النهي عن صوم الفرض فيها وعنه يتناولها في قضيتها وفي الكفارة وجهان وعنه يتناول أيام النهي دون أيام رمضان (قال أبو العباس) الصواب أنه يتناول رمضان ولا قضاء عليه إذا صامها لأنه نذر صوما واجبا وغير واجب بخلاف أيام النهي وهذا القول غير الثلاثة المذكورة وإنما تجب الرواية الثالثة على قول من لا يصحح نذر الواجب استغناء بإيجاب الشارع وأما قضاؤها مع صومها فبعد لأن النذر

لم يقتض صوما آخر كسألة قدوم زيده قال أصحابنا اذا نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلا لم يلزمه شيء (قال أبو العباس) لو قيل يلزمه كفارة يمين كما لو نذر صوم الليل وأيام الحيض أو القضاء مع ذلك أو بدونه لتوجه ولو نذر الصلاة في وقت النهي أو صوم أيام التشريق لم يجز وان كان يفعل فيها الوجه بالشرع بل الواجب عليه فعل الصلاة في وقتها وفعل الصوم في أيام العشر فان لم يفعل قضاءه على سبيل البدل للضرورة وما وجب للضرورة لا يجوز أن يوجب مثله بالنذر ولو نذر صوم يوم معين أبدا ثم جهله أفق بمض العلماء بصيام الاسبوع (قال أبو العباس) بل يصوم يوما من الايام مطلقا أي يوم كان وعليه كفارة يمين فانها لا تجزى الا بتعيين النية على المشهور والتعيين يسقط بالعذر الى كفارة او الى غير كفارة كالتعيين في رمضان والواجبات غير الصلاة المندورة ايضا \* قال أصحابنا ومن نذر المشي الى بيت الله تعالى او موضع من الحرم لزمه ان يمشي في حج او عمرة فان ترك المشي وركب لعذر او غيره يلزمه كفارة يمين وعندهم (قال أبو العباس) اما لعذر عذر فالمتوجه لزوم الاعادة كما لو قطع التتابع في الصوم المشروط فيه التتابع او يخرج لزوم الكفارة لان البدل قائم مقام المبدل ولو نذر الطواف على اربع طواف طوافين وهو المنصوص عن احمد ونقل عن ابن عباس ولو قال ان فعلت كذا فلي ذبح ولدي او معصية غير ذلك او نحوه وقصد اليمين فيمين والا فنذر معصية في ذبح في مسألة الذبح كبشا ولو فعل المعصية لم تسقط عنه الكفارة ولو في اليمين \* ويلزم الوفاء بالوعد وهو وجه في مذهب احمد ويخرج رواية عنه من تعجيل العارية والصلح عن عوض المتلف بمؤجل وان نذر ان يهب بربالا يجاب ليمينته وقد يحمل على الكمال انتهى

## كتاب القضاء

قد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على انواع الاجتماع \* والواجب اتخاذه ولاية القضاء ديناً وقربة فانها من افضل القربات وانما فسد حال الاكثر لطلب الرئاسة والمال بها ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه وما يستفيد المتولى بالولاية لاحد له شرعا بل يتلقى من اللفظ والاحوال والعرف واجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى وبقول او وجه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه اجماعا والولاية لها ركنان القوة والامانة فالقوة في الحكم ترجع الى العلم بالعادل بتنفيذ الحكم



والامانة ترجع الى خشية الله تعالى \* ويشترط في القاضي ان يكون ورعا \* والحالم فيه صفات ثلاث  
 فمن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو صفة <sup>(١)</sup> ومن جهة الالتزام بذلك هو ذو  
 سلطان وقل ما يشترط فيه صفات الشاهد لانه لا بد ان يحكم بعدل ولا يجوز الاستفتاء  
 الا ممن يفتي بعلم وعدل وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل  
 فالامثل وعلى هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لمدمة انفع الفاسقين وأقلهما شرا واعدل المقلدين  
 واعرفهما بالتقليد وان كان احدهما أعلم والاخر أروع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى  
 فيه الاورع وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الا علم \* واكثر من يميز في العلم من  
 المتوسطين اذا نظر وتامل ادلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده احدهما لكن قد لا  
 يثق بنظره بل يحتمل أن عنده مالا يعرف جوابه فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي  
 ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد كالاجتهاد في اعيان المفتين والائمة اذا ترجح عنده احدهما قلده  
 والدليل الخاص الذي يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام على ان احدهما أعلم وادين  
 وعلم الناس بترجيح قول على قول ايسر من علم احدهم بان احدهما أعلم وادين لأن الحق واحد  
 ولا بد ويجب ان ينصب على الحكم دليلا وادلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع وتكلم  
 الصحابة فيها والى اليوم بقصد حسن بخلاف الامامية (قال ابو العباس) النبي الذي سمع اختلاف  
 العلماء واداتهم في الجملة وعنده ما يعرف به رجحان القول وليس للحاكم وغيره ان يبتدي الناس بقهرهم  
 على ترك ما يشرع والزامهم برأيه اتفاقا ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله وأفضى الى التفرق  
 والاختلاف وفي لزوم المذهب بمذهب وامتناع الانتقال الى غيره وجهان في مذهب احمد وغيره وفي  
 القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه وهو خلاف الاجماع وجوازه  
 فيه مافيه \* ومن أوجب تقليد امام بعينه استتيب فان تاب والا قتل وان قال ينبغي كان جاهلا  
 ضالا ومن كان متبعالا مام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لكون أحدهما أعلم وأتق  
 فقد أحسن (وقال أبو العباس) في موضع آخر بل يجب عليه وإن أحمد نص عليه ولم يقدح  
 ذلك في عدالته بلا نزاع \* وكره العلماء الاخذ بالرخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا  
 وقوله لا يجوز على المشهور الا أن يضيق الوقت ففيه وجهان أو يعجز عن معرفة الحق بتعارض

الأدلة ففيه وجهان فهذه أربع مسائل والعجز قد يعنى به العجز الحقيقي وقد يعنى به المشقة  
 العظيمة والصحيح الجواز في هذين الموضوعين \* والقضاء نوعان اخبار هو اظهار وأبداء وأمر  
 هو انشاء وابتداء \* فالخبر ثبت عندي ويدخل فيه خبره عن حكمه وعن عدالة الشهود وعن  
 الاقرار والشهادة \* والآخر وهو حقيقة الحكم أمر ونهى وإباحة ويحصل بقوله اعطه ولا تكلمه  
 أو الزمه وبقوله حكمت والزمتم \* قال الحاكم ثبت عندي بشهادتهما فهذا فيه وجهان أحدهما ان  
 ذلك حكم كما قاله ابن عقيل وغيره \* وفعل الحاكم حكم في أصح الوجهين في مذهب أحمد وغيره \*  
 والوكالة يصح قبولها على الفور والتراخي بالقول والفعل والولاية نوع منها \* قال القاضي في  
 التعليق اذا استأذن امرأة في غير عمله ليزوجها فاذنت له فزوجها في عمله لم يصح العقد لان  
 اذنها يتعاق بالحكم وحكمه في غير عمله لا ينفذ فان قالت اذا حصلت في عملي فقد اذنت لك  
 فزوجها في عمله صح بناء على جواز تعليق الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد عليها أن تكون  
 في عمله حين العقد عليها فان كانت في غير عمله لم يصح عقده لانه حكم على من ليس في عمله  
 (قال أبو العباس) لافرق بين أن تقول زوجني اذا صرت في عملي أو اذا صرت في عملي  
 فزوجني لان تقييد الوكالة أحسن حالا من تعليقها نعم لو قالت زوجني الآن أو فهم ذلك  
 من اذنها فهنا اذنت لغير قاض وهذا هو مقصود القاضي قال في المحرر ويجوز أن يولى  
 قاضيين في بلد واحد وقيل ان ولاهما فيه عملا واحدا لم يجز (قال أبو العباس) تولية قاضيين  
 في بلد واحد إما أن يكون على سبيل الاجتماع بحيث ليس لاحدهما الانفراد كالوصيين والوكيلين  
 وإما على طريق الانفراد أما الاول فليس هو مسألة الكتاب ولا مانع منه اذا كان فوقهما من  
 يرد مواضع تنازعهما وأما الثاني فهو مسألة الكتاب \* وثبت ولاية القضاء بالاخبار وقصة ولاية  
 عمر بن عبد العزيز هكذا كانت واذا استتاب الحاكم في الحكم من غير مذهبه ان كان لكونه  
 أرجح فقد أحسن والام تجز الاستتابة \* واذا حكم أحد الخصمين خصمه جاز لقصة ابن مسعود  
 وكذا مفت في مسألة اجتهادية وهل يفتقر ذلك الى تعيين الخصمين أو حضورهما أو يكفي وصف  
 القصة له الاشبه انه لا يفتقر بل اذا تراضيا بقوله في قضية موصوفة مطابقة لقضيتهم فقد لزمه  
 فان أراد أحدهما الامتناع فان كان قبل الشروع فينبغي جوازه وان كان بعد الشروع لم يملك  
 الامتناع لانه اذا استشعر بالقلبة امتنع فلا يحصل المقصود \* قال القاضي في التعليق وعلى ان

الحدود تدخل في ولاية القضاء فن لا يصلح لبعض ما تتضمنه الولاية لا يصلح لشيء منها ولا  
 تنعقد الولاية له (قال أبو العباس) وكلام أحمد في تزويج الدهقان وتزويج الوالي صاحب الحسير<sup>(١)</sup>  
 يخالف هذا وولاية القضاء يجوز تبويضها ولا يجب أن يكون عالما بما في ولايته فان منصب  
 الاجتهاد ينقسم حتى لو ولاه في الموارث لم يجب أن يعرف الا الفرائض والوصايا وما يتعلق  
 بذلك وان ولاه عقد الاكحة وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك وعلى هذا فقضاة الاطراف  
 يجوز أن لا يقضى في الامور الكبار والدماء والقضايا المشككة وعلى هذا فلو قال اقض فيما تعلم  
 كما يقول له أفت فيما تعلم جاز ويبقى ما لا يعلم خارجا عن ولايته كما يقول في الحاكم الذي ينزل  
 على حكمه الكفار وفي الحاكم في جزاء الصيد قال في المحرر وغيره ويشترط في القاضي عشر  
 صفات (قال أبو العباس) هذا الكلام انما اشترطت هذه الصفات فيمن يولى لافمن يحكمه  
 الخصمان وذكر القاضي ان الاعمى لا يجوز قضاؤه وذكره محل وفاق قال وعلى انه لا يمنع أن  
 يقول اذا تما كما به ورضيا به جاز حكمه (قال أبو العباس) هذا الوجه قياس المذهب كما يجوز  
 شهادة الاعمى اذا لم يوزع المعرفة عين الخصم ولا يحتاج الى ذلك بل يقضى على موصوف كما  
 قضي داود بين المالكين ويتوجه أن يصح مطلقا ويعرف باعيان الشهود والخصوم كما يعرف  
 بمعاني كلامهم في الترجمة اذ معرفة كلامه وعينه سواء وكما يجوز أن يقضى على غائب باسمه ونسبه  
 واصحابنا قالوا شهادة الاعمى على الشهادة على الغائب والميت وأكثر ما في الموضوعين عند الرواية  
 والحكم لا يفتقر الى الرؤية بل هذا في الحاكم أوسع منه في الشاهد بدليل الترجمة والتعريف  
 بالحكم دون الشهادة وما به يحكم أوسع مما به يشهد ولا تشترط الحرية في الحاكم واختاره أبو الخطاب  
 وابن عقيل قال وفي المحرر وفي الغزل حيث قلنا به قبل العلم وجهان كالوكيل (قال أبو العباس)  
 الا صوب انه لا ينزل هنا وان قلنا ينزل الوكيل لان الحق في الولاية لله وان قلنا هو وكيل  
 والنسخ في حقوق الله لا يثبت قبل العلم كما قلنا على المشهور أن نسخ الحكم لا يثبت في حق من  
 لم يبلغه وفرقوا بينه وبين الوكيل بان أكثر ما في الوكيل ثبوت الضمان وذلك لا ينافي الجهل  
 بخلاف الحكم فان فيه الاثم وذلك ينافي الجهل كذلك الامر والنهي وهذا هو المنصوص عن  
 أحمد ونص الامام أحمد على ان للقاضي أن يستخاف من غير اذن الامام فرقا بينه وبين الوكيل  
 وجعل له كالوصي الا أنه لا يكره للحاكم شراء ما يحتاجه في مظنة المحابة والاستغلال والتبديل

قال القاضي في التعليق قاله المخالف على الوصي في مباشرة البيع فانه لا يحابي في العادة والقاضي بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتياء ولا يكره له قبول الهدية بخلاف القاضي (قال أبو العباس) هذا فيه نظر وتفصيل فان العالم في هديته ومعاملته شبيه بالقاضي وفيه حكايات عن أحمد والعالم لا يعتاض على تعليمه ■ والقضاة ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح والمجهول فلا يرد من أحكام من يصلح الا ما علم انه باطل ولا ينفذ من أحكام من لا يصلح الا ما علم انه حق واختار صاحب المغني وغيره ان كان توليته ابتداءً وأما المجهول فينظر فيمن ولاه وان كان يولى هذا تارة وهذا تارة نفذ ما كان حقا ورد الباطل والباقي موقوف وبين لا يصلح<sup>(١)</sup> اذا للضرورة ففيه مسألان \* احدهما على القول بان من لا يصلح تنقض جميع أحكامه هل ترد أحكام هذا كلها أم يرد ما لم يكن صوابا والثاني المختار لانها ولاية شرعية ■ والثانية هل تنفذ المجتهدات من أحكامه أم يتمقها العالم العادل هذا فيه نظر وان امكن القاضي أن يرسل الى الغائب رسولا ويكتب اليه الكتاب والدعوى ويجاب عن الدعوى بالكتاب والرسول فهذا هو الذي ينبغي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكاتبة اليهود لما ادعى الانصارى عليهم قتل صاحبهم وكاتبهم ولم يحضروه وهكذا ينبغي أن يكون في كل غائب طلب اقراره أو انكاره اذا لم يقم الطالب بينة وان أقام بينة فمن الممكن أيضا أن يقال اذا كان الخصم في البلد لم يجب عليه حضور مجلس الحاكم بل يقول ارسلوا الى من يعلمني بما يدعى به علي واذا كان لا بد للقاضي من رسول الى الخصم يبلغه الدعوى يحضره فيجوز أن يقوم مقامه رسول فان المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب باقرار أو انكار وهذا نظير مانص عليه الامام أحمد من أن الشكاح يصح بالمراسلة مع انه في الحضور لا يجوز تراخي القبول عن الايجاب تراخيا كثيرا ففي الدعوى يجوز أن يكون واحدا لانه نائب الحاكم كما كان أنيس نائب النبي صلى الله عليه وسلم في اقامة الحد بعد سماع الاعتراف أو يخرج على المراسلة من الحاكم الى الحاكم وفيه روايتان فينظر في قضيته خيرا (قال أبو العباس) فما وجدت الا واحدا ثم وجدت هذا منصوصا عن الامام أحمد في رواية أبي طالب فانه نص فيها على انه اذا قام بينة بالعين المودعة عند رجل سلمت اليه وقضى على الغائب قال ومن قال بغير هذا يقول له أن ينتظر بقدر ما يذهب الكتاب ويحيى فان جاء

(١) كذا بالاصل فليحذر



والأخذ الغلام المودع وكلامه محتمل تخيير الحاكم بين أن يقضي على الغائب وبين أن يكتبه  
في الجواب

❦ باب الحكم وصفته ❦

ومسألة تحرير الدعوى وفروعها ضعيفة لحديث الحضرمي في دعواه علي الآخرا رضا غير موصوفة  
وإذا قيل لا تسمع الدعوى إلا محررة فالواجب أن من ادعى بحجلا استقصاه الحاكم (وظاهر كلام  
أبي العباس) صحة الدعوى على المبهم كدعوى الانصار قتل صاحبهم ودعوى المستروق منه على  
بنى أيرق وغيرهم\* ثم المبهم قد يكون مطلقا وقد ينحصر في قوم كقولها انكحني أحدهما  
وذو جنى أحدهما\* والثبوت المحض يصح بالمدعى عليه وقد ذكره قوم من الفقهاء وفعله طائفة  
من القضاة\* وسمعت الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم المدعى عليه ونقله مهنا عن أحمد  
ولو كان الخصم في البلد\* وتسمع دعوى الاستيلاء وقاله أصحابنا وفسره القاضي بأن يدعى استيلاء  
أمة فتكره (وقال أبو العباس) بل هي المدعية ومن ادعى على خصمه أن بيده عقارا استغله مدة  
معينة وعينه وأنه استحقه فانكر المدعى عليه وأقام المدعي بينة باستيلائه لا باستحقاقه لزم الحاكم  
اثباته والشهادة به كما يلزم البينة أن تشهد به لانه كفرع مع أصل وما لزم أصلا الشهادة به لزم  
فرعه حيث يقبل ولو لم تلزم اعانة مدع بآثبات وشهادات ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه  
لزم الدور بخلاف الحكم ثم أن أقام بينة بأنه هو المستحق أمر باعطائه ما ادعاه والا فهو كالمجهول  
يصرف في المصالح ومن بيده عقار فادعى رجل بثبوت عند الحاكم أنه كان لجدته إلى موته ثم إلى ورثته  
ولم يثبت أنه مخلف عن مورثه لا ينزع منه بذلك لأن أصليين تعارضا وأسباب انتقاله أكثر من  
الارث ولم تجر العادة بسكوتهن المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس  
بهذا الطريق\* ولو شهدت له بينة بملكه إلى حين وقفه وأقام وارث بينة أن مورثه اشتراه من الواقف  
قبل وقفه قدمت بينة الوارث أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه لأن معها زيادة علم كتقديم  
من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من شهد له بأنه ورثه من أبيه قال القاضي إذا ادعى على رجل  
الفا من ثمن مبيع أو قرض أو غصب فقال لا يستحق على شيأ ولم اغصبه فهل يكون جوابا يحلف  
عليه على وجهين أحدهما هو جواب صحيح يحلف عليه والثاني ليس بجواب صحيح يحلف  
عليه لانه محتمل أن يكون غصبه ثم رده عليه أو أقرضه ثم رده عليه أو باعه ثم رده إليه

(قال ابو العباس) انما يتوجه الوجهان في ان الحاكم هل يلزمه بهذا الجواب ام لا واما صحته فلا ريب فيها وقياس المذهب ان الاجمال ليس بجواب صحيح لان المطلوب قد يعتقد انه ليس عليه لجهل او تأويل ويكون واجبا عليه في نفس الامر او في مذهب الحاكم ويمين المدعى بمنزلة الشاهد وكما لا يشهد بتأويل او جهل ومن اصلنا اذا قال كان له على ثم اوفيته لم يكن مقرا فلا ضرر عليه في ذلك الا اذا قلنا بالرواية الضعيفة فقد اطلق احمد التعديل في موضع فقال عبد الله سالت ابي عن ابي ينفور العبدي فقال ثقة قال ابو داود لاحمد الأسود بن قيس فقال ثقة (قال ابو العباس) وعلى هذه الطريقة فكل لفظ يحصل به تعديل الشهود مثل ان يقول الناس فيه لا نعلم الاخيرا كما نقل عن شريح وسوار وغيرهما ثم وجدت القاضي قد احتج في المسئلة بان عمر سال رجلا عن رجل فقال لا نعلم الاخيرا وعلى هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة وان اوجبنا اثنين لان هذا من باب الاجتهاد بمنزلة تقويم المقوم والقائف لانه من باب المسموع ومثله المزكي والتفليس والرشد ونحوها فان هذا كله اثبات صفات اجتهادية ويقبل في الترجمة والجرج والتعديل والتعريف والرسالة قول عدل واحد وهو رواية عن احمد ويقبل الجرج والتعديل باستفاضة ومقتضى تعليل القاضي انه لو قال المزكي هو عدل لكن ليس على انه يقبل مطلقا مثل ان يكون عدو المعدل وشهادة العدو لعدوه مقبولة فوجود العداوة لا يمنع التزكية وان لم تقبل شهادته على المزكي واذا كان المدعى به مما يعلمه المدعى عليه فقط مثل ان يدعي الورثة او الوصي على غريم للميت فيزكى قضى عليه بالشكول وان كان مما يعلمه المدعى كالدعوي على ورثة ميت حقا عليه يتعلق بتركته وطلب من المدعى اليمين على البتات فان لم يخاف لم يأخذ وان كان كل منهما يدعي العلم او طلب من المطلوب اليمين على نفي العلم فهنا يتوجه القولان والقول بالرد ارجح واصله ان اليمين ترد على جهة اقوى المتداعيين المتجاحدين ولو وصي لطفلة صغيرة تحت نظرا بيها بمبلغ دون الثلث وتوفيت الموصية وقتل والد الطفلة فيحكم للطفلة بما ثبت لها في الوصية ولا يخاف والدها ولا يوقف الحكم الى بلوغها وخلعها بلا نزاع بل ابلغ من هذا لو ثبت للصبي او المجنون حق على غائب بما لو كان المستحق بالغ عاقلا خلف على عدم البراء والاستيفاء في احد الوجهين يحكم به للصبي والمجنون ولا يخلف وليه كما نص عليه العلماء ولم يذكر العلماء تحليف البالغ الموصى له في الوصية وانما اخذ به بعض الناس قال الامام احمد في رواية منها في الرجل يقيم الشهود يستقيم

للحاكم ان يقول احلف فقال قد فعل ذلك علي ويقيم ذلك قال ان فعلى ذلك على وقال في رواية  
ابراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود على حق فقال المدعي عليه استحلطه لم يلزم المدعي  
اليمين فحمل القاضي الرواية الاولى على ما اذا ادعى على صبي او مجنون او غائب والثانية على ما اذا  
ادعى على غيره (وحمل أبو العباس) الرواية الاولى على ان للحاكم أن يفعل ذلك اذا أراد مصلحة  
لظهور ريبة في الشهود لانه يجب مطلقا والثانية لا يجب مطلقا فلا منافاة بين الروايتين كما قلنا في  
تفريق الشهود بين أين وحتى وكيف فان الحاكم يفعل ذلك عند الريبة ولا يجب فعله في كل شهادة  
وكذلك تغليظ اليمين للحاكم أن يفعله عند الحاجة \* اختلفت الرواية عن أحمد فيما لو حكم الحاكم بما يرى  
المحكوم له تحريمه فهل يباح بالحكم على روايتين والتحقيق في هذا انه ليس للرجل أن يطلب  
من الامام ما يرى انه حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما يعتد تحريمه وهذا لا يجوز لكن لو كان  
الطالب غيره أو ابتدأ الامام بحكمه أو قسمه فهنا يتوجه القول بالحلل قال أصحابنا ولا ينقض  
الحاكم حكم نفسه ولا غيره الا أن يخالف نصا أو اجماعا (قال أبو العباس) يفرق في هذا بما اذا  
استوفى المحكوم له الحق الذي ثبت له من مال أو لم يستوف فان استوفى فلا كلام وان لم يستوف  
فالذي ينبغي نقض حكم نفسه والاشارة على غيره بالنقض وليس للانسان أن يعتد أحد القولين  
في مسائل النزاع فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين كما يعتد به اذا كان جارا استحق  
شفعة الجوار واذا كان مشتريا لم يجب عليه شفعة الجوار والقضية الواحدة المشتملة على أشخاص  
أو اعيان فهل للحاكم أن يحكم على شخص أوله بخلاف ما حكم هو أو غيره لشخص آخر أو عليه  
أو عين مثل أن يدعي في مسألة الحمارية بعض ولد الابوين فيقضى له بالتشريك ثم يدعي  
عنده فيقضى عليه في التشريك أو يكون حاكم غيره قد حكم بنفي التشريك لشخص أو عليه  
فيحكم هو بخلافه فهذا ينبغي على ان الحكم لا حد الشريكين أو الحكم عليه حكم عليه وله وقد ذكر  
ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لكن هناك يتوجه أن يبق حق الغائب فيما طريقه الثبوت  
للملك من قدح الشهود ومعارضته أما اذا كان طريقه الفقه المحض فهنا لا فرق بين الخصم الحاضر  
والغائب ثم لو تداعيا في عين من الميراث فهل يقول أحد ان الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع  
الحكم بعدم استحقاق العين الاخرى مع اتخاذ حكمها من كل وجه هذا لا يقوله أحد يوضح ذلك أن  
الامة اختلفت في هذه المسألة على قولين قائل يقول يستحق جميع ولد الابوين جميع التركة وقائل يقول

لاحق لواحد منهم في شيء منها فلو حكم حاكم في وقتين أو حاكمان باستحقاق البعض أو استحقاقهم  
للبعض لكان قد حكم في هذه القضية بخلاف الاجماع وهذا قد يفعله بمض قضاة زماننا لكان هو  
ظنين في عامه ودينه بل ممن لا يجوز توليته القضاء ويشبهه هذا طبقات الوقف أو أزمته الطبقة فإذا  
حكم حاكم بأن هذا الشخص مستحق لهذا المكان من الوقف ومستحق الساعة بمقتضى شرط شامل  
لجميع الأزمته والامكنة فهو كالميراث وأما أن حكم باستحقاق تلك الطبقة فهل يحكم للطبقة الثانية  
إذا اقتضى الشرط لهما واخذ هذا فيه نظر من حيث أن تأتي كل طبقة من الواقف في زمن حدودها  
شبيه بما أومات عتيق شخص فحكم حاكم بميراثه المال وذلك أن كل طبقة من أهل الوقف تستحق  
ما حدث لها من الوقف عند وجودها مع أن كل عصبية تستحق ميراث المعتقين عند موتهم والاشبه  
بالمسألين مالهو حكم حاكم في عتيق بأن ميراثه للأب أكبر ثم توفي ابن ذلك العتيق الذي كان محجوبا  
عن ميراث أبيه فهل لحاكم آخر أن يحكم بميراثه لغير الأب أكبر هذا يتوجه هنا وفي الوقف مما  
يترتب الاستحقاق فيه بخلاف الميراث ونحوه مما يقع مشترك في الزمان \* نقل الشيخ أبو محمد  
في السكافي عن أبي الخطاب أن الشهود إذا بانوا بعد الحكم كافرين أو فاسقين وكان  
المحكوم به اتلافاً فإن الضمان عليهم دون المزيكين والحاكم قال لأنهم فوتوا الحق على مستحقه  
بشهادتهم الباطلة (قال أبو العباس) هذا يبني على أن الشاهد الصادق إذا كان فاسقا أو متعها  
بحيث لا يحمل للحاكم الحكم بشهادته هل يجوز له أداء الشهادة أن جازله أداء الشهادة بطل قول أبي  
الخطاب وإن لم يجوز كان متوجها لأن شهادتهم حينئذ فعل محرم وإن كانوا صادقين كالتأذف  
الصادق \* وإذا جوزنا للفاسق أن يشهد جوزنا للمستحق أن يستشده عند الحاكم ويحكم فسخه  
والأفلا وعلى هذا فلو امتنع الشاهد الصادق العدل أن يؤدي الشهادة لا يحمل هل يجوز  
اعطاؤه الجمل أن لم يحمل ذلك فسقا فلي ماذكرنا قال صاحب المحرر وعنه لا ينتقض الحكم إذا كانا  
فاسقين ويغرم الشاهدان للمال لأنها سبب الحكم بشهادة ظاهرها اللزوم (قال أبو العباس) وهذا  
يوافق قول أبي الخطاب ولا فرق إلا في تسميته ضمانا انتقضا وهذا لا أثر له لكن أبو الخطاب يقول  
في الفاسق وغير الفاسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا تتوجه على أصلنا إذا قلنا الجرح  
المطلق لا ينتقض وكان جرح البيعة طلقا فإنه اجتهد فلا ينتقض به اجتهد ورواية عدم النقض أخذها  
القاضي من رواية الميموني عن أحمد في رجلين شهدا ههنا فهما دفنا فلانا بالبصرة فقسم ميراثه



ثم ان الرجل جاء بهد وقد تلف ماله قدين للحاكم انهما شهدا على زور أيضمنهما ماله قال وظاهر  
 هذا انه لم ينقض الحكم لانه لم يغرم الورثة قيمة ما اتفقوه من المال بل اغرم الشاهدين ولو نقضه  
 لاغرم الورثة ورجعوا بذلك على الشهود لانهم معذورون فيكون قوله يضمنهما يعني الورثة  
 (قال أبو العباس) النقض في هذه الصورة لاخلاف فيه فان تبين كذب الشاهد غير تبين فسقه  
 فقول أحمد اما ان يكون ضمانا في الجملة كسائر المتسببين او يكون استقرارا كما دلت عليه أكثر  
 النصوص من ان المعذور لا ضمان عليه \* ولو زكى الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المزكوك وكذلك  
 يجب ان يكون في الولاية لو اراد الامام ان يولي قاضيا او واليا لا يعرفه فسأل عنه فزكاه اقوام  
 ووصفوه بما يصاح معه للولاية ثم رجعوا او ظهر بطلان تزكيتهم فينبغي ان يضمنوا ما افسده  
 الوالى والقاضى وكذلك لو اشاروا عليه وامروا بولاية لكن الذي لا ريب في ضمانه من تعهد  
 المعصية منه مثل الخيانة أو العجز ويخبر عنه بخلاف ذلك او يأمر بولاية او يكون لا يعلم حاله  
 ويتركه او يشير له فاما ان اعتقد صلاحه واخطأ لهذا معذور والسبب ليس محرما وعلى هذا  
 فالمركى للعامل من المقرض والمشتري والوكيل كذلك \* واخبار الحاكم انه ثبت عندي بمنزلة اخباره  
 انه حكم به اما ان قال شهد عندي فلان او قر عندي فهو بمنزلة الشاهد سواء فانه في الاول تضمن  
 قوله ثبت عندي الدعوى والشهادة والمدالة والاقرار وهذا من خصائص الحكم بخلاف قوله  
 شهد عندي او قر عندي فانما يقتضى الدعوى \* وخبره في غير محل ولايته كخبره في غيره زمن  
 ولايته ونظير اخبار القاضى بعد قوله اخبار امير الغزو أو الجهاد بعد عزله بما فعله \* ومن كان له عند  
 انسان حق ومنعه اياه جازله الاخذ من ماله بغير اذنه اذا كان سبب الحق ظاهرا لا يحتاج الى اثبات  
 مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الاقارب النفقة على اقاربهم واستحقاق  
 الضيف الضيافة على من نزل به وان كان سبب الحق خفيا يحتاج الى اثبات لم يجز وهذه الطريقة  
 المنصوصة عن الامام أحمد وهى أعدل الاقوال

## باب كتاب القاضى الى القاضى

ويتقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحدود والقصاص وهو قول مالك وابى ثور في الحدود  
 وقول مالك والشافعى وابى ثور ورواية عن أحمد في القصاص والمحكوم اذا كان عينا في بلد الحاكم

فانه يسلمه الي المدعى ولا حاجة الى كتاب واما ان كان ديننا او عيننا في بلد أخرى فهنا يقف على الكتاب وههنا ثلاث مسائل متداخلات مسألة احضار الخصم اذا كان غائبا ومسألة الحكم على الغائب ومسألة كتاب القاضي الى القاضي ولو قيل انما نحكم على الغائب اذا كان المحكوم به حاضرا لأن فيه فائدة وهي تسليمه وأما اذا كان المحكوم به غائبا فينبغي أن يكتب الحاكم بما ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون الحكم في بلد التسليم لكان متوجها وهل يقبل كتاب القاضي بالثبوت أو الحكم من حاكم غير معين مثل أن يشهد شاهدان ان حاكما نافذ الحكم حكم بكذا وكذا القياس انه لا يقبل بخلاف ما اذا كان المكاتب معروفا لان مراسلة الحاكم ومكاتبته بمنزلة شهادة الاصول للفروع وهذا لا يقبل في الحكم والشهادات وان قبل في الفتاوى والاخبارات وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي من أن الخصمين اذا أقر بالحكم حاكم عليهما خير الثاني بين الامضاء والاستئناف لان ذلك بمنزلة قول الخصم شهد علي شاهدان ذوي عدل فهنا قد يقال بالتخير أيضا ومن عرف خطه باقراره أو انشاء أو عقد أو شهادة عمل به كليت فان حضر وأنكر مضمونه فكاعترافه بالصوت وانكار مضمونه وللحاكم أن يكتب للمدعى عليه اذا ثبتت براءته محضرا بذلك ان تضرر بتركه وللمحكوم عليه أن يطالب الحاكم عليه بتسمية البيئة ليتمكن من القدح فيها باتفاق

## باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينه اذا طلب أحد الشركاء ييمه وقسم ثمنه بيع وقسم ثمنه وهو المذهب المنصوص عن أحمد في رواية الميموني وذكره الاكثر من الاصحاب فيقال على هذا اذا وقف قسطا مشاعا مما لا يمكن قسمة عينه فأنتم بين أمرين إما بيع النصيب الموقوف واما إبقاء شركة لازمة وجوابه إما الفرق وإملا الالتزام أما الفرق فيقال الوقف منع من نقل الملك في العين فلا ضرر في شركة عينه وأما الشركة في المنافع فيزول بالمحابة أو المؤاجرة عليهما والالتزام أن يجوز مثل هذا أو جعل الوقف مفرزا لتقديم الحق الشريك كما لو طالب قسمة العين وأمكن فانا تقدم حق الافراز على حق الوقف ومن قال هذا فينبغي له أن يقول بقسم الوقف وان قلنا القسمة بيع ضرورة وقد نص أحمد على بيع الشائعة في الوقف والاعتياض عنها ومن تأمل الضرر الناشئ من

الاشتراك في الاموال الموقوفة لم يخف عليه هذا \* ولو طلب أحد الشريكين الاجارة أجبر الآخر  
 معه ذكره الاصحاب في لوتف \* ولو طالب أحدهم الملو لم يجب بل يكرى عليهما على مذهب  
 جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد وإذا أوجبنا على الشريك أن يؤاجر مع صاحبه فاجر  
 أحد الشريكين العين المؤجرة بدون اذن شريكه مدة فينبغي أن يستحق أكثر الامرين من  
 أجرة المثل والاجرة المسماة لأن الاجرة المسماة اذا كانت أكثر فالمستأجر رضي أن ينفع بها  
 وعلى قياس ذلك كل من اكترى مال غيره بغيره بغير اذنه ويلزم اجابة من طلب المحابة بالزمان  
 والمكان ولا يس لاحدهما أن يفسخ حتى ينقضي الدور ويستوفي كل واحد منهما حقه منه ولو استوفي  
 أحدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة الاجارة فانه يرجع على الاول به بدل حصته من تلك المدة  
 التي استوفاهما ما لم يكن قد رضي بمنفعة الرهن المتأخر على أي حال كان جملا للتالف قبل القبض  
 كتالف في الاجارة وسواء قلنا القسمة افراز أو بيع فان المعادلة معتبرة فيها على القولين فلهذا  
 ثبت فيها خيار البيع والتسديس \* وإذا كان بينهما أشجار فيها ثمرة أو اغنام فيها اللبن أو  
 الصوف فهو كاقسام الماء الحادث والمنافع الحادثة وجماع ذلك انقسام المصدوم لكن لو نقص  
 الحادث المعتاد فالآخر الفسخ قال القاضي رأيت في تعليق أبي حفص المكبري عن أبي عبد الله  
 ابن بطة في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ مثل الحصرم فارادوا قسمتها فقال لا تجوز قسمتها  
 وفيها غلة لم تبلغ لان القسمة لا تجوز الا بالقيمة والقسمة كالبيع وكما لا تجوز بيعه كذلك لا تجوز  
 قسمته قال وهذا يدل من كلام أحمد على أنها بيع (قال أبو العباس) هذا من ابن بطة يقتضي  
 ان بيع الشجر الذي عليه ثمرة لم تبلغ لا يصح لتضمنه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وهو خلاف  
 المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع ثمرة قد أبرأت فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع  
 ومفهوم كلامه ان الحصرم اذا بلغ جازت القسمة مع انها انما تقسم خرصا كأنه بيع شاة ذات  
 ابن بشاة ذات ابن وعلى قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات رطب بنخلة ذات رطب لان الربوي  
 تابع وإذا طلب أحد الشركاء القسمة فيما يقسم لزم الحاكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع  
 المرهون والجاني وكلام أحمد في بيع ما لا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما يثبت عنده انه ملكه وما  
 لا يثبت كجميع الاموال التي تباع وان مثل ذلك لو جاءته امرأة فزعمت انها خلفه لاولى لها هل  
 يزوجه بلا بينة \* وقد نص أحمد في رواية حرب فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم بعدا

منه تقسم عليهم ويدفع اليه حقه فقد أمر الامام احمد الحاكم أن يقسم على الغائب اذا طلب الحاضر وان لم يثبت ملك الغائب \* والمكيلات والموزونات المتساوية من كل وجه اذا قسمت لا يحتاج فيها الى قرعة نعم الابتداء بالكيل أو الوزن لبعض الشركاء ينبغي أن يكون بالقرعة ثم اذا خرجت القرعة لصاحب الاكثر فهل يوفى جميع حقه أو بقدر نصيب الاقل الاوجه أن يوفى الجميع كما يوفى مثله في المقار بين انصباؤه لان عليه في التفريق ضررا وحقه من جنس واحد بخلاف الحكومات فان الخضم لا يقدم الا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض نعم ان تعدد سبب استحقاقه مثل أن يكون ورث ثلث صبرة وابتاع ثلثها فهنا يتوجه وجهان واذا تهايا فلاحوا القرية الارض وزرع كل واحد منهم حصته فالزرع له ولرب الارض نصيبه الا من نزل من نصيب مالك فله أخذ أجره<sup>(١)</sup> الفضيلة أو مقاسمتها واجرة وكيل القرى والامين لحفظ الزرع على المالك والفلاح كسائر الاملاك فاذا اخذوا من الفلاح بقدرها عليه أو ما يستحقه الضيف حل لهم وان لم يأخذ الوكيل لنفسه الا قدر أجره عمله بالمعروف والزيادة يأخذها المقطع فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين والوقوف على جهة واحدة لا تقسم عينه اتفاقا والله أعلم

## باب الدعوى

ويجب أن يفرق بين فسق المدعي عليه وعدالته فليس كل مدعى عليه يرضى منه باليمين ولا كل مدعى يطالب باليمين فان المدعى به اذا كان كبيرة والمطلوب لانعم عدالته فمن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يخلف لاسيما عند خوف القتل أو القطم ويرجع باليد العرفية اذا استويا في الخشية أو عدمها وان كانت العين بيد احدهما فمن شاهد الحال معه كان ذلك لو نافيحك له يمينه قال الاصحاب ومن ادعى انه اشترى أو اتهم من زيد عبده وادعى آخر كذلك أو ادعى العبد الدق وأقام بينتين بذلك صححنا سبق النصر فين ان علم التاريخ والامراضنا فيتمساقطان أو يقتسم أو يقرع على الخلاف وعن أحمد تقديم بينة العتق (قال أبو العباس) الا صوب ان البينتين لم يتعارضا فانه من الممكن أن يقع العتدان لكن يكون بمنزلة مالو زوج الوليان المرأة وجهل السابق فاما أن يقرع أو يبطل العتدان بحكم أو بغير حكم ولو قامت بينة بان الولي أجر حصته باجرة مثلها

(١) كذا بالاصل فليحرر



وبينة بنصفها أخذ باعلى البيتين وقاله طائفة من العلماء قال في المحرر ولو شهد شاهدان  
 انه أخذ من صبي ألفا وشاهدان على رجل آخر انه أخذ من الصبي ألفا لزم الولي أن يطالبهما  
 بالالفين الا أن تشهد البيتان على الف بعينها فيطلب الولي الف من أيهما شاء (قال أبو العباس)  
 الواجب أن يقرع هنا اذا لم يكن فعل كل منهما مضمنا \* نقل مهنا عن أحمد في عبد شهد له رجلان  
 بأن مولاه باعه نفسه بالف درهم وشهد لمولاه رجل آخر انه باعه بالفين يعتق العبد ويخلف لمولاه  
 انه لم يبعه الا بالف قال القاضي فقد نص على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع العتق  
 عليه (قال أبو العباس) بل اختلف الشاهدان وليس هذا مما يتكرر فليس للسيد أن يخلف مع  
 شاهده الا كبر لا خلافا فيهما كما لا يخلف مع شاهده بالقيمة الكثيرة \* قال أصحابنا ومن تغليظ  
 اليمين بالمكان عند صخرة بيت المقدس وليس له أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة بل السنة  
 أن تغليظ اليمين فيها كما تغليظ في سائر المساجد عند المنبر \* والتغليظ بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب  
 على قول أبي البركات ويستحب على قول أبي الخطاب مطلقا وكلام أحمد في رواية الميموني  
 يقتضي التغليظ مطلقا من غير تعليق باجتهاد الامام وانا قول ثالث يستحب اذا رآه الحاكم  
 مصلحة \* ومتى قلنا التغليظ مستحب اذا رآه الحاكم مصلحة فينبغي انه اذا امتنع منه الخصم صار  
 ناكلا ولا يخلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا

## كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق وحيث امتنع أداء الشهادة امتنع كتابتها في ظاهر كلام أبي  
 العباس والشيخ أبي محمد المقدسي ويجوز اخذ الاجرة على أداء الشهادة وتحملها ولو تمينت اذا  
 كان محتاجا وهو قول في مذهب احمد ويحرم كتبها ويقدر فيه \* ولو كان بيد انسان شي لا يستحقه  
 ولا يصل الى من يستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وإن وصل الى مستحقه بشهادتهم لزم أدائها وتعين  
 الشهود متأول مجتهد والطلب العرفي أو الحال في طلب الشهادة كاللفظي عليها المشهود له أولا  
 وهو ظاهر الخبر وخبر يشهد ولا يستشهد محمول على شهادة الزور واذا أدى الأدي شهادة  
 قبل الطلب قام بالواجب وكان أفضل لمن عنده أمانة أداها عند الحاجة والمسألة تشبه الخلاف  
 في الحكم قبل الطلب \* واذا غلب على ظن الشاهد انه يمتحن فيدعى الى القول المخالف للكتاب

والسنة أو الى محرم فلا يسوغ له اداء الشهادة وفاقا اللهم إلا أن يظهر قولاً يريد به مصلحة عظيمة \*  
ويشهد بالاستنفاضة ولو عن واحد تسكن نفسه اليه اختاره الجد قال القاضي لا تصح الشهادة  
لجهول ولا بجهول ( قال أبو العباس ) وفي هذا نظير تصح الشهادة بالجهول ويتقضي له بالمتيقن  
وللمجهول يصح في مواضع كثيرة أما حيث يقع الحق بجهول فلا ريب فيها كما لو شهد بالوصية  
بجهول أو لجهول أو شهد باللقطة أو اللقيط \* والجهول نوعان مبهم كأحمد هذين ومطلق كبعد وكذلك  
في البيع والاجارة والصدائق كما قلنا في الواجب المخير والمطلق ( قال أبو العباس ) وقد سئلت عن  
بينة شهدت بوقف من دار معينة من دور ثم تهدمت وصارت عرصية فلم تعرف عين تلك الدار  
التي فيها السهم ولا عدد الدور فقلت يحتمل أن يقرع قرعتين قرعة لعدد الدور وقرعة لتعيين  
ذات السهم وكذلك في كل حق اختلط بغيره وجهلنا القدر فيقرع للقدر فيكتب رقاعاً باسماء  
العدد أخرج لعدد الحق القلاني \* والشاهد يشهد بما يسمع وإذا قامت بينة تعين مادخل في اللفظ  
قبلت \* ويتوجه أن الشهادة بالدين لا تقبل الا مفسرة للنسب ولو شهد شاهدان أن زيدا يستحق من  
ميراث مورثه قدراً معيناً أو من وقف كذا وكذا جزءاً معيناً أو أنه يستحق منه نصيب فلان  
ونحو ذلك فكل هذا لا تقبل فيه الشهادة الا مع إثبات النسب لان الانتقال في الميراث والوقف  
حكم شرعي يدرك باليقين تارة وبالاكتفاء أخرى فلا تقبل حتى يتبين سبب الانتقال بأن يشهد بأشهر  
الواقف وبمن بقي من المستحقين أو يشهد بموت المورث وبمن خلف من الورثة وحينئذ فان رأى الحاكم  
أن ذلك السبب يفيد الانتقال حكمه والاردت الشهادة وقبول مثل هذه الشهادات يوجب أن تشهد  
الشهود بكل حكم مجتهد فيه مما اختلف فيه أو اتفق عليه وأنه يجب على الحاكم الحكم بذلك فتصير مذاهب  
الفقهاء مشهوداً بها حتى لو قال الشاهد في مسألة الحمارية أشهد أن هذا يستحق من تركته الميت بناء على  
اعتقاده التشريعي يتعين أن رد مثل هذه الشهادة المطلقة \* وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء يقتضي  
أنه يقبل في الشهادة على حقوق الأديان من رضوه شهداء بينهم ولا ينتظر الى عدالته كما تكون مقبولة  
عليهم فيما ائتمنوه عليه \* وقوله تعالى في آية الوصية والرجعة اثنان ذوا عدل أي صاحباً عدل العدل في  
الاقال هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والكتمان كما بينه الله تعالى في قوله ( وإذا قلتم  
فاعدلو ولو كان ذا قربى ) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم  
من كان ذا عدل فيهم وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر \* وبهذا يمكن الحكم

بين الناس والافلو اعتبر في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من يكون قائما باداء الواجبات وترك  
المحرمات كما كان الصحابة لبطلت الشهادات كلها أو غالبها (وقال ابو العباس) في موضع آخر اذا فسر  
الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمتهم فينبغي ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما قلنا في الكفار  
(وقال ابو العباس) في موضع ويتوجه ان تقبل شهادة المعروفين بالصدق وان لم يكونوا ملتزمين للحدود  
عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل \* وله أصول \*  
منها قبول شهادة أهل الذمة في الوصية وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة  
الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال ويظهر ذلك بالمتضرر في السفر اذا حضره اثنان كافران  
واثنان مسلمان بصدقان وليس باللازمين للحدود أو اثنان مبتدعان فهذان خير من الكافرين  
والشروط التي في القرآن انما هي في استشهاد التحمل لا الاداء وينبغي ان نقول في الشهود  
ما نقول في المحدثين وهو انه من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص  
كما أن المحدثين كذلك ونبا الفاسق ليس بمردود بل هو موجب للتبين عند خبر الفاسق  
الواحد ولم يؤمر به عند خبر الفاسقين وذلك ان خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجه خبر  
الواحد اما اذا علم انهما لم يتواطئا فهذا قد يحصل العلم وترد الشهادة بالكذبة الواحدة وان لم تقل هي  
كبيرة وهو رواية عن احمد ومن شهد على اقرار<sup>(١)</sup> شرعية قدح ذلك في عدالته ولا يستريب أحد  
فيمن صلى محدثا أو الي غير القبلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة انه كبيرة \* ويحرم اللعب بالشرط نج  
وهو قول احمد وغيره من العلماء كما لو كان بموض أو تضمن ترك واجب أو فعل محرم اجماعا وهو  
شر من الرد وقاله مالك \* ومن ترك الجماعة فليس عدلا ولو قلنا هي سنة \* وتحرم محاكاة الناس  
المضحكة ويمزر هو ومن يأمر به لانه أذى ومن دخل قاعات العلاج فتح على نفسه باب الشر  
وصار من أهل التهم عند الناس لانه اشتهر عن اعتاد دخولها وقوعه في مقدمات الجماع أو فيه \* والعشرة  
المحرمة والنفقة في غير الطاعة وعلى كافر والامر بمنع منها ومن عشرة أهلها ولو بمجرد خوف وقوع  
الصفائر فقد بلغ عمر أن رجلا يجتمع اليه الأحداث فهمي عن الاجتماع به بمجرد الريبة \* وتقبل شهادة  
الكافر على المسلم في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيره وهو مذهب احمد ولا تعتبر عدالتهم  
وان شاء لم يخافهم بسبب حق لله \* ولو حكم حاكم بخلاف آية الوصاية لنقض حكمه فانه خالف

نص الكتاب بتأويلات سمجة\* وقول أحمد أقبل شهادة أهل الذمة إذا كانوا في سفر ليس فيه غيرهم  
هذه ضرورة يقتضي هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا وصية وغيرها وهو منحة  
كما تقبل شهادة النساء في الحدود إذا اجتمعن في العرس والحمام ونص عليه أحمد في رواية بكر بن  
محمد عن أبيه وتقل ابن صدقة في الرجل يوصى بأشياء لأقاربه ويعتق ولا يحضره إلا النساء هل  
يجوز شهادتهن في الحقوق ■ والصحيح قبول شهادة النساء في الرجعة فإن حضورهن عنده أيسر  
من حضورهن عند كتابة الوثائق وعن أحمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة غير المنصوص  
عليه روايتان لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له فيمكن أن يقال لا تحليف لأنهم إنما يحلفون حيث تكون  
شهادتهم بدلا في التحميل بخلاف ما إذا كانوا أصولا قد علموا من غير تحميل (وقال أبو العباس) في  
موضع آخر ولو قيل تقبل شهادتهم مع إيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان وجهها وتكون شهادتهم  
بدلا مطلقا وإذا قبلنا شهادة الكفار في الوصية في السفر فلا يعتبر كونهم من أهل الكتاب وهو  
ظاهر القرآن وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب في  
انتصاره ومذهب أبي حنيفة وجماعة من العلماء ولو قيل إنهم يحلفون مع شهادتهم بعضهم على بعض كما  
يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها وشهادة الوصي على الميت مقبولة قال في  
المعنى لا نعلم فيه خلافا (قال أبو العباس) إلا أن يقال قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال ومثله  
شهادة المودع أو دعيها فلان ومالكها فلان والواجب في العدو أو الصديق ونحوهما أنه إن  
علم منهما العدالة الحقيقية قبلت شهادتهما وأما إن كانت عدالتهما ظاهرة مع إمكان أن يكون الباطن  
بخلافه لم تقبل ويتوجه مثل هذا في الأب ونحوه وتقبل شهادة البدوي على القروي في الوصية  
في السفر وهو أخص من قول من قبل مطلقا أو منع مطلقا وعلل القاضي وغيره منع شهادة  
البدوي على القروي أن العادة أن القروي إنما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية (قال  
أبو العباس) فإذا كان البدوي قاطنا مع المدعين في القرية قبلت شهادته لزوال هذا المعنى فيكون  
قولا آخر في المسئلة مفصلا (وقال أبو العباس) في قوم أجروا شيئا لا تقبل شهادة أحد منهم  
على المستأجر لأنهم وكلاء أو أولياء وتشتط الحرية في الشهادة وهو رواية عن أحمد والشهادة  
في مصرف الوقف مقبولة وإن كان مستندها الاستفاضة في أصح القولين



## \* فصل \*

قال أحمد في رواية حرب من كان أخرس فهو أصم لا تجوز شهادته قيل له فان كتبها قال لم يلغنى في هذا شيء واختار الجد قبول الكتابة ومنعها أبو بكر وقول أحمد فهو أصم لا تجوز شهادته لعدم سماعه فهذا منتف فيما رآه قال الاصحاب تجوز شهادة الأعمى في المسموعات وفي ما رآه قبل عماء اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه وان لم يعرفه الا بعينه فوجهان وكذلك الوجهان اذا تعذر حضور المشهود عليه أو به لموت أو غيبة أو حبس يشهد البصير على حليته اذا في الموضعين تعذرت الرؤية من الشاهد فاما الشاهد نفسه هل له ان يعين من رآه وكتب صفته أو ضبطها ثم رأي شخصا بتلك الصفة هذا أبعد وهو شبهه بخطه اذا رآه ولم يذكر الشهادة قال القاضي فان قال الأعمى أشهد ان فلان على هذا شيئا ولم يذكر اسمه ونسبه أو شهد البصير على رجل من وراء حائل ولم يدرا اسمه ونسبه لم يصح وذكره محل وفاق ( قال أبو العباس ) قياس المذهب انه اذا سمع صوته صحت الشهادة عليه اداء كما تصح تحملا فانه لا يشترط رؤية المشهود عليه حين التحمل ولو كان حاضرا اذا سماه ونسبه وهو لا يشترط في أصح الوجهين فكذلك اذا أشار اليه لا تشترط رؤيته وعلى هذا فتجوز شهادة الأعمى على من سمع صوته وان لم يعرف اسمه ونسبه ويؤدنها عليه اذا سمع صوته ولا يشترط في اداء الشهادة لفظه أشهد وهو مقتضى قول أحمد قال علي بن المديني أقول علي ان العشرة في الجنة ولا أشهد فقال أحمد متى قلت فقد شهدت وقال ابن هاني لا حمد تفرق بين العلم والشهادة في ان العشرة في الجنة قال لا وقال الميموني قال أبو عبد الله وهل معنى القول والشهادة الا واحد قال أبو طالب قال أبو عبد الله العلم شهادة وزاد أبو بكر بن حماد قال أبو عبد الله ( الا من شهد بالحق وهم يعلمون ) وقال وما شهدنا الا بما علمنا وقال المروزي أظن اني سمعت أبا عبد الله يقول هذا جهل أقول فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أشهد انها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال أبو العباس ) ولا أعلم نصا يخالف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ الشهادة ولا يعتبر في اداء الشهادة وأن الدين باق في ذمة الغريم الى الآن بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال اذا ثبت عنده سبق الحق أجماعا ويعرض في الشهادة اذا خاف الشاهد من اظهار الباطن ظم المشهود عليه وكذلك التعريض في الحكم اذا خاف الحاكم من اظهار الأمر وقوع الظلم وكذلك التعريض في الفتوى

والرواية كالمين وأولى اذ المين خبر وزيادة

### ﴿ فصل ﴾

قصة أبي قتادة وخزيمة تقتضي الحكم بالشاهد في الأموال وقال القاضي في التعليق الحكم بالشاهد الواحد غير متبع كما قاله المخالف في الهلال في الغيم وفي القابلة على أنا لا نعرف الرواية بمنع الجواز (قال أبو العباس) وقد يقال للمين مع الشاهد الواحد حق للمستحلف وللإمام فله أن يسقطها وهذا أحسن ويعتبر في شهادة الأعراس بعد اليسار ثلاثة وفي حل المسئلة وفي دفع الغرماء وكلام القاضي يدل عليه ولو قيل أنه يحكم بشهادة امرأة واحدة مع ميمين الطالب في الأموال لكان متوجهاً لأنها أقيم مقام الرجل في التحمل وثبت الوكالة ولو في غير المال وبيمين وهو رواية عن أحمد والاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الأمة السوداء في الرضاع فإن عقبة بن الحارث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة أخبرته أنها أرضعته فنهاه عنها من غير سماع من المرأة وقد احتج به الأصحاب في قبول شهادة المرأة الواحدة في الرضاع فلولا أن الإقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة يؤيده أن الإقرار بحكم الحاكم بالعقد الفاسد يسوغ إلى الحاكم الثاني أن ينفذه مع مخالفته لمذهبه ■ وشاهد الزور إذا تاب بعد الحكم فيما لا يبطل برجوعه فهنا قد يتعاق به حق آدمي فلا يسقط عنه التعزير وأما إذا تاب قبل الحكم أو بعد الحكم فيما يبطل برجوعه فهنا لم يتعاق به حق آدمي ثم تارة يجيء إلى الإمام تائباً فهذا بمنزلة قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة وتارة يتوب بعد ظهور تزويره فهذا لا ينبغي أن يسقط عنه التعزير ومن شهد بعد الحكم شهادة تناه في شهادته الأولى فمكر رجوعه عن الشهادة وأولى (وافقي أبو العباس) في شاهد قاس بكذا وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمه ثم قاس وكتب خطه بزيادة فغرم الوكيل الزيادة (قال أبو العباس) يغرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه تعمداً الكذب أو خطأ كالرجوع والله سبحانه وتعالى اعلم

## كتاب الاقرار

والتحقيق أن يقال إن المخبر أن أخبر بما على نفسه فهو مقرر وإن أخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع وإن أخبر بما على غيره لغيره فإن كان مؤثماً عليه فهو مخبر والا فهو شاهد فالقاضي والوكيل

والمكاتب والوصى والمأذون له كل هؤلاء ما ادووه مؤتمنون فيه فاخبارهم بعد العزل ليس اقرارا وانما هو خبر محض واذا كان الانسان يبذل سلطان او قطاع طريق ونحوهم من الظلمة تخاف ان يؤخذ ماله او المال الذي يتركه لورثته او المال الذي بيده للناس إما بحجة انه ميت لا وارث له او بحجة انه مال غائب او بلا حجة اصلا فيجوز له الاقرار بما يدفع هذا الظلم ويحفظ هذا المال لصاحبه مثل ان يقر لحاضر انه ابنه او يقر ان له عليه كذا وكذا أو يقر ان المال الذي بيده لفلان ويتأول في اقراره بان يعني بقوله ابني كونه صغيرا او بقوله أخي اخوة الاسلام وان المال الذي بيده له أي له لانه قبضه لكوني قد وكلته في ايصاله أيضا الى مستحقه لكن يشترط ان يكون المقر له أمينا والاحتياط ان يشهد على المقر له أيضا ان هذا الاقرار تلجئة تفسيره كذا وكذا وان أقر من شك في بلوغه وذكرا انه لم يبلغ فالقول قوله بلا عيب قطع به في الغنى والمحرر لعدم تكليفه ويتوجه ان يجب عليه اليمين لأنه ان كان لم يبلغ لم يضره وان كان قد بلغ حيزته فآقر بالحق نص الامام أحمد في رواية ابن منصور اذا قال البائع بعثك قبل ان أبلغ وقال المشتري بعد بلوغك ان القول قول المشتري وهكذا يجي في الاقرار وسائر التصرفات هل وقعت قبل البلوغ أو بعده لان الاصل في العقود الصحة فاما أن يقال هذا عام واما أن يفرق بين ان يتيقن انه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم ببلوغه أولا يتيقن فانما مع تيقن الشك فديننا صدور التصرف ممن لم يثبت أهليته والاصل عدمها فقد شككنا في شرط الصحة وذلك مانع من الصحة وأما في الحالة الاخرى فانه يجوز صدوره في حال الاهلية وحال عدمها والظاهر صدوره وقت الاهلية والاصل عدمه قبل وقتها فالاهلية هنا متيقن وجودها (ثم ذكر أبو العباس) ان من لم يقر بالبلوغ حتى تعاق به حق مثل اسلامه باسلام أبيه أو ثبوت الذمة له تبعاً لآبيه أو بعد تصرف الولى له أو تزويج ولى أبعد منه لموليته فهل يقبل منه دعوى البلوغ حينئذ ام لا لثبوت هذه الاحكام المتعلقه به في الظاهر قبل دعواه (واشار أبو العباس) الى تخرج المسئلة على الوجهين فيما اذا راجع الرجعية زوجها فقالت قد انقضت عدتي وشيبي أيضاً بما اذا ادعى المجهول المحكوم باسلامه ظاهراً كاللقيط الكفر بعد البلوغ فانه لا يسمع منه على الصحيح وكذلك لو تصرف المحكوم بحريته ظاهراً كاللقيط ثم ادعى الرق ففي قبول قوله خلاف معروف واذا أقر المريض مرض الموت المخوف لو ارث فيحتمل ان يجعل اقراره لو ارث كالشهادة فتد في حق من ترد

شهادته له كالأب بخلاف من لا ترد ثم هذا هل يخلف المقر له معه كالشاهد وهل يعتبر عدالة المقر ثلاث احتمالات وبمقتضى ان يفرق مطلقا بين المدل وغيره فان المدل معه من الدين ما يمنه من الكذب ونحوه في براءة ذمته بخلاف الفاجر ولو خاف المقر له مع هذا ان كد فان في قبول الاقرار مطلقا فساد عظيم وكذلك في رده مطلقا ويتوجه فيمن اقر في حق الغير وهو غير متهم كاقرار العبد بجنابة الخطأ واقرار القاتل بجنابة الخطأ ان يجعل المقر كشاهد ويخلف معه المدعى فيما ثبت شاهد آخر كما قلنا في اقرار بعض الورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحسان واقرار العبد لسيدته يدعى على ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداء ودواما وفيها ثلاثة أوجه في الصداق واقرار سيده له ينبنى على ان العبد اذا قبل يملك هل يثبت له دين على سيده قال في الكافي وان اقر العبد بنكاح أو قصاص أو تزيير قد فصح وان كذبه الولي (قال أبو العباس) وهذا في النكاح فيه نظرا فان العبد لا يصح نكاحه بدون اذن سيده لان في ثبوت نكاح العبد ضررا عليه فلا يقبل الا بتصديق السيد قال وان اقر لعبد غيره بمال صح وكان اسيداه (قال أبو العباس) واذا قلنا يصح قبول الهبة والوصية بدون اذن السيد لم يقتصر الاقرار الى تصديق السيد وقد يقال بل وان لم تقل بذلك لجواز أن يكون قد يملك مباحا فاقرب بعينه أو تلفه أو تضمن قيمته واذا حجب المولى على المأذون له فاقرب بعد الحجب قال القاضي وغيره لا يقبل وقياس المذهب بتبعض ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ثم رجع المقر وصدقه المقر له هل يقبل رجوعه فيه وجهان حكاهما في الكافي (قال أبو العباس) ان جعل النسب فيه حقا لله تعالى فهو كالجزية وان جعل حق آدمي فهو كالمال والاشبه انه حق آدمي كالولاء ثم اذا قبل الرجوع عنه حق الاقارب الثابت من المحرمية ونحوها هل يزول أو يكون كالاقرار بالرق (تردد نظر أبي العباس) في ذلك فاما ان ادعى نسبا ولم يثبت لعدم تصديق المقر له أو قال انا فلان ابن فلان وانتسب الى غير معروف أو قال لا أبى أو لا نسب لي ثم ادعى بعد هذا نسبا آخر أو ادعى ان له أباً فقد ذكر الاصحاب في باب ما علق من النسب ان الأب اذا اعترف بالأبن بعد نفيه قبل منه فكذلك غيره لان هذا النفي والاقرار بمحتمل ومنكر لم يثبت به نسب فيكون قراره بعد ذلك مقبولا كما قلنا فيما اذا اقر بمال المكذب اذا لم يحمله ليثبت المال فانه اذا ادعى المقر بعد هذا انه ملكه قبل منه وان كان المقر به رقب نفسه فهو كغيره بناء على ان الاقرار بالمكذب وجوده كعدمه وهناك على الوجه الآخر يجعله بمنزلة



المال الضائع أو المجهول فيحكم بالجزية وبالمال ليثبت المال وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل  
 به الاقرار تأنيا وسر المسألة ان الرجوع عن الدعوي مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول  
 والاقرار الذي لم يتعلق به حق الله ولا الآدمي هو من باب الدعاوي فيصح الرجوع عنه ومن أقر  
 بطفل له أم فجاءت أمه بعد موت المقر تدعى زوجيته فلا شبهة بكلام أحمد ثبوت الزوجية فهنا حمل  
 على الصحة وخالف الاصحاب في ذلك ومن أقر بقبض ثمن أو غيره ثم انكر وقال ما قبضت وسأل خلاف  
 خصمه فله ذلك في أصح قولي العلماء ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر به بيد المقر\* والاقرار  
 قد يكون بمعنى الانشاء كقوله (قالوا أقررنا) ولو أقر به واراد انشاء تملكه صح ومن انكر  
 زوجية امرأة فبرأته ثم أقر بها كان لها طلبها بحقها ومن أقر وهو مجهول نسبه ولا وارث حتى أخ  
 أو عم فصدقه المقر له وأمكن قبل صدقه المولى أو لا وهو قول أبي حنيفة وذكره الجليل تخرجوا كل صلة  
 كلام مغيرة له استثناء وغير المتقارب فيها متواصل والاقرار مع الاستدراك متواصل وهو أحد  
 القولين ولو قال في الطلاق انه سبق لسانه لكان كذلك ويحتمل أن يقبل الاقرار المتصل ومن  
 أقر بملك ثم ادعى شراؤه قبل اقراره ولا يقبل ما يناقض اقراره الامع شبهة معتادة ولو أبان زوجته  
 في مرضه فافر وارث شافعي انه وارثه واقبضها وورثها مع علمه بالخلاف لم يكن له دعوي ما يناقضه  
 ولا يسوغ الحكم له وقياس المذهب فيما اذا قال أنا مقر في جواب الدعوي أن يكون مقرا بالمدعي  
 به لان المفعول مافى الدعوي كما قلنا في قوله قيات ان القبول ينصرف الى الايجاب لا إلى شيء  
 آخر وهو وجه في المذهب وأما اذا قال لا أنكر ما تدعيه فيبين الانكار والاقرار مرتبة وهي  
 السكوت ولو قال الرجل أنا لا أكذب فلانا لم يكن مصدقا له فالتوجه أنه مجرد نفي الانكار إن  
 لم ينضم اليه قرينة بان يكون المدعي مما يعلمه المطلوب وقد ادعى عليه علمه والا لم يكن اقرارا حكى  
 صاحب الكافي عن القاضي انه قال فيما اذا قال المدعي لي عليك الف فقال المدعي عليه قضيتك  
 منها مائة أنه ليس باقرار لان المائة قد رفعها بقوله والباقي لم يقربه وقوله منها يحتمل ما تدعيه  
 (قال أبو العباس) هذا يخرج على أحد الوجهين في أبرائها وأخذتها وقبضتها انه مقر ههنا بالالف  
 لان الهاء يرجع الى المذكور ويتخرج ان يكون مقرا بالمائة على رواية في قوله كان له على وقضيته  
 ثم هل يكون مقرا بها وحدها أو الجميع على ما تقدم والصواب في الاقرار المعلق بشرط ان نفس  
 الاقرار لا يتعلق وإنما يتعلق المقربه لان المقربه قد يكون معلقا بسبب قد يوجب أو يوجب ادائه

دليل يظهره فالاول كما لو قال مقرا ذا قدم زيد فعلي لفلان الف صح وكذلك ان قال ان رد عبده  
الآبق فله ألف ثم أقر بها فقال ان رد عبده الابق فله الف صح وكذلك الاقرار بعوض الخلع  
لو قالت ان طلقني أو ان عفا عني فله عندي الف وأما التعليق بالشهادة فقد يشبه التحكيم ولو قال  
ان حكمت علي بكذا التزمته لزمه عندنا فلذلك قد يرضى بشهادته وهو في الحقيقة التزام وتزكية  
للساهد ورضي بشهادة واحد واذا أقر العامي بمضمون محض وادعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله  
يجعله قبل منه على المذهب واذا أقر لغيره بعين له فيها حق لا يثبت الا برضى المالك كالرهن والاجارة  
ولا يثبت قال الاصحاب يقبل ويتوجه ان يكون القول قوله لان الاقرار ما تضمن ما يوجب تسليم  
العين أو المنفعة فما أقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له على وقضيته ولانا نجوز مثل هذا الاستثناء  
في الانشآت في البيع ونحوه فكذلك في الاقرارات والقرآن يدل على ذلك في آية الدين وكذا  
لو أقر بفعل فعله وادعى اذن المالك والاستثناء يمنع دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد  
مادخل في الاصح قال القاضي ظاهر كلام احمد جواز استثناء النصف لان أبا منصور روي  
عن احمد اذا قال كان لك عندي مائة دينار فقضيتك منها خمسين وليس بينهما يثبته القول قوله  
(قال أبو العباس) ليس هذا من الاستثناء المختلف فيه فان قوله قضيتك ستين مثل خمسين قال أبو  
حنيفة اذا قال له على كذا وكذا درهم لزمه أحد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهم لزمه إحدى  
وعشرين وان قال كذا درهم لزمه عشرون وما قاله أبو حنيفة أقرب مما قاله أصحابنا فان أصحابنا  
بنوه على ان كذا وكذا تأكيدي وهو خلاف لانه يكفيه ان يقول كذا درهم لما كان <sup>(١)</sup> في اراد  
درهما وأيضا <sup>(٢)</sup> لو لفت العرب هو خلاف لا النصب ثم يقتضى الرفع لها وهذا مثل الترجمة وان  
الدرهم المعروف الظاهر ان يقول درهم والواجب ان يفرق بين الشئتين الذي يتصل أحدهما بالارض  
عادة كالقرباب في السيف والخاتم في الفص لان ذلك اقرار بهما وكذلك الزيت في الزق والتمرة  
في الجراب ولو قال غصبت ثوبا في منديل واخذت منه ثوبا في منديل كان اقرارا بهما لانه عندي  
ثوب في منديل فانه اقرار بالثوب خاصة وهو قول أبي حنيفة واذا قال له على من درهم الى عشرة  
أو ما بين الدرهم الى العشرة فهذا أوجه أحدها يلزمه تسعة وثانها عشرة وثالثها ثمانية والذي ينبغي  
ان يجمع بين الطرفين من الاعداد فاذا قال من واحد الى عشرة لزمه خمسة وخمسون ان ادخلنا

(١) كذا بالاصل (٢) قوله وأيضا الخ كذا بالاصل

الطرفين وخمسة وأربعون ان ادخلنا المبتدأ فمقط وأربعة وأربعون ان اخرجناهما ويمتد في الاقرار  
عرف المتكلم فيحمل مطلق كلامه على اقل احتمالاته والله سبحانه وتعالى أعلم  
تمت النسخة والحمد لله على التمام حمدا كثيرا عدد ما جرت الاقلام والصلاة والسلام على خير  
الانام محمد وعلى آله الكرام \* لالة دائمة متصلة الدوام  
وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة تاسع عشر شهر رمضان من شهر سنة اثنين  
وعشرين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم  
ان تجدد عيباً فسد الخلالا \* جل من لا عيب فيه وعلا



تنبية

ليعلم انه لم يكن بيدنا من نسخ الاختيارات الا نسخة واحدة بحرفة ولم نجد في مصر  
ولا غيرها نسخة أخرى فلذا قد اعتنينا بتصحيحها بقدر الامكان  
والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين



وبها تم المجلد الرابع من فتاوي شيخ الاسلام ويلحقه الخامس  
وأوله كتاب التسمين لشيخ الاسلام ابن تيمية



# فهرست المجلد الرابع

من فتاوي ابن تيميه ويلييه فهرست الاختيارات

صفحة

(باب الوقف)

- ٢ مسألة في رجل متول امامة مسجد وخطابته وناظر وقفه الخ والجواب عنها
- ٣ مسألة وقف انسان على زيد ثم علي اولاد زيد الثمانية شيئاً فمات واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وقفاً وشرط للناظر جراية وجامكية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقهة الاثنية برسم سكنائهم الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أوقاف ببلد على أما كن مختلفة الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً على اولاده فلان وفلان الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً مستغلاً ثم مات فظهر عليه دين الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر الخ والجواب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أقر قبل موته بعشرة أيام ان جميع الخانوت والاعيان الخ والجواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتاب الوقف هذا ماوقفه عامر بن يوسف والجواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة فيما استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين الخ والجواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد الخ والجواب عنها



- ٣٢ مسألة في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويمطونهم الخ والجواب عنها  
 ٣٢ ﴿ باب اللقطة وغيرها ﴾
- ٣٢ مسألة في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس الخ والجواب عنها  
 ٣٢ مسألة في حجاج التقوا مع عرب الخ والجواب عنها  
 ٣٣ مسألة في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت الخ والجواب عنها  
 ٣٤ مسألة في حكم من وجد لقطة والجواب عنها  
 ٣٤ مسألة في رجل لقي لقيمة في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها  
 ٣٤ مسألة جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا الخ والجواب عنها  
 ٣٤ مسألة فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رباها الخ والجواب عنها  
 ٣٥ ﴿ كتاب الوصايا ﴾
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا الخ والجواب عنها  
 ٣٥ مسألة في ايتام تحت يد وصى ولهم اخ من أم الخ والجواب عنها  
 ٣٦ مسألة في نصراني توفي وخلف تركه واوصى وصية الخ والجواب عنها  
 ٣٦ مسألة في رجل له جارية وله منها اولاد خمسة الخ والجواب عنها  
 ٣٦ مسألة في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ الخ والجواب عنها  
 ٣٧ مسألة في وصى على ايتام بوكالة شرعية وللأيتام دار فباعها الخ والجواب عنها  
 ٣٧ مسألة في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى الخ والجواب عنها  
 ٣٧ مسألة في رجل مات وخلف ستة اولاد ذكور الخ والجواب عنها  
 ٣٨ مسألة في وصى تحت يده مال لايتام فهل يجوز أن يخرج الخ والجواب عنها  
 ٣٨ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها  
 ٣٨ مسألة في رجل خلف اولادا وأوصى لاخته كل يوم بدرء الخ والجواب عنها  
 ٣٩ مسألة في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا الخ والجواب عنها  
 ٣٩ مسألة في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة الخ والجواب عنها

- ٣٩ مسألة في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الإناث الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على خيراته فما الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الوطى ونحوه إذا كان بمض مال الوصي مشتركا الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال إليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له تعلقات مع الناس وأوصى الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت أباهما وعمها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصى على أولاد أخيه وتوفى وخلف أولاد الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصى تحت يده أيتام أطفال ووالدهم حامل الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكركم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصى قضي ديننا عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصى على مال يتيم وقد قارض فيه مدة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد وقع كلفة اليتيم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دفع مال يتيم إلى عامر يشتري به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في ضمان بساتين بدمشق وإن الجيش المنصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في ضمان بساتين وأنهم لما سمعوا بقدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب رفته صاحب المال إلى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجفان لمصير لزيت أو لوقيد أو لهما الخ والجواب عنها
- ٤٧ ﴿ كتاب الفرائض وغيره ﴾
- ٤٧ مسألة في رجل له أولاد وكسب جارية وأولادها الخ والجواب عنه

- ٤٧ مسألة في رجلين اخوة لاب وكانت أم أحدهما أم ولد الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كان له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وبنتا وأما واختا من أم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وخلف ابنين وبنتين وزوجة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة واعطاها المهر وكتب عليه صداقا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة ما بال قوم غدوا قد مات ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحلال الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من امه فما الحكم الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه وأختا الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وأما وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وابن أخت والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وخلف أخاه واختا شقيقتين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بعض الأولاد على بعض الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث والجواب عنها

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة اشقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي لزوجته من صداقها جارية الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل خلف زوجة وثلاث أولاد ذكور منها الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريته الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفي زوجها وخاف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل خلف شيئا من الدنيا وتقاسمه أولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا الخ والجواب عنها
- ٥٧ ﴿ كتاب النكاح ﴾
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط أنه لا يتزوج علي الزوجة الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم بان أنه كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرا فوجدتها مستحاضة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل زوج ابنة أخيه من ابنه والزوج فاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة الخ والجواب عنها



- ٦١ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر النخ والجواب عنها
- ٦١ مسألة في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن النخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج يتيمة وشهدت امها ببلوغها النخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها اب وأخ ووكيل أبيها في الشكاح النخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها النخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد النخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها النخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي النخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدتي أمه وأبي جده وأنا عمه له وهو خالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها النخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان يزوجه أم لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج المماليك بالجوار من غير عتق النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل حنت من زوجته فشكحت غيره ليحلبها للاول النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في العبد الصغير اذا استحل بها النساء وهو دون البلوغ النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شريف زوج ابنته لرجل غير شريف النخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا النخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركض بسير البلاد في كل مدينة شهرا النخ والجواب عنها

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل ينكح زوجته في دبرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين النخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما المجوسية فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبنى النخ والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني بامرأة في حال شبوئته وقد رثى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالغ وقد خطبت لقراءة لها فأبى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرشي تزوج بجارية مملوكة فأولدها ولد أهل النخ والجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء النخ والجواب عنها
- ٨٥ ﴿باب من النكاح﴾
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الكفر ثم بعد ذلك حلف بالطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصاحفة على صداق النخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسألة ابن سريج أم لا فإن قلنا لا تصح النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسألة العبد أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وأمة ماتريد الزوجة فطلق الزوجة النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة النخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت النخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ماهو عليه الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل فلما دخلت رأت بحسمة برصاً الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح
- ٩٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة الخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج بامرأة ومعه بنت وتوفيت الخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت بآخر الخ والجواب عنها

## باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خلف ولداً ذكراً وابنتين غير مرشدين الخ والجواب عنها
- ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتابيين والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولدة له الخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة مالكي الخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر الخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ذلك والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير أنه يخاف أن يتكلف من المرأة الخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياماً وجاء أناس الخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا تنكح الایم حتى تستأمر الخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالغة من جدها أبي أيها الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذنه الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيمن برطل ولى امرأة ليزوجها اياه فزوجها الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة ما قولكم في العمل السريجية وهي ان يقول لامرأته الخ والجواب عنها

- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة بمض بنات الملوك النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من العدول النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلواة النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي المذهب حصل له نكح النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها النخ والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون البلوغ ولها خال فجاء رجل يتزوج بها النخ
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدور المسند له لابن سريج ثم حلف بالطلاق النخ
- ١٠٤ مسألة في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط النخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم النخ
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل .....
- ١٠٥ مسألة في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الى من يكفلها فهل يجوز لاحد ان يتزوجها باذنها (أم لا) .....
- ١٠٦ \* باب النهي عن مخالطة المجنوم وغيره \*
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء .....
- ١٠٦ باب الایلاء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يبطأ زوجته .....
- \* كتاب الطلاق وغيره \*
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طليقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم .....
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يا كل الحرام ويشرب الخمر .....



## صحيفة

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها .....  
 ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق .....  
 ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها .....  
 ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها .....  
 ١٠٩ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يخليها معه .....  
 ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وجاءه منها ولد وأوصاه الشهود .....  
 ١٠٩ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال انت طالق ثلاثا قالت له زوجته الخ والجواب عنها  
 ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها  
 ١١٠ مسألة في رجل تزوج بامرأتين احدها مسلمة والاخرى كتيابية الخ والجواب عنها  
 ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه مفت بانه لم يقع الخ والجواب عنها  
 ١١٩ مسألة في رجل مسك وضرب وسجنوه وانصبوه على الطلاق الخ والجواب عنها  
 ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير سكنها الخ والجواب عنها  
 ١٢١ مسألة في رجل تخاصم مع امرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمني الخ والجواب عنها  
 ١٢٢ مسألة في رجل تزوج بامرأتين فاختارت احدها من الطلاق الخ والجواب عنها  
 ١٢٢ مسألة في رجل متزوج وله أولاد وولده تنكره الزوجة الخ والجواب عنها  
 ١٢٢ مسألة في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك الخ والجواب عنها  
 ١٢٣ مسألة في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي وأبرأتني منه الخ والجواب عنها  
 ١٢٣ مسألة في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة الخ والجواب عنها  
 ١٢٣ مسألة في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها الخ والجواب عنها  
 ١٢٤ ﴿باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغيرها﴾  
 ١٢٤ مسألة في امرأة مبغضة لزوجها فطلبت الانخلاع منه الخ والجواب عنها  
 ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة الخ والجواب عنها  
 ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم بالنهار وتقوم بالليل الخ والجواب عنها

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة أحد عشر سنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كساها كسوة مثمنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي النخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها النخ والجواب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بامرأتين يحب احدهما النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي ناشز تمنعه نفسها فهل تسقط نفقتها والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة قد نشزت عنه في بيت أبيها النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتى لا ترد كف لامس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجس النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها اقارب كلما أرادت تزورهم النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا اجنبيا فوافها حقها.....
- ١٣٤ مسألة في رجل أتته زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما يشكره الشرع.....
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق.....
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباع الموض.....
- ١٣٥ مسألة في معسر هل يسقط عليه الصداق.....

﴿ كتاب الظهار وغيره ﴾

- ١٣٥ مسألة في رجل شافعي المذهب بانث منه زوجته بالطلاق.....
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال احدهما لصاحبه يا أخي لا تفعل هذه الامور.....

- ١٣٦ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت انكحك انكح امي .....  
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأراد الدخول الليل الفلانية والا كانت مثل امه .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أمي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قالت له زوجته انت على حرام مثل أبي وأخي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددت لك تكوني مثل امي وأختي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أمي وأختي .....

## باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وذكرت .....  
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة .....  
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها الخ .....  
 ١٣٩ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده .....  
 ١٣٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبته خمسة عشر .....  
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت .....  
 ١٤٠ مسألة في امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف .....  
 ١٤٠ مسألة في امرأة معتدة عديّة وفات ولم تعقد في بيتها .....  
 ١٤١ مسألة في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادت ان تحيض .....  
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة .....  
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطقها ثلاثا وله منها بنت ترضع .....  
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بالغا ولم يدخل بها .....  
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان .....  
 ١٤٢ مسألة فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر .....  
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحج هي وزوجها ففات زوجها .....  
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما .....

- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين ورزق منها ولد الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مرضع استبطات الحيض فتداوت لحبيته الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والزما بوفاء العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطلقة ادعت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصاحفة وقعدت معه أياما فطلع لها زوج آخر الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصحبها الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعما أن تزوج الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم اوفت العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٧ مسألة في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها الخ والجواب عنها

## باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل رمد فغسل عينيه بابن زوجته فهل تحرم عليه الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوج والقط والنمل الزوج ترضع من لبن ولدها والقط يأكل الفراريج والنمل يدب في الطعام فهل له حرق بيوتهم بالنار أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاذا ارضع الاختان الخ والجواب عنها



## صحيفة

- ١٥٢ مسألة في رجل له بنت ابن عم ووالد بنت المذكور قد رضع الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان عاجزا عن أجره الرضاع فهل له الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها لكن لهما أخوة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في أختين اشقاء لاحدهما بنتان وللأخرى ذكر الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها
- ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت الخ
- ✽ كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك ✽
- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته لا هجر نك ان كنت ماتت ما تصلى والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلاقا واحدا وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط النفقة
- ١٥٩ مسألة في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وأولاد الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يعونه والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد كبير فساقر مع كراثم أمواله الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في مريض طلب من رجل أن يطيه وينفق عليه ففعل الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في امرأة مزوجة محتاجة فهل تسكون نفقتها واجبة على زوجها الخ
- ١٦١ مسألة في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائله الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند أمها الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة هل يجوز للعامل في القراض أن ينفق على نفسه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فستل عن نفقته فقيل له الخ والجواب عنها
- ١٦٤ ﴿ باب الهبة والصدقات ونمطايا والهديات وغيرها ﴾
- ١٦٤ مسألة في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الإحياس الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل يهب الرجل شيئا أما ابتداء أو يكون دين الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل توفي زوجته وخلفت أولادا الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل قدم لامير مملوكا على سبيل التعويض الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة تملك زيادة عن نحو ألف درم ونوت أن تهب الخ والجواب عنها

## صحيفة

- ١٦٥ مسألة في رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع بها ويطنها الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل وهب لاولاده مماليك ثم قصد عتقهم الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطنها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وخلف ولدين ذكرين وبناتا وزوجة وقسم عليهما الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له اولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطاه زوجها حقوقها في حال حياته الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في دار لرجل تصدق منها بالنصف والرابع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل اهدى الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع وفرض لامه على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى أثرى الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها أموالها الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لانسان فرسائهم بعد ذلك طلب الواهب منه أجرتها ....
- ١٧٢ مسألة في رجل نصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته ...
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا يقبله أم يرده ...
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ...
- ١٧٣ مسألة في رجل له اولاد ذكور وأنثى فنحل البنات دون الذكور ...
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والهدية أيهما أفضل والجواب عنها
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لابنته مصاغا ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فهل له أن يرجع في هبته أم لا .
- ١٧٤ مسألة في رجل اهدى الى ملك عبدا ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها اولاد غير اشقاء فخصمت أحد الاولاد وتصدقت عليه بحصة ..
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بحصة ...

١٧٥ مسألة في رجل ملك بنته ملكاً ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للزجل ان يرجع فيما كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لبنته هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الاكابر غلاماً والعادة جارية انه اذا قدم يعطى ثمنه أو نظير الثمن فلم يعطى شيئاً الخ

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين وأوهب في مرض موته لملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة ابرأت زوجها من جميع صداقها ثم أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البرائة الخ والجواب عنها

### ✽ كتاب الجراح والديات والقود وغيرها ✽

١٧٨ مسألة في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عمه تعمد قتله حسداً فقتله وثبت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ مسكينة وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٩ مسألة في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فمات فما يجب عليه . . . .

١٧٩ مسألة في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يرجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب أحدهما صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه الخ

١٨٠ مسألة في رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر في انفه فجرى دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاضيه فمات والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قتل المتعمد والجواب عنها

### ✽ باب ديات النفس وغيرها ✽

١٨١ مسألة في انسان يقتل مؤمناً متعمداً أو خطأ وأخذ منه القصص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عامود رخام ثم منهم اثنين رموا العامود على الآخر فكسروا رجله



- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين أما بضرب أو بشرب دواء فما يجب عليها
- ١٨٢ مسألة في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وانها حبلى منه النخ
- ١٨٣ مسألة في صبي دون البلوغ جنى جنابة يجب عليه فيها دية النخ
- ١٨٣ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم أنه جأه ودفع اليه أربعة افدنة طين
- ١٨٤ مسألة في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهودت منهم الخشبة من غير عمد
- فأصابا رجلا فاقام يومين وتوفي فما يجب عليهما النخ
- ١٨٤ مسألة في رجل يهودي قتل مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٤ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٨٥ مسألة في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي النخ ثم بعد أسبوع توفي أحدهما النخ
- ١٨٦ مسألة في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا النخ والجواب عنها
- ١٨٦ مسألة فيمن آثموا بقتيل واعترف واحد منهم بالعقوبة فهل يسرى على الباقي
- ١٨٦ مسألة في رجل أخذ له مال فآثم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على
- تقريره فأقر ثم انكر فضربه حتى مات فما يجب عليه النخ
- ١٨٦ مسألة في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر
- ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس فهل القصاص عليهم عموما أم لا
- ١٨٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل اجنبي فما الحكم فيهم
- ١٨٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده الكبار ان
- يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحكم على القتل مع الكبار فهل يقتلون
- ١٨٧ مسألة في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما النخ والجواب عنها
- ١٨٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقعت انيابه فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والآن ثم علي فاذا فملت فما يجب عليهما

- ١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين وقتله فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في عسكر نزلوا مكانا فجاء اناس سرقوا منهم قاشا فلحقوا السارق فضربوه بالسيف ومات فما الحكم
- ١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو واقف فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على صغير فشهده هل يضمن أولا

باب القسامة وغير ذلك

- ١٨٩ مسألة اذا قال المضروب ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
- ١٨٩ مسألة فيمن قال أنا ضاربه والله قاتله الخ
- ١٨٩ مسألة في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربوه بحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء الى أن مات الخ فما يلزم السبعة
- ١٩٠ مسألة في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله الخ والجواب عنها
- ١٩٠ مسألة فيما يتعلق بالتم في السرقات في ولايته الخ والجواب عنها
- ١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا
- ١٩٢ مسألة في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل الخ والجواب عنها
- ١٩٣ مسألة في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيلا الخ والجواب عنها
- ١٩٣ مسألة في رجل تخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قاتله فلان الخ والجواب عنها
- ١٩٣ مسألة في شخصين اتهم بقتيل وعوقبا فاقر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر بشي فهل يقبل قوله أم لا

- ١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك الخ
- ١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان الخ والجواب عنها
- ١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده اربعمائة درهم ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء الخ

- ١٩٥ مسألة في رجل من أكابر مقدمي المسكر معروف بالخير والدين الخ
- ١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت الخ والجواب عنها
- ١٩٦ مسألة في أمام مسجد قتل فهل يجوز أن يصلي خلفه والجواب عنها
- ١٩٦ مسألة في رجل قتل جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا
- ١٩٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار الخ والجواب عنها
- ١٩٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجني فما الحكم فيهم
- ﴿ باب قطاع الطريق والبنغة ﴾
- ١٩٧ مسألة في جندي مع أمير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فهربوا الخ والجواب عنها
- ١٩٨ مسألة في قوم ذوى شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون المكتوبات الخ والجواب عنها
- ١٩٩ مسألة في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا
- ٢٠١ مسألة في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس الخ
- ٢٠٢ مسألة في الطائفتين بزعمان انهما من أمة محمد وهما يتدعيان بدعوى الجاهلية الخ
- ٢٠٤ مسألة في الأخوة التي يفعلنها بعض الناس في هذا الزمان الخ
- ٢٠٧ مسألة في أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم الخ
- ٢٠٨ مسألة في الطائفتين من الفلاحين قتلتا فكسرت احدهما الاخرى
- ٢٠٩ مسألة في النصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الارواح الخ
- ٢١٦ مسألة فيمن يلعن المعاوية ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها
- ٢٢٧ مسألة في المعز محمد بن تميم الذي بني القاهرة هل كان شريفا الخ
- ٢٣٣ فصل وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم اعظم حجة على زندقتهم الخ
- ٢٤٠ مسألة في البنغة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة أم بينهما فرق الخ
- ﴿ باب حد الزنا والقذف وغير ذلك ﴾
- ٢٤٢ مسألة في اثم المعصية وحد الزنا هل ترادف في الايام المباركة أم لا

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل أباحه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في قوله عليه السلام إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص الخ
- ٢٤٤ مسألة فيمن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط أن رد مطلقة الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصراني والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسفه على والديه فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بأمرأة ومات فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنى فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في الفاعل والمفعول بعد ادرا كهما ما يجب عليهما وما يطهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فما يجب على القاذف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من أجره ملكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في ساب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الحائض قبل الغسل وما معني قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فاقتلوا الفاعل والمفعول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له ممالك فهل له أن يقيم على احدهم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الذنوب المكبائر المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحل فهل يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته الخ



﴿ باب الاشربة وخذ الشرب ﴾

- ٢٥٤ مسألة في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قال أن خمر العنب والحشيشة يجوز بهضه اذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبيذ التمر والزبيب والمزر والسويبة التي تعمل من الجزر الخ
- ٢٥٧ مسألة في النصوح هل هو حلال أم حرام وثم يقولون أن عمر الخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة الخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح الخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على صلوات الخمس الخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز حلال الخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقتها الخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لاغنية لفاسق وماحد الفسق الخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل اعتاد كل ليلة قبل العصر شيئا من المعاجين الخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر الخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع الكرم لمن يعصر خمر الخ والجواب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم السكب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات الخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر اذا غلى على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧١ مسألة في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز التداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عنده حجرة خلفها فلاة فهل يجوز الشرب من لبنها الخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والميسر هل فيها اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لاكل الحشيشة أن يؤثم الناس الخ

- ٢٧٤ مسألة فيمن هشم الذرة فاخذ ينفل عليه في قدره ثم ينزله الخ  
 ٢٧٤ مسألة في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض الخ  
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر العنب  
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

## كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ  
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم  
 ٢٨٠ مسألة في رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم والجواب عنها  
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال المسلمين والنصارى  
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى الخ  
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء أئمة الدين واعانهم على بيان حق المبين في هؤلاء التتار الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة وقد انتسبوا الى الاسلام الخ والجواب عنها  
 ٢٩٨ مسألة في أجناد ينتعنون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ  
 ٣٠٢ مسألة ما قول بعض العلماء والفقهاء ان الدعاء مستجاب عند قبور اربعة من اصحاب الأئمة الاربعة قبر الفندلاوى وقبر البرهان البلخي وقبر الشيخ نصر المقدسى الخ  
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث فاستوحنى الخ  
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني الخ  
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن الخ  
 ٣١٠ فصل وما يفعله بعض الناس وتحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر نبي الخ  
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ  
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستغيت الى الله في الدعاء بنبي مرسل الخ  
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والعيون ونحوها ما ينذر لها بعض العامة الخ

صحيفة

- ٣١٦ فصل وأما عسقلان فانها كانت ثغرا من ثغور المسلمين الخ  
 ٣١٨ فصل وقد تبين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء الخ  
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل اذا عثر ياجاه محمد يالست نفيسه أوياسيدي شيخ فلان الخ  
 ٣١٨ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لابراهيم الخليل الخ  
 ( تم فهرست الفتاوى ويليها فهرست الاختيارات )

## فهرست كتاب الاختيارات العلمية

( اشيع الاسلام ابن تيمية )

صحيفة		صحيفة	
٢	كتاب الطهارة * وباب المياه	١٧	كتاب الصلاة
٤	باب الآنية	١٨	باب المواقيت
٥	باب آداب التخلي	٢٠	باب الأذان والاقامة
٦	باب السواك وغيره	٢٣	باب ستر العورة .....
٦	باب صفة الوضوء	٢٤	باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة
٧	باب المسح على الخفين	٢٦	باب استقبال القبلة
٩	باب ما ظن ناقضا وليس بناقض	٢٨	باب النية
١٠	باب الغسل	٢٩	باب تسوية الصفوف
١٢	باب التيمم	٣٤	باب ما يبطل الصلوة وما يكره فيها
١٣	باب ازالة النجاسة	٣٥	باب سجود التلاوة
١٦	باب الحيض	٣٦	باب سجود السهو

صحيفة	صحيفة
٧٣ فصل ولو البائع بعتك الخ	٣٦ باب صلاة التطوع
٧٣ فصل ولو البائع بعتك الخ	٣٩ باب صلاة الجماعة
٧٥ باب الربا	٤٣ باب صلاة أهل الأعذار
٧٦ فصل والصحيح أنه يجوز بيع المقائي	٤٤ باب اللباس
٧٦ باب السلم	٤٧ باب صلاة الجمعة
٧٧ باب القرض	٤٨ باب صلاة العيدين
٧٧ باب الضمان	٥٠ باب صلاة الكسوف
٧٨ فصل والحوالة على ماله في الدين الخ	٥٠ كتاب الجنائز
٧٨ فصل ويجوز رهن العبد المسلم	٥٨ كتاب الزكاة ..
٧٨ باب الصلح وحكم الجوار	٥٩ فصل ورجع أبو العباس ...
٧٩ باب الحجير	٦٠ فصل ويجوز اخراج زكاة المروض
٨١ باب الوكالة	٦٠ فصل ويجزئه في الفطرة ...
٨٥ فصل الاشتراك في مجرد الملك الخ	٦٠ فصل وما سماه الناس درهما الخ
٨٦ باب المزارعة والمساقات	٦١ فصل ولا ينبغي أن يعطي الزكاة الخ
٨٨ باب الاجارة	٦٣ كتاب الصوم .....
٩٣ فصل والغارية تجب مع غناء المالك	٦٤ فصل ولا يفطر الصائم بالا كتحال
٩٤ كتاب السبق	٦٤ فصل وان تبرع انسان بالصوم
٩٤ كتاب النصب	٦٥ فصل يستحب صيام ثلاثة أيام
٩٨ باب الشفعة	٦٦ فصل في مسائل التفضيل وليلة القدر
٩٩ باب الوديعة	٦٧ باب الاعتكاف
١٠٠ كتاب الوقف	٦٧ كتاب الحج
١٠٨ باب الهبة	٦٩ فصل وينعقد الاحرام بنية النسك
١١١ كتاب الوصية	٧١ كتاب البيع



## صحيفة

- ١١٢ باب تبرعات المريض  
 ١١٤ باب الموصى له  
 ١١٤ باب الموصى به  
 ١١٥ باب الموصى اليه  
 ١١٥ كتاب الفرائض  
 ١١٧ كتاب العتق  
 ١١٨ فصل ولا تعتق أم الولد  
 ١١٨ كتاب النكاح  
 ١١٩ فصل وينعقد النكاح بماعده الناس  
 ١٢٣ باب المحرمات في النكاح  
 ١٢٨ باب الشروط والعيوب في النكاح  
 ١٣٠ فصل في العيوب المثبتة للفسخ  
 ١٣٢ باب نكاح الكفار  
 ١٣٤ كتاب الصداق  
 ١٤٢ باب الوليمة  
 ١٤٥ باب عشرة النساء  
 ١٤٨ كتاب الخلع  
 ١٥٠ كتاب الطلاق  
 ١٥٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق  
 ١٥٥ باب تعليق الطلاق بالشروط  
 ١٦٠ باب جامع الايمان  
 ١٦٢ كتاب الرجعة  
 ١٦٣ باب الولاء

## صحيفة

- ١٦٣ كتاب الظهار  
 ١٦٤ كتاب اللعان  
 ١٦٥ باب ما يلحق من النسب  
 ١٦٦ كتاب العدد  
 ١٦٨ كتاب الرضاع  
 ١٦٨ كتاب النفقات  
 ١٧١ باب الحضانة  
 ١٧١ كتاب الجنائيات  
 ١٧٣ باب استيفاء القود والعفو عنه  
 ١٧٤ كتاب الديات  
 ١٧٤ فصل وابو الرجل وابنه الخ  
 ١٧٥ باب القسامة  
 ١٧٥ كتاب الحدود  
 ١٧٦ فصل والمحاربون حكمهم الخ  
 ١٧٦ فصل والافضل ترك قتال الخ  
 ١٧٧ فصل واذا شككت في المظنوم الخ  
 ١٨٢ فصل ويقام الحد ولو كان من يقيمه شريكا  
 ١٨٢ باب حكم المرتد  
 ١٨٣ كتاب الجهاد  
 ١٨٦ باب قسمة الغنائم وأحكامها  
 ١٨٨ باب الهدنة  
 ١٨٨ باب عقد الذمة وأخذ الجزية  
 ١٩٠ باب قسمة النفي

## صحيفة

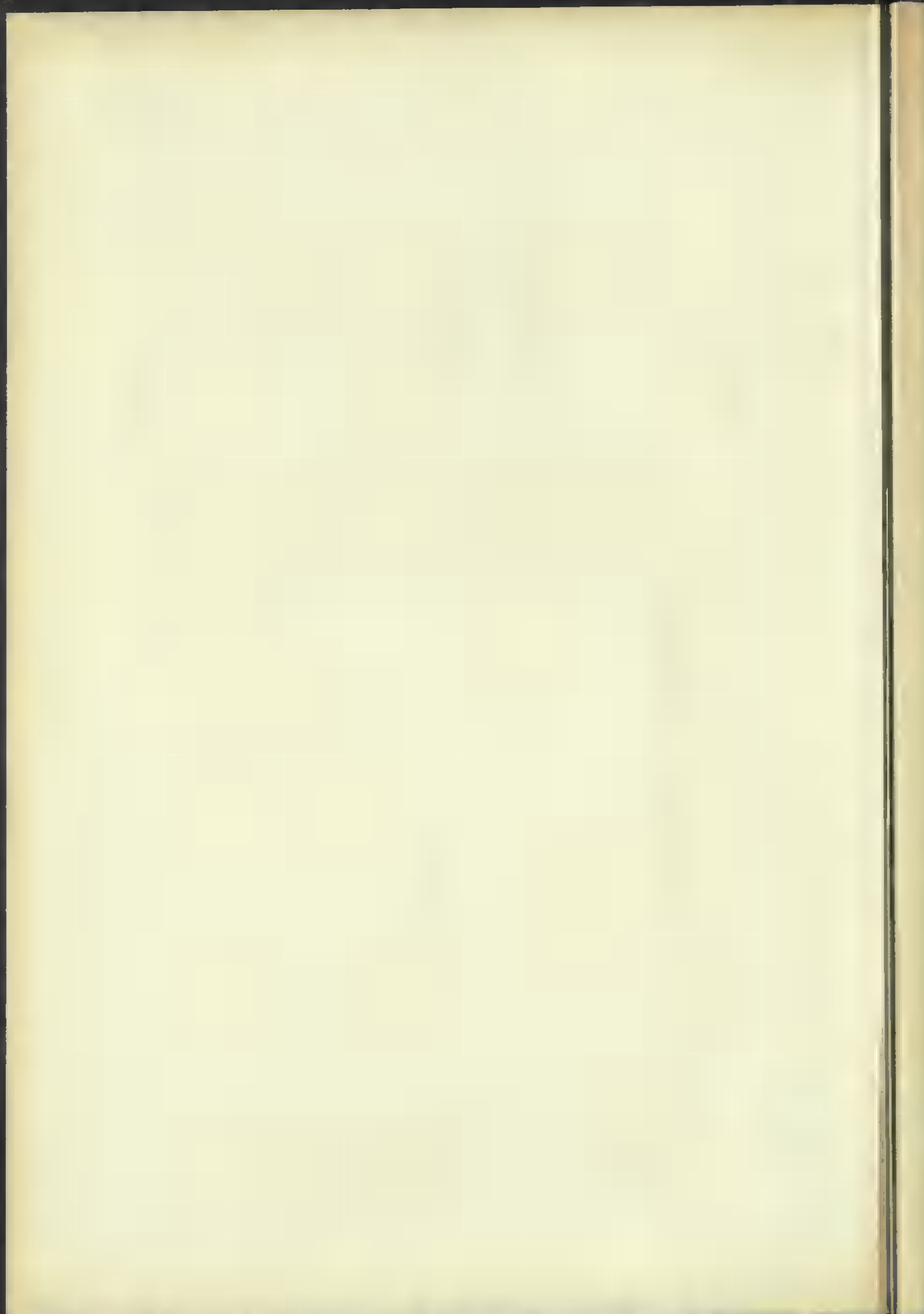
- ١٩١ كتاب الاطعمة  
 ١٩٢ كتاب الزكاة  
 ١٩٣ فصل والصيد لحاجة جائز  
 ١٩٤ كتاب الايمان  
 ١٩٦ باب النذر  
 ١٩٧ كتاب القضاء  
 ٢٠٢ باب الحكم وصفته

## صحيفة

- ٢٠٦ باب كتاب القسامة الى القاضي  
 ٢٠٧ باب القسامة  
 ٢٠٩ باب الدعوى  
 ٢١٠ كتاب الشهادات  
 ٢١٤ فصل قال أحمد الخ  
 ٢١٥ قصة أبي قتادة وخزيمة  
 ٢١٥ كتاب الاقرار

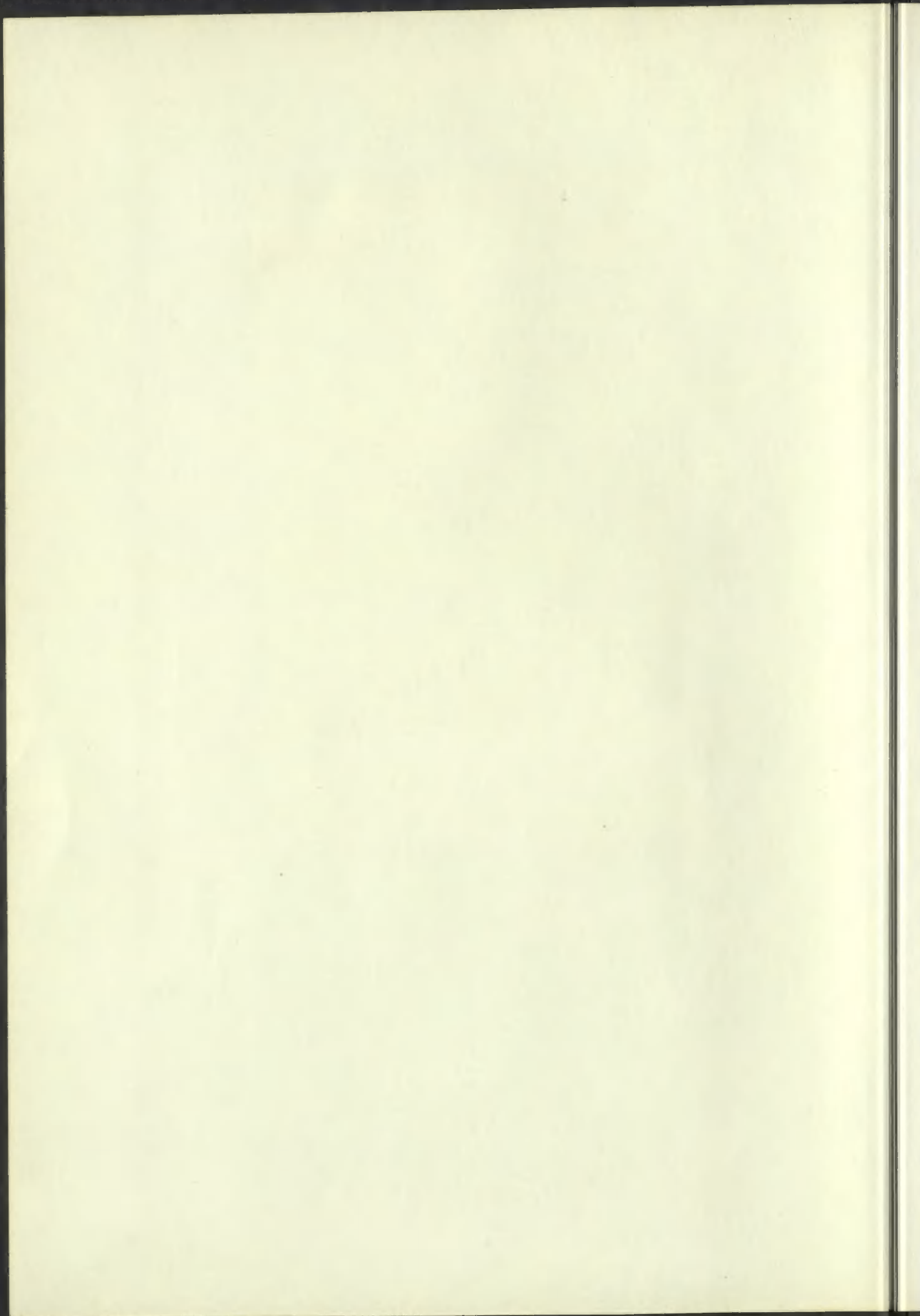
(تم الفهرست)











DATE DUE

JAFET LIB.

~~1 JUN 1989~~

JAFET LIB.

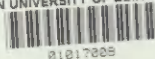
~~22 FEB 1989~~

JAFET LIB.

19 NOV 1993



349.1767:I2471A:c.1  
 ابن تيمية الحراني، نفى الدين احمد بن  
 كتاب الاختيارات العلمية في اختيارات  
 AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



349.1767:I2471A

ابن تيمية

كتاب الاختيارات العلمية

DATE	Borrower's Number	DATE	Borrower's Number
30 MAR 78	F299		
FEB 82	87-46646		
NOV 87	97-00167		

349.1767  
 I2471A



1767

6A